

10/5/18

بہارِ مستحق

[illegible]

حَجَّاءُ الْفُطُوحِ وَنَوَابِغُهَا

[illegible]

حجج القطع وتوابعها

٧

صوابا على ما يخص هذا المعلق من حجج القطع فبقية هذا الشكل التي تعرفت له لو فرض كونها
 رتب حكم المعلق بقدر البصيرة على التمثيل بعد ان فرضنا الحكم تقديرنا هذا مع مكان الاقتران بازاده من تبيين
 المحجة من حيث هو بل هو بمنزلة العقل الذي فيكون مضمنا في العادل وجوب تبيين كون الخبر تبيينا
 هذا اعم من ان يكون الامر الشرعي المجموع المركب والجزئية فالامر على انساب لذلك التي فيكون هذا الشيء الذي
 الاخر انا لو قلنا بان الامر في البين المشال هو فصل البين من حيث هو ففصل ذلك فقلو بالتمثيل على عدة الصلوات
 مع الظواهر التي كان كل قسم منها مع كونها من انما المتفق على البين من حيث هو وهذا هو اننا وان لنا
 بان المداخطين لا يتبعها فلا يمكن ازاده الفاعل والاشياء من تلك الاشياء البين الحكم بانها
 حال تلك اعم مما كان ثابتا لنقل البين وتعلقه فليسا مل قولك فانما يتبعه من حيث يتبعها اقول
 في ذلك بان وجوب التصديق ليس من الحكم المحل بل هو من حيث يتبعه بل الوجوب انما هو في
 التصديق من صوابه لو لم يكن بالبدن فينبو ان الوجوب مع الجزر كون التصديق وفاء بالبدن بطريق من الوازم
 العقلي للجزء فلا بد من احكامه على سبيل الجوه والاشياء على اعتبار الوصول للمبدأ التي لا يقول ما بعد الشاهد
 فليسا مل فلو لم يكن حجج انما اقول انما الظاهر والجزء عليه فيما اذا كان محمول البين حكم متعلقه فقد عرفت
 وانما الظاهر عليه فيما اذا كان مأخوذا في الموضوع لعقل الطريقة حكم آخر مما هو بل ظاهره وطريقه انما
 فقل المعلق بل ظاهره انما لم يثبت عليه كونه عيانا في الحكم العقلي كحجج الاشياء البينة فليسا مل وانما بل افظة ذلك
 الحكم الآخر كحجج الطريق من موضوعه فلا يطابق علم الطريقة العلم بالافز من هذه البينة بين العلم والظن
 المحمول وانما الظاهر في بينة ما في كنه الطريقة بجهة ان العلم طريقه بجهة وغيره طريقه بحجج الاشياء وكونه
 طريقا محمول العلم لا يمتنع طار في الحجج عليه لكونه واسطة في اثبات المعلقين وانما كان لاثبات حكم نفسه والحكم
 وانما الظاهر في الحجج عليه لكونه واسطة في اثبات فقل المعلق في الحكم فصدري الجواب عن فيما تقدم قوله وقد
 بوضوح موضوع العلم وجه الطريقة التي اقول وجوب تبيينها فيما تقدم بينة في الفرض بل هو ظاهرها في
 حتى يكون واسطة في اثبات العلم كحجج طار في الحجج عليه بل ظاهرها انما بينة ففصل الحكم لكن لما عرفت
 فقد عرفت ان العلم انفسه بجهة ولا فرق بينهما من هذه البينة قوله حكم متعلقه اقول متعلق الطريقة
 فيكون هذا البين لا بموضوعه حتى يكون عيانا بجهة فلا بد من العلم موضوعا الحكم متعلقا والحكم انما
 من حيث الطريقة بجهة المعلق حيث ان الحكم المتعلق به في موضوعه من فاصل العلم من اوله في العلم
 كما ان العلم قد يكون طريقا محمدا لاثبات متعلقه وقد يكون مأمورا في موضوعه كما انما يكون الطريقة في موضوعه
 انصفه خاصة كل الظن بجنس هذه الوجود ولكن بينة ما في وهو ان العلم طريقه بجهة وان بجهة بجهة
 اصلا وانما الظن المحل في العلم يكون الطريقة بجهة بجهة شواكا وانما طريقا الى المعلق لاثبات حكم
 المعلق ولاثبات حكم العلم ثاب المعلق لاثبات طريقه وانما انما بجهة يكون الطريقة بجهة فلا بد من العلم عليه في

كالعلم

كالعلم

جاء القطع ونوابها

٨

الشيخ

الشيخ

كالعلاج وقد ينوهم برب العباد على صفات عريضة فانه بعد استناد الى بعض الفرق من افهامه واخرها ان
 ان لظاهر من هذه القطع ان صاحب الموضوع قد افاد في اكثر النسخ بلام يجمع على القطع فلو
 انما في ذلك من الناس انما وافقوا غيره في النظر الى اخذ غيره الموضوع بكونه منسب اليه بالعلم
 على هذا لم يضرنا اخذ طريقا اخر فالحاصل المتفق على هذا الاحتمال ان القطع المعبر طريقه يجوز
 ومنه في نيل احكام متعلقة بالعلم برب الله تعالى في كل واحد من موضوعات الحكم متعلقة نوعا واحدا
 مثلا القطع ما اخذ في موضوع الحكم الظاهري لكونه طريقا الى الحكم الواسع فان كان على القطع
 لخص الحكم الظاهري بغير نوعا انما خصا فغير محمول كما هو واضح وانما يختلف عن الواقع في الحكم الظاهري
 حكم اخر بغير الحكم المتعلق بالعلم برب الله تعالى فاما اذا كان اخذ على طريقه بغير نوعا اذا اخذ
 من حيث انه صفة خاصة برب الله تعالى في كل واحد من موضوعات الحكم متعلقة برب الله تعالى فان كان
 من ذلك من ملاحظة الكشفية وقد يكون موضوعا حكم اخر غير حكم المتعلق برب الله تعالى في كل واحد من
 صلاته للناس في الميزان على العباد على ذلك المعنى في قوله في المسئلة عقليته اقول كانت المسئلة
 كونهما عقليته بغير المسئلة لاجل تبدل احدهما بالآخر المتعلق بالعلم برب الله تعالى في كل واحد من
 بعد استنادنا في قولنا ان العلم بطريق القطع ولو كان اتفاقا وليس من المسئلة عقليته
 والاحتمال الثاني في مذهبنا بغيره في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من
 ان الفرق في الجبر انما هو ان غير الجبر في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من
 جبره من حيث الفعل البني يتلوه فيهما الاحكام متعلقة برب الله تعالى في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من
 حزه فالأقرب من منع لعدم كون الفصل اختياريا فيكون ذلك ولا يقول بكونه بغيره في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من
 فاعلموا انهم في هذه الملاحظة وانما يقولون كونه شيئا اعتقد منه وان كان هذا اختياريا فيمكن ان يكون
 عليه بحكم ما نأخذ في ذلك في المعتقد ان اعتقاده من جهة من جهة الشيء بالذات ما مصلحة الواقع ومصلته
 في العلم برب الله تعالى في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من
 المتعلم لان البرهان في التأكيد وبيان ما كذا الوجوب والمعرفة برب الله تعالى في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من
 ولان ما يتعلم في خصوص المورد لا على سبيل فرض عدم وقوعه هذا على تقدير برب الله تعالى في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من
 الحق موضوعا اخر بالاشارة الى ان جبره من جهة من جهة العلم برب الله تعالى في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من
 المتعلم والا فانه ينفك لا يخرج من نظر الحق وجوب اتباع العلم بالانسان بما علم وجوبه والخبر على
 حرمه كوجوب الطاعة وحرم المعصية من قبل الله تعالى لان يتعلم بها طلب شرعي ولو لم يكن
 يتعلم بها من الوجود الشرعي لكان لا ارادة كما في قوله في محله لكن برب الله تعالى في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من
 مع اتحاد حكم العقل والشرع وانما ان تعلق الوجوب بالعلم برب الله تعالى في كل واحد من الموضوعات في كل واحد من

(٩١) حجة القطع ونواحيها

الغرض من الأمر كذا الواجبات العينية او وجوب اتباع العلم من حيث كونه مفعولاً للوجوب كما هو المفروض
 في المقام لا يكون موجبا لتفريق حكم المتعلق كما هو كاشف من نظر العقل فان يكون الاصل شرعا موقولا بالفضل العقل
 في شأنه من هذا الوجه فيتم الاطلاق على هذا التقدير لو صد خطاب شرعي معلق بمعلول من حيث كونه مفعولا
 للوجوب لا يلزم من هذا انما على تقدير اطلاقه في المكان القصص عن ذلك يكون الخطاب موقولا بان حكم المتعلق
 في الواقع لو صد على وجهه على ذلك وكيف كان فهذا الكلام فرضي لا يحصل لانما حصل الجواب لعل
 باثبات ذلك علم بعد واحد وانما المدعى بان ثبوت الالة العقل وهل يثبت ثبوت الالة من ان الفضل العقل
 كذا وان يكون كونه بجزء الفعل لا يختار باقلا نصف الفعل على الاضمان بما هو قبيح وانما يقول كونه مفعولا
 وان كان هذا الخطاب انما كان هذا القول ليس بغير تمام بل هذا العقل بما هو مفعول من وجهه غنمه وبغيره
 من قوله في خبره الثاني عن العقل الثاني من المتعلق من حيث هو وليس العقل جريئاً بل ان حكم العقل ليس العلم
 من حيث هو غير حكم المتعلق لذلك فخر على الكلام في العلم وبما لا يمكن ان يكون الا اعتقاد من جهات
 العقل التي يصير بسببها العقل هو ما شرعنا انما لا في صفته ولكن يمكن من غير التراجع بغيره وهو ان
 والتجرب ينظر العقل والاعتقاد في حكم الطاعة والمعصية في نفسها فاعلمها المدح والتوب والذم والعقاب بل
 بل لا يتحقق انما هو من اثار الطاعة والمعصية المحققين وعلى هذا الخبر لا بعد القول بالاعتقاد
 ان لا يتصف الاعتقاد بكونه واجبا شرعيا ولا التجرب بكونه حراما شرعيا كقولنا الطاعة والمعصية على المحر في
 محله نظر الى ان ترتيب المدح والتوب على فعل الواجبات ليس لاجل صدقها وانما لوجوب تحقيقها الخارج من حيث
 هو بل لكونها لذلك لا لاعتقادها الصواب لا يعود نفعها انما من حيثها الا الوصل لفاعلا كما لو امر الانسان
 بشرب دواء نافع لانه انما لا يتصل بالشرب من حيث هو خارجا على الرب وانما يتصل بالمدح والاكرام بالاطاعة
 من حيث هو هذا مع ان العبد لا يتحقق من بده العمل كونه مفعولا لو انما يتصل بالاكرام بوساطة صدق
 العبودية واذا علمنا على من هو المولى وكذا الكلام في المعصية فانما يتحقق المكنان عليها بالتحصيل من حيث
 بل كونهما من وجه اخر لا يتصل من الطاعة وبشأن المساطحات انما يتحقق التوب والعقاب من لا طاعة والمعصية
 من حيثها مع قطع نظر عن متعلقهما امكن ان يقال ان الاثبات بما اعتقد وجوبه بعنوان الاطاعة كقولنا
 من حيث كونه موجب للمدح والاكرام وكذا الاثبات على ما اعتقد حرمه كالانذار على نفس حرام في كونه موجبا
 لانتفاء الاثم والعدوان ودينان او ثواب في معصية العبد ليدفعها عن العبد لو استعمل كل منهما بالمال
 لا شرفنا تعلقه بينهما شرعا كما سألوا الادب والمجرب على تشديد انما كرمه وعدم الاثبات والدينان
 ونحو ذلك ومن الواضح ان الظاهر في شأنه هذه الاعيان في فعل او قول كان قال لا انا الا على قولنا ولا
 التاليف في الفلك ولست انت غير مكان او رطبا عند خلقه او انظر في هذا المعاني في افعال العبد في
 ماله وفعل فحيا يحكم العقل وشهادته العقل وهذه الجهات باسمها من غير ان في المعصية وهي انما

الغرض من الأمر كذا الواجبات العينية او وجوب اتباع العلم من حيث كونه مفعولاً للوجوب كما هو المفروض في المقام لا يكون موجبا لتفريق حكم المتعلق كما هو كاشف من نظر العقل فان يكون الاصل شرعا موقولا بالفضل العقل في شأنه من هذا الوجه فيتم الاطلاق على هذا التقدير لو صد خطاب شرعي معلق بمعلول من حيث كونه مفعولا للوجوب لا يلزم من هذا انما على تقدير اطلاقه في المكان القصص عن ذلك يكون الخطاب موقولا بان حكم المتعلق في الواقع لو صد على وجهه على ذلك وكيف كان فهذا الكلام فرضي لا يحصل لانما حصل الجواب لعل باثبات ذلك علم بعد واحد وانما المدعى بان ثبوت الالة العقل وهل يثبت ثبوت الالة من ان الفضل العقل كذا وان يكون كونه بجزء الفعل لا يختار باقلا نصف الفعل على الاضمان بما هو قبيح وانما يقول كونه مفعولا وان كان هذا الخطاب انما كان هذا القول ليس بغير تمام بل هذا العقل بما هو مفعول من وجهه غنمه وبغيره من قوله في خبره الثاني عن العقل الثاني من المتعلق من حيث هو وليس العقل جريئاً بل ان حكم العقل ليس العلم من حيث هو غير حكم المتعلق لذلك فخر على الكلام في العلم وبما لا يمكن ان يكون الا اعتقاد من جهات العقل التي يصير بسببها العقل هو ما شرعنا انما لا في صفته ولكن يمكن من غير التراجع بغيره وهو ان والتجرب ينظر العقل والاعتقاد في حكم الطاعة والمعصية في نفسها فاعلمها المدح والتوب والذم والعقاب بل بل لا يتحقق انما هو من اثار الطاعة والمعصية المحققين وعلى هذا الخبر لا بعد القول بالاعتقاد ان لا يتصف الاعتقاد بكونه واجبا شرعيا ولا التجرب بكونه حراما شرعيا كقولنا الطاعة والمعصية على المحر في محله نظر الى ان ترتيب المدح والتوب على فعل الواجبات ليس لاجل صدقها وانما لوجوب تحقيقها الخارج من حيث هو بل لكونها لذلك لا لاعتقادها الصواب لا يعود نفعها انما من حيثها الا الوصل لفاعلا كما لو امر الانسان بشرب دواء نافع لانه انما لا يتصل بالشرب من حيث هو خارجا على الرب وانما يتصل بالمدح والاكرام بالاطاعة من حيث هو هذا مع ان العبد لا يتحقق من بده العمل كونه مفعولا لو انما يتصل بالاكرام بوساطة صدق العبودية واذا علمنا على من هو المولى وكذا الكلام في المعصية فانما يتحقق المكنان عليها بالتحصيل من حيث بل كونهما من وجه اخر لا يتصل من الطاعة وبشأن المساطحات انما يتحقق التوب والعقاب من لا طاعة والمعصية من حيثها مع قطع نظر عن متعلقهما امكن ان يقال ان الاثبات بما اعتقد وجوبه بعنوان الاطاعة كقولنا من حيث كونه موجب للمدح والاكرام وكذا الاثبات على ما اعتقد حرمه كالانذار على نفس حرام في كونه موجبا لانتفاء الاثم والعدوان ودينان او ثواب في معصية العبد ليدفعها عن العبد لو استعمل كل منهما بالمال لا شرفنا تعلقه بينهما شرعا كما سألوا الادب والمجرب على تشديد انما كرمه وعدم الاثبات والدينان ونحو ذلك ومن الواضح ان الظاهر في شأنه هذه الاعيان في فعل او قول كان قال لا انا الا على قولنا ولا التاليف في الفلك ولست انت غير مكان او رطبا عند خلقه او انظر في هذا المعاني في افعال العبد في ماله وفعل فحيا يحكم العقل وشهادته العقل وهذه الجهات باسمها من غير ان في المعصية وهي انما

حجب القطع ونوابها

فالملة لان يتحقق بها شيء وعند عدم صدقها الموانع لا يتحقق عنها الا بعض هذه الجهات وهي جهة
 التيقن من حشره دون سائر الجهات وحيث ان فعله لم يتحقق لا يتحقق المعصية لا يتحقق عليه بحكم الفعل الا
 عن المعصية لذلك فهو شاك في العقاب على الفعل المانع من هذا القول جميع جهات المعصية لا سيما
 يوقع عند القول ومن هذا لا يتبع ان يدعى عدم المصادفة بوقوعه فذلك ما لا يتحقق من الواقعة
 فيه راسا فليست اما قولك فذلك ان التفاوت الخ اقول ليس هذا الكلام المستدل مع عدم وقوع
 هذا اليقين كما لا يكون محصل فله كما هو واضح وانما عجزهم في ذلك في قوله بحصول الجواب مع
 عدم التفاوت وعدم شكا في ذلك هي العلوية وسند المنع ان استحقاق العقاب بحجب يكون مسببا
 فعل اختيار لا استقلال العقل بفتح العقاب على التخياري ويكون في كون الفعل اختياريا انتفاء المقتد
 اختيارية ضرورة انما لا يتصور في اختيارية الفعل كون جميع مقتضاته اختيارية والافلا بكذا لا يتصور
 اختياريا من شرط الجرم وصادف قطعه الواقع فقد عجز اختياريا واما كون عدم الاستحقاق مسببا على
 غير اختيارية فيقتضي عجزا قول بل عجزوا لعدم فانه لا يكون في عدم الاستحقاق عدم حصول هذه الاستحقاق
 بفتقن من شرط ابطال الغير الاختيارية التي لها دخل في اقتضاء المعصية او مانع عن ارتكابها مع حصول
 كما لا يخفى قولك كما ثبت هذا الاختيار الخ اقول ليس هذا يمنع عدم التفاوت بمعنى هذا بالتفاوت والاختيار
 الواردة قولك فان مقتضى الروايات الخ اقول توضيح الاستدلال ان الروايات تدل على ان
 استحقاق الثواب والعقاب لا يعمر غير اختيارية ولا للعامل في نفسه وليس من حيث ثبات كون زيادة العقاب
 لا من غير اختيارية كما هو المعنى في بادى الامر حتى يتوجه عليه ان زيادة الاستحقاق كقوله لا يتصور
 ان تكون سببه عن غير اختيارية وانما يستحق العقاب لثباته بواسطة الافعال المتولدة عن فعل الاختيار كما هو
 من حيث ما قلناه نافية فيها بقصد اخر فاما فعل توليد لك كيف سبب عن اختياره وازادته فيجوز اخذ
 ما يجرى بناه اذا كان ملتغا الى ما يفرغ على علمه ولو على سبيل الجهال فاسبب من حسنة وسبب
 مقتضى استحقاق الثواب والعقاب زاد على ما يتصور بواسطة فعل العمل وجود العامل من شرط احوال
 التي لها دخل في تمامية السبب قولك فاما اقول ولعل سائر الاثار بخلاف ذلك ولو بعد تحجبها للذهاب
 بالنظر الى حال العمل الذي لا دخل له لعلنا اصله بل يخبرنا انفسنا انه لو ارتكب شخص معصية ففرض اننا
 عليها ثم انكشف له عدم كون ما ارتكب حراما في الواقع لقره ذلك وراى امره اهون مما لو كان حراما في الواقع
 فله قولك وقد يظلم من بعض الجاهل الخ اقول هذا التخصيص مما لا بد منه بعد البناء في كون
 شيئا كما يقتضي بحجبه محل النزاع فيصير صدور الخطاب من الله بوجوب فعل الخير والوصي لذلك اعتقد
 واجبا لفعله ضرورة عدم مكافئة هذا العمل لاجتناب المعصية لئلا يذهب حتى يحصل الفعل فيقتضيه العمل
 وكذا لو اعتقد ان الشيء الفلاني نافع له ويحشر به مع كونه في الواقع تماما فلا للاجتناب من الله امرين

بجانبه فلا لاق وجوب الانطاع عن آثار الانعام بالفعل أو الترتيب بطلب المحبوب والمفقود
 فمن الجانبين لا يتحقق انشاء الحكم الذي هو عبارة عن الانعام بالفعل وكذلك لا يدين بالحق للغير ونهية
 انشاء الله لا طاق فوضيحه الكذب ان وجوب طاعة العبد لولاه من آثار اذلة النفسانية الشكفية وانما
 الحكم لا من آثار فصل الانشاء عن حيث هو متع ان من يوجب كشف الحكم الشرعي بواسطة العفاه بقاؤه الملازمة
 انما يوجب كشف صدور امر ولو من الشارع بقاؤه اللطف وانما الكذب ان امر الله تعالى الذي
 على العباد انشا الهمل هو اذ لا بالفعل ولا من ذلك فلهذا جبري عن العلم خصوصاً بعد ان ثبت بالنقض
 الاجتماع لله تعالى في كل فاضة حكمه في اثر الحدس فيجب على العباد انشا عدم بعد احواله في طريقه كان مؤلفنا
 بان يبيح الحق كان شرطاً في تحصيله ان فعل ضروره ان يثبت الحكم لكل فاضة فروع حصول شرطه فيكون الضم
 والامناع للآن عليان يبيح الحق على تقدير كونه شرطاً كان حاصله ولو في ضمن خطابات مجمله لم ينقل
 نصيبها وخطابات غير فاضلة اليها هذا مع ان كثير من العقليات العقلية على قاعدة الضيق التي لا يتحقق
 بالكثرها احكام عديدة من اجلها ان شرعية ولا بفعل انشا والحكم فيها كسلب الضد واجتماع الضرر
 والنتهي في العبادات ونظائرها مما لا يتأخر في المسائل الفقهية التي هي في الحقيقة مخرج انظار الشيين
 وانما من دون العقليات المنبثقة على التجسّس والتفتيش العقليين الحق فيتم على مورد لها لم يبق باثبات
 حكمها دليل يمتنع في كثير مما استدل به بعض المؤردين بان هذا مباح فهو حرام وان تركه كلف لكن هذا اذا
 كان ذلك الشيء مندوباً في موضوع كلف كالظلم الذي حكمه ضرر وعقلا ونفلا والتخصيص موضوع ذاك
 الحكم الكلي بالفعل بل لاكتفاء بعض من الامور الخارجية ليس بانها من وجبة الشارع فلهذا ولقد اوجب
 الاصل فيها حكمه في عقليته ان على الكتاب معترضاً على المصداق بان مدعيه يارضى الاجابة فيتمتع على
 كون العلم المأخوذ به وجوباً لا مثقال ونحوه انما هو العلم الموضوعي الخارج الذي يدعى في تبيينه وتبيينه
 جهانه تقيس المولى وحمله وهم يدعون تقييده بالشماع من الامام عليه السلام كتاباً ما يظن ان الاختلاف
 لهذا امر معقول لا اشكال فيه وشك انكاره قد علمت من غير ان يكون طريقاً بمعنى ان المعبر فيه هو العلم
 من حيث يمكن وبالسبب العقلية عند المناظر في هذا الانكار وفيه في الانجى فان وجوب الامثال حكم عقلي
 ونحوه انما يبعد عنه عن عدم معدونه المكلف في مخالفتها بواسطة علم الله تعالى وهو شرط حسن في العلم
 على الخلق في علمه بالابعد عند الفعل في الخلق في هذا معنى فخره وان ابدى معنى ان فلا بد ان على
 اعتباره في وجوب انشا الواجبات الواضحة بل العقل في غير خلاف فتدرك الانكار عليهم تمامه في العلم
 العلم المأخوذ به موضوع وجوب الاطلاعه هو العلم الحاصل من تبيينه وهو غير معقول حيث ان العلم المأخوذ
 في موضوع حكم العقل وجوب الامثال هو العلم الطريق المحض ولا بفعل ان فخره انشا في موضوع حكم
 الفعل لان من يتجوز ان انشا في نظر الفاضل في غير صدق البحث وانما المار ان باخذنا الشارع العلم بما

الضالفة فانه ينتج عن عملها معنى انه من غير خلافه انما رخصه الواقع به وعدم باده الزكرك والاعتق
اعمال القطع في هذه الموارد ضرورة انه لا يعمل ان يكلفنا لقاطع بانعلم برقم البناء على انه رخص
والقاطع ما يراه زاد في صلواته وفي الركوع والبناء على علة الا ان يراه رخصه البعض لوجهها ان الرخص
انها المصنف فانه والظاهر ان رخصه عدم الاعتناء بقطعة الحاصل من اسباب غير مغايرة لامتد ولا
فساد منه غاية الوضوح **قولنا** وفصله يظهر عما سبق الى اقول حاصل ما ظهر مما سبق من انما
منع المولى عن العمل بعد فرض فاعلة احكامه بالواقع من حيث هو وعلم العبد بذلك كما هو المفروض
حيث ان علمه بهذا التقدير غير لازم الا ان العلم بالقطعة طال المتعلق ولم يتغير في انما احكامه وعلمه
فمنى رضى يعلم ان المتعلق حكمه كذا لا يعمل ان يامر المولى بعدم العمل بعد علمه بعد علمه انما بالواقع الحكم
وكونه محمول على الواقع من حيث هو فان العبد في المناقضة بين امره بذلك واطلاق حكمه الواقع من حيث هو
باعتبار السبيل من موضوع حكمه بحيث لا يكون للواقع من حيث هو حكم في بقية غيره من العمل بعد علمه
لذلك الحكم له في غير احوال ما لم يعلم بالخاص بل ان الامر الواقع في الدلالة كما العبد بعد العلم من هذا الحكم
او امره بغيره لا يصفق لها كما انه يعمل ان يظهر للعبد هذا المعنى مع كون احكامه الواقع محمول على فاعله
موضوعا منها من حيث هو انما علم بخطاء علوم العبد فاعلمه بكونه جهلا كما في كبره من الموارد فيقول حتى ان
خالف الواقع للعبد بان يقول لكان والامر مضمون بهذا العبد فلا يعمل في غير موارد العبد كما هو واضح
قولنا والتكفل للتكلم في المرتبة الثانية الى اقول ويجوز ان التصور والبحث في المقام انما هو ان العام
الاجمال هل هو كالمفصل فيجب ان يتكلف بالواقع الجمال او لا فان هذا هو الوجه في التكلف
على سبيل الاجمال هل يقتضي الثبات في جميع محتملات الواجب والنجباء عن جميع محتملات العلم من باب
المفارقة العلمية وقد مر العلم الجمال ان لا يقتضي العلم بالحق الفاعل القطع في وجوبه وان كان له
فوقه فاعتقد بقبول اعتبار العلم ولا يحصل المقصود من حجة الفاعل القطع في وجوبه للموافقة لقطعة من
الاعتناء العبد بالخاص ان الكلام في وجوب الموافقة لقطعة وعلمه فلهذا من ان اعتباره هل هو على
وجبه لا يصلح ان يكون الجمال الفضل عندنا في مخالفة ما علم بالاجمال اصلا وانما لا يبره هذه المسألة بل هو
عندنا في الجملة ولكن المقصود بالبحث في المقام المتكلم في اصل اعتباره لاجل الا انه يكتفي به وعلمه فاعلمه
الثانية **قولنا** واما فيما لا يحتاج سقوط التكليف في هذا المقام لظهوره في الوضوح اقول والعبد
اقلان وجوب طاعة الله وعقله لا يعمل ان يكون شرعا لزوم التسلسل في العمل من قبل
لا يثبت انما امره بالشروع ولا يثبت انما امره به وان يكون امره باعطاء العمل ونسبه لاجل ان الامر لا يثبت
على العبد عفا لان ما يثبت على امره لا يثبت على امره عندنا الا انه يثبت على امره في غير ذلك
بين ان يكون ما يتعلق به الامر وانما يثبت على امره لا يثبت على امره في غير ذلك

بصرفه ولا يتعلق بغيره فيكون الموصل الاعم اختلا العمل عند انسان فمن حصل الفعل المأمور
 به الخارج ما يتحقق كان موافقا كان يعمل على المكلف وبفعل المكلف بلا ذائع وشعور وبلا غرض ولا
 التكاليف فله حصل الغرض بسط الامر في شئ ووضع وجوبه لاقتال كالماتة ما لا يتحقق وبلا غرض ولا
 الحزم ولا يتحقق بسبب الاضيق في فعله من حيث يجب عليه قتال فهذا هو الغرض من الموصل والتعبد لا
 لا يتحقق الاطاعة في الوصليات كما قد يوهى وقد ظهر مما ذكر ان الاطاعة التي لا يتفعل الفعل بوجوبها
 على انان انما هو في بدعي القرآن شئت قلت انها عبارة عن الايمان بما اعتققت به اذ اده الشارح
 على حسب ما سلف به اذ شئت انما يشبه اليقين من ان العبد بالخروج عما يتعلق به الغرض من الاطاعة التي
 من حيث هو وكيف كان فحجبته بتعلق غرض الشارع في الواجبات الوصليات التي لا تنوفت عنها اعلم
 الفقيه الا بانها ذوات المأمورية من حيث هي فلا مجال للاذنبان في حصول الاطاعة وامرهما بانها لا يتحقق
 في من عمدا انما بعد الاذن لا غرض ان يوقف ذلك على غير فعلها لا يتقبل العبد ان يتبع غرض الشارع
 بذلك كما هو ظاهر في قولهم واما فيما يتجانب الى صلا الاطاعة في افول غرض فحجبته العمل ان الاطاعة
 التي يتقبل بوجوبها العقل لا يشترط اعتبار غرض الشارع لا العمل المأمور به وان يتبين به بل على ان
 فعل هذا المجال لا يذنبان في حصول الاطاعة وسقط ما ذكره في هذا العلم انما لم يتعلق بعمل انما
 حصول الفعل لا يتقبل الاطاعة من حيث هو غرض اعتبار فعلها وان كان بعض هذه الاطاعة
 بغيره خاصة بان كان مثالا غرض بوجوبه خارجا داخل الفعل يكون بغيره هو المأمور به وبخلافه وان
 فلا يتحقق خاصة اذا لم يتقبل على يتحقق بغير غرض الشارع انما يشترط في هذا العلم انما لم يتعلق
 الاطاعة كما هو واضح من مجموع حصول الاطاعة وحجبته في هذا العلم من الواجب ان التكاليف
 المتعبد به هو في غير ان الشارع لم يعتبر بغيره خاصة في الاطاعة التي لا يتجانب في حصولها من
 عدا ما كان يتبدل على علم الاطاعة على تقدير كونه توصلا الى غرضه وان الاطاعة من حيث هو
 الذي لا بدع المصنف في البداية في هذا العلم كما اذعن في العلم انما لم يتعلق به في الظاهر انما يتحقق الاطاعة
 التي وكيف كان في الظاهر حصول الاطاعة لا في التعبد به انما بغير حصوله متعلقا بما بذاع الغرض من الفعل
 في حصولها فان وسقط التكاليف بها يتجرب حصولها لله لا انما لا غرض انما يشترط وان لم يكن
 العلم في حصوله علمه العلم الاطاعة بل لسائر العبادات الموجبة للعبد انما يتجرب حصولها من رضا ولا انما
 ويتجرب ذلك في اذنبان على اعتبار امر لا بدع في ذلك في ما هي العبادات ومتعلق العمل من رتبة
 التي تترتب عنها ومن حيث لا يتوقف على جملة المقالات في يتجرب بها بغيره الاصل عند ذوات الواجب
 كونه بغيره ما اوفى العلم انما في انما بعد ان ثبت كونه بغيره باذن اصله وبليل فلو شك
 في اعتبار شئ لا بدع في ان الاطاعة التي لا يتقبل بوجوبها الفعل كالتجرب في الكثرة ومعنى الوصل

حجبا القطع وتوابعها

يجب الاحتياط بوجوب البرائة فان قيل متبعا بالامتنان الكافي فالقائم الاول فهو ان لم يخلو في حق الأصل
في الوجوب كونه متبعا بالامتنان او فصولا على قولين اقول نعم اما البعض فيجوز القول الاول بامور الاول في المتبادر
المراد من عدمه بشي لا يجب الجادة للعلل المتعارضة فصول البرائة فيجوز تحققة الخارج لا بد من العمل بالبرائة
المراد من عدمه في حق استبعاد من مدلول الخطاب فان قيل اذا لم يمتنع في الطبقات موضوعا عنها
الواجبة والطلب انما يتعلق بالاجراء فما بينا وبينها الخصوصية بها الواقعة في حق الطلب انما كونه بغير الطلب
والامتنان فيونعها في الوجوب لا بد من الماتة والفرقة في كفة بغير سببها الى ظاهر الماتة
لا يبعد الاستبعاد من ذلك الخطاب لان مرتبة الاطاعة متأخرة عن الطلب فان لم يكن اخذها في
متعلق الطلب كما لا يخفى فقد ظهر من ذلك انما في حكم هذا التوفيق من الاستدلال باطل الاول الكلام في حق
هكذا الاطاعة وانما ان كون الأصل في الوجوب كونه متبعا فوضوح ما بيننا في التمسك باطل الاول الكلام
فرج صدقية المقصد حتى يكون له العبد ليل اقل اذاده عليه وقد عرفنا منافع الشبهة في البرائة
بالاطاعة في ثلث في حكم الفعل بوجوب اطاعة الواجبات التي قد عرفنا انها عيان عن بيان الما موزونة
المراد من ذلك حكم الفعل بوجوب الاطاعة في حق الوجوب وعدم سقوط الامر بمحصل ذلك الواجب
الخارج وهذا متبني على كون الاطاعة مخرج من مفعوله للبرائة والمراد من كونها بهذا الصفة انما المراد
الفعل وانما الحكم بوجوبها للتوصل الى السقاط التكاليف بالاجراء المكلف غير على متعلق به عرض المراد
لوعلم بمحصل غرضه في الخارج ولو فرغ هذا الشخص في التوصلات لا يحكم بوجوب الاطاعة الا كونه متبعا
في الحكم العقل اعني وجوب الاطاعة بغير التوصلات بل كونه حكم الفعل بالوجوب متبعا بغير تعلق
ذي المقابلة والمفروض عدم دلالة الخطاب على وجوب ما عدا الماتة وعدمه من غير دليل على العمل بالبرائة
الاطاعة في قولها بهذا الواجب الا في ذلك متعلق عرض المراد من غرضه في الخارج في الأصل عدم وجوبه وانما
في ما قبله للوجوب ولا يخفى بالاصل اصاله الاطاعة في حق الوجوب علينا فساد في حد ذاته ولا كما في
وفرض حال الدليل انما بنا بل المقصود اصاله براءة الذمة عن وجوب بيان الواجب بهذا القول كبر في البرائة
والبرائة التي يشك في اعتبارها في الوجوب لان لنا في حق بيان اصل البرائة هو انك في الجواب لشارع
امر يكون بيانها وطبقه له سواء كان الواجب قبا او غيرا على ما نرى في حمله وهذا المناظر متحقق في
من لان قلنا عرض المراد والمراد باننا في الاول لم نعلم على نحو كون الاطاعة والامتنان فيها مفعولة وانما
عليه من دون بيان غرضه قبيح ولا ينافي هذا ما ذكرناه سابقا من عدم امتكان اخذ مبدأ الخطاب
الذي يدل على وجوب الما موزونة اذ لا ننافي بين البرائة فعلية ببيان مفعولة من امر بخطاب المراد كالماتة
في جميع الواجبات الشبهة التي استكشفتها شرطية الاطاعة في حصول العرض من دليل متعلق

بالامتنان لا يخلو
في حق الطلب
المراد من ذلك
قوله

جند القطع وتوابعها

١٨

كالإجماع والضرورة فوجب العلم بأنه إذا لم يزل في العلم بما لا يعرف من جند القطع والاضطرار
 عنه فليس فيه حواجز قد يتألف منها طاعة العبد لأخاها من غير أن يكون له في ذلك حق لا يوجب له
 كان من هذا القبيل يجب عليه ذلك حتى لا يقتصر في دفع اليد عن الأثر يحصل له عطفانها في الخارج
 لوم من دون هذا الطاعة فيفسد عقابته لو اقتصر في دفع اليد عنها إلى تلك مهلكة الجند والمفارقة
 والحاصل أن تركه يوجب العقاب على التكليف لا بد منه إنما لذلك فيجوز العقاب على تعبد العبد في
 عمل التكليف ولو كانت مفرقة عنه في بيان وأنه معيار بيان أن التكليف ولو لم يكن له في
 بيان وأنه فيما نحن فيه يستعمل العقل بوجوب الطاعة مدفوع بما عرف من أن حكم العقل هو
 الطاعة للعقل للحصول لما هو واجب المعية لا نفع الطلب وسقوط التكليف فلا يفعل بها
 بعد حصول الوجوب الخارج بل ولا منع له منه ما لم يكن ضرر موجبه يخرج به بقاء العبد العقل
 أن حكم العقل بوجوب الطاعة لا يثبت العقل ما لم يكن في كونه بالعقل بما هو واجب أن يملك لا يجوز دفع
 اليد عن الطاعة التي يستعمل العقل بوجوبها يخرج به ما لا سقوط الفرض من العبد بل لا بد من العلم
 بالفرق بينه وبين العقل فما نحن فيه من دليل الشبهة المصداقية التي يجب فيها الإيجاب قلنا لا بد من ذلك
 أعمال الفاعل بالفتنة في وجوب الطاعة التي هو حكم عقل فاعترف أن بقاءه على تعبد به حلال لما هو
 بل ولم ينك في هذا الوجه للشك في بقاء الطلب غير مغول ما لم يخرج موضوعه ولو بالاصل وأن يبدل
 الخطأ في متعاقبه بمتواتره في متعاقبه التكليف في جند لا يجوز دفع اليد عنه ما يحصل القطع بحصوله
 بد على نحو خلافه غير عرض الذي لا يستحال البقيس يتبدل من البرزخية البقية بقدرته لشأنه ولا يشهد
 في سقوط التكليف وانقراض الطلب على تعبد به بغير عرض من الأمر فيكون بقاءه وفيها بيان
 ونحوه العقل عرض بما قصه من أن بقاءه من التكليف المستلزم لبقاء الأمر ولو بالاصل أن قلت
 مقتضى العمل ببقاء التكليف وعدم سقوط الطلب بغير حصول متعلقه في الخارج كغيرها فيسقط
 التكليف عما كان على قدر البرزخية قلت لشأنه في بقاء التكليف يتبدل من شأنه في تعاقب الطلب المستلزم
 والتكليف في الوضعية بما يصح من إقادة خطاب الشرعي وهو يوجب بالاصل أن الفاعل فلا ينفق منها ما لا
 في مستحقها التكليف كما لا يجوز المناهضة في المناد فوجب أن يكون مقتضى وجوب الإيجاب كما لا يخفى
 مقتضى المناد بل لو علم أنه لا شرط المشاكلة شرط تمام الكلام فيها موكل له بحمله في مقتضى
 الأمر في ذلك أن ذلك هو هذا الشرط وهو من شرائط المصلحة في الواجبات التي يجب
 في ذلك ما لا بد من إيجاب الشرط في محله وأما الكلام فيما يقتضيه الأصل بعد العلم بأنه لا يتعلق
 أمره لوجوب أن لا يتألف من خارج كغيرها في بقاءه في أصله بغيره في الطاعة فقد
 يقال منه تلك في العقل الفرض بما يجاد به في الشرط ولو في ضربه من أن لا بد منه علمه

حجب القطع وتوابعها

٣٠

يصلح فانه من الواجب ان يعبد ما اشترى البعير من اهل البيت من اعيانها وهما من ضرور الواجب الواجب والحق
 العكس كقولنا لا طاعة للمأخوذ من قبلنا في الواجبات العبدية وقد عرفنا ان المخرج عند اشكائه
 اعيان او الاطاعة في الواجبات هي كونه العبدية البراءة مع ان وجوبها عقدا واعبائها فاما في
 العبدية ان شرع فكيف في مثل هذه الفاضل الي لا وجوب لها عقلا فشرطها على تقدير صحة
 عن الاجابة ان يخرجها من القباطي والحاصل ان كل ما يشك في اعتباره في الواجبات الواجبة والحق
 القدر سواء امكن اخذه في المأمور به في العبادات ام لا يرجع فيه الى البراءة لعدم علمه بتعلقه بغيره في
 بوجه مع المأمور به باحسانا او ابا نية ان يكف عنه خاصة بحج اخذه والقطع بحصوله في ان يكون الواجب
 الواجب على هذا التقدير ما يحصل به ان فرض المعلوم الا المأمور به لان الموضوع في حكم الفعل بوجوب
 الاطاعة واعلم بحجوتها للمولى وانه ان فرض بغيره في مثلها في بيانها لفظا م الا والمذا في ذلك على العلم
 بذلك لا على الشرع لما ذكرنا من ان العلم بغيره في موضوع حكم العقل بوجوب الطاعة فلو شك في
 غرضه بشئ مما يمكن ان يفكره عن المأمور به لا يثبت له الاصل ولا يجب القطع بحج ولا خبره الا ان ظاهرا
 في ضميره والتكليف بما يفي تمام غرضه من طاعة والعقاب على ما تعلق به غرضه من دون بيان
 العبد وعلم العبد بوجوبه في عبادته كما ظهر في تقرب الاستدلال من ان الطاعة الظاهرية من العبادات
 غرضه بشئ غير حاصل واختمنا له وما نحن فيه من الثالث لا الاول وقد عرفنا ان حجب الاطاعة في الواجب
 الثالث واقفا ما ذكرنا من ان فاضل العبادات في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في
 المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في
 اذ كبر ما يشبه على العبد اغراض المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في
 المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في
 التكليف وحصول الامثال ان قلت تعلق عرض الشارع في العبادات في اعتنا بوجوب المأمور به في
 حب هو معلوم وحصول غرضه في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في
 معلوم فيجب الاجابة قلت تعلق غرضه في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في
 ايجاد المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في
 بشك لعدم جواز الاجابة بالكران بعدد فاضل المأمور به في كل من الجاهل والشد المشركين في المأمور به في
 امرا ثالثا حتى يجوز التفرع وفيه مع ان مقتضاه عدم مشروعية الاجابة في المأمور به في المأمور به في
 انه لا يقطع لفسادته لاشبهته في مقتضى ان لا يثبت في نفس جهل المأمور به في المأمور به في المأمور به في
 لا يكون مفصولا بل المقرب وما في غير فوضيحه كقوله في المأمور به في المأمور به في المأمور به في
 دليل الاستدلال وبه في الضعف الاستدلال في المأمور به في المأمور به في المأمور به في المأمور به في

الواجب الواقعي عليه قولهم على التبدل الكلام في ظاهره **اقول** ان اليمين على التبدل وقيل ان
 ذهابه ان يظن ان يفتقر الجواب على الفعل والعبد على الخلق وقوله باطل الى ان قال في تعليقه
 بان المراد الفعل الاجاب والتدب يجب على الاجاب كونه اعم منه واحوط على التدب في
 الفضايل ان قال وقيل ان ذلك احوط في الذين غير جميع بل هو ضد الاجاب طائفة يردى الى
 اعضا بعضها منها اعتقاد وجوب الفعل ومنها الغرض على اذنه على هذا الوجه ومنها اعتقاد جميع تركه
 وبما كره هذا الترتيب وكل ذلك صحيح لان اقدم على يجوز فلهو هو كون المأمور به غير واجب الفاعل
 على ما لا يؤمن به في الفصح كالأقدام على ما يقطع على ذلك انتهى وفيه ظهور كل امر به ^{كده المصنف}
 نظرياً في غرضه بحسب الظاهر لعل لا ابطال الاستدلال بالاجبات للفعل ^{بما} ^{رواجب}
 مقاسمه التي ملخصها التدب والعلو على الله بغير علم وهو ضد الاجبات كما هو واضح لان التدب
 في المأمور به من حيث هو مستلزم هذه المقاسمة فيظهر منه نفوس وتغير الاجبات طائفة فلهو هو
 وبما في ذكره عند الكلام في الاجبات **اقول** الظاهر انه قد لم يفتقر لكلام التبدل في قوله قد مات
 دليل الاستدلال ويمكن ان يكون مقصوده ذكر علم اعتبارية الوعد في مقام الاجبات لا ذكر كمال
 السبب فلهو هو دفعه وندبنا **اقول** ان كتاب كل طرف في الشبهة دفعه ما يفعل واحد كما اذنه
 في نفسه واحداً وجعلها ثمانية في بيع واحد وهو ضد التدب بنفسه مخالفه للعالم بالتفصيل
 بفعلين في زمان واحد كما اذنه الاثنا عشر واذا في الفرض بالمجد مثلاً فانه يعلم اجماعاً بان
 احداً الفعلين محرم عليه فهو مستلزم في ذلك المكان يتولد من علمه الاجمال على تفصيله بطلان صلتهم
 اثنا عشر من جهة واحدة والثنا عشر بخلافه كما ان كتابه ما دفعه بحسب الظاهر لا يقول الا في الفرض وفيما
 الاول فما لا يظن اجداً لا التزام به لكونه بدعي الفساد والله العالم **قولهم** كما لو اشترى بالمشبهين
اقول هذا في ان لا تعد البيع والا فهو بنفسه مخالفه بفصيله اللهم الا ان يقع ان البيع في حد ذاته
 لا يصدق مخالفه وان مخالفه يحصل بالضرورات المعينة على البيع وهو لا يخرج من وجبه فلهو هو
 مخالفه الحكم العام بالاجمال بصورة على وجهين اه **اقول** في مخالفة من حيث كونه معلوماً مخالفة
 العلم الاجمالي والآخرة لفعله تفصيلي حكم من حيث هو عليه الاحالة وكيف كان فلهو هو في توجيه المقام
 ان العلم الاجمالي اما ان يكون على تقدير ابعاره وكونه كالتفصيلي مؤثراً في توجيه خطاب من يفعل
 شيئاً او تركه في مقام العلم لا فالأقل كما لو تردد الواجب والحرام بين امرين وامور يمكن الاجبات
 فيها اذ لا الترتيب وجوباً وشيئاً وحرمه شيئاً اخر او بين وجوب شيء في وقت وحرمه في وقت اخر
 الى غير ذلك من موارد الشك في المكلف ثم مع العلم بنوع التكليف وجبه مع مكان الاجبات
 واثبات لا يكون له في مقام العمل كالمعلوم اما لا يرفع نجات احداً الاثنا عشر الذين يعلمون

بالفصل في علم الاعمالي في الغرض الاوثر في تصديقه فانهم الاثر معلوم بالاجمال ليس لأجزاء الاثر
 فلا يتحقق النسبة اليه الا طاعا ومعرفة في مقام العمل ومثل ما لو نوصا حقه بما يجرى مرتد به من الماء
 والبول فانه يعلم اجمالا اما انما يستدل به او ان نفعه عند ما لا تدل على اجمالا انما انما انما
 انه لا يجوز التفتت على احتمال رفع الحد في مقام امثال العلم بالضرورة كما انما لا يجب عدم
 وفيه يخرج احتمال ملا فانه النص ليس للقدرة المتشابهة بين البشر ان شرعي حتى يربطه علمه بالاجمال
 ومثل ما لو دار الكبرياء وجوب على وحده وكان الحكم المعلوم بالاجمال توصيها على كل تقدير
 دون ماله كما انما لا بد من علمه على تقديره دون الحزم والفكر في نفسه يربطه حتى في العلم
 الاول مدعى علم الاجمال علم بفضل عدم يجوز انما لا بد من تركه في الخارج لا بد من العلم
 كل منهما مخالفة تفصيلية للعلوم بالاجمال فصل بالعلم على تقدير ولو كان نصيبا على تقدير
 يعلم بكون انما لا بد من تفصيلية للعلوم بالاجمال ولو كان نصيبا على تقدير
 حرمه على وجوب تركه بكون تركه لا يفرض الوجوب معلوم الحزم فتقول المصنف مع عدم كون احد
 المعين نصيبا با بيان الفرقين في نفسه بالعلم بالليونة على ان العلم بكون احداهما على سبيل الترتيب
 بعد تمام الامر مع العلم بالاحتمال فان كان مضمونه فيما لو صدر من الشارع بكتايف واجبة وتكاليف
 محترمة وعلم بكون احد التمتين مبنو نصيبا والآخر توصيها على سبيل الاجمال ثم علم اجمالا ان
 ليس الخلق المتكافئين في المجدل سندرج في موضوع احد التمتين من تلك التكاليف كما لو كان احد
 لا يقدر نصيبا لكن هذا مرجح الى مجرد احتمال كون الحكم المعلوم بالاجمال نصيبا العلم بالامور
 من العلم بعد وبعض احكام سرعية نصيبا به يحمل كون ذلك الحكم من غير ما فلا يطلعه بما يخرج
 من انه هل يجوز مخالفة العلم الاعمالي في مقام العمل والالتزام ولا يجوز كما هو واضح ثم ان الكلام في
 ان العلم الاعمالي كما تفصيل في غير الواضح وعدم جواز مخالفة يقع فانه في العلم لا بد من العلم
 علم الاعمالي على تقدير اعتباره اتر علمه في حكمه في ان اثر في مقام العمل اما العلم الاول فينبأ الكلام
 في تحققة واقعا الكلام في العلم الثاني في حث الغرض في العلم بالضرورة من حيث العلم من اجل ان الالتزام
 الله الواجب على كل ما هو لم يدر في حد ذاته واجبة في مرحلة الظاهر فلا يجوز مخالفة العلم بالاجمال والالتزام
 الى الاصول بخلافه في اطراف العلم الاعمالي لان يجوز ناذ ذلك وعلنا ان العلم الاعمالي الذي لا اثر
 في علمه لا العلم في حصوله في الاثباتين الشبهين الذين علم سبق نجاستهما ان حكم الله الظاهري في مجاز
 العمل بنجاستهما الاستصحاب وكذا في مقتضى الواجب بالماء المشبه بقاء الحدث وطهارته بالبدن
 والاجمال الاستصحاب في مسئلة دوران الامر بين المحدثين والآحاد وبنائية العلم عن كل واحد من الكليتين
 وهذا اختلاف ما كنا ما ان الالتزام بالحكم الواجب الذي يتصل به العلم واجبة فانه لا يجوز على هذا التقدير

تجريد اللفظ وتوابعها

٢٤

الرجوع الى الأصول المذكورة انتهى الحكم بتجريد اللفظ وتوابعها والمكانة المذكورة في مسئلة
 وقال القريب من المحذرين كما لا يخفى على من في مقام شئ وهو ان لو قلنا باننا لا نعلم الاجمال في مثل الكون
 من حيث التكليف كما ان وجوده مانع عن اجراء الأصول المذكورة في موارد العلم الاجمالي لما سبق بحقيقة
 انما يقيد من ان العلم الاجمالي كالتفصيل في كل موضوع الاصل فهم لو قلنا باننا مانع عن اجراء الأصول في
 اطراف العلم الاجمالي فعارضنا الأصول واستلزم ان كل حكم من هذه النسخة في مقتضى الحكم المعلوم بالاجمال
 الا انه ما ذكرنا اننا في معرض النقاش بل الخفي في كتابه هو مقتضى العلم ان ادلة الأصول في موضوعه
 مشمول اطراف العلم فصل في ادلة الموارد المذكورة من الرجوع الى القواعد في كل مورد بحسب ذلك الى
 الأصول المذكورة ولا ينبغي ذلك ما لمقتضى ذلك باب الشبهة المحصورة من العلم الاجمالي في العمل المتوهم
 في حق التكليف بالاجتناب عن الحرام المشبهة بواحدة من فروع بعض اطراف الشبهة عن مورد التباين ويكون
 مورد التكليف محتمل من غير ما يتوهم ذلك في مانع عن اجراء الأصول في اطراف الشبهة لما سبق في محله من ان
 الاصل في تلك الموارد لا يجري الا في بعض اطراف العلم الاجمالي ما قلناه لان العلم الاجمالي
 انما يمتنع عن اجراء الأصول للمنافاة له لا الاصل الجاري في بعض اطراف العلم الاجمالي عن مصادره مجزأة في
 الامر كما هو واضح ثم لو سلم ان المانع عن اجراء الأصول انما هو مخالف الحكم المعلوم بالاجمال في مقتضى العمل
 بنسخه على ما تقدم كذا هو وان الرجوع الى الاصل انما ينصح فيما لو كان الاصل امر اجلي في مقتضى العمل
 الاصل لا يربط بالامر في مرحلة الظاهر وهذا انما يفعل فيها لو كان الامر قابل للارتباط عليه وفي انما
 يتوهم في مثل انما يتوهم انما يتوهم في ذلك مسئلة النسخة بالما المشبهة فان اثر الاستصحاب في انما
 وجوب الاجتناب عنهما وكذا في المثال الثاني انه عدم وجوب غسل الثوب عدم الدعوى في اصوله في
 ثبوت ذلك ثبوت هذه الاحكام بقوله عند اخره لو لا الاستصحاب كفا على الاحتياط واصالة العلم ان لا
 الرجوع الى سائر الأصول موقوف على عدم جريان الاستصحاب كما سبق في محله وانما دوران القريب من
 المحذرين فلا ادلة في الرجوع الى الاصل الا باهتد به مع كونه مقتضى العمل او الترتيب وادلة
 اصل الا باهتد انما في الموارد التي يمكن فيها الشارع عمدا لان الا باهتد هو عمدا في اخرى عن الرخصة
 فخرج ان يكون الرخصة نائبة في الحجاز وهو في غير مثل الفرض لان جواز الا بتركيب ضروري في الشئ له
 بفرض زيد ولا يشبهه في كل فرض وذلك القريب من المحذرين وعدم المرجح بنظر العمل كالمثل في فرض
 الا بتركيب خطا اللهم الا ان يقر ان هذا انما هو مبدأ اللغات الى العلم الاجمالي وفرض كون الامر كذا
 بين المحذرين والمقرض ان هذا العلم كعلمه غير مانع عن مقتضى كون الشئ من حيث هو مشكوك
 في وجوبه والحكمة في مقتضى الملاحظة بتدرج في موضوعات العلوم الدالة على ثبوت كل شئ لم يعلم منه
 او وجبه لكونه لعل ان يقول ان ادلة الحجة في موضوع ادلة الحجة الظاهرية موقوف على احتمال

الباينة في الواقع لأن الأحكام الظاهرة من محمولة المثال فكيف يتبدى في موضوع عنوان الحل المثال
 لأنك في عدم حجية ودعوان ما جعل غاية الحكم بالاباحة والحكمة الظاهرة في أنها انما العلم
 بحزم ما ثبت في حزمه ووجوب ما ثبت في وجوبه فكل شيء لم يعلم بحزمه ولا بوجوبه فمؤيد
 في موضوع أصل الاباحة سواء علم بعدم اباحه في الواقع الاضيقه جلد اخر وهذه المقصود
 كل شيء لك حال حتى تعلم انه حرام ونظيره ليس الاخصه في ارتكاب ما ثبت في حليمه وحزمه لا
 ما لم يعلم من حزمه حتى يتم مثل الفرض لأن علم بان ليس بحلال وبأنه في محال الف بطلان عند التكم في أصل
 عدم التاكيد من زيد فوجب ذلك لأنه قول كرس فان المخالفة في المثالين الخ اقول يقضي بطلان العلم
 في الفرض مخالفه لبل لأن غاية ما يقضي العلم في مثل المقام الموافقة للاخبار وهو صلة خبر على
 تقدير قوله ان فرضا عقلة الخ اقول التقيد بالفعل لأن بناءه منه قصد الغرض قوله نعم
 غير واحد من المعاصرين الخ اقول مقتضى إطلاق القول بطلان علمهم جزاء العمل بالاصول للمثابرين لأن
 مع استناده لمرجع قول المعصوم من حيث العمل كما لو اختلفت الامه في كفاية التذرع والبرهان وجوب
 التوجه مثلا او وجوب الصوم كذلك حيث علم اجمالا ان صالده علم وجوب الصلوة وعدم وجوب
 الصوم احد هما مخالف الواقع فانما كان العمل بطلانها جائز مخالفة الحكم المعلوم بالاجمال فوجب العمل
 قول كرس في هذا الفرق غير عبد اقول يقضي انه وان اترف بطان القهار لا الله لا يؤمن في عدم جواز العمل
 بالاصول لأن مناط الجواز عدم لزوم مخالفة القابلة وعدم سؤا كانت في الشبهة الموضوعية
 او الحكمة في مانع عن الرجوع الى الاصول مخالفة الشارع من حيث العمل من دون وزن بين المفاصل في قول
 فان ظاهر كلام الشيخ في الخ اقول الاستشهاد بكون الشبهة الجواز طرح قول الامام بن حبيب في العلم
 لا يخرج من نظر حيث ان الشيخ قد ذهب الى هذا القول فرائض طرح قول المجتهدين وجعل لزوم الطرح دليل على
 بطلان القول ما لم ينافى الرجوع الى الاصل ولذا اعرض عليه الحقوقه وغيره وان في الخبرية
 قول المجتهدين والظاهر ان مراد الشيخ قد ان اختلفت الامه على قولين مع عدم دليل يقضي في الاستدلال
 دليل على ان الحكم الواضح فيها التخيير بينه جواز الفعل والنزول ولا يجب على الامام دفع الامه عن
 اعتقادهم في مثل الفرض حيث لا يثبت حلية مخالفة الشارع فكل من القولين في الجملة مؤلف القول
 الامام السلام فلا يجوز طرهما داسا والرجوع الى الاصول القليلة ويدل على ان مراده ما ذكرناه
 ما فرغ على مدته من عدم جواز اعتقاد اجماع على أحد القولين في الفرض محلا باسناد لا
 يكون الحكم الواضح التخيير قد بين خلافه قوله واما مخالفة ندر بجا الخ اقول يقضي جواز مخالفة
 القطعية على تقدير الرجوع الى الاصل الاباحة لا زعم قطعا وهو بناء حكم العقل بغير مخالفة
 قصد وعلم فلا يعمل ان يكون حكمها الجواز واما مخالفة القطعية فبالاخرة قطعا ضرورة

جواز

بذلك الوجه لان الوجه خطا باب الموافقة للمكلفين غير شرط ما العلم بما ولا بموجبها انما
 الثاني فلو انما اطرواها في نفسها واما الاول فهو معقول لما عرفت من العلم عن وجه الخطاب انما
 بالعلم بغيره بمعنى عدم كون المكلف معذور في تركه انما له في الغيبة التي لا يخرج عن سائر احوال
 دخل في الحافة القطعية المعلومه بقبول الخ اقول يعني يخرج عن محل الكلام اذ العبرة بالجمال
 الخطاب بعد ان تولد منه علم بقبول الجوز كاعتقاده انما قولهم وان جعلناها شاملا لغيره
 كما في النظر اقول بان فلنا بان لا يدخل محصل الجمل الذي هو فعل الخ ومكان المدخل الذي هو
 ما لم يخلو المحل لا بمسئله ما لا يخفى بحد الفعلان في الوجود فيكون غير لما لو اوجد كلا منهما
 مستقل فاما عن الآخر فالجمل كالودع الخ والاول الى المبدأ فدخل هو بنفسه بعد اودخل في
 المبدأ اولا فغير الآخر اليه وادخل فعملهما اذا لم يكونا احدا الفعلين فالحال خطاب تعلم بالجمال
 لم نقل برجوعهما الى عنوان محرم واحد وهو مطلق اذ حال الجمل اذا دخل في نفسه وغيره
 والاشبه بوجه في الحافة الاجمالية بغيره بقبول قولهم مع قطع النظر عن حرمه الدخول والاشبه
 عليه لو فرض عدمها اقول انما على حال محتمل ان الكلام انما هو في التكليف المحمول من حيث علم الجمل
 بانه اجبره بغيره مع قطع النظر عن ان فعل الحاصل محرم فيكون سببا في اعانة على الاثم وانما عرفت
 عن الواقع وسببه بالاجابة المرددة فلا يكون استينافه اعانة على الاثم فقولهم انما الكلام في حجة
 فليقع ناره في عدم علمها مع غيرها الخ اقول انما معاملة ما مع غيرها من معلوم الذكوة والافق
 فبما الصبر معهما في ما بعد واما معاملة ما مع محمول لما اعني في اخرى مثلها فانه يتعين ان يكون
 مقول انما معاملة المحمل مع اخرى كعاملة غير محتمل فيجوز له النظر الى المحمل ان فلنا بانه يجوز
 لكل من الرجل والامرأة النظر اليه لان علم اجمالا بانه بنفسه اما رجل وامرأة لا يقتضي حرمه النظر
 الى هذا الشخص المحمل الى الحال بعد ان جاز لكل من الرجل والمرأة النظر اليه بمقتضى ظاهر كلامك
 فان غاية ما يقتضيه هذا العلم ليس الا وجوب الاحتياط بالجمع بين تكليف الرجل والمرأة والشك والفرق
 انه لا يجرى على كل من الظاهرين النظر اليه فلنا ما مل قولهم مقتضى القاعدة الخ لا في الخ اقول
 يعني مقتضى القاعدة المقررة في محملها من وجوب الموافقة القطعية للحكم المعلوم بالجمال ولا
 يخفى عليك ان الكلام في هذا المقام اصلا فلنا هو في حرمه الحافة القطعية فمعرض الاصف
 لا يقتضي الاحكام المتعلقة بالاحتياط معاملة ما مع الغير ومعاملة الغير معها مع انما على وجوب
 الموافقة القطعية انما فلو لا استطراد وتحقيق المطلب بعد التباين على وجوب الموافقة القطعية كما
 هو الصحيح فلو ما يتبع في مسئلة البرائة والاحتياط قولهم وقد بينتم الخ اقول هذا انتم
 انما يجب لو فلنا بالقبول بين ما لو كانت الحافة العقلية بغيره بقبول واجمال ولكن في

الكل

الذي عدم جواز خالف الحكم المعلوم بالاجمال **قوله** كما تقدم في الرجل والادخال
قوله قد عرفت بما تقدم ان عدم العلم بالاجمال الخطاب إنما هو فيما اذا تحقق للظن ان يقدر
 واحد والا لا يكون مخالفه خطاب اجمال لو لم يقل يرجع التهمة عن الظن من ان التهمة عن الظن
 بينهما فيما نحن فيه كذلك فان تحقق نظر الى الظانقين بفعل واحد بعد رجوع الظانقين
 القطع بالمعصية فلا عجز في اجمال الخطاب والافضل ان لا يجرى الخطاب للخطاب بالبداهة
 ان رجوع الخطاب من الخطاب والاعتناء بغيره في قوله ليرى او يقال ان رجوع الخطاب من الخطاب
 قد عرفت ان هذا القول إنما يجزى بناء على ان لا يكون الخطاب المردود من قوله ليرى انما ينفذ
 خلافه فيحصل هذا القول فيكون مرجع الخطاب من الخطاب عن البصر على كل مكلف
 عن مجموع من علمه ان كل الظانقين لا عزم كل من عداه الا ما استثنى في نظر الى الحكم الظاهري
 ليس مخالفه معلوم بهذا الخطاب ولا الخطاب المتوهم الى خصوص الرجال والنساء فانما الحكم
 الحامض من النظر الى الحكم الظاهري لو فرض عدم مماثلتها لكان لا يكون الخطاب الا للرجال
 بين الخطابين لهذا الخطاب فيصير في قوله من الخطابين ثم لو فرض ان الخطاب يقتصر على
 هذا الخطاب في قوله ثم انما اقول وجعلنا من ان الانسان في مقتضى الاختصاص فلا يجوز التمسك
 بالعلم كما نرى في محله لكن لا يصح في قوله من الخطابين المتوهم اليه بعد ان ذكره وقدرنا انما كان في قوله
 ويمكن ان يقال ان ما نحن فيه من قبل ما يتعلق بغير الشارع بعد من وقوع التهمة في الخارج
 وبين شخصين فمن جبر كل هذا الظاهر مع التمسك بما لا يقتضيه مقتضاه من عدم تخصيصه بالجنس الا
 حاله بد التخصيص في ذلك في الشبهة السابقة فما نحن فيه من قبل ان يخص الخطاب بالرجال
 من وجه كل منهما الحكم المرفوع للذين يعلم احدهما انهما المثلثان لاحد الرجلين فانهم قد علموا
 انما يصح في مثل هذا القول في مقابل اطلاق قوله الاصول فيما اذا كان ذلك في انما يصح
 من الاشياء التي وجب على كل مكلف الاستدانة بها ومنع لغيره من فعلها انما يمكن وانما يمكن
 ذلك الغير مكلفا او مستدرا في فعله فلهذا لا يربط او يثبت ان كان في مثل التمسك وان كان القول
 الذي علم من طريقه الشارع انهم مرض بوجوده في الخارج وانما يجب في ما قبلنا انما في قوله
 الخاطيء من اجل هذه الموارد بعد ان علم المكلف بالاجمال ان ذلك المتكلم انما يحصل بعد ذلك
 انما يصح وجب عليه التمسك به بعد ان علمه انما في قوله ليرى او يقال ان رجوع الخطاب من الخطاب
 انما يصح مع الامكان فالمراد من رجوع الخطاب الى اصله بعد ان كان له الاصل على كل تقدير
 انما في قوله ليرى او يقال ان رجوع الخطاب من الخطاب في قوله ليرى او يقال ان رجوع الخطاب من الخطاب
 وانما في قوله ليرى او يقال ان رجوع الخطاب من الخطاب في قوله ليرى او يقال ان رجوع الخطاب من الخطاب

عَلَيْكَ أَنْ تَحْلُظَ فِيهَا مِمَّا قَوْلُكَ الْأَصْلَ عَدَمَ ذِكْرِ بَدَلٍ إِلَى أَقُولَ هَذَا الْأَصْلَ ثُمَّ الْأَصْلَ لِلْكَوْنِ مِمَّا
 يَحْدُثُ بِالْأَصْلِ فَلَمْ يَجْعَلْ ثُمَّ هُوَ الْأَصْلُ عَدَمَ بَدَلٍ الْعَدَمَ وَعَدَمَ اتِّعَادَ عَدَمَهُ الْفَرْجِ
 نَابِئًا مِمَّا قَوْلُكَ الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَوْ جَازَ الْعَبْدُ بِجَزَائِهِ الْوَاحِدَ إِلَى أَقُولَ نَوْصَحُ الْأَسْتِدْلَالُ أَنْ جَزَائِهِ
 بِجَزَائِهِ الْوَاحِدَ فِي الْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ بِأَمْرِهِ جَزَائِهِ الْعَبْدُ فِي الْخَبَرِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ كَلَامَهُ هُوَ
 أَضْبَاحٌ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ الْوَاقِعِ مَوْرَثٌ لِلظُّمْرِ فَلَوْ جَازَ الْعَبْدُ مَا جَازَ الْجَازَ الْعَبْدُ بِالْأَصْلِ عَدَمَ الْفَرْجِ
 فِيهَا هُوَ مَنَاقِبُ الْإِمَّاكَانِ وَكَوْنُ النَّبِيِّ وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ الْأَصْلُ عَدَمَ الْفَرْجِ وَهُوَ
 عَلَى هَذَا الْأَسْتِدْلَالِ مَضَافًا إِلَى الْأَسْتِدْلَالِ الْمَضْمُونِ أَنَّ الْخَبَرَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مُبْتَدَأٌ
 مِنْ تَبَيُّنِ الرِّسَالَةِ وَصَفَا النَّصْرَ وَكَأَنَّهَا فَذَلِكَ إِلَى الْكَذِبِ فِيهَا شِدَّةٌ بِحُشُونٍ عَلَى بَدَلٍ يُوَكِّلُ مِنْ
 بَدَلٍ الْعَزْمِ الْمُهْرَجِ وَالْمَرْجُ وَفَذَلِكَ بِجَزَائِهِ الْوَاحِدَ عَنِ النَّبِيِّ وَالْأَصْلُ عَلَيْهِمْ السَّلَامُ هَذَا مَعْنَى الْقَوْلِ
 مُسْتَدَلٌّ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الظَّاهِرِ فَبَعْدَ وَقُوعِ الْخَطَا فِيهَا خَالِفًا لِمَا قَوْلُكَ أَنَّ الْجَانِبَ أَنْ يَكُونَ
 الْأَخْبَارُ عَنْ خِلَافَةِ الْوَاقِعِ أَجَابًا إِلَى الَّذِي هُوَ لَوَازِمُ حُجَّةِ الْخَبَرِ بِجَزَائِهِ الْأَخْبَارُ دُونَ الْأَوَّلِ ثُمَّ جَزَائِهِ
 مَضَافًا إِلَى الْخَبَرِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ وَلَوْ بِالْبَدَلِ لَمْ يَخْصُصْ بِأَنَّ يَكُنْ أَجْمَلُ الْخِلَافَةِ الْوَاقِعِ
 كَأَخْبَارٍ عَنِ النَّبِيِّ وَلَمْ يَكُنْ يَصْدُقُ مَضَافًا إِلَى الْفَرْجِ نَوْصَحُ الْأَسْتِدْلَالِ عَنِ الْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّهَا فَخَرَّ الْعَبْدُ بِقَصْدٍ بَعْدَ فِي بَعْضِ فَرْجِ الْإِيمَانِ مِنْ جِهَتِهِ هُوَ مَنْ رَزَقَ
 بِحُجَّةٍ لَدُنَّ عَانَ يَدِينُونَ وَغَيْرَهَا مَا هُوَ لَوَازِمُ صَدَقَةٍ فِي الْوَاقِعِ عَمَّا يَرْتَبِعُ عَلَيْهِ مَقَاسِدُ الْبَدَلِ
 عَلَى الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ مُتَمِّعٌ اسْتِغْنَاءً عَنِ الْأَوَّلِ عَنِ الْوَاقِعِ حُجَّتَانِ وَتَوْعِيدُ بَدَلٍ عَلَى دَلِيلٍ مُطْلَقٍ
 كَأَخْبَارٍ عَنِ النَّبِيِّ بِوَجوبِ بَدَلٍ بَعْدَ أَجْمَلُ الْوَاقِعِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِدَعْوَى الْإِيمَانِ وَالْوَحْيِ مِنْ قَوْلِهِ
 بِجَزَائِهِ فِي الْوَاقِعِ فَيَجِبُ بَدَلُ بَعْدَ وَلَوْ بِحُجَّتِهِ لِكُلِّهَا بِجَزَائِهِ وَلَا يَكُنْ فِي أَشْيَاءٍ ذَلِكَ
 أَذَلُّ مِنْ جِهَتِهِ الْوَاقِعِ الْأَجْمَعِ عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِمَا عَدَلَ هَذَا الْجَزْأَ وَظَهَرَ لَهَا فِي الْفَرْجِ بِحُجَّتِهِ
 لِلْفَضْلِ بَعْدَ إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا أَصْلًا عَلَى نَصْرِهَا عَنِ قَوْلِهِ وَأَسْتَدْلَالُ الشُّهُورِ إِلَى أَقُولَ الْأَجْمَلُ
 دَعْوَى الْفَضْلِ بِالْمَدْعَى خَارِجَةٌ عَنْ جِهَتِهِ الْأَسْتِدْلَالُ الْمَا عَرَفْتُمْ فِي مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْقَبِيلَ وَالْبَدَلُ
 وَأَشْيَاءُ الْحُكْمِ الْمَعْلُوقِ وَالْفَضْلِ وَسَطًا فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا مَعَ أَنَّ هَذَا الدَّعْوَى عَنِ جِهَتِهِ الْأَجْمَلُ
 فَلْيَقْرَأْ الْأَسْتِدْلَالُ الشُّهُورِ أَنَّ مَا لَا يَكُونُ بَدَلًا مَحَالًا كَأَجْمَعِ الْعَبْدُ فِيهِ وَلَا مَضْمُونًا لَهَا
 هُوَ مَعْنَى الْوَجوبِ وَالْعَبْدُ بِالظَّنِّ لَيْسَ بِالْإِدْرَافَةِ فِي حَقِّهَا وَلَا مَضْمُونًا لَهَا الْفَرْجُ الْفَرْجُ الْفَرْجُ
 حُجَّتَانِ أَمَّا الْمَقَالَةُ الْأُولَى أَيْ عَدَمُ كَوْنِهِ فِي حَقِّهَا مَحَالًا كَالْمَقَالَةِ الثَّانِيَةِ لَهَا أَجْمَعُ الْبَدَلُ مَضْمُونًا
 تَمَكَّنَ مِنْهُ مِنَ الْأَصْرِ دَرَجَاتٍ لَا يَحْتَاجُ اثْبَاتَهَا إِلَى وَسْطٍ وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَلِمْ مَحَالًا فَيَتَوَقَّفُ عَلَى
 الْخَاطِئَةِ بِجَمِيعِ جِهَاتِهِ لَيْ يَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ مُؤَيَّدًا فِيهِ فَجَعَلَ كَوْنَهُ مُؤَيَّدًا إِلَى الْخِلَافَةِ الْوَاقِعِ وَمُسْتَدَلٌّ

الكتاب

الاجتماع حينئذ من في موضوع واحد على تقدير المحالقة والجمع المحبوس والمفوضين والمكلفين
بما لا يطاق في غير ذلك من الجهات التي يمكن كونها مؤثرة في فهم فلا بد من الابداع فيها والعلم
بعدم تأثيره في الفهم والقطع بان لا بد من جهة اخرى مفتحة غير الذكاء المستند بفضل
تجربته حصول القطع بالخصا والجهات في المترك العقل بعدد الكونية كالتمسك على الشيء ولذا
المستند في حصول القطع في غير ذلك ولا يفتقر الى محض فيه بالاستقراء العقلية كحصول الاحتياج
الظاهر في العقل بحكم بان لا بد من في الاول جهة وثيقة ولا في الثاني جهة محتملة أصلاً لان حكم
العقل في الاحكام المستقلة انما هو على الموضوع الذي خاطبه بجميع جهاته بحيث جعل الجوانب
المفعولة على الشخص المحض وليس العنوان وزاد ما يصدق عليه الغلبة والحقولة نعم حكم العقل
على من ادعى تلك الصاويين المفعولة بحكمه الكثير بالخصا من زيد بانه مبيح موقوف
احرازه ليس فيه جهة محتملة يخرج بسببها عن كونه ظاهراً فيكون نظيره ما نحن فيه كما ان حكم العقل
بوجوب سلوة الطريق الظني حال الاستدلال كونه اقل من الواقع من غيره من قبل الاول على
المستقلة التي تكون الجهة المحسنة عنواناً للشخص الموضوع وقد اظهرت ان اولاً ان يقر بديل
البحر في رتبة المصنف قد بقوله ان لا نجد في عقولنا بعد التامل ما يوجب الاستدلال وهذا
طريق بسلوك العقل في الحكم بالامكان وقد عرضت في الاذمنة السابقة على هذا الطريق بقوله
في بيان هذا لا يوجب القطع بالامكان لان عدم وجدان الدليل اعم من الحكم على الواقع وانما ما
ذكره من كونه طريقاً بسلوك العقل في الحكم بالامكان فهو بحسب الظاهر من ان لا يكون الحكم عن
الشيخ الرئيس وعمره من ان كلما فرغ من عمل فذنه في ففعله فكان ما لم يذنه في تمام العملان وهو
غضلة الفلصود منه ليس حكم بالامكان الدائري او الوقوعي من دون دليل بل المراد بالامكان
الاحتمالي بعينه نحو العقل ضد السموع فالمقصود بذلك انه لا يجوز المساند في الامكان
فيما لا يجمع مجرد الاستبعاد بل يلزم بالامكان قصده بعينه الضمان في نظر العقل انتهى وقد ان الا
نشأ من العقلية عن فهم الحكم لان المقصود بالاستدلال دعوى استقرار طريقة العقلاء على تلبس
الامر الممكن في مقام العمل كما هو الشأن في سائر الاصول العلمية المعقولة عليها الذي العقلاء ولا نشأ
على امكان بعينه احتفاء اذ لا يمكن ضرورة امتناع حصول الاعتقاد مع الشك ومعنى ترتيب الحكم
عليه انما هو لا يطرأ على الدليل الذي على وجود شيء محذور احتمال استغناء بل يلزمون بترتيب الوجود
عليه بما لا يعلم الاستدلال ليس الممكن في حله اذ لا يربط بل ان يثبت عليه حال الشك في هذا
احراز وجوده عليه عند قيام طريق معتبر عليه الاثر انه لو قال المولى لصديقه زيد اياك خير
من غيره فربما يوجب عقل العبد ترتيباً اثار محبة ولا يجوز له طرح خبره بغير دليل محال

في تجريد النفس

استحالة وكذا لا يجوز تشيئة العقل والعقل لا يخلو عن الوجود على ما قيل في الشريعة واما ما وجدنا من ان العقل لا
 فالعقل استقرت طريقته على ترتيب اثر الوجود على ما قام عليه طريقه في عالم تبيينه في شاعره والى
 يجوز لديهم طرح الدليل الغير مجرد عن العمل مع ان الوجود الخاص من الامكان فيها دليل على عدم
 ثبوت المشايخ كالفلاس في العقل في معاملة الامكان بمقتضى الالتزام بالجل على طريقه فيكون
 الى وفور وقد اختلفوا في ما صدر من بعض المتكلمين من الاستبدال باحد الدلائل الامكان
 في بعض مفاهيم الكلام كالمعاد والمخرج المحب ما بين وخلق التجارب في النار وكونه في
 فيها او كون الجنة والنار مخلوقين بالفعل فظاهر هذا القول ان من ثبت بالاصل في هذه
 الموارد وجوب الدين والالتزام بمضمون الآيات والخبار الدالة عليها وعدم جواز انكارها
 اننا وبلا والطرح فيها بواسطة بعض الشكوك واليهيات الموهبة استحالتها ولكن قد اعترض بعض
 محققهم في تعليلها على بعض شروح التجريد على انفسك باصالة الامكان بعين ما صدرنا ايضا
 من الاعراض على المتحرر في بحر الف في بحر العبر وقد عرفت اننا وقع لهذا الاعراض على ما
 وجهنا به كالمهم والامن الواضح انه لا مخرج للاصول في اثبات كون الشيء ممكنا في الواقع واتما
 يقول عليها في مقام ترتيب الاشياء بانها لذلك غير بدو وضع في محقق الاصطحاب في
 بل انقطع عنه الخ اقول على وجه بطلان النقص بالقطع لا للوجوه الذي سيذكره المصنف في
 ان القطع طريقه بنفسه لا يتجمل في علم حتى يصلح للانصاف بالبيع على تقدير التحق فيكون
 شافها لما نحن فيه وقد انما مناط النقص كون الطريق مجعولا وممكنا بنفسه بل المناط انما
 جواز اتباع طريقه قد يخلط عن الواقع شوا كان نابعه بالزام العقل او امر الشايخ فكما ان تجريد
 للعقل الالتزام بايناع الظن اذا افرق في البيع بين كون الحاكم هو العقل والشايخ فاختص في
 هذا النقص بما افاده المصنف قد مر ان باب الجمال الخاف عن الواقع مستند عند الفاطم فلاجل ذلك
 بحكم عقده بوجوب اتباع قطعه نعم لو كان قيام هذا الاختمال لدى الفاطم والزم مع ذلك
 بوجوب اتباع قطعه مع تملك من سلوك طريقه لم يكن فيه هذا الاختمال لكان النقص وجها ان
 ان الفرض غير ممكن فلو كان واخرى بالكل الخ اقول حاصلة ان المنع مما هو اجتماع حكمين متضا
 في موضوع واحد في مرتبة واحدة من حيث العقلية والشائبة وان يكونا انما ضليين و
 شائبين واما اذا كانا مختلفين كما هو المستلزم في المقام فان استحالة هذا كما يستلزم
 وجهه انشاء الله والمراد بالحكم العقل هو الحكم الحق الذي لا يعتد بالاعتكاف في مخالفته وانما
 بما يكون معدود في المخالفه بواسطة جملة الواقع لا عن بعض فضيلة الاحكام الواضحة
 شائبة لا الخ عن ساحة الحق انما احكام متحققة صدرت لغرض الاشغال ولذا يجب ان يحصر

الاولا انما بانها في
 معان قد يخلط
 الواقع كالموجود
 للشايخ

عنها

عنها والعبء المكلف لها في الحالفة ما دام مفصل ولكن العلم بها اجالا او مفصلا
 عقلي في خبرها ان في التزام المكلف بها وحسن الماخذه على مخالفتها فهو شرط في ثبوت اليكسيتا
 عقلا ان في وجوب امثالها الكد هو حكم عقلي ولا يفعل ان يكون كالقاعدة على الفعل
 واصب للاحكام الشرعية نزع القدرة في الحكم الشرعي عبارة عن الزام الشارع بفعل شيء او تركه
 الرخصة منه وهذا مقدم في الرب على العلم به فلا يفعل ان يكون للعلم به دخل في تخفيف
 لا كونه شرط عقلي في ثبوت الاثر على ما في وجوب خبره عن غيره وجواز الماخذه على مخالفتها فلا
 الحكم الشارعي على الاحكام الوضعية فيجوز له ان يكون المكلف علمها بها بالفعل في مقام العمل
 وكونه معد في مخالفتها لا عدم كونها احكاما فعلية في الواقع كما لو اضطر الى ان يكتب بحرم وترك
 واجب لا بواسطة الجهد فانه يصير حكم الحكم الواقع الثابت بشئ من حيث هو بواسطة الاضطرار الواقع
 عن فعله شائبا في الواقع حيث ان عدم الاضطرار الى مخالفتها شرط واقعي في تحققها بخلاف عدم
 الجهد قولنا واما العلم بكونه في فعل وجوه قولنا في العلم بكونه في فعلها في الواقع فانه على ثبوتها وقبحها وجه الراجح
 وهو ان يكون الامارة القائمة على الواقعة ثابتة بالفعل الذي مضى الامارة حكمه ولكن لا على
 وجه ثبوتها في انقلاب حكمه الواقع وهذا متصور على وجهين احدهما ان تكون مصلحتها مفقودة
 على صورة المطابقة كما لو كان ضد بقى العادل وحسن الظن به والعبء بقوله امرنا انما عجز
 عندنا الله لكن على تقدير كونه صادقا في الواقع ففي موارد الكذب لا مصلحة فيه ولكن لعدم اصابته
 عن موارد الصدق بل هذا الامر بين الامر بصدق بغير علم وعنده فلو كانت مصلحته في نفسه على
 المصلحة المشبهة عليه في موارد الخلف بكونه المبررة حسنا حيث ان فيه ضررا كثيرا ومثلا
 بالاضافة الى خبره الشايع ان يكون المصلحة بلحاظ نوع الامارة بحيث ان صدق بقوله العادل على
 الاطلاق ما لم يعلم مخالفة الواقع مشتمل على مصلحة مضتبة لا امرية فانه على مقتضى قولنا
 لعلنا انما لو لم يظن صدق بقوله في كل مورد وليس على وجه تكافؤ مقتضى مخالفة الواقع فشره
 لو كان حراما وقد اخرج العادل بحديثه في خاره وان كان من الجهات الموجبة لحسنه لكن العادل
 مقتضى الواقع فيجوز ان الامر بكونه على الاطلاق مع عدم صلاحه ومصلحته لغير الواقع على تقدير
 الحالفة انما هو بلحاظ سائر الموارد السبلية عن المصلحة العامة كالمصوغة الشافعية في خبره
 بهذا الوجه لفرق بين ما لو كان الحكم الواقع العجيب في خبره في خبر العادل بخلافه والاضافة
 ففي الاولين لا يبدل الحكم الواقع بعد فرض معنوية الجملة العارضة للجملة المنفصلة للموجب
 او المحرمة وتما الخبر يبدل لان جهات الا باخرة لا تزل من الجهات المتخذة والمصلحة لكن لا محذور
 في التزامه لان تبدل حكم المصلحة الواقع في الباطن كاطاعة العادل والوفاء بالثقة

١٠٠

بالجواب عن السؤال
الاعتبار في السؤال
لم يظن بجوابها قلت
هذا أصل عظيم في
علم العقلاء بل لا يزال
يستدل به في المسئلة

بأنه لا فائدة إلا أن يدعى العقل لا يستعمل باليقين مع ظل اليقين فيجب حي الاحتياط لعلنا ونجوب
دفع العقاب بالاحتمال لا يكون الشرع ظنونا من حيث هو قبح من ظاهرنا ما ذكرنا انقراضه عن غاياته
التي هي المسئلة الغريبة إنما هو من باب المماثلة والافضل بقدر عدم كون الأصول للظن في
العقلية ولا الظن المقابل لها حتى تكون المسئلة عما لا يطعن المكلف الى العلم به فان استعمل العقل
في دفع العقاب عليه كما هو الواقع فهو والاحتياط من راعى العقاب بالاحتمال قول من يجمع
الكل الى صالة عدم الغريبة التي افقوا على جعل ان رجوع صالة المحققين بل وكذا اصالة العموم
والاطلاق ونحوها الى صالة عدم الغريبة في غير محل لان هذه الأصول نفسها الأصول معتبر
منه عليها الذي العقلية بما ينسب إليها من خارجها مع العلم بعدم الغريبة كما اذا كان المكلف بان سدا
اقوال عقل كل فينبذ ردّها او اكرم عالمها فانه كثير ما ينقطع بعدم نفس الغريبة على الزيادة خلاف
الظاهر ومع ذلك شك في اراؤه الظاهر فيقول اللفظ عليه بواسطة صالة المحققين في الاصل
وصالة العموم في الشك في الاطلاق في الثالث ولا يجري في مثل الفرض صالة عدم الغريبة بل
للفرض حصول الشك مع القطع بعدمها فاصالة عدم الغريبة في مثل الفرض مع انما لا يجري بواسطة
القطع بعدم الاحتياط لعدم ارتفاع الشك بها فكيف يكون مرجع تلك الأصول إليها لعمد يكون الشك
في اراؤه المعنى في العموم والاطلاق مسببا لخيال وجود الغريبة الصادقة فيكون حي صالة
عدم الغريبة في مثل الفرض كما ذكرنا على تلك الأصول ما نفع عن جوابها افضل لهذا التقدير بل لا يكون
مرجع تلك الأصول الى صالة عدم الغريبة بل لا يجري تلك الأصول بواسطة الفصل الحاكم فلا يخرج رجوع
تلك الأصول الى صالة عدم الغريبة في مثل من خارجها وبذلك ان التحول الى الأصول الوجودية في الخارج في
مباحث اللفاظ لا ناضل لها بنفسها بل وكذا كل أصل وجودي مبني على العقلية كاصالة صحة
واستصحاب الحالة السابقة ومرجعها الى الأصول علمية يفرع عليها تلك الوجودات فهي بنفسها
من حيث هي غير متصلة كما لا يخفى في بحث الاستصحاب التي مرجع استصحابها الى الحالة السابقة
اصالة عدم ما يرضى التي هي عبارة اخرى عن عدم الاعتناء باحتمال وجود الواقع ويصح القول
بجائز في مباحث اللفاظ لا عدم الاعتناء بالاعتناء السابقة لها من احتمال وجود الغريبة او عقلية
المكلف عن نفسها او غلطه وان ادعى خلافها خلاف اراؤه لثبوتها من امور المقضية لارادته
خلاف الظاهر في بيان المصنف فان عند توجيه كلام المحققين في الاعتناء السابقة الى ما يتبعها عليه
وارجوع الأصول التجارية في مباحث اللفاظ الى عدم الاعتناء بالاعتناء السابقة لها لثبوتها من امور المقضية
هو عبارة اخرى عن صالة عدم تلك الاختلافات بل لو قلنا بان مناط اعتناء طاعة على هذه الاية
في مجابها هو الظن النوجب لاصالة من غلب اراؤه المحققين والعموم والاطلاق ونحوها لارادته

في محنة الظن

الاعضاء بالانتماء الى المتأخرين لها كلفت هذه الاصول في حد ذاتها اصولا كاتبة عليها الحق فانه في بعض كلامه ولكنه خلاف التحقيق ولا يرضى له فلهذا يجب انظارها عن ما ذكرناه على انها لا تنوي الاغتراف على الحق فلهذا انما هي من ارجاع الاصول المذكورة الى اصل العلم الغريزي لا تنوي فرضها بما اذا كان الشك متبعا عن احتمال وجود الغريزة بحيث لو علم بعدك الغريزة قطعتم الشك فمقتضى مثل الفرض يكون مرجعها الى اصل عدم الغريزة لا محال ولو انما او رذناه نقضا عليه من الاشكالية التي فيها الشك فلهذا العلم يعلم الغريزة فهو خارج عن مقروض كان و مرجع الاصول الى الحق هو اصول علمية اخرى خارجة عن الغريزة الى الاسباب الموجبة للشك فلهذا قولنا فالحال غير صحيح المسح على اصبع الخ اقول الظاهر انه حال الغرض من سقوط المسح على البشرة على ظاهر الكتاب اما ان كان كتاب المسح على المراء من غير ظاهر الكتاب كما هو ظاهر الرواية فلهذا لا يفسد ما هو لغرض من الاذنا من ان المبسوط لا يقطب بالصورة فكان الشك لم يكن بحجة الا في كونه وضوءه من حيث غرض المسح على البشرة لا في اصل التكليف لله والله العالم فقولنا ان ثبت جواز الاستدلال بكل قرينة الحق اقول يصح في مورد المعارضة وان جاز التقييد في محل المعارضة فيه بان كل امرى ان كان الشك فيه مقام الاستدلال كما يجوز التقييد بكونه كذلك في مقام القرينة فيكون حج حائلا لها في التمسك في وجوب التوقف في محل المعارضة من غير ما يلحقه الرجوع كان الشك كذلك في اختيار الاخذ او وجوب التقييد بكونه في محل المعارضة بحكم الاخذ الاصل على الصلة الظهور ككتاب مسعودي في حمله ونحوه وان لم ينقل بجزالة الاستدلال بكل منها في محل المعارضة انما يقتضيه اذ لا اعتبار بها بغيرها في العرض وخبر الرجوع الى المخارج بناء على ثبوت الرجوع في سائر الاثار العلمية عند المعارضة لا في خصوص الاخبار فبعد انتم التوقف في محل المعارضة والخبر كذا الخبر للفتنة على الحال الصحيح كما تعرفه في باب القواعد والراجح ولو ان ادس جواز الاستدلال بكل قرينة جواز من حيث هي كما في بعض الالفاظ في فادى الراى لا يتبعه شي مما ذكره كما لا يخفى على الشا فلو لم يرد من ان اصل التمسك في حقه قط اقول وجب واضح فلا شك في غفلة من حيث الكمال عن اصل الخطاب فضلا عما اكتف به من الفرائض الخالية والمقابلة نعم بما يجزى في حقه انما انقل اليهم الخطاب في اشارة او سابط فمرضهم التمسك في غفلة الوسايط او غفلة من غافل اليهم الوسايط من الغرض من ذلك لا يفرق هذه من اصل العلم او محضاره فيما بين الغرضين كما ان في ذلك من غفلة عن الحسوس في انما تحقير الكلام مما هو في الاختلاف القاد كقديهم ما بين الشك في حق وكذا هذا الجوزي اعتد به في الفصل فانه ان جزمه اصل عدم الغفلة والغفلة في مثل هذا الاخذ مما يدخل فيهم فمدلول الكلام من حيث هو لا يتناول الحال في ذلك بين كونه موصودا بالانتماء في

علم كما هو واضح فهذا ولكن نوجب كالم الفصل بالمفصل من أصل العلم الغفلة وبين مطلق أصالة
 عدم الغفلة لا يخرج من نظرنا الظاهر أن هذا الفصل ملغى باعتبار أصالة العلم الغفلة في حق من
 هذا العلم هو وكان شكنا ناشئاً عن احتمال غفلة عن خصوصيات كلامه أو ما اكتشف منها من الغرائز أم لا
 كما لو علم الخطاب بأنه لم يكن حين الخطاب ملغياً إلى بعض الجهات ككون المتكلم مبشراً ببدء الحق تعالى وكذا
 شخصاً حاضر في محال أو متفقد ما ذكره بحيث يعين إذا دبر من الأطلال أو كونه حالة مقتضياً إذا دبر
 معنى مجازي من الملقط ويخوذلك من وهو الذي يحتمل تخلفه حال الخطاب وتعلم بأنه على تقدير
 التحقق بكون ملغياً البتة فلا يجري في هذا أصالة عدم الغفلة مع أنه لا يظن بالمفصل أنكار لغنا
 أصالة عدم الغفلة في فصل هذه الغفلة التي لا يكون شكاً في ملغى عن احتمال الغفلة في ظاهر الفصل
 استند في هذا الفصل إلى ما يقصده دليل الحكمة من في الخطاب بما للظاهر وإدراكه خلافه حيث
 أن هذا لا يفتنى البتة إلا إذا كان ترك الغفلة محالاً بما قصد من الفهم في كل المقصوده بالخطاب
 من الخاصين والعامين والموجودين والمعدومين وبحال يكون الكلام الموحد لهم على وجهين
 جميعاً من المتكلمين لأن التمسك بالكلام في أرا مضموده على فنه حاله أو مغالاة وغيرهما من الأشياء التي
 يغيرها بعض دون بعض بل على أن يلقى كل غير وجهه في كل أحد كضيف المضيفين وهذا بخلاف
 ما لو لم يقصد بالافهام إلا الخاصين في أنه يجوز إجماعاً على القول في الخطاب والمقابل بل يجوز إجماعاً
 بتكليف على سبيل التوجيه مع كونه في الواقع واجباً مشروطاً إذا كانوا واحد في المشرط وهذا بخلاف ما لو
 كان الخطاب عاماً بالسبيل السار كما هو واضح على هذا ليس الغفلة من هذا فاما ما يعقب على الظاهر ولو
 مع القطع بعدم الغفلة فضلاً عما لو خذ ذلك بأصل العام فهذا مع ما كان منع اعتبار أصالة العلم
 الغفلة في حق من هذا فاما بدعوى اعتبارها من باب الضم النوحى وهو إنما يقصد نوع الغفلة
 بما إذا صدرت في الغفلة من هذا فاما حيث أن الغالب أن الغرائز التي يعول عليها المتكلم في
 افهامه لا تخفى عليه وهذا بخلاف البتة فانه غالباً لا يعلم من الأحوال ونظائر لها هذا فاما ما
 أن يقال في توجيه التفصيل ويقصده وأنه على المقصود من تخلفه ليس هو الغفلة والعلم في فهم
 هذا دليل الألفاظ وتفسير في بعض الاستصحاب عند البحث عن اعتبارها من باب نبأ العقول والمقام
 هو أنه علم الاعتناء بالعلم الغفلة ونحوها من الدواعي الغفلة لا مراد خلاف الظاهر وعدم
 ابتدائه على إفادة الظن من خبر في ذلك بين الغفلة وغيره فو لم يقبل العلم الحاصل من العلم
 الظاهر الخ أي بان يكون حصول الحديث من ذلك المتبادر كحصول العلم بالحقوسات بواسطة الإقناع
 وقولهم من ذلك أن السبيل السار قد لا يوافقهم من ذلك أن السبيل السار قد لا يوافقهم من ذلك
 اعتناء على كونه مرفوعاً عن العلم ولا يتخلل في مدعيه أن رواياتهم بعد ثبوتها فو لم يقبل

العلم

العلم

العلم

كونه ضروري المذهب فقول فلنرى في محال مثل هذه المسائل التي نشأت عن كونها الدعي
المشترقة ومعرفتهما في ذاتها من اتفاق الاصحاب قولوا فعلا ليس من الضروريات بل
بوجوب نكارها الكفر والخروج عن المذهب ثم صاوي كثير من هذه الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم
من الامور القطعية التي لا يربط فيها حلو وجوب العمل بما صاوي عنهم ضروري المذهب لكن
بشرط العلم به بقبولها واما اجزاء الاكاذب الفرض فلا كيف وقد عرفنا فيما سبق ان كون العلم لا
كالقبول من غير التكليف من المسائل المخالفة هو كثر من الروايات الاولى الخ اقول لا يخفى
ان ما ذكره لانه انما هو جواب سكاله والخروج في الجواب بناء على الخبر من حجة خبر القصة ان كان
مذهب الطر في حاكمه على مثل هذه الروايات كما انها حاكمه على مثل قوله كثر شيء حلال حتى يعلم انه
حرام فيه وقوله لا تغض البقيين اليقين مثله كما لا يخفى وقوله في الاخبار المختصة بما كان
الخ اقول مراده بالاجزاء المختصة بحسب الظاهر هي السنة القطعية التي افترض في خبرها في احوال
علمها من العرف من فرائده هذه البقية من هذه الاخبار المختصة كلها وكذا كثير من عمومها المستند
القطعية المقضية بعمومها لا ثبات احكام منها في العمومات الكتاب كادلة في الضرر وسائطها
على مواليم ونحوها باسرها مخالفة للكتاب ولكن بجعل لعلها مع مخالفتها للكتاب ان كتاب
الخصيص في عمومها في الاخبار المختصة والجمع بينهما وبين عمومات السنة لعلها بطا بما في قضية
المرحجات الحار جندا والذات لكونها قطعية فتبين ان بعضها الاخبار لا تفر بطرح الاخبار المخالفة للكتاب
فلو كانت قطعية لغيرها تلك الاخبار قولك والثالثة انه تعالى امرنا بالبيان الخ اقول خلاصة القول
انه يفر جعل موضوع وجوب الثالث محققا في موضوعه ومعلوم من الموضوع علمه بانه
من اثار هذا الموضوع في العرف في علمه لانه يكفى ذلك عن علم صاوي خبر الذات القطعية
والا لكانت الذات اول بذلك وربما ذكرنا من التقرير في ما اندفع ما ذكرنا من احوالهم من احوالهم
من التقرير بما لا يسطرهم من كونه استدلالا لاجتماع الصفة مع ان ما ذكره من التقرير
الى مفهوم القلة فوجه الاندفاع ان ما ذكره متناقبا مع كذا الاستفاد من المعهوم من الموضوع
اشارة الى التمكن فانه في قولك اكرم زيدا العالم ان منطبق الحكم على العالم يكفى
عن قلة وجوب الاكرام اما العالم بخصوصه اوله دخل في القلة والاول كان ذات الموضوع
من حيث هو موضوع الحكم وقلة الشيء مع انه بوجبه اذكر الوصف عن القلة بلزوم سنة
الحكم الى العرف مع صلاحية الذات لذلك وهو قبيح فليكن قولك من جهة ان مفهوم الشرط الخ
اقول بغيره فهو مشا واوله ليس بشرطية على ما هو المفروض مفهوم بوضوح الظاهر ان القضية
الشرطية يستفاد منها مكانا بخارجي ولبقي موضوعه المذكور فعولان جانات ديانا كذا

ينبغي دونه وجوب كرام زيد عند محبته وقدره عند عدم المحبة وهذا الاستغادة إنما تكون
 في الموضوع الصالح للاقتضات بكل المحكين وإنما لو فصلت للاقتضات بالحكم الأنشائي فلا يستغادة منه إلا
 هذا شأنه لو لم يكن زيداً أن وجد لا ينهم منه عن حكمه بغير الوجوب بل بوجده زيد ضد صلاحيته
 الموضوع للاقتضات بالعقد السلب من الغوايب العامة الدالة على عدم إزاده التعليقي المحقق على شرطه
 وإنما مكو فربما أن يوجب محبة الجراء عند حصول الشرط وإنما إذا كان الموضوع صالحاً للاقتضات
 بكل المحكين فكثيراً ما يتم براد هذا المعنى في التعليقي المحقق كقولك إن راب زيد في السوف وأما
 اليوم أو أجمع في الظاهر فاعطه فضلاً عن ذلك من الاشكال التي لا يخفى إلا أن خلل اللفظ على هذا
 المعنى في مثل هذه الموارد يحتاج إلى التفتيش والتأخير ولهذا جاز أن نعظم الأقل **قوله** أنا الذي
الشيء أقول إن إن المعارف من الاشكال اللينة فلا تظن أنها الصغرى لا تبعاً لما طبقها لأن
 منشاها الاشكال فالحقيقة بين المناطيق والمفاهيم فلا يعمل بإساء المنطوق بظاهره وإن كان
 التصرف في مفهومه لا يستلزم تفكيكه للمزوم عن الدلالة **قوله** يخرجني عن البر **الشيء** أقول
 بل يخرجني عن خبر العادل صيد فرض حصول الاطمينان منه يخرج عن موضوع الحكم بوجوب البر كحكم
 العلي كاستقص لك وجهه ففصل الاشكال في خبر العادل الذي لا يفيد الاطمينان فإن مقتضى
 التعديل وجوب اليقين منه ومقتضى المفهوم عدمه وكون خبر العادل يفيد الاطمينان غالباً يصلح
 فيه كفاية لذكره لا لذكره الأشكال بعد تسليم أصل المفهوم كما لا يخفى **قوله** وبالجملات الشك في
 خبر الجملات بذلك يفيد الظاهر أن المراد بها أنها علم العلم وأن المراد منها العمل الصادق عن
 ووجه وفكر الذي لا يفتيحه صدوره من العالم وهذا المعنى هو الذي أراد من خبرها بالسفاهة ولعل
 هذا هو الكتاب الذي لا يفتيحه من الأدلة وإنما الأمر عليه بما ذكره المصنف فلهذا قد مر ما سبب ذكره
 بما سبب وان فترت بعد العلم الأسجد دعوى عدم شموله عند العرف لما يفيد الاطمينان لأن
 قوة الاحتمال الموجب لكون النفس منشا لعدم اعتنائهم بالاعتناء الخالف فيصرف عن الاطلاع
 وهذا هو الشرط الأول العلم عليه عرفاً **قوله** ومنه يظهر الجواب **الشيء** أقول كما يظهر من الجواب
 أعان بما يقال كذلك يظهر من الجواب أعاناً وأوردته على من فتر الجملات بالسفاهة كما لا يخفى **قوله**
 لأن المراد بالسفاهة **الشيء** أقول لأن هذا هو الذي يصلح أن يجيبه النبي إنما علم صدقه وكذلك لأن
 الجواب بالنسبة إلى محقق المصنف لا يجوز من العلوم أن اخضع أصل صدقه بغير مقتضى
 العلم بفرئته على هذه هذه البعض **قوله** ودعوى التلازم بقية **أقول** لا زال يفعل
 يكون من أقر المدلول وإن ثبت فلهذا قول القائل خبر العادل ليس بحجة إنما يحل بعد فرأه فلا
 يعمل أن يكون هذا المحرر موضوعاً للحكم المذكور في الذي يوضح فيه عليه **قوله** فإنا قل

فكانه اشار الى ان الاجتماع في مثل المقام اعني فيما كان ثبوت الحكم المجمع عليه موضوعا عند بعض الفلاسفة
 لا يندرج تحت عنوان لم يكن له هذا الحكم عند الغير بل ثبوت الحكم عندهم لاجل دخول تحت
 الغير كما شاع قول المعصوم كالبشير المصنف في غير موضع **فولك** بل ان المعصوم من الكلام
اقول لا يمكن ان يكون المراد من الامر بصدقه العادل في الابد بصدقه التاكيد في ابدية الوجود
 لا مجرد ما ذكره المصنف فانه من الاستحسان بل لعدم معقولية الخطاب الى الموجودين في زمان
 الابد وامرهم بصدقه التاكيد في ابدية مع ناعته عنهم خصوصاً على القول باختصاصه بغيره
 الظاهر بالشافهين فليكن **فولك** وقد اجاب الخ **اقول** ولعلكم اشارت الى البشير في غير
 ما قبل من الابد لم يتصور اختصاصه بالزمان على القائلين بل لانه الابد على وجوب صدقه العادل
 وفيه هذا التجويد من صدقه انه لا يحصل له ان يثبت بحدوثه وهو منظور الغيبا بل لا يطرئ عليه
 كظاهر الكتاب من لظنون الغير والافلا يجوز الاخذ به سواء غرضنا من الكتاب ام لا **فولك**
 ليكمل الامر ان ما يحكمه الشيخ عن المصنف قد الخ **اقول** حصل الاشكال ان اذا قال الشيخ قال المصنف
 هذا المانع غير متبادر ان يكون مجموع هذا الكلام مفعولاً للشيخ فهو مصداق خاص خارج الحكم بوجوب الصدقة
 فاذا عرفت هذا الحكم ثبت بمضمونه وهو صدور قول هذا الخبر عن المصنف فتجب ان يتدرج ما ثبت
 بهذا الحكم في موضوعه وان ما هو من لواحق هذا الحكم متبع ان يصير معروضا له ومقتضى فعله
 المصنف هو خلافه فعمل عادل يجب بصدقه خبر بحكم الابد سواء اخبر به الشيخ ام لا ولكن لا
 التكليف بل الابد ثبوته بما يطرئ يكون فاذا كان الشيخ عادلا يكون خبره طريقا لا ثبات خبر
 المصنف الذي حكمه وجوب الصدقة فلا يتوقف خبره خبر المصنف الذي حكمه وجوب الصدقة بل
 الخبر لا يتبعه بل على صدوره من المصنف كسائر الاخبار الصادقة من الثانية بغير هذا الطريق
 كما ان قول الشيخ اخبر هذا المصنف بهذا الخبر كسائر الاقوال الصادقة منه التي هو صادق فيها
 بهذا الحكم فهو الشيخ اخبر المصنف بذلك مصداق من مصداق خبر الخبر الذي يجب بصدقه
 وما ثبت به وهو قول المصنف مصداق اخر وفيه هذا الكلام حكمه عند ولا خلاف فيه ان
 ان خبر المصنف الذي يجب بصدقه بحكم الابد هي الاقوال الصادقة منها الواقعة وكون هذا الخبر من
 جملة ما غير معلوم واما ان لم يبره بصدقه بصدقه الشيخ فهو مصداق خبر المصنف بصدقه بصدقه
 الشيخ بحكم الابد فمنع ان يبره حكمها بما ثبتت لاعتدال صدقه في الشيخ والمصنف بقوله الخ
 ان قد لنا الشيء انك اخبر به عليه والمعاظرة معه معاظرة العلم بذلك الشيء والافساح للاختلال في
 سائر الموضوعات الخارجة الثانية بالادلة شرعية فيقال ان نجاسة البطل وحرمة الخمر مثلاً ثبتت
 الواجب فلا يتم مصداقها الابد الثانية بخلاف الاول وهو كما ترى ثم لو سلم توقف خبره

بغيره

المصنف

المبيد انساب يقول الشئ على ضد من الشئ وقصور ما دل على وجوب ضد من العادل عن يقول
 الذي بنى فصول موضوعه على ثبوت هذا الحكم فنقول بقصوره انما هو من حيث اللفظ والادب
 منع نظير ما عرفت في دعوى السبيل الاجماع على عدم حجب جزئيا لاجل الاقصوف في العبارة انما هو
 ما دل على حجب جزئيا لاجل فيض طبيعته غير ملحوظ بها خصوصاً انما هو نظير قول الفقهاء
 انما تكلمت بكلام بوجه راسي وصدا وقال في اثناء الصلوة الكاف مبط للصلوة الى غير ذلك من
 الغضا واليطبق التي تحققت بعضها مصادف للطبيعة التي تضمنت حكمها فلا ينبغي الاستشكال في
 يقولون ان لا على تقدير انما على المفهوم لقول المبيد انساب يقول الشئ ولكن قد يشك في
 يتولى القول الشئ في مثل الفرض نظر الى ان لا معنى للمعبر بضمير العادل الا العبد مضمون
 الانضمام والافار الشرع لم يثبت على ضد فلا يعمل في ذلك الا في ان كان للخبر في حذره اثر غير
 غير وجوب الضد يقول الذي نشأ من هذا الطلب في بقية هذا الخطاب ولا بد من وجه بعد الاقتصار
 على الاستغناء في توجب قيام الامارات المعينة مقام العلم كما هو جزء الموضوع بعنوان الطبيعة مما
 به راد هذا الاشكال كما لا يخفى على المشتبه بان المنع انما هو في حذره من العلم على ثبوت ذلك
 الحكم لنقص هذا القول وما لا يوافق من بقية غير من فخر له مما لا مانع عن فخره كبحر الصلوة
 عن من قال مانع عنه فخر المبيد في حذره صار معروضاً للحكم بوجوب الضد في حين صدور منه
 سواء احب به التبع الام لا في اخر وجه بطريق عمداً من غير من قبله وبشاع او لو اثره بخلافه
 هذا اثر عليه وانما خبر الشئ وكان الشئ عاد لا كان جازاً به كاخياره في الاشياء التي لها اثر
 شرعي من ذلك في موضوع الحكم بضمير العادل فليعلم انما يكون ما خبر به الشئ في حذره اثر
 شرعي كما في حذره انما الاشياء بضمير العادل انما هو الحكم بضمير العادل فليعلم انما يكون ما خبر به الشئ في حذره اثر
 الحكم بانما لما خبر به من ان الضد هذا الكلام من السمع وليس جازاً لاجل اجماعه وبنوعه
 حكماً بحكم كونه اثر الملحوظ الذي الحكم بوجوب ضد بغير الاثر الذي نشأ من قبل هذا الحكم بل في
 كآب بكن من افراده المتلذذة في الوجود عند حصوله وصاله الخ لا يتعلق اثر الحكم بوجوب ضد
 بان لم يكن نحو التكليف بضمير العادل كونه اجيباً عما يعمل به لمقا ضد الشرع بنوعه في
 قيمه لو اخرج من شخص لثري عن فاعله امره من ضد بضمير العادل فليعلم انما يكون ما خبر به الشئ في حذره اثر
 نقصه انما بين موضوعيهما من الترتيب وتكون تعلوق التكليف بالاول شرطاً في صحة التكليف الثاني
 ولكن يمنع هذا الاشكال انما بان المقصود من التكليف بالضمير هو كون الخبر في حذره اثر
 اي راداً في الاشكال احب صدور الطاب فاجاب بضمير العادل في حذره صبره مصلو
 من الخبر انما في زمان الحرج على عهد كلاً لا يجمع على المناهل فقولنا والظاهر ان لا يثبت في

وليس لقول المبيد
 احب به الشئ في حذره
 انما في حذره

القول هو مطلق الظن **اقول** الظن المطلق لا يثبت الا بالادلة لا بالادلة ومقتضاها ان
 ثمة شبهة علم الفرق بين اصول الفقه وبين مسائل الفقهية غير ما في مختار المقصود وان كانت
 نقد بر عدم مما شبه الفرق في علم جواز التمسك به بين المسائل الفقهية والاصولية فلم يظهر
 المذكور وجوب غلبته **فوق** مضى الى القول بقرينة **اقول** نقول في الاشياء على تقدير تميز كون
 الضمان موجب للفصول لا يحد في موضعنا الموضوع والذات بل في التوبة لتبرير شوب كونها
 مكفرة للذنوب كما لا يخفى على المتأمل **فوق** وقالنا انه قد فسر انباء **اقول** لا يستدل بكون
 المراد من الآية بشهادة الجمع بين ما ورد في تفسيرها وبين الاخبار والاشهاد الغرض على المؤيد من ان
 ان التفسير الى مقتضاها كما نظر الى الجماد من الامور المهمة فصار يقف على ما كان لهم ان يقرروا باهمي
 الى الجماد في الاخر من كل جماعية في طائفة الخليل التفتة في الذين مع الله كالجهاد في الوجوب
 هذا وان كان مقتضاه وجوب التفرغ والاداء للثوابين في التخلي عن الآلة بسبق فاد من ان يتكلم
 الميزان ان يختلف بعضهم عند التمسك لان مقتضاهما ان لا يميز بين مقتضى والآلة ويكون مقتضى في
 المبدأ من ان التفرغ في طلب العلم والاطاعة **فوق** لا يكتفى على وجوب الآلة **اقول** توضيح
 المطلوب ان المقصود من الآية بحسب الظاهر وجوب تعلم الحكم الطائفة وبعبارة اخرى على السبيل الى
 العمل بما عليه وفيهم من الحكم ومن قولهم ان هذا لا يقع فيما بين يدهم لان المقصود انما
 حجة خبره من حيث نقل قول المقصود او وجوب العمل بما فيه من الحكم الشرعية وبينها من ان
 ولغيره الاستدلال به بسبقه بالادلة الشرعية العمل بقول الله من الامور الغريبة في ان الله
 بحث لا يعني تعمله بل احتمال تحالفه الاول لان هذه الآية خبرية فذلك العمل احكام المحض وعلى
 سواكم كما يعمل على فقهكم كما انتم في هذا الكلام ليس سببا لبيان حجة قول الرجال للكون
 الكلام من على ما هو المتعارف وهو ان التمسك به اليقين سائلهم من دعوى انما شالى
 احكام الدنيا الرجال وكذا بناء التوم اشياء على استدلالهم من يعتقدون انه يعلم المسائل
 يغنون باخبار كذبه صلا او غفلة وخلافه قال في حجة الخلف من ان غرضه ان يكون المراد
 وجوب تعلم الاحكام وعلمها الا ان بناء تعمله على ما يحد ومن احاد الاشخاص يعلم انهم
 انهم لا يغنون باخبار كذبه وخلفه **فوق** ان انباء **اقول** لو سلم غلبه فترد من
 يخرج الى الجمع من كل ناحية الا ان الغالب عدم اخبارهم عن الاحاد بل لا يمتنع ان يكون كل واحد
 حجة وانرا بل انما خلافه في ان الآية على المعاد في بعد بل لا يمتنع ان يكون كل واحد
 كل واحد منهم **فوق** علمنا بفضيلة خطابكم **اقول** وقبل الاضطرار ظهور الامر بضرورة
 في الخطاب فوجهها الى الذين يؤدون النبي **فوق** ان جعل الله في الحج **اقول** وتبين

بمناب فيه حدان جبل القند البني عرس بار الظنون الاجتهادية التي لا تنفذ في العمل عند كمال الفناء والاحتياط
 والمصالح المرسلة والظن الحاصل من الرضا مسترخي ان العقلاء برخصون العبد المأمور من قبل
 مولاه بتكاليف كثيرة لا بد له من قضاها ولم يحكم من معرفتها تفصيلا ولا من الاجتهاد طاعة متناهية
 في قولها الاغناء بقول الثقات الواسط بسبب وعقد والولم يعجل بخير الشئ من عند رابطة وابنية
 خلفت بسبب عظمها فطرح الجبل الجرح خاشاهم عن التبعيل الاضاف ان خبر الناسو العبد المحرر
 الكذب يقيه ليدلهم في معرض بار الظنون الاجتهادية بل هو من جهة معتبر على تقدير اعتدال
 العلم والرجوع الى من هو اوفق منه بخلاف الظن الحاصل من النوم والغباء والاشياء وقيل هذا
 هو الذي يجام بعض الاعاظم في الالتزام بان ينبغي دليل الاستدلال حجة الظن في الطريق دون الواقع
 حيث انه دلي على الالتزام بجواز طرح ما يابدين من الاخبار والرجوع الى بار الظنون الاجتهادية خصوصا
 للضرورة ولم يتم لديه على اخبارها دليل بالمخصوص فظن ان منشأه ان دليل الاستدلال لا يتبين الا
 حجة الظن في الطريق وتكلف في توجيهه وغفل عن ان منشأه عدم كون الخبر لهو العقل كسائر
 الظنون المبني على المحققين والافلا يقرب بالالتزام بتجديظ حصول له الظن باعبار من النوم و
 ما عتبا وهذا الظن اليهم من ظن خاص من نوع اخر مما يسمى اخر مثل النوم وهكذا ولو عشرين في دليل
 الذي اجده من ضمني لا اري العمل بالظن المطلق اصلا الا اذا فرض عدم التمكن من الوصول الى
 الاغناء المبررة عن الاثمة عليهم السلام ولو في ضمن فساد الاعمال بمعنى انه لو تمكن من الوصول اليها
 وسأله فخل من علمنا المأجدين المحدثين فادومهم من الاخبار الماثورة لا يجوز الخلف عنها او يرجع
 الى الظن المطلق والله العالم **قولكم** وترجع الى طبعها او طبعا الخ **اقول** حاصل امره الرجوع
 الى الاصول في المشكوكات في صبره المشكوكات بخاري طافا فلا يرجع الى الاصول الا في النكاح
 الا على تقدير الشك فيه واما مع العلم بخفيته والشك في تعيين المكلف به فام يقبل احد الخبر
 الى الاصول لتأنيده المتكليف بغيره في حله من بعض ما جرى المناظرين فضلا عن ان يكون
 اجتماعا فالاجماع على الرجوع الى الاصول موقوف على اجماع على كونها بخاري لها وقيل على
 الاجتماع على حجة الكاينة الموجبة لانها اعلم بالامر اليه صبره المشكوكات بمنزلة المشكوكات
 الاستدلال به ومرجع الى رجوع الاجتماع على حجة الظن بعد الاستدلال بالاشياء غير ما يشبه الاجتماع
 حجة والحاصل ان الاجتماع الذي يمكن ادعائه في المقام لا يحرف بكونه مضمونا احد المفسرين خصية
 هو الاجتماع على تمام الظن مقام العلم ومضاد الله على الاطاعة الطبية والا فلا اجماع على الرجوع
 في المشكوكات الخ هو من طرف العلم الاجمالي المخير المتكليف بالبرائة بل الاجتماع على علمه وقد عرف
 ان الاجتماع على حجة الظن ما يهتد الى حد العلم لا يتجوز الاول ان يجاب عن الزيادة بما يشتمل على

بينه وبين المحقق
 الرجوع الى الظنون
 جهتها على ما عرفت
 العقلاء
 ٤

الاصالة من ان عدم الفرق بين النظر المتعلق بالنافع والجبرئول انما هو على تقدير حجية النظر با دليل الاستدلال وهو في المقام اول الكلام ان قلنا ان افعلنا لا يجمع واستقل العقل بتقدير وجوب الاحتياط في موهومات التكليف عن ما ينظر عليه فمقتضاء عدم وجوب الاحتياط في المشكوك بعد ان قلنا بان المرجح فيها الى البرائة حيث يتبين بعدم كونهما مكلفا بها في جهة الظاهر والآخر في نظر العقل بان يكون تكليفه لواقع موهوما او ظاهري فقلت اما الاجماع في العقل لا يقتضي منه ان كان الخيال للتكليف في الواقع موهوما واما اذا كان في قوة الخيال فلهذا فلا يلزم بالادعاء ولذا في قوله المصنف فان ضمنوا ومزجوا الى اجماع على حجة النص وهو لا يجزئنا لم يكن نصفا واما العقل في وجوب الاحتياط في المشكوكات بعد فرض عدم استلزامها للحرج والنظر يكون مرجح في الاستدلال مرجح كانه عليه المصنف قد انظر بان الشارع اقتصر في مقام الاستدلال على الفاشا الظاهر غير محتمل في نفسه الى حد العلم وهذا ظاهر وجها فضاء المصنف في الجواب على ما ذكره وان كان عمادة غير خالصة عن ثوب الجبال فمذبر فولكر ويحصل تمام ذكر اشكال اخر الخ افول لقائل ان يقول بعد منع طر والجماع على الظواهر لا يخلص عن هذا الاشكال ولو على القول باقتضاء دليل الاستدلال حجية النظر لانه لا يقتضي الا حجية فيما استدل به بالعلم والنظر في الامر والمفروض خلافه فليكن قولنا وبالاصول المثبتة للتكليف من الاحتياط والاشتباه من المخرج افول فليكن هذا الاستدلال الرجوع الى تلك الاصول وله على القول بان العلم الجمال لا يمنع من الرجوع الى الاصول المثبتة للتكليف حيث لا يثبت على اعمالها في خارجها بان العلم الجمال لا يمنع وهو غير مدخ في حجتها ولكن قد يتوهم ان دعوى استلزام العمل بثلث الاصول يخرج حجة الجواب كلف وهو مما لا بد منه على تقدير ايراد القول لا يجوز مخالفة الاحتياط عند ان كانت المكلف متابع الاستصحاب المثبتة للتكليف ولكن يندفع هذا التوهم بعد التماس ان تدعى بتقدير الاستدلال وعدم حجة النظر الحاصل من الاخبار وغيرها الامار ينسب اغلب المثار دجاري فانما الاحتياط يجمع مع الغرض عن العلم الجمال لكل مقتضى وجوب الاحتياط في الجمع لان العلم هو ما جرتبه في مشايير واصوم والمعاملات وسائر العبادات ان منها شرطا واما غير معلومة ومقتضاها الاحتياط في مشايير اطرافها بل يقتضي لزوم التوجه رعاية الاحتياط في خصوص الفروع وشرائط العبادات كما هو مقتضى عند بعض ولو على تقدير عدم كونها من طر العلم الجمال وما نرى من اننا نلزم ما احتياط عند في تلك الموارد ولا يكون حرجا فمقتضاها الافتضاء على الاحتياط فيما على مورد الامارات كما لا يخفى على المتأمل ان قلت فليكن هذا القول بوجود الاصول النافذة للتكليف ووردت لنا ان فالعقل كل ما مشكوك الحكم كسب للنسب مشايير مع بعض الوقائع الاخرى حيث يحصل لنا العلم الجمال في اللغة الاصل فيها

توهم

للاواقع مضمون موزع الاضافي ولو مع الغرض عن العلم الاجمالي الكلي فكيف كسبه في العلم بالاصول
 العلم بالاصول الثابتة عند ملاحظة الواقع في حد ذاتها مع قطع النظر عن العلم بالاصول الكلي
 المتأخرة العطفية الكثيرة قلت ليس كل علم اجمالي مؤثر في تميز التكليف بالاضافة الى ان مثل هذا العلم
 الجزئية كثيرا ما يرجع الى ان موزع اضافي المكلف والحاصل ان مجازي اصول العد فيها بعد
 الاضافة عن العلم الاجمالي الكلي خصوصا الاستصحابات الثابتة للتكليف فوق حد الاضمار كما لا يخفى
 على الناظر **قوله** فحين وجوب محتمل الظن بالواقع فيها **القول** نقول ان هذا انما هو على
 تقدير الحكمه وانما على الكسب فلا اذ لا امتناع في نصب الشئ ما هو بعد نظر المكلف كما هو الشأن
 في بعض الطرق المتصويبه وسند مع العلم انه قد جعل الاحمال نصب الشئ اخر واداء الظن غير
 الكسب من وجوه بطلان هذا القول ويمكن التفصيل عن ذلك بان مناط حكم العقل بوجوب نصب
 اذا كان بقاء التكليف الواقعي فلا يعقل بوجوبه نصب ما هو الا بعد العلم بالاصول
 اقرب في الواقع وفي نظر الشارع كما خال كونه مشملا على مصالحه بل اذ كان مفسدا كرهه الخلق
 لا يجب توقف العقل في كون المصوب من افراد الظنون ان لو كان غيره منصوبا لوجب على الشارع
 بيان ذلك ليطرئ العقل الى معرفته بخلاف ما لو كان المصوب ما بدلت العقل افرقته الى الواقع
 فان ذكره كاف في مقام البيان ولا شوقهم ان هذا يقول الى تغير الحكمه لوضوح الفرق بين
 العلم بالان يقول في هذا الغرض عن فرض بقاء الاحكام الواقعي بخلافها وانحصار العلم بالواقع
 والظن في الواقع في نظر الاول ما موزع عدم مصالحة بطلانك بها مفسده كرهه الخلق في سائر الاحوال
 ان الظن بنفسه بطرئ محتمل في البر حجبته بالاحتمال الشايع اشياء واقعا كما يعلم في حال الانتفاء
 فلو ثبت الصريح من ذلك ما جعل بالظن لا يكون امره الا ارشادها كالامر بانباع العلم في حال الانتفاء
 الا ان هذا امر اذ دخل اصل القول بالكسب لا دخل الامر بان طريق المصوب من افراد الظنون فلهذا
قوله لان موزع العلم بالظن ان كان الاصول على غرضه **القول** توضيح المقام انما يعلم
 اجمالاته بغير ما يابن من الطرق منصوب من قبله لا ينبغي علمنا الاجمالي الكلي المتأخرة لوانما
 في الشريعة تكاليف ما عكس موزع لان اذا ثبت برجع في كل واقعه الى ما يقضي له العلم
 في تلك المسئلة سواء كان الفصل متبدا للتكليف ام فاقاله وانما في موزع الامارات فان كانت
 الامارات لظن بعضها باسرها فاصفا دونه على حكم ثبت ذلك الحكم سواء وافق الاصل ام خالفه
 علم بما لا يكون بعضها حجة وكذا لو نام عليه بعض الامارات ولم يعارضه اخرى وكان الحكم موافقا
 للاصل لا تفرق ان كانت الامارة حجة في الواقع فهي الحجة الا لا اصل وانما ان افضى الفصل كما خالفنا
 لما يوجب بعض الامارات فيشكل الامر في حجب لم يعلم يكون ذلك البعض حجة كيجوز دفع اليه بواسطه

في حجة الظن

على بقية الأصول ولا يجوز العمل بالأصل الجارح في ذلك المورد الكوثر من طرف العلم أو العلم الجارح في علم
 الجمال أو بان بعض الامارات المخالفة للأصول حجة وهذا العلم الاجبالي وان كان موجبا ليقوط
 الأصول عن الغشيان وما تعاقب على مناهج حجابها لكن لا يمكن ان يجوز دفع اليقين عنها والمطالبة بان
 بل بغلبة لا يجوز التمسك بالأصول في شعور من موارد غلبتها بخصوص لأجل المعارضة بالمثل أو لئلا
 استعماله في جميع طرق العلم الاجبالي وانما الغلبات في حجابها على سبيل الاجمال البتة في ما عدا
 القلة البقية الذي علم مخالفة الواقع فلا مانع عنه ولا يحجب الاحتياط في موارد استصحابات الجاهل
 أو الحر أو الجواب إذا علم اجمالا مخالفة للواقع فلو كانت هذه اشياء مستصعبة لخاصة ثم علم اجمالا
 بطهارة بعضها أو شهدت بالبتة بذلك سقط الاحتياط بان من الحجة بمغول في جواز التمسك
 بالاستصحاب الحكم نجا استحق منها ما بخصوصه لا يلحق بالمرء بحسب برجم في تلك الموارد التي في عند
 الظهارية ثم لا اثر للاستصحابات النافية للتكليف اذا علم اجمالا مخالفة لبعضها للواقع بحسب انه
 يبيح الاحتياط في طرف الشبهة ولو منع العلم بغيا التكليف في ما عدا القلة البقية فضلا عن
 الاستصحاب فيها نحن من غير حجة مورد الشك في بين مقتضيات الأصول والامارات الغلبات على
 بالحوط اليقين مما بقية الأصل والامارة فما كان منها في مورد الشك في شبهة التكليف
 على حدة من باب الاحتياط فالعلم في مورد الشك في على الاحتياط **قولنا** فلو
 هذه اشارة الى منع لزوم الجرح الاحتياط مورد الاشكال الذي يلزم فيه بوجوب الاحتياط في
 تحقق الشك في بين مورد الأصل والامارة من حيث ثبات التكليف ونفيه وهذا ليس من الكثرة
 يمكن بل من الجرح ولو يفهمها الاحتياط الجارية في سائر المسائل المخالفة على الامارات
 التي يكون الشك فيها في المكلف فلو **قولنا** فلو **قولنا** فلو **قولنا** فلو **قولنا** فلو **قولنا** فلو
 محل الفاضل لعل ليس متبعا عن غيره عن تخيير الواقع بالظن بل لان قلنا لا اشارة لا يقتضي الا
 حجة الظن بالتبني الى الاحكام الشرعية الكلية واما الواقع الحرية كبقوله لها من الوثوق وكون هذا
 الشيء ملكا لرئيس فلا كما يستفهم لك فيما بعد ان شاء الله تعالى من ان جواز العمل بالظن اجل دليل الا
 لا يوجب جرحه مطعون بالتبني الى غير الموضوعات الخارجية الهم لان تجري في الامور الخارجية
 التي هي موضوعات الاحكام دليل الاستدلال في خصوص مواردها كما قد مر عن باب الظن **قولنا**
 هذا كله مع ما علمنا سابقا في رد الوجه الاول **قولنا** لا يخفى عليك علم انبائه هذا الوجه
 ادعوى العلم الاجبالي بوجود طريق منصوص كيقينه عليه فهذا الايراد ضرورة ان مقتضاها
 تفيد برصه انه لو كان خبر الواحد لا يفتنون الاعبار به في العمل بغيره والعلل بالتي هي خير فانه
 العمل بالخبر يحصل حجة الظن برضا الشكوا مضادة لعمله وحكمه جواز تدبيره بخلاف ما لو عمل بغيره

الأنظر بحجة سماع علم الجمال البصير ويطر بوضوح فيما يابى من الاستدلال بالسماع لا فلا ضرورة برهانه
 فاما قولنا اننا انما لا ندرك حكم العقل بوجوده الا بالظن على ما بينه وبينه من ان العقل على ما بينه وبينه
 الذي يؤيد بحال العقل لا نظره هو علم المتكبر من حيث العلم وعدم شوبه بطريق خاص لعدم وجود
 لنا الواقع في حاله الا بوجوبها في النتيجة واجمالها ما لم يتحقق كانه في التبع على ذلك في بعض المقادير
 المتقدمة **قوله** فلو لم يكن دليل العقل لا يظن له وجه الى **اقول** قد بينا ان نوصف ثابت العموم على
 الاجماع لا يقتضي خروج الدليل عن كونه عقلا اذ لا يجب في نتيجة الدليل عقلا ان يكون جميع مفاهيمه
 عقليه فكما ان نفي وجوب الاختصاص وعدم جواز الرجوع الى الاصول لقاعدة نفي العسر والجماع غير
 من الادلة المتقدمة الا في كون الدليل عقلا على تقدير الحكومه كانت شوبه العسر بالاجماع بعد كونه
 حجة في الجملة مستفاده من العقل لا يتصور في كون الدليل عقلا وبدونه ان لا ينافي في انصاف
 الدليل بكونه عقلا انما هو كون الادب من الاوسط عقلا وانما احرار يتحقق ذات الاسطر
 كونه مصداق للاوسط بحكم العقل فلا مل عليه في الاستدلال انما كانت الصغر متقدمة بعد الدليل
 من العقليات العقل المستقلة وكيف كان فقد عرفت ان الظن حجة في الجملة لا يجب في مقام العلم
 انما الحجة يمين ما هو الحق حتى يصفه فعلا بالتحججه وهذا لا يكون في الغرض الا بالاجماع
 عند تدبير الفلاس اذ كان الظن حجة في الجملة كان الظن العقلا في مثال او مطلق الظن حجة اجما
 لكن لما ثبت ان عقلا مطلق الظن والظن العقلا في حجة بالفعل اجما على الدليل على ان ثابت حكم الظن
 بالفعل ليس الا بالاجماع وهذا بخلاف تقرير الحكومه فان الحاكم بحجة الظن بالفعل على تقدير
 بالاطمئنان وعدم كون البرهنة والاختصاص حجة العقل فلا شرا الى ان احرار استدلوا بالعلم
 وعدم كون الاختصاص والبرهنة مرجحا باي طريق كان لا بد من انه في نتيجة الدليل عقلا بحكم العقل
 يكون الظن حجة في الجملة على تقدير الكسوف بولام ان المتقدم في الفلاس لا يستند في ما لا يظن
 في الانصاف عليه **قوله** فاما **اقول** الظاهر اننا انما ندرك الحكم بالاجماع في مثل هذه
 المسائل المستعينة بمرجع ولا نكت عرفت في بعض كتابنا المتقدمة عند بعض الصنف
 بيان نتيجة مقدمات دليل الاستدلال مكان التقصي عن هذا البراد فراجع **قوله** ان
اقول لعلة اشارة الى ان حجة هذا الظن المنقش الاعتبار بخصه وجه لم يثبت في الغرض
 بدليل الاستدلال واما دل دليل الاستدلال على ان لنا حجة في الجملة وهو لم يجد في حجة
 هذا الظن بالفعل كالتقدم في الاشارة اليه فليثبت ان حجة هذا الظن بدليل الاستدلال
قوله فاما **اقول** لعلة اشارة الى ان المتكبر في المنطق بالاضافة لا يتغير في الاشارة
 العلم الجمالي المخصوص كما هو ظاهر من هذا المعنى ان مثل هذا الكلام في نفس المنطق بالاضافة

للعلم الإجمالي بنفسها وتخصيصها في الجملة كما لا يخفى فقولنا إذا لم يستعمل ان بنفسها في الجملة
 الاستدلال في قولنا يمكن التخصيص عن ذلك بما وجبنا به كاشفة للعقل عن كون الطريق المنصوص
 من أفراد النظر دون غيره بدعي أي أنه لو كان الطريق المنصوص غير الطريق القوي الذي يبدل العقل
 طريقه لوجب على الشارع بيانه دون ما إذا كان المنصوب ما يبدل العقل فليكن
 قائل أقول قلنا شأنه إلى أن دليل الاستدلال على تقدير الكشف طريقه يعلم شيئا طريقه
 منصوب في حال الاستدلال لا مفيد إجمال الاستدلال فليكن طريقه ما وقعنا مطلقا بغير
 الطريق بغيره في حال الاستدلال فليكن بانه هو الطريق الذي علم كونه منصوبا بدليل الاستدلال
 فليكن شأن القول بحال الاقتراح أقول قلنا فليكن إذا كان الموجد موجبا للاختصاص والاعتقاد
 فان ملائكة الشرق مدخل العزم والاختيار وفي فاعله الفاعل فان كان مختارا في هذا الزمان الغير
 بعلم أو إجماع مباشر فانك لم تبصر فاعله النفسانية الغير المنصوبة في فاعله العقل والعقل
 ضد فعل فلا يفتتح استحقاقه عليه المنة الذي اعتقده وأما ان كان الفاعل موجبا فمتمم صدر
 العزم من دون اجتماع الشرط المباشر ومعه يجب فلا يوصف فعلة بالعزم ويتصل
 منه بالمرجع وكذلك الكلام بالنسبة إلى الفاعل المختار بالنظر في جهته الخارجية على أنها
 وقد اشترى بفعلنا فانك لم تبصر فاعله النفسانية إلى أن المرجع بالمرجع على الظاهر حتى
 في نظر الفاعل بغيره من أوجه كازمة الأشعة الفاعلون بخلاف غيره فيقول الرجوع إلى الأمر
 بالمرجع فهو محال فليكن شأنه إلى المنة المدعى على عدم الفرق بين المسائل
 الأصولية والفرعية عند اعتبار القدر المتفق بالنسبة لهما وفي كلامه سبحانه في قولنا
 المعلوم ان العمل بها العقل ذلك في قولنا في الجواهر اشارة بفضاء العالم الإجمالي العقل
 مشكوكات الأعيان التي هي من أطراف العلم الإجمالي وانما خبرنا بغيره بغيره الأعيان في أطراف
 التمهيد بالاختصاص فيقولنا من الظنون المظنونة بالأعيان وما يضاف لها من مشكوكات
 الاعتقاد فليكن شأنه من طرفي الغيب التي توضح الاستدلال بغيره ان علمنا ان رجوعه
 منصوب كاف فيما يبدلنا من الأثرات بحجج العقل الإجابات في جميعها بخلاف الجبر والباطل
 الطريق المنصوب وقد اشترى بانه بعض التعقبات المتعددة ان فاعله الاختصاص في الأثرات
 جواز الرجوع إلى الأصول في الموارد الخارجية عنها مثلا إذا علمنا إجمالا بحججها في جميع
 يبلغ مجموعها عشره فقط في الإجابات اللام وجوب الخرج عن الكل ولكنه لو ضيق الشارع
 بعضها لم ينجس الخرم ولم على حرمته ذلك الفرق من زمان سابق على الزمان الذي علم بحججه
 بعضها إجمالا فخرج فيما عدى ذلك الغير إلى الأصل الأفاخر فذا استنبه فليكن الطريق المنصوب

فاعلم من علو درك
 فقال ان العلم الإجمالي
 بان كان موجبا حقا

بشيء مما أثبت فامتنع كل واحد منهما على حدة واحد من تلك الاغتنام بحجب الخطا بالشيء الموقوف
 الاثباتات ويرجع بها على ما في أصل الاباحه كما لا يخفى وجهه ولكن وجهه على هذا الوجه من النعم
 انهم يمانعوا من اجباط في المسئلة الصولية اصلها من التكليف من ان لا يتجسسوا على عباد الله
 في الموارد التي يلزم بها ابوجوب الاجباط كما طرأ في الشبهة المحصورة فانه لا يجوز دفع اليد عن الاصول
 المعبره بالنسبة للتكليف لأجل قيام ما رده غير مخلوقه للعباد على خلافها وانما افرغ سبيلها من
 الاجباط في المسئلة الصولية على الاجباط في المسئلة العرفيه بانها هي من المثال المتقدم مما
 يحجب الاجباط في المسئلة الصولية انفعالات الحكم المعطى بالجمال وصلى ما عدا مورد الامارات
 كالشكوى الابتدائية فلا حظ وقد بر قولك وانما دعوى ان اذا ثبت جواز العمل بكل نظر الى احوال
 خاصها انما اذا جاز العمل بالشيء مثل في مورد من الموارد جاز العمل بها مطلقا كما نقول بالفضل
 ومبدأ جواز العمل بها في مطلق الميزان لأجل فراغات الاجباط ما ليس من الطرق المنصوب للتعقيب
 العمل بها في مقابل سائر الاصول المنبذة للتكليف ودعوى عدم القول بالعصا جديده على تقدير
 حجبها ببعض الموارد لا يحجب بغير العمل عليها امر باب الاجباط كما لا يخفى **قوله** ما يجمل ان
 يكون واجبا لان كتاب **قوله** ينبغي تعبد بمحمل الوجوب بما اذا كان من الخراف واجب معلوم بالآل
 والافراد الاجمال لا يؤثر في جواز العمل مع كونه من مجملات الحكم المعلوم كما لا يخفى **قوله**
 مثبت وجوب العمل بخلق الظن وجوب الرجوع في المسكوكات الى مقتضى الأصل **قوله**
 لزوم غير من الاجباط في المسكوكات مقتضا عدم رعايه الاجباط فيها وجواز ان كتاب مسكوكه
 المحرره وان مسكوكه الوجوب لا انقضاء اثر اعمال الاجباط في بعض الاصول الحار فيه من حيث حجب
 والافق الموهومات ان يكون في الاعمال فكيف يرفع اليد عنها وهو المنبذ للتكليف بالظن المخالف
 له بعد فرض عدم حجب خلق الظن من ذلك يظهر ان ما ذكره من المسارات من القول بحجب الظن
 انما هو لعدم الاجباط بعد فرض استلزام الاجباط في المسكوكات كالحجج التي عن مائه قد على
 انفسه بحجبها بغيره من راجع في المسكوكات بحجبها بغيرها وان في الموهومات انفسه عن
 الجواب **قوله** لا يمانع من ان يقدّر بعض الاجباط طرفا فلما بان العسر وجهها
 اثر العمل لا بالانحى وقع العسر وجهه من مانع من السكون البدني فيكون اجازي للرجول فلا
 يثبت ان حاله في ذلك من المسكوكات والموهومات وان لم يقل بذلك فلا يثبت ان حاله في
 المسكوكات وفيه كالموهومات من ان يكون مقتضى الأصل الجازي من حيث هو شوقا للتكليف
 او عاين الله ان قال ان مقتضى لزوم الغير من الاجباط انما هو العمل بالاصح عليه ولا يجوز
 الاضطرار الجازي في الموارد من حيث هي ولكن مقتضى العمل بالاصح انما هو في مقتضى الرجوع الى

قوله لا يمانع من ان يقدّر بعض الاجباط طرفا فلما بان العسر وجهها
 اثر العمل لا بالانحى وقع العسر وجهه من مانع من السكون البدني فيكون اجازي للرجول فلا
 يثبت ان حاله في ذلك من المسكوكات والموهومات وان لم يقل بذلك فلا يثبت ان حاله في
 المسكوكات وفيه كالموهومات من ان يكون مقتضى الأصل الجازي من حيث هو شوقا للتكليف
 او عاين الله ان قال ان مقتضى لزوم الغير من الاجباط انما هو العمل بالاصح عليه ولا يجوز
 الاضطرار الجازي في الموارد من حيث هي ولكن مقتضى العمل بالاصح انما هو في مقتضى الرجوع الى

عن عدم التكليف لو اقيمت كما ان القطع باذاتها لا يقتضي القطع بغيره والذين لا يتكيفون بالواقع
الظن الظاهرية تكليفية انما في عرض الواقيات حتى يثبت الظن بالواقع ما هو المصوب شرعا ولا يمكن
ففقول في هذا المقام اننا انما نشأنا عن العمل بالظن وحصل الظن من القياس حكم فخرجت بوضوح
فلا علينا بالقياس ولا بالحال نظر بواحدة من تلكا على التكليف الواقي فلما قطع بعدم رضائه بطلنا
عدم كوننا معددين على تقدير الخلاف وهذا بخلاف ما لو تركنا العمل بالقياس غدا على
فاننا قطع بكوننا على المنهج هو تكليفنا في مرحلة الكفاية وانه لا يترتب على مخالفة الواقع المظنون مقابلة
في العلم بل ان العمل في مثل المقام لا ينافي الواقع أصلا وانما يلزم المكلف ترك العمل بالقياس
لما فيه من قطع بالثبوت في هذا اذا كان له في فعلنا واما اذا كان ظنا فمقتضى ما ذكرنا الواقع سلوكة
ولكنه نظر بان الشائع لا يرضى بهذا العمل ونظر بان رضائه في عدم الاعتناء وان مقتضى
فوقه عدم الاعتناء مستلزما من العلوم ان المناط لدى العقل في باب الاطاعة هو الايمان بما
رضاه في مقام العلم به ومن الثابت ان المصلحة والمفسدة او لا في داخل بان تكليفنا بفعل هو ترك
الاعتناء بما فيه من حال الاستعداد لا يثبت العقل الى كون الحكم الواقعي مطعنا لاننا نخرج في حجة
مفهوم والملازم لصلب الادلل الواقيات من حيث هي ولذا لم يرضنا العقل في الاعتناء بما نعلم
كونه منها عنه ولو سلم في ذلك بعض الاشكال في هذه شأنه انما هو الاشكال في نوحه في كل
التي عن الامارة في حال الاستعداد وقد فرغنا عن هذا الاشكال وجهها بالثبوت في القياس
ووجهها في الطلب فكما ان الحق انما هو قطعا بوجوب الحكم الظاهري العقل وعدم الاعتناء
الواقع كالتكليف بوجوب الظن بذلك والملازمة في باب الاطاعة والمعتص على التكليف العقل
فلا نظا في ذلك وقولنا انما لا يتم الحجج اقوال القائلين بين امارة معتص بها بالحبس عند ذلك
اعتبارها بالاعتدال الشرقي واما اذا كان الحكم يحتمل العقل ضد المقدم غير مخرج ان لا ملازم للادلة
المبينة للظن من حيث هي ذلك فلا علينا بان العقل لا يحكم لا يحتمل الظن المتأخر ومن المنوع
بثبوت في حجة بين كونها من جهة واحدة بل لا تمام في القليل في مقامه من جهة واحدة
اذا لم يقتض الادلل العقل لا يحتمل في بعض مقامها كما لا يخفى فقولنا معارضه بابا لا يحتمل
اعتناء القليل في اقوالنا ذكره من عدم القطع بعدم الامتثال نشأنا من دليل الا
بعضي انما بالاشكال الظني محتمل مصدر من الشهرة الظن بعدم اعتبار الاول ونظر بان الا
الضاد من الشائع من عدم الاعتناء بالاولوية مرتبة لدى الشارع وكذا نحتمل ان يكون
رضاء الشائع في العمل بمبدأ الاولوية فلا علينا بالاولوية لا يحصل له القطع بان الله لا يرضى
بفعلنا انما يرضى عن اعتبارنا فقطعنا بل نظر بذلك وجهان مفاد دليل الاستعداد وجوب العمل

بما ينظر بان يندفع الشك دون العمل بما ينظر بان يندفع الشك في طرعه يعتبر المصلحة الاولى
 طرح الثاني فيكون دليل الاستدلال موجبا للقطع بمعدنية المكلف في عدم اعتناء باحتمال
 كون علمه مخالفا لما هو متكليفه في مرحلة الظاهر عند كون الاحتمال هو هو ما كما في الفرع لا القطع
 حصول الامتثال عند العمل بالاحتمال الموهوم فليكن **قولهم** ان الدليل العقل الخيالي
 بمنزلة التفرع على ما تقدم فكانه بعد ان ادعى عدم القطع بان ذلك شيء منها بالخصوص وهو
 حكم العقل اذا ان يبين ما هو المعيار في تحصيل ضابطه الخيالي يستعمل بحكمها العقل قطا صلة
 العقل لا يحكم بشئ الا بعد التحصيل موضوعه فلا يقبل برده في حكمة فالتردد في حكم المصدان
 دليل على خروج الموضوع التخييلي يستعمل العقل بحكمه **قولهم** الا ان يقاوم القطع بحجبه المانع
 الخيالي **اقول** ما يفيق من ما نحن فيه وبين مسئلة الاستصحاب اذا ان يصح التنبه بعد عي
 دخول الظن المانع عبر خروج الممنوع فاذا اخطأ الظن المانع فلدليل لظن الممنوع فرددنا
 بالنسبة الى العلم وانما اذا اخطأ الظن الممنوع فالظن المانع فرددنا احوالهم خروجهم عن موضوع
 الحكم بسبب دخول الممنوع ومن القاعلة المفردة ان كل فرد يستلزم دخوله خروج فرد اخر فونفسه
 للبريد للعلم بهذا المعنى بالنسبة الى الظن الممنوع محقق دون المانع من هنا يتصلح الحد منه
 ذكره فاما من ان الظن المانع كما يكون على فرض اعتباره دليل على عدم اعتباره الممنوع فحسان
 فرض اعتباره بنفسه عباره عن فرض عدم اعتباره الممنوع لا انه دليل على ذلك **قولهم** الا ان يقاوم
 فما ذكره وقضاه ان دفاع المناقشة الثانية وكلت خبر بان ملأه الاشكال لا تختم بذلك بعد الذي
 عدم القطع بمجمول حكم العلم بالظن المانع من ان التردد والتشكيك في موضوع حكم العقل غير
 مقبول ولذا قال في الاول ان يقاوم الخيالي **قولهم** في هذا العقل والاعراض مع ما ذكره
 في الاول على القول بحجب الظن المانع من ان اذا حصل من الاولوية ظن بوجوب شئ وكان مقتضى
 الاصل خروجه فذلك الشئ فلو علمنا بالاولوية لا يحصل لنا القطع بالخروج عنه وما هو متكليفنا
 بعد فرض حصول الظن من الشهرة بعدم اعتباره وان كان الظن الحاصل من الشهرة اضعف من
 ظن الوجوب الحاصل من الاولوية وانما فرضنا المثال من قبله واذن لا يبين الحد بين تخييلنا
 التفرع عن الخيالي اذ لو لم يكن الامر كذلك لم يكن الحد بين بل كان احدهما موافقا للاختصاص طلكان العمل
 به موجبا للقطع بفرع الذي سواء كان هو الظن المانع او الممنوع الا من حيث كونه عال بالظن بل
 لما قصد للاختصاص وانما بنا انما ذكره فلو لم فاما هو على تقدير اخطأ الوجوب في فرع من العلم
 هو الوجه السابع فلا يستلزم الظن بالظن المانع في المصلحة حتى يفرج عنه ما ذكره **قولهم** يندفع
 الامر من المصلحة المظنونة والمصلحة المظنونة **اقول** ولكن الفرق بينهما ان المصلحة المظنونة ينظر بان

بشيء
 باشيء العمل المستدل
 ونوعه من حيث
 في هذا الوجه ان
 في نوعه مجموع لغيره

ح

وعند

وعلمكم وثبت مقامه على المكلف في قوته ما وآتاه المفسد المرتبة على سلوكه الطريق الذي يصير مبلغه
عنه ولا يظن بذلكهما ومن العلوم أنه عند الدفءان من أوقات الشك ما أولى نظر العقل لأن الحال مرتبة
المفسد على قوته الواقع معهم وعلى سلوكه الطريق يظنون كما هو ظاهر **قوله** في الأصل من هذا
الظن **أقول** بعد العلم بالمفسد ما وجد في ذلك العبر من المصلحة المظنونة والمفسد المظنونة الغرض
عن المفسد أولى من جلب المصلحة إلا أن تكون المصلحة ملازمة فيكون في قوته ما مفسد فيجوز لأحد من
مزاياها بغير المفسد من بقاء لا يخرج كون الظن المتعلق بأحديةها أقوى لأنهما يكون مفسد
أحدهما أشد بحيث يلزم العقل بالغرض عند الدفءان وإن كان أحدهما أضعف من الآخر
فهذا كله بعد الاغراض عن أن المصلحة في حكم العقل بالتسديد إلى الأحكام الشرعية ولا وبالذات
أنها هي الأصل والمصلحة لا المصالح والمفاسد التي هي من خواص الأفعال وقد عرفت أن هذا
كان مناصح حكم العقل لزوم يحصل ما فيه رتبة الشارع فلا حاجة إلى تقديم الظن بالمصلحة
فغيره بقاء الشارع وأنه هو تكليف العقل وإن ظن بكونه موصفاً لقول المصلحة الواقعة والله أعلم

صلى الله عليه وسلم
في الأصول المتعارضة
الكتاب

في أصل البراءة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين ولغة الله على
أعدائهم جميعين إلى يوم الدين **قوله** الأثرية لا معارضه ولا نكاحه بين كون حكم شرعي بالشرع
التي **أقول** علم الشك في المعارض بين بأثر الشيء في حال الجهل ظاهر ومحمود وأوجوه في
الواقع مسلم إلا أن كون وجهه هذا الشك في موضوع الحكم الظاهري غير مسلم إلا أن يقع الشك
والعناد غير بين الداليلين يجوز اعتبار قهري موضوع أحد المعارضين من دون تقديم موضوع
الأثر بعدد هذا القصد ضرورة نحن الشك في بين قولنا كرم جميع العلماء ولا تكلم العالم الفقهاء
مالم يثبت موضوع وجوب الأكرام بما عدى الفقهاء وجب أن المفروض عدم اختصاص الحكماء
الواقعة والعلماء بها فلا حاجة إلى مجتمع الحق الواقعية على تقديم بينهما الشك في الواقع فالحق
الظاهري في حق من جهل حكمه فلا بد في دفع الشك في من الأكرام بعدم التضاد بين الحكمين إذا كان
أحدهما آمناً والأخر غير متين لا يكون موضوع أحدهما مقبلاً بالجهل فلا أثر لذلك في دفع
الشك في بعد العلم طالما الموضوع في ذلك الأثر يتم بتقديم موضوع أحدهما آمناً وثبت وجهه
ما عكس كونه وجوداً لا يتبدل بما سواه فلهذا رضى كما أن يوثق في كون طلاق يخصص الأصل بالبدل
ونظائره مستأخذه في الغير وإنما الأشكال في المقام إنما هو في تصور الأثر لا بأثر الظاهر والآخر
الواقعية في موضوع واحد فكيف يعمل لجمع طلب ترك الشيء طلباً حقيقياً مع الرخصة في تركه
في مقام العمل وكيف يجوز للشايع الحكمين برخصتنا بجان كتاب ما قبله عساف وكيف يمكن أن يثبت

في أصل البرائة

ان كتاب ما بغضه فلانا لو كان مؤدى اليه سخط وجوبه لم يكن له وجوب علينا الايجاب طرأ في
 الجدل مع ان في رتبة الجائز القويست لما اقلو في عرضة في مثل الاشكال بالانتم بالاحكام والوجوب
 الخاوصه ان التزم بيان الاحكام الظاهر من قبل الاعذار العقلية والشايع انما انما
 ولم يوجب العشا وطرف عاين الواقع في ايجاب العشا طرأ من المفك وهذا الجواب مع دخول الخصم
 لا يثبت في بعض الموارد كما وصل البرائة والتجسرون في الموارد التي لا يثبت بها الاصل الجائز
 كما لا يخفى الثاني ان يكون الاحكام الظاهرية وجدانها مشتملة على مصلحة غالبية على مفاد فوف
 الواقع فيها انما لو كان متدبر في العادل والاخذ الجائز الشايع والالتزام في مثل الشكوك كان
 على المكلف محذور واجبا لكل في كل مورد ودرجته يجب ان يكون الحزم الذي لا يجر اذاما بوجوبه
 فعل بلحاظ هذه العارضة بلدا قوي من تركه حتى ياتي له بسبيل بلحاظ كون نفس متدبر في اذاما
 على سبيل الطلاق في مصلحة قوي من مفاد في الواقع في صورة التلطف فيجوز في صور مور
 ما يستصلح في بلده من اضراره ومفاد الذائبة لكونه لو لم يخطئ في العاين من حيث هو فوضي
 كثير في مثل بلحاظ موارد التلطف فيجوز في البرائة الشايع ان يكون فيها في حد ذاتها مصلحة
 في ترك جعلها مخرجا وطريقا للمكلف والزعم بان موارد الاحكام الواضحة العشا او غير من الطرف
 العلية مفاد غالب على مفاد في الواقع كونه مخرجا او مخرجا لحوان المكلف عن بعض
 الموضوعات التي لا يمكن احرازها مع محصيل العلم بالاحكام السابقة والعشا طرأ في موارد البرائة
 الواقع ان لا يكون فيها في حد ذاتها مصلحة ولا يجر في جعلها طريقا مخرجا ولا يمكن صوابها
 في الواقع كثر من خطائهم في يجوز لا التمسك لكون خبرها اكثر شرا ولكن عند انذار باب العلم
 ولعند العشا ولتمام الكلام فيها يتوجب على هذه الوجوه من التقصير والابرام مقام الغرور في
 بعض الكلام في ذلك في ابل حجة الظن فراجع واعلم ان المناقشة في هذه المناقشة بما ذكره الحق
 سخط بخاطري سائفا ولكن يتوجب علينا ان نفيد موضوع هذا المناقشة من ابطال الشك ليس
 كنفية بباية الغرور في عدم الجلاء في رفع المعارضة وانما نفيد موضوع الغرور على معنى
 العبد فان التقييد بالشك كما يحل موضوع ما نفيد به لغرض من موضوع اخر كان بلدا
 على ان حكمه حكم ظاهري من اقر عن الحكم المجعول في ذلك الشك من حيث هو في الرتبة والشايع انما
 مجموع هذين المبرزين حيث انه لا يجر في الحكم الواضحة في العلم في الموضوع للصل وبعده في ذلك
 بين المكلفين للاختلاف في الرتبة فقول قد الاثر في كانه ابطال في المبدئية فلو كثر
 المناصبه من كونه في تعريف الفقه والعقود اقول الا ان يغير هكذا المناصبه في الماذكر في
 تعريف الفقه والعقود لان نفس المناصبه في حيث هو غير كونه في تعريفها بل ما ذكره في

في

في

لم يبق فيها ما يثبت من باب التبعيد كما لا يخفى **فولته** بناء على كون حكمنا ظاهريا **الحق** أقول **فكذلك** لا يثبت
 ما يثبت على عقلة الحق بل يثبت التعبد من باب بناء العقلاء لا الجمل فإذا قلنا كاستفصاح الحق
 مبحث الاستصحاب محققه **فولته** ولكن الإضافات غالبة الأداة أقول بل الإضافات عدم
 مضمون لا يثبت عن إثبات المدعى لوجوده لا يثبت عنها على من لم يعرف يقينية ووجهه ما على التبعيد
 حيث هو موافق لغيره بعض ما يثبت من الله ومن المعلوم أن كون ما هو موقوف معلوم الإباحة لدى
 النبي لا يثبت في مقام الحاجة واسكان اليهود وأما اودد عليهم بأن هذا الذي حرمته
 على أنفسهم إنما لا يعلم حرمته فالتمسوا على الله والتغير عن هذا المعنى بما عرفت من اليهود يحرمون
 كونهم صلى الله عليه وآله من بوجوب البقاء للنبي على أن هذا هو شرطه لا يغير به الأحكام الشرعية
 لئلا يثبت لهم غير مضاف في الانجذاب كما لا يخفى وبهذا ذكر الأبحاث المتقدمة على هذا الذكر كما التزم به في
 الاستدلال المطلوب وهي قوله تعالى **كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان** فإنه لم يرد
 صين ثمانية من وجوب من الضمان بين ومن المعاشين فلذلك يترجم أم النبي من أم النبي عليه
 الأنبياء يتوفى يعلم أن كنتم صادقين ومن الأهل بين ومن البقر بين فلذلك يترجم أم النبي
 أم النبي عليه وآله وسلم الأنبياء من كنتم ساءلوا فاستمعوا له وأطيعوا الله سبحانه من أقر على الله
 لتصل الناس من غير علم أن الله تعالى لهم الظالمين فلذلك لا يجزئ أن هذه الأبحاث كانت تكون بحسب
 في توجيه خبرهم على أنفسهم ما لم يعلموا حرمته ولا يثبت أن حاله يترجم أم النبي كان شوقا
 في هذه الأقسام من حيث اندلاص دينهم وانطاس كثير من أحكامهم فلا غرض على الاستدلال بما سبده
 المعنى فلا غير وجهه ثم لا يخفى عليك أن قوله تعالى **كلوا مما رزقكم الله** لا يثبت أن الله تعالى
 ما لم يعلم حرمته وعدم وجوب التوقف والاحتياط فلو قيل دليل على وجوب التوقف والاحتياط
 لكان معارضا لهذا الظاهر لا يرد عليه والله العالم **فولته** وفي ذلك ما قلناه في ظاهر القول
 المحصور بها على ما يظهر منها أن عليه المسلمين على الكفاية مع قلة المسلمين وضعفهم لم تكن إلا من الله تعالى
 على خلاف ما يفتيه السبب الكافي لظهور الحق بهذه المعجزة وبها من هلك عن قديم وبجي مجي
 عن قديمها جديده عن الغمام كيف ولو جاز الاستدلال بما للغمام لجاز الاستدلال بغيره
 لعدم جواز الاستدلال بالأعز قديمه وعلم ثبته بل **فولته** أمكن أن يقال أن حرمته شراب النبي فلا يخفى
أقول **فكذلك** لا يثبت من الله تعالى هذا الأمر على وجهه بناء على أنه العام من كل هذا التبعيد الموقوف
 والحكمة أن يقال مثلا وضع عن أبي سبب الشيء الذي لا يعلمونه المواجهة **فولته** لظهورها على
 لغير المواجهة **أقول** يعني بناء على أن يكون المواجهة هي الأثر الظاهر لا يعلمون كما هو ظاهر
 كونها مفعلة في الجميع على سنة واحد يعلمون هي بنفسها متعلقة للرفع من توبة النفس المذكورة

فبعض من التبيين الموضوعية ومحصل من رتبة كماله بقوله والحاصل الخ انه لما اعتد على رفع هذه
الاشياء على حقيقتها وجب حملها على زادة الرفع المحكم فالمراد بها اما ان تزل مضاعفاتها من الرتبة العليا
واسماها حتى بالنظر الى جميع آثارها وهذا امر بلي فقلنا المحقق ويلحقها ما يقبضها من المواخذ
عليها اذ في كل منها ما لا يتبدل الى الاثر الظاهر فيه ويعتبر ان المواخذة هي الاثر الظاهر الذي يثبت
الذهن اذ انه فيما لا يعلمون انهم كاخوته فيكون الفرق بين الحاضرين والآخرين في كبقية التقدير
تأخره فقد على تنوع واحد في الجمع يقال رفع عن احدى المواخذة على هذه التسمية وتأخره فقد في
كل منها بحسب ما يناسبه فحمل متعلق الرفع فيما استكرهوا عليه وفيما اضطروا اليه فلهذا فصل المواخذة
وفيما لا يعلمون سبب المواخذة ولهذا وان كان نسب بالنظر الى كل منها من حيث هو ولكن المشاهدة
عرف كون الرفع متنوعا الى جميع التبعات على تنوع واحد هذا غاية ما امكن في محصل من امر
ان يتأخر منه بوجوه اما اولها بان زادة الموضوع من الرواية بعد تسليمها لا تنافي الاستدلال
لان متعلق الرواية على هذا التقدير دفع عن اعمى الحرام الذي لا يعلمون ما لا يعلمون كونه حراما
وهذا اعم من ان يكون ملبسهم بوصف لغوي مستبعا عن الحمل لثباته وصفه والحاصل ان الملبس
في المذبح الفصل في موضوع الرواية على الحمل يكون حراما سواء كان منشأه الحمل بالحكم الشرعي
او اشتباه الامور بخلاف دون سائر المتعديين المضاد فحمل الفعل فلو علم بحقيقة هذا خاصية
في موضوع الرواية وان حمل جميع عناوينه ولو عكس الامر بعكس ما بان انه يمكن تقدير المواخذة في الجميع
على النحو الذي يناسب عموم كل ما في ما لا يعلمون بان نقول مثلا رفع عن هذا الاشياء سببها
للمواخذة وما لنا ان المواخذة انما ترتب على مخالفة مفتي دفع عن اعمى المواخذة على ما اضطروا اليه
الجميع ان رفع المواخذة على مخالفة الحاصلة عن اضطراب متعلق الرفع في الجميع هو فعل المكلف فغفل
وموقع مخالفة الشارع فكانه في فيما لا يعلمون رفع عن اعمى المواخذة على مخالفة الحاصلة عن
عدم العلم فهو صادق على شرب الخمر المحمى وحكمه وعلى شرب الخمر الذي لا يعلم انه حرم ولكن يرد
على هذا الوجه ان الذي يستعمل الذهني من الرواية واشتباها ان المواخذة انما تتعلق بالفعل
بلحاظ مخالفة مخالفة الحاصلة لا تتعلق بالمواخذة بالفعل لانها معقولة بغية موضوعا للمواخذة
فلما تم هذا كله على تقدير تسليم ان السبب من الرواية دفع خصوص المواخذة وهو حمل ما مل بل
الظاهر المراد بها وضع مطاوع الاثار لكن المراد بطلان الاثار بغيره بل طلاق الرفع ورواد الرواية
في مقام الانسان هي الاثار التي لا يقعها الوضوح مكلف عن قبلها في كل مرة ومن الاثار التي لا يثبت
على وضعها مكلف وخالفه عليه فضلا عما لو كان يثبتها اذ في مجال المكلف كما لو كره على ذلك
واذاه خطأ ونبأ ما فان الرواية لا تنقل على فساد ولو على القول برفع جميع الاثار وهذا ولكن

بعد دعوى تصرف مثل قوله رفع عنك ما تدين به من ذلك الجاهل المأول اما المعقد للثبوت
 ان البحث في العقل في المسك بالاطلاق فيشكل فيه صامع ان المعجل بسبب ما لخصه بها من غير الا
 ما ثبت قوله ان لا يقبل دفع الاثار الشرعية المترتبة على الخطا الى اقول هذا انما هو في الاثار
 ما ثبت ان هذا الغايب من حيث هو على الاطلاق الرجوع الى الشافعي ما الاثار الثانية لها في الشي
 الثانية فيمكن دفعها عن هذه الامة كما هو مفاد ظاهر الرواية والاول ان يقال ان اثبات المدح
 انما لا يبرهن مع انه هو مثالا احد مع ان ثلث الاثر ان يكون نفس الشئ ومقتضى الشرع بان يكون
 مبرور كماله فيكون الفعل الصادر به وانما هو في الواقع لا عن موهو كالقول في المولى بعد الخطا
 عديك فاصلا بذلك لئلا يبل الا على انما في الخطا في مخالفة الامر في معنى دفعه من موهو
 الاعتقاد ثم وهذا المعنى غير ادب الرواية بالاعتزله صوره كونه متافيا للاشكال وضد
 المعصود الثاني ان يكون المراهق دفع الاثار الشرعية انما لا يبرهن في موهو من حيث هو معنى دفع
 متى المستوان السهول في هذه الشرع فيلزم لعدم بلحاظ ما يقتضيه من الاثار الشرعية فغناه
 الاثار الثانية الفصل المعنون بهذا العنوان في الشرايع الثانية مرفوعة عن هذه الامة ويكون
 هذا المتعارف يثبت مجرى الشئ وكما ناره الفعل الخطا في مثالا يخص صلا الرواية في هذا يكون
 فصل الشئ معناه في الرفع كما في امر الشئ فيكون بلحاظ اثاره الشرعية في الثالث ان يرد في
 رفع ما وقع به هو اي دفع اثاره من اثاره ان الفعل الصادر به هو الاثر في علة اثاره الثانية
 من حيث هو وهذا المعنى هو انما يرد بالرواية كما يشهد به فيها الاحتجاج على الرواية المتقدمة
 عن الجاهل في غير هذا وانما يمكن الجمع بين اثاره هذا المعنى والمعنى الثاني لعدم التامع بينه ما
 في الرواية انما يرد في المواضع فليست من الاثار الشرعية اقول المراهق في الاثر في طلاق الامة في
 الى الله وضعها ورفعا العا بل لان جعلها في الرفع الا خصوص الحكم التكليفي والامر بتدو
 الواضع في المواضع من الاثار التي مرجعها الى الشرايع ويمكن ان يتعلق بها الترفع وكيف الا
 لمخاض انما اظهر الاثار التي هي في نفسه قد ظهر الرواية في اثارها بالخصوص لا بد
 سلما ان المواضع من الاثار العا بل في الرفع ولكنها مفرقة على الاستحسان في الذي هو اثر عطا
 فلا مانع عن تقدير المواضع في الرواية وجها بانفسها متعلقا بالرفع وانما المنع من جعل
 اللقطة لتعلق الرفع بنفس الفعل واداه وضعها في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 انما هي على الفعل الموجب للاستحسان في الاثر في الاستحسان في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 موجبا للاستحسان في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 لا يفيق في العقل ان يوجب التكليف في الشئ في وجه لئلا يثبت صوره الشك في الاثر في الاثر في

في أصل البراءة

والقول هذا يقتضي أن جميع أحوال وتوضيحاته تنبع من تلك المكلف لتعمل للبليل طين من عمل أفضل
 يرشد إلى أن قوله تعالى لا تأثم المكلف بالتحريم في هذه تلك العمل الذي لم يعلم لزومه عليه تكليفه
 القدوة وقوله تعالى لا تأثم المكلف بالتحريم في هذه تلك العمل الذي لم يعلم لزومه عليه تكليفه
 لا يعمل أن يدعو طلبه الواجب المتعلق بهذا العمل فلا يكون تعذرا في جاحده بقصد المثال فلا
 فلا أخبارا أنه نعم متى حصل كونه مطلوباً له لما لا يرد به ما يشبهه الخيال على التحريم من جهة العمل
 العمل في ذاته بالفضل برضا المملوك فيه عذره ولكن لا يصدق عليه اسم الاطاعة ولا يجزئ
 على ذلك الاعتناء بهذا الخيال مما لم يكن في العمل ونقل يدل على فهمه وعندهما الأصل أن
 المكلف بالتحريم من جهة تكليفه وفوقه على أن يعرف ذلك التكليف ويدل دليل على
 نقل أن من قبله يجب عليه الاعتناء بذلك الخيال فيكون تكليفه في مقام العمل هو الخط
 لا معنى أن الأخبارا ط من حيث هو مطلوب فيكون برئت الملوحة على مخالفة من حيث هو كما يظهر
 عياناً في المصاهرة في هذا المقام بل المصاهرة بالامرأ الخياط فيجب التكليف بالواجبات التي
 وجوبها بهذا الوجه وإن لم يمتثلها إنما علاها من الشبهات والاعتداح فذلك في جواز الملوحة
 على مخالفتها بعد قيام الدليل على وجوبها في هذه الأحوال ووجوب الخياط في كل عمل التكليف
 من باب المقتضى العلية كما هو المفروض في النص ما ذكرنا من التكليف والواجبات كان وظاهراً الذي
 تضمنه على المكلف من رتبته في العلم والأفعال لا يعمل الالتزام بالطاعة فليست قوله لا تأثم
 بها ترتيب اللزوم المجعولة الشرعية عليه حسب أقول هذا فيما إذا لم يكن المحجب بعينه
 والأقرب عليه جميع لواز ذلك كما سنفرد في محله فما ذكرنا المصاهرة في المقام ينبغي على عدم كون
 أو الوجوب من الأمور الشرعية العامة بنفسها من حيث هي لا يستلزم نظر إلى الأمور الشرعية
 العامة لا لا يستلزم اعتباراً عن الأحكام الشرعية المجعولة وليس العاقلان منها ضرورة
 كونها من المجعولات الشرعية فلا يبرها أدلة الاستصحاب إلا بما ظاهراً لها لو كان لها أثر في
 مجعول كغيرها من الموضوعات الخارجة ومن بعد الغرض عن أن التمسك بالأصل في العمل بالخياط
 ما يستلزم الأحكام التكليفية والتمسك في كلمات المصنف في هذا من غير فوف هذا الخياط
 كما لا يخفى على من تتبع كلامنا في الرد بالأمور الشرعية ليس حصول الأحكام المجعولة لغيرها
 عندها أنه لا يكون فيكون شرعية كون زمانه أمر وضعاً وفعالها بعد التمسك به وهو قوله لا تأثم
 الأخبارا والتأثم من بعض الرهين بالشك عن مثل ذلك كما يفسر الشارع أن يقول من كان
 على يقين من وجوبه الشرع العام في فلهما على يقين من أن يقول من كان على يقين من عدم
 وجوبه شيء فلهما على يقين من أن الشارع بالبناء على الوجوب لا يفي بمقتضى الأصل الوجوب

في أصل الخياط
 في أصل الخياط
 في أصل الخياط
 في أصل الخياط

الاجماع وعدم القول بالفصل غير بان يقال ان كل شيء مطلق ومورد ما موصوره هذا المعنى لما صوره
 تعارض الضمين فاللوردا انتهى فيها فغير الخطا لم يثبت من دون معايرها فاذا وجب التوقف في
 صوره تعارض الضمين ووجب صوره هذا الفصل بعدم العمل بالفصل ولكن لا يجب بان هذا
 التوقف لا يستلزم الخلاف ما يقتضيه الجمع بين الدليلين فان مقتضى القاعده تخصيص العام بالخاص
 والخافى ما صار ضمنيها انصافا به لعدم القول بالفصل لا العكس كما ينبغي عليه الاستدلال
 لستلزم طرح الفصل لاجل اصله المعلوم نظيره الموقول كونه المبدأ ثم قال لا تكفر بهذا العالم وعلم من
 الخارج مشاركه غير العالم مع زيد في الحكم فان يجب تخصيص العام بكليتها انا بالسنه الى زيد
 لوردا انتهى خصوصه وانما هو موقوف بالدليل الخارج فيهم لو كان التخصيص بالجمع معتدلا
 كما لو اعتدلت الاجماع على اشتراك الجميع من حدى زيدا واعلمهم بحسب مقتضى اخرهم عن بحث العام
 لصدا والمضان جمع من غير المتباينين فلا بد من الرجوع الى التراجيح الخارجيه واعتدلت البراهين كما يمكن
 ان يكون الامر بالتأمل اشاره الى منع عدم بشو كل شيء مطلق صوره معاير هذا الفصل واللوردا على ما
 بما يدل على الا باخلاف دليل المراد من التوقف صوره لا يمكن الفصل بمقاده بل المقصود هو فهم
 الواقع في مورد التوقف من غير حاكم لا يتجوز عما يحتمل ان يكون مراده باخلاف التوقف في مثل
 المورد الذي ورد فيه شيء صار ضمني اعدل على الاخص خصوص ما ورد في تعارض الضمين فان ليس
 باعتراف خبائر البراهين بل ما يربطها فاذا علم تلك الروايات في موردها وجب التوقف فيما لا يفرق
 بالاجماع ولكن بعد هذا الاحتمال مضنا الى العلم من التوقف لسوء العباد والفتور عن ايمانها ما ورد
 في المعانين ثم اذا علم التوقف في خصوص مورد بالاجناد الدال على التوقف في هذا العلم
 التوقف على صورته المتكسر من التوجه الى الامام عليه السلام كما هو مورد ان قوله ان ما مورد به
 معاير ما يدل على الا بما نتج عن هذا التقيد بل هو ادل من ان يكون دليل البراهين شاهدا لهذا
 الصوره لم يكن ان تجزئ هذا العمل التوقف بضميمة الاجماع وعدم القول بالفصل يكون بالنظر في ما
 على الا باعتراف من البراهين المعلوم فلو ان كان تخصيصه بما عدل كالمفروض والافكا المتباينين الذين يجب فيهما
 الرجوع الى المعتبرين فيكون كما ان ثبت بينهما المتباينه الكثيره والجوده في قولهم مع جميع موارد
 الشبهة التي اقول حاصله ان لا يمكن تخصيص خبر التوقف بما عدل في الشبهة المحتملة لكونها نصا في
 الشبهة التي هي غير الاجل وورد ما فيها ولو في الجملة كما لا يتجوز على من ادخلها هذا مع ان هذا ادل من ان
 بالتوقف في الشبهة وعدم الافتراض في المالكه لغير الا اذاده المنع عن كتاب عمل المحقق في نظامها
 بالشبهة التي هي غير الاجل فقولهم ومن يظهر ان كان المشار اليه بهذا الج اقول ان من كان مورد
 صوره المتكسر من الاستعلام فقولهم يجب في معنى قوله وما نيتكم عندها ونحوه اقول يجب

من الخارج ان يكون نفع الشارع عزاء كما يشبهه من ايد اشد العلب للثب من الحرمان الموافقة
 نظير الزام العمل بالثب عن طرفة الشبه المحصورة بخروا عن الوقوع في صفاء الحول المشبه ويشق في
 ان هذا يقتضي حرمان الطراف من حيث هو ولا يسلطها بالحق الواضح وقد تقدم في صدر المحقق
 ما يندفع به وهو ان منافع خلاف الحكم الظاهري في المواضع وما نحن فيه جرت في من حيث ثبات تلك المسئلة
 لوضع ما ذكره من علم معقولية جماع المنع لعل الذي يجهل مع الاذن والتمريض الواجب لقطع دعاة
 وكذا انه لا غناء بالنسبة الى ما بالاحكام كما هو واضح **قوله** راعى في وجه مجمل العلم المتأخر في
 الفيزياء **اقول** قد تقدم في ذلك البحث بصر الكلام فيما ذكره فلا يفضل **قوله** ان الاصل في العلم
 والتميز **قوله** الظاهر ان كرامة الظاهرة حال الجوه لا بعد الذي فلابوجه عليه ان كان ذلك لعل
 العلم بغيره المذكور فالمرجح اصاله لعل لا التور والافاضة لعل الشذبة الغضبية الحكم بانقطاع
 والظاهرة كلها فلا وجه للتكليف فلي **قوله** والخلاف في المسئلة الاولى بل في الواقع في المسئلة
اقول الشايع بل يوزن ان كون الاشارة صالحة في الاشياء غير ممكن ان يكون الجزل الال عليها مسررا او القصور
 بالاصل في هذا المقام هي الحالة الاصلية الثانية للشيء التي لا تزل في نفس لكان عليها وقد اختلفوا في
 انها هي الاشارة والخط من قال بان الاصل في الاشياء قبل وجود الشرع الخطر يكون الجزل الال على
 الاشارة عندها ما لا فلو كان تقدم الخطر على المصاحبة لوجب ان يكون الغافل يكون الخطر صالحة
 مخالفا للمسئلة الاولى ولو لم يجله العلم لان يريد انما يثبت في تلك المسئلة ان كان مؤثرا في
 الذم على التكليف ولكن اصاله بزمانه الذي هو التكليف على الغافل بان الاصل في الاشياء الخطر
 اصله كونه صالحة لخطرها فلما لم **قوله** في الشبهة في طريق الحكم **اقول** لعل الشبهة في موضوعها
 يكون منشا الشك فيها اشارة العود الخارجية **قوله** وهو ما شأ **قوله** وجه فائدة ان الجمال
 متعلق بالحكم اعني لفظ الغناء بغير الجمال بالحكم الشرعي اكل المتعلق بما اجل منه لفظ كالصوت المطرب الذي
 ليس له ترجيح ان شاك في كونه غناء فان هذا المفهوم اعني الصوت المطرب هو في ذاته موضوع كل يجب
 عند الجمال بحكم الرجوع الى الشرع امكان ولهذا هو المعيار في كون الشبهة حكبة غابة الغناء
 ان كان شك فيه ناشئا من الجمال عقيب الغناء امكان اذا التزم الرجوع الى العرف واللغة وهذا الوجه
 صبر منه الشبهة موضوعية في شبيه في طريق الحكم بل هي شبيه في نفس الحكم الشرعي الذي بيانه
 ونظيره الشارع ولكن لا التزم طريقا ان حدهما الرجوع الى الشارع والتكامل عن حكم هذا الموضوع
 على الصوت المطرب لثبات الرجوع الى العرف واللغة ولتضمين مفهوم الغناء الذي نشأ الشك في
 حكم هذا الموضوع من الجمال بل ذلك المفهوم فلي **قوله** مثل ما في قول السائل من مرفوعه الغناء
 الحق **قوله** لا يخفى عليك ان رواية القول على تقدير صحة الاستدلال بما معناه ان الاصل في

في أصل البرائة على تقدير ان كان هو المحذور ولكن موافقة أحد الطرفين للأخبار - انما الخراج وهذا الخراج
 لما اذا اذمه المستدل ويظهر ان الخراج فيكون الخراج مخالفاً للأخبار طاكاً لودل من الخراج على
 جواز ذلك كما تبين من طرف الشبهة المحذورة بحيث لو عمل بكل منهما لم يضره طرح العلم الجمالي وكان
 مؤاضين للأخبار طاكاً لودل أحد الخراجين على وجه شئ وبأحد غيره والآخر عكس فلنا مل قول
 الآن لا يشك المذكور منها **الحج** **اقول** وهذا مما لا ينافي الاستدلال بها لانه لا محل لادليس مقصود
 الاثام منها في الواقع بيان عباد الله حاله المحل على الخلق طالع بل هو صديق ان ان الموضوعات التي يثبت
 بها المكلف جميعها من الشبهات التي العلم واضها ومع ذلك لا ينبغي الاعتناء بالشك في وجهها ما لم يعلم
 كونها لا يطبق على ما يفهم مقامه من يتدبر ويحرفها فهذا الاستدلال الخطأ كونه ما ورد الفاعل المذكور
 اصله الصغر من حيث في موضوع هذه القاعدة الكلية التي فيها الاثام وهو علم الاعتناء بالشك في وجه
 ما لم يثبت وعند الغرض من هذه الأصلين تكون هذه الموارد مما قام على جرحها ما هو شلل اليقين
 هو الأصول الموضوعية التي لا يعتد بها بالادلة الشرعية فلا يخطو دبر **قولكم** لم يعلم وجوب شرها
اقول نعم ان العقل انما يفتضح بكتاب فظنون الضرر من حيث هو ولا استظهار في ان يخصص الشر في كتابه
 لينطلق به الحجج التي لا تشارك ولا يدركها العقل وحكم العقل بوجوب الضرر عنه معلق على ان لا يكون
 فيه مصلحة بقدر ذلك بها الضرر فليس الحكم بجواز ذلك كما في شرعنا تفكيكها بين حكم الشرع والعقل كما في شرعنا
 من ظاهر العبادات وقيل استقلال العقل في المصالح والمديونية متشابهة عدم كون الضرر فيها محضاً ولا
 والعقل مستقل فيبقى الاقدام على الضرر والموهوم ابقه اذا كان محضاً فضلاً عن الخلقون وجب ان يكون الضرر
 في المصالح والدين بوجه محض لا يستقل العقل بوجوب الضرر عما فيه مفيد من بعض الجباب فضلاً عن الخلة
 او الشك فيه ولذا نحن نخرج في اثباته من شرعنا الى الالة العبدية **قولكم** والثاني مدفوع الحج **اقول**
 شرف في وجه الشك في الكمال في كتابه حاله عدم الشك في الحكم بالبرائة والتجاس وان ظناً
 بان موضوعهما غير المتكفي وان الحيلة والطهارة في نفيان على سبب وجوبه مخالفة للأصل وان
 الحرمة والخاسرة فانظر **قولكم** فوجهها العدم **اقول** حكمه من شأننا اذام الله لغناه علم ذكر
 اللفظ فوجهها في الفقه المرقوم بخط المصنف وهو موجب الظاهر من غرضنا في الشك وكيف لا يكون الحكم
 من مذهب المصنف غير بان الاخبار طاكاً للعبادات والاعتناء في جهة العبادة بمحسوسها بل على الامر
 المحل على تقدير موافقة الاخبار للموافقة **قولكم** اللهم ان يقال بعيداً عن بعض الحج **اقول**
 بوجهه على انفسنا انزواته فربما في اصل الاخبار طاكاً والامر بالموافقة المتعاقبة بالعبادات حيث تترتب
 هذه الاوامر لا الاذام وجب ان المصنف فيها الذي ضرب الجحامة مفاهاها كيف تفقوا وانما المقصود
 الجحامة بل انما في غير هذا مجالاً والامر بالعبادات طاكاً فلم يثبت ذلك فيها ما يندب خلافه وان

منها ثم ما به العقل والنقل ليس إلا بما جاد متعلقها اعلى الاضياء طولها قلنا ان الاول متعلق بها كما
 الاطاعة ليست الا للارشاد فلا يقاس هذا الامر بالاول والواقع الحق اريد بها اطاعة من حيث هي ثم
 الواجب متعلق بالامر والاضياء طبع في مثل المقام الذي لا ينافي الاضياء طاعة البعض للغير المتعلق على
 التبرير كما هو المفروض من الاضياء بهذا الوجهية كافي الامر الواجب ولكنك جيتهم اخصاصهم
 من الاول بذلك صدق ذلك الاضياء طاع على هذا التعديل فغيره عقلية صرفا والامر غير مورد النظر
 اللهم الا ان يقال ان هذا الكلام مني على حمل الامر الاضياء وغيرها ثم ذكره المسند على العلم
 الشريعي دون الارشاد العقلية ومعد لا يحصر عن الالتزام بما ذكره لو جهل ان المقام من الامر
 الشرعية اما هو اذ اجد ذلك متعلقا بها المعونة فبينا بين موضوعها بالظن الى نفسها من غير
 ملاحظة موضوعها على هذا الوجه اى المسئلة الخ لاني بما طاع الله صدق عليه فهو ان الماسوقه وغفلان فقد
 المحض فيه غير متعلق في متعلقها لا الارشاد كانت غير فيها كالمبدأ لم لا ولذا الامر باعادة العلم
 المتأخره الا انهم منه عزم الا اذ اذاه جميعها مثل العبادات وغيرها من غير المتأخره ان العبادات يتبع علم
 بل الامر وهذا العلم متعلق بالاعادة فتبين ثم هو طاعة العبادات وقيل لما ارشاد الله من ان المتأخره في
 الشرعية اما هو اذ اجد متعلقا بها من غير اخذ هذا الغير مبدأ فيها وان كان في الواقع من غير طاعتها
 فلا ينافي المتأخره بما يتبعها من غير من الاثر الشرعي بين ان يتعلق باعادة الصلوة او باعادة غسل التوبيع
 شرعية لا وفي وضعها مؤقوتة على هذا الوجه خلافا للثانية والثالث ان معنى الاضياء طاعة اليه بها ثم
 كما ساء وجوبها ثانيا هو الخروج عن هذه الكليات المحملة على الاثنان بما يجعل الواجب لخال وجوبه وشر
 مما يجعل المحرمات وهذا امر خارج عن الشرع من غير تبيين العبادات والمعاملات ولكن لا يخفى في
 اى الخروج عن هذه الكليات المحملة الذي هو عبارة اخرى عن الاضياء طاعة العبادات بقدر فرض الشرطية
 الغير على سبيل الحرم والاعادة التلقينية والتلقينية الذل على وجبانه فالمانع عن طاعة العبادات ليس
 اعتاده وبقدر فرض كون الامر الاضياء طاعة لغيرها بحسب ذلك فلهذا عليه ان ما منع من ان يعبأ
 الامر لغير الغير ما بعد ذلك على انما يطلب من عند اذاه الاضياء لا ميل ان يتعلق بها الطلب فلهذا
 والذي يثبت في المحقق ويحكم بمبدأه الاشكال في صدقها ان الغير المتبرر في صحة العبادات ليست الا
 ان يكون العمل لله ثم الاسباب والاعراض وهذا المعنى كما ينافي من المعاليها الطلب كذلك ينافي من جهة
 العمل كون شيء مطلوباً لله ما وجد بذات هذا الاحوال لا يكون محله صدقاً فلهذا الله تعالى وتكون
 صدق في الطاعة عليه عرفاً ما لم يكن يشاء غير محققاً بل لا بد ان لا يملكه عدم توفيقه في العبادات
 على صدق الاطاعة عند هذا المعنى العربي وانما صوى العباد بالاشتصاص بما في مثل هذه المواضع
 يثبت لديهم من وجب ان الاضياء طاعة لغيرها الذين ومجوبية ذلك الشارع من حيث هو ولو لم يتحقق

فما يقع الغرض عن المبدء المحلولة بشهادة العقل والنقل كما تقدمت الإشارة إليه عند العرض لنقل اجزاء
 الاختصاصات فبقية قوله ويرد ما قبله وما تقدم في أوامر الاختصاصات **أقول** تدعى فيهما تقدم من ما ذكره
 في التفسير من هذا الاشكال حتى على عمل أوامر الاختصاصات على الاستحباب الشرعي كما اشار إليه في بيان
 المتقدمة فكذلك الكلام في المعام فانه لو قلنا بذلك لانه هذه الاجزاء المستغنية عن الاستحبابات ودرجتها
 خيرة صغيفة مكررة الغرض عن هذا الاشكال بما ذكرناه ولو قلنا انها على الاضداد كما هو مقتضى الغرض
 بورد الابدان والاعمال وان هذه الاجزاء لا تقل على الاستحبابات الشرعية في غير جديتها فيصبح فضل الشرع
 ولا ينجح في هذا الغرض بل الوجوب للتقدم كما لا يخفى **قوله** ومن المعلوم ان العمل مستقل باستحقاق هذا العالم
 المدح والتعظيم **أقول** كون ذلك الدنيا في انفسها شرعا بل فيكون كما استعملت العقول فان استعملت
 المدح والتعظيم في الزمان جزئيا بل محبوسا في زمان فلا يكون الا واجبا او مستحبا كما يقتضيه علم الملائكة
 والانبيا من ذلك بمسألة الاطاعة حيث يدرك العمل فيها ولا يستقيم طلبا شرعا فان لما نزع الا
 الاستحباب في مسألة الاطاعة عدمه بل في العمل لان شهاج حيث لا يعمل ان تكون الاطاعة مأمورا بها
 ما شرع في مولى ولا في الدار او السلسل الكرم العمل مع ذلك بدرك محبوسيتها لدى الشارع وان تغدب
 العبراء لترشدها متولوا وهذا يختلف ما نحن فيه فانه في ذلك يتقلب في الطلب الشرعي ويصفى في الوجوب
 او الاستحباب فلا مانع من كونهم متولوا العالم الملائكة فبما **قوله** بل يحمل فوبان يصح من ذلك شيئا
 وان قلنا يصير منه مستحبا شرعا **أقول** بل هذا لا يفي فان اهله الشارع لا تقل الاعلى استحبابا
 الا بانه من الموضوع لا على كونها من الموضوع كغيرها فانها خاصة بالخاصة بل هي لها ما هي نزيهة
 الا انما الخاصة الثانية لها اعتبارها وبها الخاصة يجوز الاندفاع بالقرينة الخاصة ودفع الحكمة بالاعتمال
 للمؤمنين على ان كل عمل غير الموضوع على ما ثبت مستحبا به بالقرينة الخاصة حيث ان هذه الاذلة
 تدل على استحباب هذا الفعل لا بلها على كونها فعلا بالاعتبار المستحبا بها هو من الآثار الثانية لطلوع العمل
 المستحب في هذه المعام يثبت عليه وهذا الآثار الثانية لها اعتبارها وبها الخاصة وان كان الاظهر خلافه ان يتجنى
 في رتبة الآثار الخاصة ووقع تلك الافعال اعتبارا وبها الخاصة صحتها وكيفية بعضها ونوعها طاعة الله
 غير في رتبة ان يكون القرينة الخاصة بالافعال الخاصة من متعلقها او لكونها اعتبارا وبها الخاصة صحتها
 في موضوع عام متعلق بالطلب كما هو لغرض هذا المعام ثم او افترضنا انما الخاصة بها لعلنا لا نقول
 على تقديره شرعية من حيث هي فثبت لها تلك الآثار عند ثبوت شرعيةها جوهرا دلالة لها شرعية كما هو
 واضح **قوله** انما الوصل في الوجوب في التفسير والاباحة **أقول** المراد بالوفا بالبرهان وجوب شرعي لا
 بعد العلم باصل الوجوب في الجملة لا ما اذا لم يعلم اصل الوجوب واسا كما لو ثبت ان كان فيه اذنه
 ومضان اخيرة من الصوم والاعمال مثلا فلهذا هو واجب بخير من وجوبه بخير من فانه لا يشهد في خير

الحمد إلى أن يخرج على المثال والله العالم **قوله** فما قيل **أقول** الشان في هذا الاستدلال المذكور
 نقل وجهه واضح الخ من حيث أن الواجب كقوله والزم أنما بخلافه للندوب كان من غير على الموضوع والزم
 فلا مانع على شأنه إلى ما هو والأصل في حاله وهو الأضبط في مقام آخر الواقع الذي لا ريب في ذلك فعلا
 فعلا فهذا لا يدل على أن القضاء في الواجب الذي لا يبريد المكلف الأضطر في نفسه وتخليصه من العناء
 لا يتحقق إلا بذلك وإنما مع حاله على المدعى وفيه ان الشان كما لا يعلم عدد هذا الاستدلال القطع
 بالمسألة ولا الظن بها بل هو محقق الاختال الذي قلتم بوجوده في الغرض لبقه فيما قيل **قوله** ولا يعلم
 بحال كقوله **أقول** فلا يمكن في بحث جيب العلم علم الفرقين ما لو تعلق العلم بنوع التكليف ويجب
 وجوب الخروج عن هذه ما علم مع الامكان وان تمكن من الأضبط كما لو علم بها الاستدلال بالمعاني بالجوهر
 المحيد يوم لم يعلموا ولا جالوس في السوى وإنما لا يجب الاحتياط عدد وذلك البرهان الذي لم يكن في الغرض
 لعدم العقل لا للصور العلم الشاير في غير الخطاب كما قد يتحقق بغيره في العلم بنوع التكليف كما لو لم يكن
 عليه من الجالوس في العلم في ذلك الصبح شيئا وفي مكان آخر في ذلك الوقت فليق **قوله** **أقول** وان لم يتخلل بينهما
 الحق **قوله** ينبغي وبهما في بحث التعادل والتراجيح والخصه ظهور في ذلك كون اعتبار الجازم في
 الطريقه والخصه ولكن الظهور لا يفي في المثال المانع عن استغاده حكم المقام منه كان حال السبب بالنسبة
 إلى نوعي الجهد ما يبره من حيث ذلك كما لا ينبغي **قوله** لكن يظهر كلام الشيخ في **أقول** قد قلنا في بحث
 تجزئة القطع بعض الكلام في توجيه مذهب الشيخ واشترافه في ذلك المقام إلى عدم جواز الاستدلال بهذا
 الشيخ لا يثبت جواز أحداث القول الثالث فراجع **قوله** لكن الإضافة **أقول** قد قلنا في بحث الجهد العالم
 أنه مع قطع النظر عن دعوى الاضطراف يمكن ان يقر أنه لا معنى الرجوع إلى أصل التاخر في مثل المقام
 الأمر من حيث علمه لا من حيث لا معنى لأجزاء الأصل إلا البناء على حصول مؤداه في مقام ترتيبه للأثر من حيث
 العمل والمفروض لا أثر له فلا معنى للرجوع إليه فليق **قوله** وما ذكر من الاستدلال مع عدم شوب الظاهر
 بها الحق **أقول** محل الكلام في هذا المقام إنما هو فيما افلحوا إليه من الوجوب والحمية ولم يكن دليل
 أو أصل حاكم بغير من حد الضمان فلو ثبت الغلبة في مثل الغرض ينفع الاستدلال في اثباته مطلبه وإنما
 شوب الغلبة في موارد استصحاب الحرمة وفيما عداه أخرى مغضبه لها والبرهان لا يثبت بعدا في موضوع
 لا يبرح احتمال الغرض الدائبة كما في الاستدلال بمؤداه فلا يجد به أصلا كما هو واضح **قوله** مع أن المثال
 بتغليب جانب الحرمة الحق **أقول** قد قلنا في الغرض من شوب التبدل الموضوع وعدم كون من الموضوعات التي
 بل في مقبلة فلا مانع من العلم بوجود تركه كونهما لا الاجل جواز الحاقه القطعية في الواجب مقبلة
 ما يثبت من الحرمة بل لا يدل أن الموضوع بكل من الأمان في حد ذاته بنظر العقل موضوع مستعمل في
 بين الحرمة والوجوب وقبلة بتغليب جانب الحرمة اختيارا والترك في كل من الموضوعين كانا انما لزم بذلك

في أصول الفقه والخراج لما ثبت من غير ما ذكره فلا كالانحصر قولهم وقد مثل
 بأشياء فلهذا الخ أقول وقد انفرد هذا الموضع من الأصول الفقهية كالعلم بأن أصلها
 المبرهن ونقض ذلك الخ لاجنبية واشتبهان أن العلم الاجمالي على هذا التقدير يتأخر عن العلم الاصيل
 فيكون كل واحد منهما كالمأخوذ من الآخر وإن كان الحكم بالاضيق البناء على خصوص هذا المثال
 مستكنا كما قد ثبت في الأصول السابقة وإنما ذكره المصنف من أجل الأصل فخصه فيما لو خلف على
 وطن وجبه واشتبهت عليه زوجة بان رأى مثلاً جبالاً وجهته له وأخبره كونه زوجة لغيره إلا
 غير متحقق بل العلم حاله فيكون مثلاً سران الأصل فيها علم الزوجية كما ذكره المصنف فيخرج عن كون
 مثلاً للمأخوذ منه ولا يخفى عليه أن الزوجية المصروفة هو المناسب للمأخوذ من الآخر فلا كمالاً
 هو فيها شبهة الإختلاف بالنسبة إلى متعلق من حيث هو وبذلك المأخوذ لو لم يكن فلهذا من
 الظواهر أنه ومجرى الأصل إنما العلم الاجمالي الخاص بالمقام من حيث يحمل خبراً يقع عن إجراء الأصل
 انجبي عما نحن بصدده فلا حظ تدبر قولهم إلا أن خبراً لا دلالة البرائة أقول من أجل أن البرائة
 استصحاباً حال العقاب هو جواز المقام ولكن المصنف ناقض في الاستدلال بهذا الدليل لأنك
 ستعرفه بحيث لا يتصلان في قولهم لما على ذلك وجود المقتضى للوجود وعدمه المانع عنها
 الخ أقول هذه المسئلة من إثبات الدليل من خبراً على خبرين الفهم في شكل علمهم الاذعان
 انظر في شبهة كلا وبعضاً في غير الموارد التي ورد فيها نص بخصوص خبراً بما قد يتردى من بعض
 الشواهد العقلية التي يجب أن كتاب السوابل فيها تعد عليهم ظهورها في الدعي بما لا ينافي غيرها من
 البراهين العقلية والتقليدية ولقد بالغ المصنف بحمل الله مشيئة في بعضها واستدقورها بدفع
 موضوعها من الوثوق بحجته لم يدع لمن يتبر في كلامه ولعلته كما هو متداول الشك في
 لكن لا يبناء على ما لو ثبت علمه من عدة فلا يحصل الاذعان به فحمله عن بعض ما قد
 عدم الاطمان والنظر فيه فيما نحن ان نشهد ببيان خبرين بما يحسمه الانسحاب المطلوب من ناديه
 مختلفه وتقريراً شافيه ولعلمه أولاً أن محل الكلام في هذه المسئلة إنما هو فيما إذا علم بثبوت
 وصف الحق لذات شيء على الاطلاق من غير قيد والعلم بذلك الشيء كما هو شأن في محل التكليف
 اشترطه على الضيقية نظراً لاهل دنياه ضا إلى القطع بذلك في كثير من المقامات بواسطة المشتبه
 والاصل المتصوره وغيره أو سائر القرائن الداخلية والخارجية المؤثرة للقطع بعدم كون العلم بالو
 عيوضاً في البينة وضوحه وحيث أن محل الكلام في مثل الخبرين المقتضين التكليف العرفي المتبادر
 من قولهم عبيد هم يقولون إذا كلف المولى عبداً فليس هذا كالأمر وترك واجب عليه عقلاً بعد علمه
 بالتكليف المحرم من زعمه على حسب ما تعلوه عن غير المولى وبذلك لا ينافيها عن فعل بان قال مثلاً

لا تشر إلى كسبين متادم من جهة أو متادم عن أحد طال زيد في ذاته أو تكتبه من الوجود وحده
 تركه طبيعيا كسبين وكذا منع زيد عن قول طوره على الإطلاق ولا بعد في مخالفة في شيء من ذلك
 يخفى جهلا لم يتحتم إلا أن يكون له عند مقبول لا إلى العفلا خصوصاً مع عالم العبد منها ط الحكم
 اطرا ده في جميع الموارد وعدم مد غلبة العلم والجمل في ذلك كالمو علم بأن منع عن الكسبين لا حكم
 مضر المحو صرة وضعه عن تليكن زيد من قول طوره لا كونه زارفاً فلو شرى العبد الكسبين بل يمكن
 زيدا من الوجود وجب عليه ابتداء العفلة في مخالفة بعد علمه بأصل التكليف فان كان له عند مقبول
 كالعفلة والغيبان والجمل في ذلك عن فائز الله في المتعلق بصرف الطبيعة من حيث هو محض من أبا
 الو هذا الفهم المرفوع بالعدم من أبا في عدم الفعل أي مقام علمه على الواقع في حرام عليه من ذلك
 مولاة ولكن الحر في الواقعة يخرج كونه في لزوم يخرج عن علمها كفي تخفى قول الكسب بل هو مقتضى ذلك
 قاتما لنجس في عدمه إذا دعي بها عطفة أي ذكره ولم ير عن أبي مخالفة في بيعه كحكم حراما قبله في
 خصه خبرا بر الحافة لا اعتد العفلة في الواقع من فائز الغيبان بل لزوم يخرج عن علمها قاتما
 قلت أن علمه بالشرطي يخرجها وصبر ودهما تكلفا غلبا وكيف كان يجب على العبد منهما مخالفة
 سبدها ان بعد بعد ومقبول لدى العقل والعفلة من سبدها والجمل في عطفة ونحو ذلك بما
 برقع في مخالفة ويقع العقاب عليها ولا ريب أن الجمل يكون المأثم به بعد ذلك لغيره عند عقاب
 أما الجمل المأثم بالعفلة أو اعتقاد الخلاف فواضح وأما مع الرد بدل بقية فكذلك ان لم يبدل عطفة
 ان على لزوم الاحتيا طما تقدم من أبا من استقل العقل ببيع العقاب بالبيان ولا ينافي
 الصريح بيان كون الافتراء الواقعة مرددة باله لا يصلح ان يكون بيانا لا لعمد فيما يجمل كونه منها ان
 دليل غير مقتضى وجوب الاحتياط عند فاعه وجوب دفع الضرر والضرر قد عرفه غير من فاعه
 فيج العقاب بالبيان وادبه على القطع بالبروز فيكف ذلك عن ان لا يقع في مخالفة في ولا لا
 الموم كالمواخذة عليها فقل لنا البر البروزين لو شرى العبد ما اخلا خطا لا بدق باخر معروف بعالم عالم
 كونه مستحييا او دخل من جمل كونه زيدا في بيعه وان صادف الحليم الواهي بما لا يولد ان
 احدا الا فبين كسبين فشرهما عن علم واختيار او علم بان احد الخصمين زيدا دخلا في الا
 لا بسفل العقل ببيع ما اخذ من ذلك في شيء فاعه فيج العقاب بالبيان اذا ضرر وصر على بيعه من شر
 الكسبين او اذ طال زيد الصادق منه خبا ان فلبس المقام ما يصلح ان يكون عند ذلك زيدا
 حين ارتكبا كسبين الشبهين بانه بالخصوص هو الذي يتلقى الضرر من شره قال بسفل العقل ان
 هذا الجمل صالح لان يمتد زيدا في مخالفة بل انما مستعمل بعدم صلاح الجمل ذلك وان دخل في
 المرتدين بخصين الخاص لا يدخل كل منهما الذي كادخاله حال كونه معروف بنبذته من كونه

أما إذا ما جاز العلم كونه أحد ما سخر الإفعال كونه هو في ذلك الحرام بالعلوم بالاحتمال وبغيره فإنه
 مباح أن لا يكون ذلك الحرام متكونا من ذلك إثباته ذلك الحرام فخرج بذلك عن عمدة التكليف في
 الواقع وأما لا يقع بدلالة في مقام عمله في كونه متبلا عنه عن ذلك التكليف بقا أن علم أن الشا
 كفي في الخرج عنه بالموافقة الفعلية والمبرح من هذين الأمرين إلى الأمرين يكون موافقا في علم
 بعد من الشخص الواقع والاكفاء بالموافقة الفعلية المتبلا عنها في الحجة فذلك في الواقع وسلكوا في
 بل يؤكد ما واللام يكن بموجب الموافقة الإجمالية الخاصة بحد لا فابن والطبقة الخاصة بالعلوم
 الطرية فبما يطرق لتخصيص الحرام والكوازم بترك بعض طراف المسببة الإفعال كونه هو ذلك الحرام ليس
 منها ما هو في ذلك التوجه الواقع من حيث هو بل هو من فاعا وكونه كذلك وعلم لخصا من حيث
 العلم التفصيلي فانه ما يلزم في المقام أنه يجب أن يكون في رضا الشارع بالموافقة الإجمالية وسلكوا
 الطرية التي صلح بها ذلك بها من حيث ما يتعلق بينه وبين غيره من تلكا ليع عند مخالفة الإفعال الواقع
 وخطا الطرية جانا والمفروض حصولها فليس في العلم ما يع لسلو طريقا للمسلمين لا من مخالفة الواقع
 في مقام عمله عند خطا الطرية ولا في رضا بالموافقة الإجمالية المتمازيم بالرضا في مخالفة عند خطا
 متافا ومتافقة حكمه الواقع في بسلام ذلك في ذلك الحكم ولا متافا في حكم العقل بوجوب الطاعة في
 وإن استقل العقل بعد أحرازه شيئا ووجوب بوجوب الطاعة والخروج عن عمدة التكليف المحرم
 غير فرق بين كونه محرم في العلم بقبلي وأما حيث أن علينا العلم في موضوع حكم العقل بوجوب الطاعة
 من باب الطرية في المحضة في ذلك العقل أن لا أفراد منه فعل شي أو تركه فإداه فبما يستغل بترك
 تحصيل مراده مع قدرته عليه ولكن حكم هذا الأمر الجليل أن حصول مراده من حيث هو موضوع
 نظر العقل بل لأن الخروج عن عمدة تكليفه بالعلوم مع قدرته عليه لا يحصل إلا بهذا في ذلك
 التي تحيل للشخص مراده طريقا فاضلا أو رضى بالموافقة الإجمالية لا بجم العقل أو بوجوب الخروج
 عن ذلك التكليف على الوجه الذي علم برضا الشارع في ذلك كما يمكن معه القطع بحصول الواقع
 فيكون الدليل الدال على رضا الشارع بالموافقة الظنية والإجمالية كما نعلم أن العقل لا يقبل من رضى
 محصيل القطع بالموافقة في مقام الطاعة لا متافا في ذلك الموضع وأما لو تضمن أن كتاب جميع طواف
 الشبه فلا يمكن التحقيق أن في دينه وبين ما دل على أنه في ذلك التي لم تدينه بما أو بين وبين حكم
 العقل بوجوب الطاعة فانه كما لا يعقل إلا في خصه في أن كتاب ما علم حرمه بالقبول في ذلك لا يقبل
 الرخصة في أن كتاب ما علم حرمه بالاجبال والاد أن في كتاب جميع الطواف فانه في ذلك الحرام
 المراد وهو غير معقول وأما العقل هو الرخصة في أن في بعض الأطراف من غير اعتناء بل في ذلك
 والبناء على أنه هو غير ذلك الحرام ولا يعقل في ذلك بالنسبة إلى المخرج من العلوم المتمازيم لعل في

ان قلت قد عرفت عند التكميل ما كان يجب الاصول الظاهرية ونصب الظاهرية بالبراءة يجوز عقلا ان يكون في
 التخصيص وان كان يجب جعل البراءة في الشبهة والبراءة موضوعية كانت حكمية ومصلحة فبذلك ما مضى مما قلنا
 ان الواجب ان لا يعلو عليه الاثر في الغرض بغير ما كان في ذلك في حكمها فمن الجائز ان يكون في الواجب ان لا يعلو
 المحصور فانه كانت بان تكون في التخصيص في كتاب كل واحد من الاطراف بما لا يكون من حيث هو غير ما
 المحصور حكمية فبذلك ما مضى في ذلك الحرام المشبه على ما كان في كتابه فقلت هذا التماثل في الحكم لا يمكن
 الواجب من حيث هو المكلف بالفساد الى الموضع الذي يحصل على نفسه عند العمل بالحكم الظاهري الذي يفضاه
 هذا الحكم من حيث هو كونه محمول الحكم أي مع حمل المكلف بالخالفه كما يشهد له بالبراءة وانما منع ذلك ان
 يعقل الاستدلال به في موارد حكم من مضى من غير موضوع واحد في مرتبة واحدة كما تقدمت الاشارة اليه
 بيان ذلك نلاحظ ان في الشارع المحرم حرام وعلم المكلف بوجوده في احوالنا من الذين بها مودع بيان
 في كتابه من عرض صف الشبهة له في موضوع واحد في مرتبة واحدة فمما يشهد بانها مفسدة بالبراءة
 بقائمه على صفه كونه وهو خلاف الغرض فان لم يثبت في ذلك فلا يعقل التخصيص في كتاب ذلك الحكم
 المشبه في صفه من العلم بالتعريف لرجوعه الى التماثل والادان في المعصية فمما صدق وانما في كون
 العلومات الاذن في كتاب كل من الاطراف اذن في كتاب الحكم بالمعلم بالاجمال فلا يجوز انما في ذلك
 حمل المكلف بغيره في الواقع فلا بد من هذا التخصيص في الواقع لغير الواجب التي لم يعلم بها المكلف في الاطراف
 والمعيضة في التماثل في صفه في اضاف ما صدر من المكلف من حيث صدوره منه بالبراءة وكونه معصية
 فلا يستحال في كتاب المعصية حكمه في مقام تكليفه الظاهري بخلاف ما في البراءة المعصية كما لا يخفى في
 الدلائل القولية التي يحمل بعضها في اذ فرضنا ان تكون التي يحمل الحكم من الوجود المعصية للبراءة
 فلا يصلح حمض الواقع عند عدم تخرضا وصالا بينهما في اضافة من حيث صدوره من المكلف
 ما نعه من ان المعصية الحكم من هذه الجهة كافي المثال وهذا بخلاف ما لو علم بحمضه فبما ان المعصية الحكم من سائر
 الجهات الا على تقدير ان يكون سائر الجهات من نوع من نوع الواقع فقلت انما قولنا كل شيء خلا
 حقيقا لم نعلم بغيره التي اقول توضيح الفرق بين الروايتين ان الثانية في الرواية الاولى معرفة كون الشيء
 حراما انما هي تبيين وصف الشيء في الرواية الثانية معرفة ذات الحرام فاذا عرفت حمضا فانه زيد
 في الرواية الاولى انما هي تبيين ان ناء زيد في حرام ولكن لم يثبت له خصصه ففانما لنا كيد في الرواية الثانية
 الثانية في اعتبارها ووجهها انما هي التماثل في التخصيص في الرواية الثانية في التخصيص في التخصيص
 من ان يعرف في ذات الحكم فلا بد من قولنا في الحكم الظاهري لا يندفع مخالفته اقول ما قلنا
 شرعا انما هو في قولنا مع جعل الاثر في الواقع التي اقول يعني في الاكتمال بالمواظفة لا
 بما صدر من البراءة في مقام المثال والخروج عن هذه التكاليف العلوم بالاجمال كما تقدم تبينه في

سبق قولهم حاصل معنى تلك الصحبة التي أقول توجب الصحبة بما مر فيه في هذا المقام في مقام
 التعديل الوجه فيها عرف بما سبق عند الاستدلال بها الجواز في كتابها في العزيمة وقد تنافى
 في ذلك المقام حملان الزاوية واشترانا إلى أن ظهر ما ذكره المحقق من أن المراد بها على كل حال
 فيه من حملان وفيهم محرم كاليمين واليمين وغير ذلك من تلك حملان في علم أن موطنها لا يمكن من
 المحرم وهي جنبية عما نحن فيه ولو سلم ظهورها في زائدة الشهادة المحصورة فلا بد من صرفها إلى ما
 أظلم يمكن يعطى في أمورها واثباته المكلف وغيره من المحامل بعد أن عرفنا استقلال الفعل بال
 صلتها المختصة بكتاب المحرم المعلوم لم يرد بين الاطراف التي هي من لوازم الرخصة في كتاب كل
 ولو سلمنا إمكان ذلك عقلا فلا شبهة في فاقته من الأمور المشبهة عن الأذهان فلا يمكن أن
 يميل هذه الظواهر بل لا بد في إثبات مثل هذه الأحكام التي يستبعد بها العفول بما لا يرضى
 صريح غير بل لما قبل والآن نذكر على الذهن من مثل هذه الظواهر بصرفها عن غيرها إلى
 من الاستبعاد لا ترى فلا يكاد ينفوهم أحدا منهم من مثل هذه الأجزاء التي هي على كل من المستبعد
 اللذين يعلم بأن أحدهما روي في غيره وان كانت الإختصاصية مبنية مسوقة بالزوجة
 يكون مقتضى الأصل في كل منهما مرجح هو الجواز كما لا يخفى فقولهم بالسلم منه ما أظلم بهنوع
 ما للتكليف المعين التي أقول في الجنبية التي هي من الأجزاء التي هي من الأجزاء التي هي من الأجزاء
 أو كان التكليف متعلقا بفصل من حيثين أو يكون الأتيان بكل من تلك الأفعال الذي لا
 به مؤقاة أحدا بل لا بد من التكليف لم يرد وأما إذا كان التكليف متعلقا بفصل على الإطلاق
 فلا يعقل الجنبية التي هي من الأجزاء التي هي من الأجزاء التي هي من الأجزاء التي هي من الأجزاء
 الأثناء على الإطلاق فان وجبنا عليه الموافقة القطعية صلب تركه كلا الأثناءين وطه وان كننا
 بالموافقة الإختصاصية صلب تركه أحدهما أصلا فلا يحصل الموافقة الإختصاصية بل لا بد من الإتيان
 المطلوب بالنتيجة عن شرب ذلك الأثناء تركه شره فأنما فلا يعقل أن يكون تركه جفاء الأعين
 شرب في الزمان الذي يجره عليه فقولهم ومنه يظهر أن الزام القائل بالجواز التي أقول على
 التمسك بهذا الوجه في دفع التفتير عن ذلك مقتضى أنه لهم الالتزام به وان نحاشوا عنه من حيث
 اللهم إلا أن يستدلوا بالجواز إلى طلاق ما يحصل الأقدام العبدية ويدعوا انصافها عن مثل
 بواسطة الاستبعاد المعروف في الأذهان فقولهم خصوصاً على أن التمسك به من المحقق
 بين الإختصاصية والزوجية فقولهم وبما يخصه من مقتضى الأصل في كونهما مرجح هو الجواز
 عدم علان الزوجة فالحكم هو عرف من الأثناء لا يجري هذا الأصل بعد العلم به من جهة
 الزوجية مع أن مقتضى أن يفرض كون الإختصاصية مبنية مسوقة بالزوجة وهذا الفرض مبنية لا يظن

الشيء وبعبارة أخرى أن يكون محظوظا بالخصوصية ما علم من جهة الشرع من جهة العلم والفرع وعلم
 الشايع والافتقار على الشبهة فيها إذا كانت معروفة بالعلم الاجمالي للعامل **فقول** ليس بالبرهان
 العلم على جزم خاص **الحي** **اقول** والحي من هذه الجملين حمل فيه عليه السلام ان كان خطا على
 الحملان على ما اذا حصل الخط عند العامل باوطلاع فيه كان له ويكون هذا الزاوية كغيرها من
 الاختلاف الثلاثة على جواز الصدق في الشايع والعامل والسلطان ويجوز تمام استدلالها في ذلك
 في مورد الاستدلال في قاعدة البداهة من المعارضات في العالم **فقول** فان الخط يصيب في
 الاشياء **اقول** الشايع فيه اذا لم يخرج وقيل المراد بالجم هو العلم المجهود عند فهم الذي يحكم به
 بحصوله في العلم ويجوز من الباطن الاغنام والافتقار المتخالف من الشيء مع جلد لها والله العالم **فوق**
 فانه ذكر كلام صاحب المذهب في مقام ما يريد ما **الحي** **اقول** قال صاحب المدارك في شرح قول
 الحق **وقول** لو ثبت لافناء الخبر بالظاهر وجب الفناء منها ما هذه صورته هذا ما لا يخفى
 والسند فيه ما رواه عماد الشافعي عن ابي عبد الله الله تعالى **قال** سئل عن رجل عدا ان يهتكم
 وفي احد ما قد لا يدركها بها هو ليس بقدر علم ما غيره **قال** لا يهتكم بها وبنيته وهي ضعيفة
 المستند بما عرفت من الغيبة واجمع عليه في المختلف به بان اجتناب الخبر واجب قطعا وهو لا يثبت
 باجتنابها معا وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وفيه نظر فان اجتناب الخبر لا يقطع بوجوبه الا
 مع تحققه بغيره لانع التمسك به واستبعاد شروط حكم هذه الجائزات عما اذا لم يحصل اليقين في
 ما وقع فيه الاشياء غير ملتزم به وقد ثبت نظيره في حكم الاجتناب عن طغيب الشريك وعرف بالاعتقاد
 في علم المحصورين والفرق بينه وبين المحصور غير واضح عند الناظر ولست بمفاد من قواعد الخطاب
 لو تعلقت الغيبة بوجوب الظن في الماء وخلافه لم يجز في تلك المسألة ولم يجمع من استدل به وهو مؤيد
 لما ذكرناه فقامت الشبهة واعترض في الخلق بعد نقله بقوله **اقول** ويجوز لفرق بين ما نحن فيه وما
 فرضه فانه يمكن ان يقتضوا لاعتقاده المستفاده من الخبر بالتمسك بالاشياء في المحصورين يكون
 افراد الاشياء امور معلومة بغية شخصها وبالتمسك في غير المحصوره ان لا يكون كذلك وانما
 من المشا واليهما انما هو من آثار الاطلاع في القاعدة المذكورة انما تتعلق بالافراد لا بالسند وبخلاف
 جهة واحدة والخبريات التي يجزى بصحة واحدة فاذا استشهد بها في بعضها وحلها بالخبر ما يفرق
 فيها بين المحصور وغير المحصور بما يقتضيه ذلك الخبر لا ووقع الاشياء كيف كانت **اقول** ما ذكره
 من ابطال بين الشبهة المحصورة وغير المحصورة هو لا يخفى عن جودة كاستنباط البداهة الله ولكن
 وهو مورد حكم الخطاب بغير المحصورة لا يجمع عن نظر كاستنباط البداهة **فقال** **فقول** فالظاهر
 علم التفتيح في هذا المقام بين الظانفة الغيبة والمخالفه الاعتقاد **الحي** **اقول** يصح علم امكان

الاعتقاد بهما في هذا المقام وهذا بخلاف المقام الاول اي ما اذا كانت الحقايق الخطاب معلوما بالفضل
فانه يمكن الاستمرار فيه بالاعتقاد ما لم يتحتم ان الفعل لا يتقبل في باب الاستدلال المجردة للحقايق العقلية
الاعتقاد بالبرهان لا يجوز ولا بد لبعض الحقايق العقلية من بعض القربيات المتقدمة وهي من انما لا يتقبل في المقام
لاذاتنا علم بان هذا الماء نجس وذلك للشوب والاذاء الا ان الذي هو متنجس من مثله منسوب بعلمنا
بوجود احد الخطابين اليه بالبرهان ما هو موجودا متبلا فاما خطاب لا نقض في خطا لا يتقبل في الخبر
في ان ينشأ على ان يعلم الجمالي وتوجد احد الخطابين المرقيدين خطابا في نقض ولا يستعمل الخبر
لنجس التكليف به وعدم قطع الحقائق على مخالفة فلا يقبل الرخص في كتاب شي من الطرفين لان الخطا
كون ذلك الخطاب هو خطاب لا نقض لا يقتضي ان ترك ذلك للشوب والاذاء الذي يتقبل خطا بهما
المشرف في يعلم نقضه لا مخالفة له الخطاب على تقدير تخففة وان كان ذلك الخطاب هو خطاب
لا يستعمل الخبر فلا يتقبل مخالفة الا باستعمال ذلك الماء المحتل النجاسة فلا يقبل في مثل الفرض
في ان كتابه بعض الاطراف والاكسقاء والمواصفة انما هي في معنى الواقعة الاختلافية في الفرض لان المراد
انما هو في نفس الحكم المعلوم بالاجمال وما يتحصل به مخالفة على كل من التقديرين فهو معلوم بالفضل
وهذا بخلاف ما لو كان الخطاب معلوما بالفضل وتزد من مفسدين من امرين بان علمه مثلا ان احد
الاناثين خرج من ترك لكل من الاناثين يتقبل خروجه عن عهد ذلك الخطاب في صورته العلم الجمالي
بالخطا بالبرهان فانه قد تبطل العقيدة كما اذا علم الجمالي بوجوده غير منسوب في الاناثين من غير
ما يكون احتمال التجربة في مما بطرفه مخصوص في نصيبه في طرف اخر بل احتمال في كل منها كونه غيرا ومضمونا
وعلم الجمالي بوجوده احد العنوين في ما يبل الاطراف فتعلمه ترك لكل من الاطراف في هذا الفرض يتقبل حقا
عن عهد ذلك التكليف بتردد ولكن عرض المصنف قد تقدم جوابا في العقيدة بحسب المظاهر انما هو بان
اذا كان كل من الخطابين في مما بطرفه بالخصوص فلها مل **فولس** وانما حكمهم بوجوب دفع الخبر
الظنون الخ **اقول** في جوابهم كبحر كل المظهر من مظهر الضرر في كل واحد من موضوع الخبر
فعل في هذا بحكم مائة الفرض من صلة واما بناء على كونه طرفا محضا في الحكم بالاستحسان والاعتقاد على حقا
على تقدير عدم الصانع في معنى القول برب العباد على مخالفة الاحكام الظاهرة من حيث هو كما لو
الافعال المستندة بل القدرية لها ولكن لا بد من رضى الله تعالى عنه كالتصريح بقوله الحق كان في
في المقام لوجوب حكمهم بالاستحسان وبيان من ان الاستحسان من عدم استحقاق العقاب على مخالفة
الظن وتحت عدم الاستحسان لا يخرج من الخبر على القول به فلها مل **فولس** وكذا لو كان كتابا لولا
المعنى ممكنا عقلا الخ **اقول** في شعري ان كون المنة عن محل ابتداء التكليف بالفعل ليس من شرط
التكليف هو كما ان ذلك الفصل من مقامات حضوره ولكن خروج بعض الاطراف عن مورد ابتداء

والذين الذين
موصوفين

بمقتضى
الاستحسان
سقطوا
عن العقاب

مخرج عن مجازي الأصول فيقول الأصل الجازي في الطرف الغرضي حيث هو لبيان على العارض قوله
 ولا نقول الجواز في قوله في محله قوه ما فوه من ان التقيد والتخصيص اذا كانا في مرتبة مفصلة
 يقتصر فيها على القيد المبني في موارد الشك الى صالة الاطلاق والعموم مطلقا ان كان القيد
 والمخصص لبيان اجماع وعقل ونحوه كما في ما نحن فيه وان كان لبيان ان ذلك انما اذا كان للفظ
 مخرجا من الاطلاق والاكراه ولكن بالنسبة الى الحكم والشرط الشك فيها من اجل المفهوم كما لو اخذ غول الانبان
 من ادم ما اخذ من دليل يحمي ويردده مفهومه بقرائن لم يكن اجنبيا عن المكلف بالبراءة كان بالفعل مخرج
 خارجة عن جميع موارد الشك في الحكم المطلق واذا كان الشك ناشئا من شبهة الامور الخارجة
 بان نورد الشك الناشئ من الاطلاق فيكون في الدليل بالفعل مورد خارج بين وبينه تخصيص ليقضي عن ذلك
 بل يرجع الى الأصول العلية الجارية في المقام ولا يخفى عليك ان سوق عبارة المصنف في شعره بان يرد
 المقام من قبل التقيد بالحمل كما يورد ذلك في نظيره لبيان ان هذا هو الغرض الذي يتقيد بضمه وهو
 فعل في هذا الفصل من الشبهات المفهومة والمصادفة ويمكن ما نحن فيه ليس كذلك في الحكم كما
 في الجازي عن تحت اذلة التكليف هو العقل والغرض الذي ان يرد حكمه مازاد صدق مفهوم حمل
 يتعلق حكمه بالفعل صادف من حيث هي كما بينت في محله ويكون المخرج الرجوع الى صالة الاطلاق
 في جميع موارد الشك من غير فرق بين الشبهات المفهومة والمصادفة وهذا كما علم في قوله في الجازي
 ما اذل على الجواب عن المحرمات حكم العقول والعرف في هذه الصورة الدالة وهو محال نظرا الى انه كما
 تقدمت الاشارة اليه اتفاقا لا دليل المعضود يخرج شي على المكلف الا انه من اجل انكاره تحت لواء
 ان يرتكبه لم يحله ذلك مخفى قول الشارح حرم عليه المشرك والخمر ونحو الخبر لانه لم عليه ان
 عن هذه الامور فليس للمكلف ان يبرئ نفسه بها بل بالخبر لا بحسب علمه لو وجد من موارد ذلك
 يضطر الى شره بالآراء ونحوه وجب عليه ان لا يجعله كذلك لان حرمه عليه مشروط بكونه في
 ابتلاية بل من جواز جعله من موارد ابتلاية في الغرض ليرتد عنه وقد اشرنا لو كان ابتلاية مشروطا في
 الخبر تم امتنع ان يكون الغرض سببا لحرمة نفس الابتلاء وانما ما تراه من بيان توجيه التكليف بالفتا
 عند العمل في قوله ليس الاكراه في توجيه هذا التكليف الى من لا داعي الى شره بمقتضى طبعه وكيفية
 توجيه الامر بفعل شيء من الاتفاقات على ولائه وزجر الى من يعامل بمقتضى طبعه ولكن هذا
 الاستحسان الغرضي فيما لو اريد بالتمويه على ذلك الفعل الذي هو خارج عن موارد ابتلاية ولا
 داعي الى انكاره واو اريد بالامر بالاتفاق على ولائه بعد على فعل حيث لا يصلح ان يكون الطبع
 باعزاله على الشرط والفعل فان الترتيب في الاول يحصل من المكلف بمقتضى طبعه وكذلك الفعل في الثاني
 يصدره بمقتضى فاديه سواء كان هناك طلب شيء لم لا فالطلب شيء لغو مستحيل ان كان الغرض

يحمل ان يكون ذلك الحيز هو العلم الواجب لم يرد المنفع حرمه الجبل الاضطراب كما ان يحمل ان يكون العلم
المعلوم ذلك الاخر فيكون حراما فليعلم ان نضاف العلم المعلوم بما لا يصفه الحيز فلا يغير معلوم فيخرج
الطرف الاخر الذي يحمل ان يكون حراما فعليا الى اصل البرزخية وان ثبت قلنا ان الواحد المعين الذي
اضطر اليه حاله في حقه جزء سواء كان بحسب او غير ذلك لانه لم يكن والطرف الاخر في مشكوكه الخطية
في جميع فبذلك الفصل الثاني علم على الجوارق هذا بخلافه الواضطر الى واحد غير معين بحيث ان الاضطراب
لم يتعلق بعين الحرام ولو علم سبل الاضطرار كما في الفرض السابق بالعلم بما هو حرام من العلم بحيث لو علم
ما الحرام فعليا لوجب عليه الاجتناب عنه واختار الطرف الاخر وهذا دليل على ان ذلك الحرام المعين
بالاجمال متوقف بالفعل بعد العلم به بحسب المتعبد مع الامكان فان المعين في الحقيقة يكون العلم الاجمالي
مقبول للتكليف وعادة هو كون كل واحد من طرفي الشبهة علمه ولو علم المكلف نفسيا بكونه حراما
الحرام المعلوم بالاجمال لا يخرج من هذا التكليف بالاجتناب عنه ومقتضى كون حراما بالفعل وهو لا يوجب
ينزل جميع علمه لا وجه لتقدير ترك الجميع حكم العقل بمقتضى في ترك البعض الذي اضطرب اليه في العلم
الاضطرار له كما فعله بفعله هذا البطلان ويبدأ في نوجبه خطاب بالاجتناب عن ذلك الحرام المعلوم
بين الاطراف في الفرض الاول غير زوفي الثاني محرم وهو مقتضى لوجوب الاجتناب وما يصلح له العلم
عن غيره ليدل الاضطراب وهو لا يصلح المصاحبة عن نفس الحرية ولا عن غيرهما اساسا وانما يمنع عن الملاحظة
ان كما يحرم على تقدير تحققه بفعله اصله لا يرد في حال صادقة الحرام في تلك الحالات التي يفصل
الاضطرار بسبب ان لا يوجب الحجب عنها عقلا كما ان ذلك انما اذا حصل الاضطراب بعد حصول العلم الاجمالي
وان قلنا بعض معين فان الاضطراب الحاصل فيها قبل العلم كما وان بعض طرفي الشبهة او الاخرى من
عن مورد الاضطرار المكلف ومن الواضح ان هذا لا يحد في جواز ان كتاب بين الاطراف التي وجبت
عنها الاجمال صادقة العلم الذي يخرج التكليف بالاجتناب عنه بواسطة العلم فلهذا في ذلك من معنى
اضطرار واحد معين قبل العلم الاجمالي ومقتضى جميع حكم بين الاطراف في هذه البرزخية وان اضطراب
بعد العلم الاضطراب الى واحد غير معين سواء كان قبل العلم بعد علم على سائر الاطراف بما يقتضيه العلم
الشغل **قوله** في جميع الاضطرار في المذهبين **اقول** ما ذكرناه في بين الذي يحرم في ذلك
في غايته الاشكال فلا امتناع عقلا ولا عرفيا بل ولا استحسانا بل في نوجبه خطابا الى المكلف ترك الفعل
في زمان متأخر زمان الطلب بان قال شاملا يومه فيحمل فيقال لا ضم يوم الحمل وهو يومه في
الاولى لا في الثاني بل في الثاني وطالب في ذلك اليوم كما هو ان في جميع التكليفات في علمه فيكون
الخروج عن علمه في شيء منها على مقتضى كماله في الشيء مثلا لا بعد ذلك المكلف في حاله في ذلك المكلف
الذي يبدل بانه لو لم يكن في حاله ذلك المكلف في ذلك في ذلك التكليف وجوبا كما ان في حقه

بين من تخلف في الزمان وجعل عليه الضابط لا مائل ولا انكشاف عكس الاشكال المعروف بالنسبة
 جميع الاشكال الموقوفة على الحقيقة والظن يخرج عن عهدتها في ذهنا قبل حصولها وقد عرفنا عن هذا
 الاشكال في محله فيظهر هذه الموارد على ما كان بعض طراف المشبه خارجا عن مورد الاشكال في
 الفاعل والذات في الخارج لا يغير في الخارج غير متغير في الخارج لوجوب الاختلاف عنه بالنسبة الى المكلف الذي من شأنه
 الاستدلال به اثر على مقتضى خبره بل يقع عقلا عنهم عن لوازمه بل ذلك بقدره على التمسك كما تقدم في
 فباستقراء وهذا بخلاف ما نحن فيه فانه بعد علمه بما نبأه من كل من الطرفين في زمانه لا يملك من غير ان
 من جهة بل يكون مقتضى خبره في الاشكال وتبين الفعل في زمانه بحيث لو توقف على مقتضى مقتضى
 وجوب عليه بحسبها ولكن في مسألة الحاضر لا يجيء لاجل الطراف المصونة لها شرعا في بعض
 بعضها مثل الرجوع الى التبر وغيره مما ذكر في محله فخرج بيها عن موضوع مثلثا حكما لا حقيقة وانما
 مسألة الخارج فيجب عليه الاستدلال على العالمات بل لا يعلم حكمها اذا احتمل استلزامه بمجمله وبغيره
 ان لم يكن له علم اجمالي صالات الحكماء بالاحكام الشرعية اذا تمكن من الفحص والتفحص غير معد ولا يقدر
 فيجب عليه اما الاختصاص والتفحص في الغائب محتمل ولا يلزم به بالنسبة اليه عند ادخالها او شرعا كما ينبغي
 تحقيقه عند عرض الحقت له لبيان حكم العالم بالبرهان قبل الفحص في المثال خارج عما نحن فيه فعم
 لوجوب حكمه وعلم اجمالي لا يكتفي بمطالعته وقوته في فهمه او فهمه من خطاه على وجه لا يلزم فيه المحذور ولا يقدر
 يكون مثلما نحن فيه فاقول في ذلك ان الظاهر وجوب الاختصاص وكذا في المثال الثاني من الاشكال
 المتقدمين اقول ولعل نظره في اجابة الاختصاص في المثال الثاني الى ما اشارنا اليه من مورد للاختصاص
 وان لم يكن مفرقا بعلم اجمالي وفي المثال الثاني الى ما ان المكلف في الحقيقة هو لو ادعى بالنداء والحلف
 وهو تكليف وجوب سواء كان متعلقه فعل ثبوت او تركه فكذا شأنه في مورد محصوره بنسبة في
 موضوع المسئلة بالاضافة الواشبه الواجب غير الحرام وسنفرق ان الحكم بين وجوب الاختصاص وخروجه
 بعض الطراف عن مورد الاستدلال فضلا عما لا اثر له في تلك المسئلة واشابهته علم خبر التكليف بالواجب
 المشروط اليقينيها التكاليف الموقوفة لا بعد تحقق شرطها وحضورها وانما لا يقبل وجوب الاختصاص
 في مثل العرض حيث تفرغ خبر التكليف بالواجبات في تبيينه سواء في غير محصوره بالاعمال ضرورة
 عدم الفرق من هذه الجهة بين القدرات العلمية والمعتقدات الوجودية التي لا يمكن من ضلها الا في
 خبر تلك التكاليف كالمسئلة الى الحج والصل والصوم والعد وغير ذلك مما لا يحصى وقد اوضح علمها في محله
 فقولنا عدم جريان استصحاب الظاهر اقول في خبر واضح في تبيينها علم بانها انما بالاضافة لا تنص لغيره
 خاصه بل هذه الايام فلا يبقى بعد محال للاستصحاب العلم بها وحيث اننا علمنا اجمالا بانها علمنا في
 هذا الشهر محدث فبعضها لا يقال فلهذا يجب الرجوع الى استصحاب المحض لا نقول هذا اعم

استصحابه عند الناس...
 مستوفى في هذا...
 فهو يقيدان...
 ظاهره...
 فتاد الرتبة...
 في الخطوب...
 هذا مدار الحكم...
 على التزم في...
 المضاد...
 مسج لهذا القول...
 فاعلم...
 يعرف...
 مما علم...
 الكلام...
 بان عموم...
 عاده...
 ونسوق...
 انما بيان...
 لكن الظاهر...
 في باب...
 الانبلاء...
 ان كتاب...
 اطراف...
 يكون...
 الذي...
 ما...
 الاصل...

على فتمت لو كان لدولة على بالنسبة للبلد والى شخص علم لم يكن أصلا بل كان من قبل التصديق
 الحكامات فلو علم العبدان أنهما لا باسما في الكتاب لعل لهما مولاة إليه على نظرهم بقصد ما ظهر
 واشهد تلك العقرات من غير العلم بالاعتقاد على قولهم من غير العلم بالاعتقاد لعل لهما مولاة إليه على نظرهم
 منها بحجها في ما علاها من حقها الإجمال وهذا بخلاف ما لو علم أحدهما أن ما يكون هذا الكتاب
 أو كتاب آخر لعل لهما مولاة إليه على قولهم من غير العلم بالاعتقاد لعل لهما مولاة إليه على نظرهم
 الكتابان مع كونهما مولاة إليه على قولهم من غير العلم بالاعتقاد لعل لهما مولاة إليه على نظرهم
 الاعتقاد على مولاة إليه على قولهم من غير العلم بالاعتقاد لعل لهما مولاة إليه على نظرهم
 بخلاف ما لو كان العلم متعلقا بخصوص أصل الكتابين فأنه ليس من هذا القبيل كاشفاً بوضوح
 الاستصحاب أن الله وهذا الكلام في الملك المصفى لا أصله البتة فلو علم أحدهما أن ما يكون هذا الكتاب
 على كتاباته وأسماء ذات ومجوزات كثيرة لا يفي ببيانها الفرائض المعقولة أو أنها لا يمكن أن
 كثيرة ومجوزات من غير العلم بالاعتقاد لعل لهما مولاة إليه على قولهم من غير العلم بالاعتقاد لعل لهما مولاة إليه على نظرهم
 الفروع على مولاة إليه على قولهم من غير العلم بالاعتقاد لعل لهما مولاة إليه على نظرهم
 أو شيئا من كتب النوازع التي لا حاشية لها في معرفة مضامينها لا يصدق ذلك في جواز العمل بقولهم لعل لهما مولاة إليه على نظرهم
 وكيف كان في مثل أو قولهم بالعقود وأصل الملاك في الجواز عن قواضيه ويحتمل أن لا يجوز الأخذ بمولاة إليه على نظرهم
 بعد العلم الإجمالي بطرف محقق عليها شرعاً من أن يكون في الخبر الفصل مورد ابتداء المكلف
 عدمه فإن هذه العمومات هي مورد ابتداء المكلف وقد عرفت أن الإجمال قبل العلم بعدم إزاده
 حاشيتها ولا يحد في ذلك ابتداء التخصص ومورد بين مؤول ليس بعضها مورد ابتداء المكلف في
 مقام العمل البتة بل في العلم في المقام بالاحتياط في معرفة حكمه في استكشاف ما ارتد به
 العمومات فلا حظ وتذكر قولهم فإن دعوى عدم مشمول ما ذكر على وجوب حفظ الفرج عن الزنا
 التي أقول لا ينبغي إجماعاً بل على الأصناف في مثل هذه التكاليف المشتركة المعلوم صلتها بكل مكلف
 في شخص وان قبل ما به طبيعة أو فائدة أو جمل فلا ينبغي إلا أن لا يمتنع العمل على أنه يجب على الزنا
 والنساء مخطوفهم ولكن منهم حكم من شأنه التكاليف في مثل هذه التكاليف المشتركة المعلوم صلتها بكل مكلف
 الأمر فيجب الظاهر لا يجب إلا بالنسبة إلى التكاليف المخصوصة لا سيما تلك التي لا تفتقر إلى وجوب صلاتها في
 الزنا ووجوب سنن الجسد عن الخطر في المصاهرة على النساء وهذا لا يجوز غيره بل ولكن الظاهر أن
 الأصناف يتكبر من شأنه ووضوح حال الفرد يجب لو علم بأخبار مصوم ونحوه من هذا الصنف
 في الأصل بحد بل لا بد من استناد حكمه من الإطلاقات تنبأ على قولهم بناء على العمل بالأصل
 منها التي أقول لو نبأ على العلم الإجمالي بما قد أخذ الأصلين اللوازم غير مانع من حاشيتها ما لم

ليس من مخالفة عقيدتنا علمه بالاجمال والتمسك على القول بقدمه جواز ان كتاب شئ من الاطراف فيها الفرق
 بين ما كان الاصل في كل واحد من الشئين في نفسه هو العمل والحرمة في كل لائق بوجوب تركها من باب
 الاختصاص وفي الاطراف لاجل ان يتحقق الحرمة الحكم على شئ من الاستعجال ويظهر الفرق في ترتيب الاطراف
 المرتبة على الحرمة الواضحة كما سئل من فلو كان لا فانه ان يعلو كفاية ما جازى ان لا يتحقق بينهما
 على الحكم بنجاسة الجسد لا في ذاته وانما في خلاف ما لو حكمنا بوجوب الاختصاص بينهما من باب الاستعجال
 كما عرفت فيما سبق فلكل طرف في محال العلم الاجمالي ان يلبس في سد وسدoyer الباقية بانها
 وتعلم الكلام فيه في وجه الاستصحاب في كل من الاطراف هنا مخالفة فطرية في العمل التي اعلم في هذا
 البصران العمل بالاصل منهما ولكن يرد عليه ان المانع عن بيان الاصل منهما هو العلم بخالفه لولا ان
 مخالفة الحكم المعلوم بالاجمال فان عدم الالتزام بنجاسة كلا الاطرافين المعلوم صبره في احدها ظاهر
 ليس نقضه للبصير بالثبات كما قد اذله الاستصحاب بل هو نقض للبصير بالبعين وكيف لا ولا لا يكره
 بقاؤه في الحال في ذلك من ان يكون معلوم بالاجمال شرعي ولا يكون فلهذا في ذلك الاذلة
 الالتزام بنجاسة كذا في علم كونهما كذلك والبقاء بنجاسة احدها منها لا يكره
 بالبرهان ولا يخفى ان احدها الجنب ليس بغيره والثاني غير هذا من الفرق بين الذي لا يمكن ان يثبت بينهما
 اذلة الاستصحاب في غير ما يوضح ذلك في محله انشاء الله تعالى فان العلم الاجمالي مانع عن العلم
 الاصول حكم سواء استلزم ذلك مخالفة علمية معلومة بالاجمال لا فليست من جواز ان كتاب ما عدا
 الحرمان بل من بالقبيل المزبور فتم حيث نعم هو لاء يجوزون ان العلم الاجمالي مانع عن اجزاء الاصل
 في الجميع لا في احدها مطلقا ولا في الجميع معلوم الحرمة فلا يجوز فيه الاصل وما عدا هذا والحرمان
 مستوكلة الحرمة في كل ما لم يعلم حرمة مصلدين بل من يتفصيل اخر من ما لو كان الاصل في
 الاطراف من حيث هو العمل والحرمة بان يقتصر في الحوزة العلم الثاني على اقله المقتضى على العلم الاصل
 فلو كان عنده عشرة اذلة وعلم اجمالا بنجاسة احدها واحتمل بنجاسة ما عداها اربعة فان كان الاصل فيها
 العلم بان جاز ان كتاب ما عدا واحد منها وان كان الاصل فيها النجاسة فمفسد وعلمهم بل منون بهذا
 التفصيل بل هذا الذي يجنب ليس يتفصيل في المسئلة بل هو في صورة العلم بنجاسة ما عدا ما يقتضيه
 ما لو علم بنجاسة ستة من هذه الاطراف في الشرع حكم الاستصحاب انما عدا مطلقا والحرمان ليس الا واحدا فليست
 ثم ان المصنف قد لم يفرق في القول بالجواز مطلقا من جهة بل في الفرق ان كانا لعدم شوب في كل
 بهذا القول وكيف كان فعلى هذا القول فيجب التفصيل المزبور بل لا يحجب عنه بناء على ان مستند عموم
 الاجمال الذي له على جهة كل شئ لم يعلم حرمة وعدم صلاحية العلم الاجمالي للحرمة في كل طرف من الشئ
 الاختصاص من غير ان العلم بالاصل في كل المسئلة حاله في معرفة معلومة والا فمفسد حكمه في كل الاطراف

الحكومة عليها وهم أو غير من قال بهذا القول بأن العلم الإجمالي ماض عن بيان الأصل وطول من يقتضيه
 الفاعل في المشبهة المحصورة هو الاختصاص ولكننا استندنا في إثباته إلى بعض الأخبار الخاصة بالمقتضى
 وتجاوز قول كل شيء فيه خلال وخلاف حتى يعرف المرام منه بغيره فندعه ما كان التزامه بالعموم **قولهم**
 والدليل على حرمته إذا لم يتعلق بالعلم الخ **أقول** وهذا لا يجزئ في الفرق المنزوعة إذ لا يكفي عدم
 العلم في إثبات وجوبها فليأتمل **قولهم** إلا أن استدل بعض المجوزين للادعاء بكتاب الخ **أقول**
 فدل الاستدلال لا ينافي في الالتزام بالفرق المنزوعة إذا المصود بالاصل هو القاعده المقررة الخ
 يرجع اليها لتأنيلا لطلوع العلم إلى محالها الواقع والاصل في الأموال وإن كان حرمه المنصرف وعلا
 وصوله اليه شيئا فلا شرعي ولكن في هذه البنية ما يجد المتكلف تحت يده أو وصل اليه من غير عيب فليس
 حاكمه على ما دلل الخ من أن القاعده لا يجوز أن لا يكتب فيها على هذا المحرم على تقدير التزامه بالمقتضى
 أيضا لأن يقول في مورد الرواية انضمام مع قطع النظر عن الرواية يجوز أن يكتب ما على هذا المحرم
 علم بحرمه إجمالا وهو بلا غش وعده البدع مضمنا صلا فلا حظ وتاثير **قولهم** واختاره وجوب
 مختصة بفعل الشبهة الابتدائية إجماعا **أقول** يعني شبهة الابتدائية الموضوعية لا العينية فإن
 كونها مختصة بالبنية البها محل الخلاف كما هو واضح **قولهم** في علم عن الشبهة العلم المحصورة
 أيضا اختص مطلقا الخ **أقول** دليل المصود بهذه العبارة ادعاء أن أخبار وجوب الاختصاص بعد
 بواسطة الإجماع بفعل الشبهة الابتدائية حالها حال الخاص المطلق في وجوب تخصيص عموميات أخبار العلم
 بها فإن تخصيص أحد المقادير بديلها يفضل من إجماع ويحدهم في القطة الفنية بينهما خلاف ما
 يقتضيه في ذلك الجمع كما يستفقد في محله من عرضه ما يثبت في ذلك كلامه بقوله والحاصل الخ **قولهم**
 أن أخبار حل الشبهة واختاره وجوب الاختصاص بظواهرها متعارضة على سبيل المباهلة ولكن ثبت
 بالأجرام أن الشبهة الابتدائية غير مرادة بأخبار وجوب الاختصاص كما أنه ثابت بالأدلة المتقدمة
 أن الشبهة المحصورة غير مرادة بأخبار الحل كما يمكن الجمع بينهما على أخبار الحل على ما عكس الشبهة
 المحصورة كذلك يمكن الجمع بينهما على ما عكس الشبهة المقررة بالعلم الإجمالي محصورة كانت
 أم غير محصورة وحل أخبار وجوب الاختصاص على مطلق الشبهة المقررة بالعلم فإنها على عمومها
 للشبهة العلم المحصورة أيضا اختص من مطلق الشبهة في الأصل أخبار الحل ما لا يقتضي محمول أخبار العلم
 للشبهة المقررة وحدها لا ينبغي لأخبار الحل مع ذلك مورد بعض حملها على العلم لأن ذلك
 استلزام حملها على الأفراد الناشئة وهذه ما ستعرف **قولهم** إلا أن يقال أن أكثر الشبهة
 ترجع إلى العلم بالشبهة المحصورة الخ **أقول** يتوجب على هذا القول ما لا يشك فيه من أنها سبعون
 أن أغلب مصاديقها في أكثر الموارد خارج عن مورد الاستدلال فلا يكون مثل هذا العلم ما نفا عن

مستولوا لا حيا ولا هو موزع الانبثاق لان العلم الانبثاق في جميع اذا كان له اثر في غير ذلك
 في مقام العمل كغيره فيما سبق ولعلنا واد من الامر بالبدن ان اشارته الى ذلك والله اعلم
 الا ان بدعيان المراد جعل البدن في مكان الجبر في مكان واحد الحق اقول ان الله هذا المعنى
 بعيد عن سائر الروايات في انما يقتضيه مثل هذا التعليل اذا كان الشك في حرمته ما يوجد في غيره من
 الاماكن ناشئا من جعل الله فيه في ذلك المكان بان جعل كون ما يوفى في سائر النوق ويشمل
 بشارة المكلف هو من ذلك الجبر ففي مثل هذا الفرض يقال في مقام الاستدلال والاستدلال
 انما جعل مكان واحد يجعل فيه الله جميع ما في الارض واما الواجب للمعنى الثاني يقال في مقام الجبر
 بعض الناس وفي مكان واحد يجعل فيه الله مكل الناس وفي جميع الاماكن بعضها وفي مكان واحد
 انه من ذلك المكان فلا ناكه هذا مع انه لو كان المراد بالرواية هذا المعنى كان على الامام ان يستدل
 على انه هل يجعل كون جبر ذلك المكان في الاضافات الروايات كالجبر في كون الجبر عند كونه
 عند وان الالتزام بالخرع عن بعضها من المستكرات عند العقل وخروج بعض طرفه البشيرة في
 مورد الرواية عن مورد الانبثاق لا ينبغي ظهورها في المطلوب كما لا يخفى على من تأمل قوله
 انما قوله ما اظن كلهم يسمون الحق اقول قد يتبين من هذه العبارة ان عرض هذا التعليل
 الظن على المراد ما يقابل الشك والوهم كمن يفتش بذلك في الاستدلال المزبور في مثل هذا المعنى
 الثاني بين وبين قوله فيما بعد لان يقال ان سائر المسلمين غير معبر عن العلم الانبثاق في العلم
 بعد فرض جعل الظن على المعنى المزبور فالظاهر انه لم يقصد بهذا التفسير ما ينبغي ما ادعاه اولئك
 هو انما هو من العلم بعدم تسمية جماعة من الذين فكانت قد من سائر ما يفتش ظهور هذا الفرض
 هذا المعنى بل ناسخ ما يفتش في رادته ما يخبر به منها بجعل قوله انما جعل مكان واحد يجعل فيه الله
 في الارض عن رادته جبر انما كان فكانت عليه السلام بعد ان ذكر هذه القضية لادبائها
 المشكوك فيها في قوله فما علمت منه شيئا فلا ناكه وما لم يفتش في كل وجه ثم أكد ذلك في
 قوله قد يفتش في رادته لا عرض السوء الحق انما يفتش في اعتقاد اهل العلم في ما يفتش في رادته
 في علم اجلا لا يابن جماعة منهم لا يفتشون ومع ذلك ينبغي ان لا يفتش في علم لان كان مقتضى الفصل
 الحثي كمال العلم واليقين في علمه على حرمته ما يطرح جهدا اذا كان من الله يقول على يد المسلمين وسوء
 فهو جميع علم هذا ما ذكره بقوله لان يقال ان سائر المسلمين غير معبر عن العلم الانبثاق في العلم
 فلا يوسع في ذلك كتاب لا يكون الشبهة غير موزة ولكن بنوع علمية انما يفتش في رادته بعض الظاهر
 مورد الانبثاق في هذا هو السوء لان كتاب غالبا لا يكون لشيء غير محصور ولعلنا واد من الامر ان
 الاشارة الى ذلك والله اعلم اقول في تأمل قوله انما يفتش في رادته العلم الانبثاق في العلم

الموهم إنما هو المضاد للثبوت الذي يجوز تحله في طين المتعلق على ثقله في اليد بالاضافة الى ان
 الفعل لا يثبت في المقابلة فان الترخيص من جهة الاذن عند الاوان كان اخصا له في مقابلته لا في
 ان يكون بعد الاحتياط في انشاء القطع بالعدم كما هو صا ح الرخص في حكم الفعل لا في الاستدلال ان
 بان الحمل انما هو حصول مخالفة ذلك التكليف المعلوم بالاجمال بهذا الفعل ويحمل على ذلك ما
 لا يستحق العقاب حتى يلزم احتمال العقاب كمن يتشبه بغيره في حكم الفعل بوجوب دفع العقاب
 بل هي قلة لان ذلك على تقدير وقوع ذلك التكليف وعدم كون المكلف معذورا في مخالفة وهو موقوف
 على ان يكون احتمال حصول مخالفة بهذا الفعل اخصا لا معني به لدى العقاب والافضل له انما يقرب
 حرام في العالم الاضطرار ان يكون بيا ناهك هذا الفعل الذي يحتمل مضادا له ذلك الحرام انما انما
 عن معذرة من العقاب فلا يكون حجعا بالبيان فاقول في هذا غايه ما يمكن ان يثبت
 به على حكم الشبهة الغير المحصورة اقول في هذا على تقدير تفسير الشبهة الغير المحصورة بما كثر في
 الشبهة بحسب ما يبرر هذا ان يكون احتمال مضادة كل واحد من اطراف الشبهة للحرام المعلوم بالاجمال
 مؤهلا لمخالفة الشبهة وفي ذلك تمام مقتضى كون الشبهة غير محصورة على جميع تلك الافعال
 مشبهة على المساخر وانما الدليل على جواز انكارها على جميع تلك الافعال لا يخلو على تكاليف
 ان يقال في تفسيرها الشبهة الغير المحصورة هي ما لم تكن اطرافها محصورة مضادة غير بله
 والمقصود والمحصول ما كانت كذلك فلو علم مثلا محرم رشاء من قطع غم محرمه مضادة
 مثل عن الحرام بحسب ما يبرر هذا ان يكون احتمال ذلك القطع في قول هذا وهذا لا ينافي
 محصوره سواء قلنا ان اطراف الشبهة ام كثر من ذلك لانه لم يمتنع كثر على ان يكون مصداقها
 مورد ابتداء فلا يجب الاحتياط فيها لذلك لانه انما يبرر محصوره في قولنا لا ينافي ما لو علم بان ما
 يبرر هذا الزام بعضها موقوف ولكن لم يكونا حادثة بجميع ما يبرر هذا انما هو من اطراف الشبهة
 فليكن في حيل الحرام مراد بين احاد بعضها بل لو مثل عن حال كل الاجاب بان هذا اما حرام
 او الحرام غير ما يبرر هذا الزام على سبيل الاجمال من غير ان يكون له احاد باطراف الشبهة
 لا يجب عليه الاحتياط عن كل ما يحيط به من الاطراف حاشا ان يحتمل ان يكون الحرام فردا في
 افعاله اذا اصل في ما احاط به مثل العرض سلم عن المعارض فانه لا ينافي مضادة عدم
 غيره اذا اثر هذا الاصل في ما يجوز ان ذلك الذي يمكن ان يكون طرفا للشبهة كما يعلم
 به في دفع المشتد لجواز انكارها الشبهة الغير المحصورة بيا مع هذا النسبة التي هي في الحقيقة ابقاء
 للقطعة عن شبهة انما هي سلكه الاصل في ما احاط به من الاطراف عن المعارض ولا ينافي ما
 ذلك من قلة الاطراف وكثرها فلو دخل في برهنا مثلا وعلم اجمالا بان واحد من اطرافها

الفرق بين حواله وحيزه واطراف مثل هذه الشبهة فاعلم ان حواله حاطب جميع من يدعي الطمانينة
كانت الشبهة محصورة في حواله حاطب هذه منهم ولم يعلم باختصارهم فيه كانت الشبهة غير محصورة في
العبارة المتقدمة عن صاحب المبدأ في صدد المجتازة الى ما اخبرنا من المعتبر فلا يخطون في
قولهم في المسئلة فرغ غير بكيفية بالظن اقول لهذا اذا كان الظن اينا اعتباره بدليل على ان
حرر العمل بالظن كما خضع المصنف في المصداق الثاني من مقاصد الكتاب مثل هذا الظن الخاص
مجموع الفلانة مما لا دليل على اعتبارها فلنباين قولهم في الاقوى في المسئلة التي اقول في هذا
على الوجه الخامس قولهم في الضيق عدم جواز ان كتاب الكل اقول يعني طيفا ما كان من اقول
الاخر انما ظاهر ان كتاب الكل لم يكن اذا لا يجوز ان يخصصه في كتاب الجميع كما اشار الى وجهه في
المعام وتسام يتجوز في الشبهة محصورة في قولهم هذا اذا قصد الجميع من اقول في نفسه التي
اقول يعني ان الكتاب الواحد في المعام من ان كل يجوز ان يخصص مع المصداق كما هو ظاهر طراف
كلها انهم يجوز ان كتاب الجميع لا يخصص ان لا يجوز وطرفا هو مقتضى التحقيق انما هو فيها اذا لم يخصص
باز كتابه للجميع النصل الى كتاب الحرام فان هذا انما لا يبين ان كل في علم جواز بل يخصصها لا
قضية من حيث هي فهذا هو محل الكلام فتصور ان كتاب الجميع يخصصه في صورة منها ان اقول في
النوصل الى الفصل الحرام فهذا انما لا يبين ان كتابه في علم جواز في صورة منها ان يخصصها
من حيث هي وهذا ايقه بمقتضى الوجه الخامس لا يجوز في نفسه بل لا يخصصها بل لا يخصصها بل لا
على الجواز في تقدير عرفها في المعام جواز في صورته ومنها وهو ان كتاب الجميع لا يخصصه في هذه
الصورة يجوز ان كتاب الجميع بمقتضى الوجه الخامس لا يجوز في نفسه بل لا يخصصها بل لا يخصصها بل لا
ان كتاب الجميع في هذه الصورة ايقه فلنباين قولهم ما اولا فلا ان جعل في الاقوى في غير المحصور
اقول هذه من انما في التعليل في حيل الالف من غير خصوص اذ لو قيل بدل ان الله لا يخصصها
او بلوغة المبدأ لا يخصصها في المصداق في كل واحد من الاطراف كانت جواز المصداق
لم يكن يسلم من هذه المناقشة كالانجني قولهم هذا غاية ما ذكره او يمكن ان يذكر في هذا
المحصور وغيره التي اقول قد عرفنا مكان ضبطها في غير ما ذكرنا في حيل التعليل في
فناقل قولهم فاذ كانت كون الشبهة محصورة في اقول في انما في المصداق
حاله حال ما لو كانت في كون بعض الاطراف هو كذا لا يلائم وعلمه وقد تقدم بعض التعليل في
قولهم اذا كان الحرام لم يكن الامور اقرا لا كثره التي اقول على ما اخبرنا في محله في الشبهة
الغير المحصورة هذا البحث سافطعنا جعلنا اشرفنا الى من علم ان طائفة كثيرة في التعليلات ولها ما
بالعلم باختصار الحرام المعام والاعمال فيما احاط به من الاطراف في موداة بل في علمه وانما على

المشهور منه وزانها ما ذكره المختار في المحقق ما حقه المصنف من الجواهر في مثل انفسه بان البراءة
 الا ان لا بد عندنا من ضرورة الشبهة في محصوره ان يشهد الحزم فيها بين شيئا باحتماله بحيث يوهن
 احتمال الحرمة في غير من سببه ما ساءه، ونسب باحتماله كون المحرم هو ما عداه من الافراد الكثيرة ولذا
 ربما عطل عدم وجوب الاغتصاب بان احتمال الحرمة لما كان في كافيه وهو ما يجتهد البعض بطلان
 انفسه ولا يستعمل العقل بوجوب الاغتصاب كما تقدم في الدليل الخامس وعلو ان الكثرة لا توجب
 الوهن الا اذا كان بين الافراد مباينة لهذا الحرام في وصفه حرمة اذ من ليس ان شئناه الحرام في
 محرمات اخر وفيما كان كثير من جنس الاوجب وهن احتمال الحرمة ضرورة ما نفي شئناه ما شئناه
 في حصة ما تكون نسبة الحرمة الى ما عداها القسمة شاة محتملة في حصة شاة فكان هذا ليس
 الشبهة لعدم المحصوره فذلك لثلاثة الاول لان الاحتمالات المتباينة الموجبة لوصل الاحتمال فيه ايضا البر
 الاشمية لان حرمة كل فرد منه لا تنافي حرمة غيره الى ان يبلغ الى مقدار ما علمه بالاجمال فيتحقق الشك في
 حجبه عن حرمة هذا المجموع وحرمة ما عداه فيقال مثلا ذلك الحرام المعلوم بالاجمال ما هذا وهذا
 وهذا الى ان يكمل الماء ثم يقال وهذا وهذا الى الماء تمام وهذا وهذا وهكذا الى
 ان يحصل خيرة قسم ولا يغني عن الاحتمالات المحترجة ما عدا حوزة امكان تجلس الافراد على وجه
 تحقيق المتباينة بينهما في فرض كثير جدا اذا اترك كثرة هذه الافراد المحتملة وهن احتمال حرمة
 كل فرد في ذاته على تقدير كونه من الاحتمالات المتباينة عن خمسة فكم كثرة الفرض المحتمل عند اذ
 تخيلها والعطف بكماله والذلة على الانفصال بوجه شاة لوصل فاحتمال كون كل ماء بالخصوص محرم
 على الماء المحترجة المعالفة بالاجمال وما عداها مجموع جلالا وهذا غير محتمل في جواز الاركان بانها
 المحتمل هو احتمال الحرمة في كل فرد من افراده لا ابتداء بالمعارض ولا هو احتمال كون هذا المجموع
 هو ذلك المجموع المحرم كالا ينحصر وقد ظهر مما ذكرنا فوجبه كلام المصنف من ان محتملات هذا
 الحرام المتباينة ثلاثة كما شابه الواحد في الثلاثة واما ما عدا هذه الثلاثة من الاحتمالات فهي
 احتمالات لا تنفك عن الاشتمال على المولم فانها لو انقسم الى ازيد من ثلاث اقسام مثلا لو انقسمت
 اقسام مثلا ليس كل قسم مباينة الاخر بحيث لو كان هذا القسم حراما لكان ما عداه حلالا لا اشتمال
 ما عداها بوجه على الحرام فلا يوجب تكثير الاقسام اعلى محتملات الغير المتباينة وهذا احتمال الحرمة في كل
 قسم لعدم معارضة باحتمالها عداه من محتملات الكثرة والى هذا المعنى شاة في اخر كلامه
 على ما في بعض النسخ فلا يعارض احتمال الحرمة ببعض الاحتمالات الكثيرة الزائدة على الثلاثة الاشتمالها
 اعلى الحرام قطعا لا يعارض احتمال الحرمة في كل من تلك الاحتمالات الاحتمالها في محتملات اخرى يجوز شئونها في كل
 فان خطونا مثل قولنا ان الاول صحيح معلوم بحجة والشك في حوزة الاكثر اقول في بعض النسخ

الصحة لأن الأكثر معلوم الحق والاشك في حجية الأقل وهذا هو الاستنباط بالمقام مثله ما لا يعلم
بحجة فائدة العلمان على الحقيقة وقد علم العلم بالعلم بالعلم من ما زاد على سبعين مرة وسبع
فان قد استبان بان شكوكه طاسا على تقدير صحة العلم بان القول بمثاله ما اذا تردد خبره
الحاقيق من كونها ما دام المحض وماذا استعمله في ذلك لئلا يفتقر لثبوتها وتبطل انتسابها او كذا
حجة فائدة العلمان من أي جهة وبالحضور وجمع صورها فالشك في حجة الوثائق بالعلم
وفائدة ما عكسها بان التجاز مشكوك في أصل التكليف بجمع منه إلى البرائة لكن استصحاب بجموع
في المثال الأول حاكم على أصل البرائة لو لم يتأخر في أصل الموضوع وتحتقير في حله وانما
ان العبارة الثانية السبب بالمقام حيث ان العلم الثاني يدخل في كالف علمه فيكون من قبل
الغير الاضطراري من الواضح ان زائدة الأقل هو الأكثر الا اننا نطعن في مثل المقام كما في المثال
الأول وفي قولهم ونظير من المحقق الخوارزمي الخ اقول يستدعي من المحقق الخوارزمي
وكذا من المحقق البغوي عبارة التمسك بالابتداء الصريح بجماعه لو علم بوجوده عين في الواقع ومنه
في نظرنا بين أمرين او مورد من غير شرطه بالعلم به وجب الاضطرار في علمهم على الظاهر بما هو
في الصريح من انما يظهر من المحقق العلمان الاحكام الواقعية ليست باحكام عقليه بالاسناد اليها
يكون العلم الاجمالي بها موجبا للتبصر فيها فهو نزاع اخر كالنزاع مع من قال بان الاحكام الواقعية
لا يجب طاعتها الا اذا وصل اليها بطريق التمع وقد ثبت بزيادة عند التكليف في العلم
الأول فليأمل قولهم واصل من علمه بقبض لا اقول التبعين بهذا العلم بالعلم
ما قد ينفهم من ان القول بوجود الاضطرار بوجوب القول بوجوب التكليف بالعلم بالعلم
الصدور مع هذا النظم وبيان ان ما نحن فيه ليس من قبيل التكليف بالعلم حيث ان التكليف
لا يمكن فيها الجمال عند صدورها وانما عرضها الاشياء الاجل الامور الخافضة على العلم
بالعلم اجتنابا عما نحن فيه كما تبين للمصنف رحمه عن قريب فقولهم في موضع رجوعها إلى العلم
نقدم الخ اقول وسبب فاضح اقول لا رجوع إلى العلم حصوله للمامور به حال الجهل بالاجل
اشراط شرط مع حصول العلم بالاجل كما ان بكلف الجاهل بالجاهل في حال جهله كما يجوز
تكليفه بالزاد جملة لكون كل منهما تكليفيا بام مقدور له لا يخفى فقولهم بان قلنا ان تجوز
الشاغل لظا هذا الجاهل الخ اقول لم يصح المصنف ومثل هذا الكلام بانه يجوز ان يحسن
الشارع ترك بعض الجهالات كمنوعه عليه هذا الكلام ولكن علم ذلك مما يتبين من قوله
المحصونه فكأنه قد استغنى عن التبصير في بيان المقام بما بينه هناك واغرض عليه هو ان
الخ فقولهم ولما اشترط التكليف به شرعا فهو منقول الخ اقول بل كما اشترط بكون

إنما يمكن معرفة نصيبه بدليل قطعي لا يعقل أن يعيد الحكم بطريق الاستدلال بالعدد
 الصحيح وما قد ثبت الاستدلال به من إنشاء كلام المحقق العرفي أن الأحكام العقلية لا يرد
 بأحكام عقليه بالقبض البالي بحسبنا إلا أنها طلبة العلم بما اجاز لا يفوت بعد العرض من فساد في حد
 ذاته غير محدد في ذلك أشكال الدلالات العلم بالمثل الأحكام من حيث هو غير محدد في نفيها المرفوض
 إنما المبت باحكام عقليه وقضا والأفلام يمكن إثباتها من غير أن يعلمها العقيل أو حاشا لا يفوتها
 على المكلف وتوفى على أن يعلم بكونها في حقه حكما ما قد ثبت له ولو توفى معانيها على العلم بكونها كذلك
 لأن نعم يمكن التفتي عن أشكال الدلالات بالالتزام بأن الأحكام الشرعية في حد ذاتها مجموعها لا لا شيء
 الذين علموا تعاليمها لم يكونوا يفتونهم في معرفة فضلها أو معرفة ما لا يعلمها إلا الله
 واجبة على كل من يكلف له إتيانها استيفاء وجوبها من الدلالة على علمه في حد ذاتها ما لا يحيط به
 ففهمه الاشتغال بها مفتوحا وأما حكمه أم مقرر وفي ذلك فلو كان مقرر فله حكمه من قبل الإجازة في
 الفضول على القول بالكسوف والآن لا يخفى ما فيه من مخالفة الدلالة الثانية على ما شاركه جميع المكلفين
 في التكاليف الشرعية وعدم اختصاصها ببعض دون بعض وإتمام الكلام فيها بوجوبه على كل من
 المحققين المبرزين من بعض الأبرار أم مقام آخر وأما ما استدركه المحقق العرفي في ذلك كلامه
 بقوله ولكن من من هذا القرض وإن يمكن إثباته فحينئذ جميع الأحكام الشرعية بالنظر في طولها
 خصوصاً التزميات منها من هذا القبيل فيجب الاختصاص في الجميع إلا أن ثبت باجتماع أضراره
 أن الشيء الفاعل الذي يتعلق به الأمر المطلق يتعلق به غير الشارع باجتماعه كيف اتفق وإنما اتفق
 غرضه باجتماعه مع العلم التقضي بوجوبه وفي ضوء هذا القول لا يشترط ذلك في القرض ارتفاع الأجر
 وأما عندنا فقد استدلنا بالتكليف بالعدد فلا يجب على هذا التقدير الاختصاص بل لا يفضل
 لا تكليف في الواضع بالقبض فاعدا الشرط ولكن من من هذا القرض وإن يمكن إثباته فقول لم يقبض
 أن سقوط قصد التبيين الخ أقول خاضل الزاد أن قصد التبيين على القول باعتباره في
 تحقيق الإطاعة كما هو في حال التمكن لا مطلقا كما مر الكلام في بيان ذلك من أوضاع هذا المقطع
 التبيين في طاعة الواجبات الواجبة المرددة بين المشبهات ببعض التردد سواء قلنا بوجوب
 طاعتها حال الاستثناء بل يجوز كون العلم الإجمالي كالقبض في غير التكليف ولا زمره وجوب الاختصاص
 أم قلنا عبده وجوب طاعتها حال التردد وجواز الرجوع إلى البرائة وترجيح الحق هو عدم كون
 العلم الإجمالي بمنزلة التراجع فسقوط قصد التبيين من لوازم التردد كما أن وجوب الاختصاص بوجوب
 الرجوع إلى البرائة على القول به من آثار تردد الواجب فسقوط قصد التبيين وجوب الاختصاص
 أو الرجوع إلى البرائة كما لا يخفى على التردد ولا يرد بينهما حتى يكون أحدهما حلالا على الآخر

قوله ولا يلزم من نية الوجوب المقتضى هذه أقول البرهان بوجوب المقتضى لا يستلزم من قصد
 حصول ذي المقتضى بل بالتمام وقوله ولا شك ان لنا في قول الحق أقول هذا انما هو بعد فرض
 حرية الخلق القطعية كما هو المفروض والا فلا بد لبل على ان الفعل لا فاعدا للشرط وان ترك كالا
 بخبره لكلام انما هو بعد ان علم انه لا يجوز ترك جميع المحلات وانما يجب الاثبات بها في الجملة فيقول
 لا شبهة في ان الاثبات بالجميع أولى وأحوط من الاقتصار على البعض فحجب رغبة كإثبات الاضطرار
 بقدر الامكان وان لم يحجب به من رغبة من جميع الوجوه لان المبسوط لا يقتضي بالصور وليس الا
 على البعض موجبا لفرضه وحده والبرهان يكون هو المقرب في يوم تغاير على الاضطرار فبعض الجميع
 هو واضح وقوله وذكرنا ورود الاشكال من هذه الجهة على كون التيمم العبادات التي أقول
 فداستقصاء الكلام في بيان الاشكال وحله في هذا الموضوع من كتابنا المنع بمصباح الفقه
 الله نعم الاثبات من اربعة الظواهر عليه فليراجع قوله وانما وجوب تحصيل اليقين بان رغبة
 فلا بد له عليه الاستصحاب الحق أقول هذا سلم ولكن لما قلنا ان يقول الله بعد احوال شغل الله
 بالاشغال الاضطرارية الحكم العقل بوجوبه قطع بغيره الله الذي مرجعه الى الاضطرار العبادات
 يكفي في وجوب الاثبات بما احرزنا فقال الله حكم العقل بوجوب بغيره الله عما علم اشتغالها
 حقيقة وحكا الذي مرجعه الى وجوب الاثبات فالحق في الجواب ان استصحاب شغل الله بالواجبات
 كاستصحاب عدم الاثبات به وبقاء وجوبه غير محالة اثبات ان محتمل الباقي هو ذلك الشيء الذي
 الذي هو الاصل في القول بالاحول الشبهة وهو كما ذكرنا تحقيق كما شئتم في محله انه قوله في الامر
 لو فرض محلات الواجب غير محصوره أقول من الممكن ان المحلات غير محصورة كونها كثيرة بحيث يكون
 اكثر منها موجب للشغل بالاحاطة بالاعتبار كما يظهر ذلك مما ذكره ضابطا لمعرفه الشبهة الغير محصورة
 في الشبهة المحصورة ولو فرض غير المحصور بما جعلناه ضابطا لمعرفه ما من عدم الاحاطة باطرافها فالحال
 عند تعدد الاحاطة بالاطراف حال بالوعد في بعض محلات الواجب عينا حيث ان المحلات التي
 تعدد عليه الاحاطة بها لا يقد على الاحاطة بغيرها وسنفرح حكمه وانما لو تمكن من الاحاطة
 بها فان امكنه الاحاطة بغيرها فبعض الجميع بقدر الاحاطة به وجب والا فوض الشبهة الغير محصورة
 بالمعنى الاول الذي تعرضه النصف وبيان حكمه فقولنا في الدعية لزم الشرط والاشغال
 أقول هذا انما هو في مثل الصلوة ونحوها من التكليف الشرعية التي جرى فيها فاعله المصور
 وعلم ان التكليف بما لا يطاق محال والامة في فاعله الاول في سقوط التكليف بالشروط
 سقوط التكليف بالشرط كما ان هذا هو الذي ان كل شرط يفتقر الى علم الاطلاق كالمحرم
 للصلاة واطراف المنة للوضوء والله اعلم بما في ذلك ان نورد الواجب ان شئنا من بعد الله

من الشرايط بين امور غير محصورة لانه يتحقق بالكلية المزبور بل كان حاله حال ما اذا كان نفس الشيء
 من ذلك لا يتحقق تمام كالمقصود في هذا المقام لا يخلو عن اجمال يجب انفسر على بيان انه لا يخلو
 التكليف بالشر وطرازا واقاما انه قل يقط التكليف بالشرط في مجوزة الفعلة القطعية بالاضافه
 الى محبة يعلم انها ليست بضرورية لئلا المزبور في ثوب يعلم بضرورية انه من غير ما كوال العلم عند اشياء
 ما يخل الصلوة من غير ما لا يخل بما افاده غير محصوره فله يجب رعايته لشرطها اما ان لم يحرم تخالفه بالقطعية
 لا غير فلم يتصور لانه كانا استغنى عن بيانه بالخصوص ببيان حكم ما اذا تردد نفس الواجب في موضع
 اتحاد ما هو مناط الحكم في المقام من ضرورة انه يجب تحصيل شرط الواجب في اكثر من موضع وطرق العلم ان
 قلو كان تردد الواجب في امور غير محصورة موجبا لفسوط التكليف به راسا جاز ما لخالفة الفعلة
 والاوجب رعايته ما في الجملة واما ان لم يكن من غير في ذلك فكل من ما لو كان واجبا لنفسه
 الواجب كما هو واقع **فقولهم** وهذا الحكم مطر في كل مورد وجد المانع من الانباء ببعض من
 من الجملة ان **اقول** الفرق بين ما لو وجد المانع من بعض غير معين او غير محقق حكمه في الاول بعد
 سقوط التكليف بالواقع وجوبه عما غاب عنها اما ان لم يكن في الثاني في نظره بما يتبادر في ذهن من قالوا
 اضطره بعض من او غير معين من اطراف الشبهة المحصورة فراجع **فقولهم** نعم الواجب كما ولو شك
 اشكال الخ **اقول** وتبين فصل في الفرض بين ما لو كان طرفا المانع قبل فتح الخطاب وبعد كما
 في الشبهة المحصورة والافوتى ما ذهب اليه المشهور لان معدن التكليف في مثل ما قالوا في الواجب على
 فصل هو مصداق منه لبعض المنوع عنه عقلي والعقل لا يحكم الا يكون الغير الواجب هذا مقبولا في حكم
 التكليف لا اجماله وهذا وان كان مرجعه الى شرطية الفعلة في التكليف واختصاصه فلم ينافر في
 الا ان المحصر اذا كان عقليا يخرج ذوات المصاديق عن تحت طلائقنا لا دلالة لاعتناء بينهما الخاصة
 فلو شك في تكليف بعد دخول الوقت فحاشا تمكن من فعل الصلوة فانه الاجزاء والشرائط على
 الاثقال لفعل الصلوة ويحصل مفادها انها حتى يتكشف الحال بمصوب الانشال وظهور العجز
 وليس لترك الصلوة وبعض شرائطها التي يتجمل عدم تمكنه من تحصيلها مقصودا بعد العلم بتجمل
 منها او بشرائطها بواسطة الشك في الفعلة التي هي شرطية ذلك لانه لوهم من فاعده نظر السالك اذا
 استبصر الفعلة وبخلاف ذلك بل لما اثير الى ان من عجز عن الانشال في الواقع هو المعدن بنظر
 العقل في وضع البدع عن خطاب المنوطة اليه من كان عاجزا في الواقع معدن في تخالفه التكليف
 من لم يكن كذلك فان من الواضح انه لا يجوز وضع البدع عن خطاب المنوطة الى التكليف بمجرد احتمال كونه
 معدن في تخالفه بل يجب عقلا السعي في الخروج عن عهده بما يتكشف العجز فانه ايضا لا يفتقر
 الموجبة لجواز الواحد على مخالفة مقتضاها عز المعاملات بل وان ثبت فلو ان من كان عاجزا

في أصل البراءة

في الواقع غرضه في الواجب في الفعل بعد ذلك في مخالفة فهو خارج عن دائرة المكلف بهذا الفعل وإن
 شمله إطلاق دليله وعمومه فالإطلاق والعموم مختصان بالنسبة إليه لكن الأعلى يجب أن يكون المختص
 عام حتى يقال عند الشك في كون الشخص ذكراً أو أنثى إن دخل في عنوان العام ليس بأولى من أن يدخل
 تحت المختص بالنظر إلى ظاهر الآية بل قد لا يقل إلا حكم يخرج من غير الاستدلال بالمخاطبة فلا يخرج
 الخارج بل بالمخاطبة بل لا يخرج بل لأن يتوجه عليه التكليف بواحدة من خارج عن هذا الأمر
 التكليف إنما هو مصلداً في الخارج لا في نفسه وكل فرد من صنفين الخارج تحت صنفين من
 شك في غير شخصيات في خصص الحكم بالنسبة إليه فحيثما شك في صفة العام أو
 الإطلاق إلى أن يقال بالاختصاص على غير الأصل أن شك في بعض الظروف لا يوجد شرط
 العقل إلا مقتضى الشك في مخالفة الواجب على تقدير مصادفة فلهذا لا مقدار وفيه
 ترك أمثلة على تقدير تركه بغيره ولا يقال الواجب الذي يفرضه العقل في غير
 بالحكم الذي اضطر إليه كتاب بعض عماله لا يجب الله تعالى في تلك الحالة بأن الاضطرار إذا
 تعلو به من قبل أن يعلم أنها لا تجوز شئ من قديس ما اضطر إليه وغير ذلك من ذلك
 العقلية للفرق بين المتأمن وإن أحراز الموضوع في المخبرات الشرعية من جهة التكليف
 عنها فلا يجب على المكلف الإختصاص عن غير مثال في مرحلة الظاهر الإعتدال علم بغيره ما فوق
 عن المخبر من جهة الظاهر فإن هذا العلم لا العلم بأن المخبر في التبرئة فلا يقال يكون هذا
 العلم صالحاً للثبوت بأن يكون على تقدير كونه اجاباً لكل واحد من طرفي الشبهة على وجه علم
 يكون هو ذلك العلم لا ينبغي فيه الشرط الإختصاص به بأن يعلم يكون ذلك الشيء بالفعل في حقه
 حواه الجسول عليه بالقبول واجب عليه لخصته عند فني فطر إلى أنه مدعى قبل أن يعلم
 بغير بعضها لا يورثها إلا ما على في إحراز تكليفه بغير ذلك المعلوم بالأحوال بين هذا العلم
 الإباحة بالفعل بقبضه لا بواسطة الاضطرار سواء كان من جهة الواقع أم لم يكن وبين الطرفين
 الذي يشك في غير شئ وهذا بخلاف ما نحن فيه فإن شجر التكليف بالصلوة إلى القبلة أوضح
 أو في ثوب ظاهر ليس من آثار العلم بغير القبلة إجمالا أو بقبضه أو يكون خالفاً لما ليس من آثار العلم
 أو أحد الثوبين ظاهر بل من العلم بأصل التكليف أي بوجوب صلوة مفيدة هذه الصلوة في القبلة
 فانه من علم التكليف بأن للثابتية عقله بالخرج عن عمله مع الإمكان وعلمه بمقدوره من
 شأنا الله الأعلى قد يخرج عن الواقع فيخصيص موضوع الواجب وما يتعلق به من الخبر
 والشرط كلها من المقتضيات الوجودية التي يجب التحضر عنها وتحصيلها مما أمكن ولو بالوسائل
 ولا يعتد بالكلف بعد إحراز أصل التكليف في مخالفة شئ من ذلك لا على تقدير وجوده عند

الذي يقع في ذلك محله حال الفرض وكان منتهى الفرض بعض محله الواجب عينا وبغيره او اخلال المحل
 الصلوات وعن سبل الواجب كيف ولو جاز الرجوع الى اصل البرائة في نفس وجوب سائر الواجبات عند
 الفرض بعضا ومطلقا لجاز الرجوع اليه عند احتماله ايضا واخلال لعدم اصل الواجب من غير فرض
 اذ لا يجب الفرض في البرائة الموضوعية وهو واضح ايضا لعدم حال الواجبات المشترطة بالبرائة
 التي شرطها الوجوبية حال المحرمات في ان تجزئ التكليف بها من ثار العلم بتحقيقها انما اصله
 التكليف فلا بد منها ايضا من ان يكون العلم المتعلق بمحصول الشرط صالحا للبرائة كما في المحرمات
 ومن هذا القبيل ما لو قال الشارع مثلا يجب ان لا يترك كل عالم من اهل البلد واجبا لصلوة على كل
 من علم او نحو ذلك فان هذا التحويل للتكاليف كلها واجبات مشترطة بتحقيق موضوعاتها
 فلم يعلم التكليف بوجود عالم البلد لا يتجزئ عنه التكليف ولا يجب الفرض عنه فام يعلم بوجود
 اجالا ويرجع في موارد الشك الى اصل البرائة ومع العلم الاجمالي بوجود عالم مرتدين او غير
 محصور الى قاعة الاجناس طيب شرطان يكون العلم الاجمالي صالحا للبرائة لا طم وهذا خلافا
 ما لو شرط طلب طلق بالكرم عالم مثلا فانه يجب حج الفرض عن صدور العلم او الخروج عن علم التكليف
 بالموافقة القطعية مع الامكان والا فانه هو الاثر في البرائة فلا يفرق بين علم بوجود عالم يمكن
 تعليمه اجمالا وحيث اندرج في موضوع العالم من غير شققة الفرض للتكليف وجب عليه ذلك من
 باب مقتضى وهذا بخلاف الفرض الاول الذي جعل فيه العالم بنفسه موضوعا لوجوب الاكرام
 لا اكرامه من حيث هو متعلقا بالطلب كما يكون بمقتضى ان العلم من مقتضيات الوجودية لا الواجب المطلق
 في الفرض الثاني فليسا من تمام القول في البرائة الرجوع الى البرائة عند عدم بعض المحلات الواجبة
 عينا فالظاهر عدم الفرق بين حصوله قبل تجزئ التكليف وبعده كما هو ظاهر المتن ولا يفتقر
 بالبرائة المحصورة التي التزم فيها بالتفصيل بين ما لو اضطر الى بعض طرائفها قبل تجزئ التكليف
 او بعده اذ فرق بين المقامين فانه متى تجزئ التكليف بالحرم المعلوم بالاجمال كالحرم المرتدين
 الا ثابتن فسد وجب الاجتناب عن ذلك الحرام الخاص طالما الا ان يضطر اليه فيجوز الاجتناب عن كل
 واحد من الممنوعين وما واضطراره الى اجتنابها بحسبه معدوم في ارتكاب ذلك الحرام على تقدير
 مضاد فلهذا البعض قد قسم محققته في تحريمها او الواجب في حصر وفتره وكان التكليف متجا
 لشرائط التكليف فقد تجزئ في حصره اي يجب عليه ان يخرج عن محله فاذ بعد ذلك بعض
 محله فان كان ذلك قبل حصره فاذ هو الواجب في البرائة لا كما عند ذلك في البعض من اول
 الوقت كما لا يخفى وجهه وان عند بقاءه وكان الواجب مضيقا فتدقات وقصره خرج عن كل
 البصر وان كان موسعا كصلوة الظهر مثلا فيكون خاله ما لفتته الى اجزائه الوقت حال المطلق بما

الانفراد في كون كل واحد منهما في صلاته مأمورا به بالتحريج يحل من غير الشرع المتعلق بالبطانة
 شك فيكون من حيثها مأمورا بالوجوب فيكون في نفسه بالاضطرار لو كان التكليف الوجوب علقا بصل
 شيء على سبيل الاستمرار كما سكان عالم في داره ونزول العالم بينا خاص فلهذا سكان بعضها المزمع
 بالحرمان في الغيبيل بين ما لو كان بعضا مقبلا او غير مقبيل من غير التكليف او بعدة على ما يضر في
 الضرر منه فلا حظ في مثل واعلم ان عليا سطرناه في العالم منه ولما حاروا في وجه الله لم يكن
 الميراث عيبا في العقبة فلعنك لو املت في ما كذبناه في ذلك المبحث وانما على العقل يحصل
 ان كان بالمطوب فلا حظ ولا بد **قولنا** انما العقل غايته ان لا يقيح مولاه في وجهه كغيره
اقول في وضع المقام بحيث يقع به غشاوه الاولاهم وينفض به من المقصود من العلم بالحق
 في مقام من لا خلاف وهو الذي يعتقد له هذا الباب من عند ذلك انما هو اقل ولا يكتفي
 هل انما له الجزاء المشكوك مع اثباته بما علمه من الجزاء بعد ما صفا في حكم العقل والعلم
 عقابه كما في المسائل التي لم لا غايته انما الله بعد البناء على عدم استقلال العقل بحسن المقام في عدم
 غايته في حكم العقل بالنظر الى ذلك التكليف من حيث هو هل العقل يحكم بوجوده لا سيما في
 الشرع والحرمان صحتها الواقبة للحرمان الموجهة الى الشرع ام لا انما الكلا في المقام الاول
 لا شبهة في اننا نعلم العبد على الظاهر الحق وبذلك بعد في غير موضوع لمرة ولم يتطاع الا على
 الجزاء والعقل انما لا يجره الى ان يصير اليه بما انما لم يعرض الحق لبيانها ولو لم يكن
 والى العبد جميع الجزاء التي علم بوجودها قبله فخصه ويحسد عن وجوب ما يحتمل وجوبه وعدم اطلاعه
 على ما يدل على وجوب الجزاء للقول ان يواخذ ويعاقب بقوله عصيتني فقال لعني بها امرت وترك
 الظاهر والاثبات بل يردى لان عند العبد معلوم مقبول عند العبد او فيخرج من قول بل هو عند
 خصوصاً مع غلظه باق ما نصبت له عليه ذلك لان الكلا في المقام الثاني فلهذا العقل
 يلزم بايجاد فعل لما لا مصلحة له بعد العلم بان فيه مصلحة مارة من علمها فقبلا او احمالا
 وهو فيما نحن فيه مستبعد ان لا يفرق في العقل الى حرمانها لان غايته انما هو العقل وينقصه في
 العبدية هو ان امر الشارع لا يكون الا من مصلحة في المأمورية جازاته الى التكليف ولو لم يكن
 على الخلاف في المسئلة الا ان لم يعلم ان ذلك المصلحة على حصولها انما هو في كيف انما لا يفرق
 على حصوله بكنية خاصة كان كان التكليف جازا ما جعل العقل عارفا بكنية الطلب وخصوصا بان
 وانما في ذلك ما هو بينه من عدم اعتناء معرفة الوجوب في الاطلاع انما هو انما هو في النظر الى
 التي لا بد منها من كنية الاطلاع بحكم العقل والعلم ولا استطاعة ان يكون ما يترتب عليه العقل
 كنية خاصة من الاطلاع في نظام علمها والحق في غنا بيان الشارع كما انه لا امتناع عقل ولا ان كان

ان يكون تكليفاً شرعياً غير متعلق بتصورها او بالاعتقاد في حقها العقل لا قلها او صانعها بما هو
 اخرج منها في نظرنا او انقضاء الاطلاقات والعمومات في وجوبها والحاصل ان العلم الاجمالي الذي
 لا لاحاطة للتكليف باطرافه ولا يمكنه الاثبات بجميع الاطراف لا يصلح ان يكون مجزئاً للتكليف كما عرفت
 بل زاد عليه العقل حكم انما هو وجوب الجاد الواجبات الشرعية لمخاطبة صحتها الواجبة ما لم يصل اليها
 المصالح فصلاً عما يحكم وجوبها اذ احاطة الامر بالشارع وفراغ عن قصد التوجيه لا تتحقق
 الغائب كما لا يخفى هذا مع ان العلم اجمالاً بان الغرض من هذا التكليف حصول مصلحة غائبة الى الامر
 بالمأمور مغايرة لنقص ذلك الفعل عن حيث هو لا يصلح ان يكون مؤثراً لاجمال الواجبات بالقبول
 هنا فعلق به الغرض الا اذا علم بخلافه عن المأمور اجمالاً او كون التكليف قادراً على تحصيله واثبات
 المأمور به على وجه يثبت عليه تلك الغاية المقصودة واما اذا اقتل كونه من قبيل القاضيات للمرتبة
 على هذا الفعل من حيث هو كما هو الغالب في الامر العرفي لئلا يعلم الاغراض المتعلقة بها تفصيلاً فلا
 اذ لا يصلح ان يتجاوز العقل الى الاخباري الصالح لان يتعلق به التكليف فمالم يدخل في حصول ذلك
 الغرض بهذا الفعل الذي وقع في جزاء الطلب ويثبت بذلك تكليف مثلاً اذا كلف المولى عبداً بالرجوع
 الى السوق وعلم العبد بان نفس الرزاق من حيث هو ليس متعلقاً بالغرض واما مقصوده بتحصل الخبز
 اخبرنا به لئلا يتجاوز العقل الى الاخبارية كثر التحم ونحوه او غايته مرتبة على ضلله الغائب وهي كثر
 ونحوه فربما علم عند مروره من عند مكانه بان لا يخرج بحيث على العبد عند مروره ذلك الغرض من
 امرين او امور بعد هذه الاحتياطات ويحصل الجزم بحصول ما يتعلق به الغرض المولى لا العلم الاطاعة عما
 وعرفنا اسم الاثبات بالمأمور به على وجه يفوق به الغرض المولى فاما قد يتبين في صدر الكاتب ان الاطاعة
 التي يستعمل العقل بوجوبها ليس الا باحاطة المأمور به بالامر الاخر واما على المولى ان يعلم العبد الا
 بما يطأوع غرضه ولكن بعد ان علم العبد بالخفاقة وان ما يتعلق به الغرض امرين من هذا الفعل كثر
 العلم في المثال المزبور او ثبوته في غير مثله الا ان يثبت في المثال كثر فوقع رتبة رتبة عليه في المثال وعلم
 في يحصل الجزم بحصول ذلك الغرض لكونه على وجه طريقاً عقلياً للتميز التكليفية بطلان بغير هذا الخطأ
 نفق فتمتلاً غماً اذا كان خطاً فاصغر ان يراه ولكن هذا مع العلم بالتخلف والتمسك به واما اذا
 اقتل كونه من قبيل الجزاء المرتبة على فعل المأمور به كمن فعل الخلاء الذي هو من فوائد الرزاق والتمسك في
 المثال المزبور فلا اثر لعل الاجمال كما هو واضح وما نحن منه كلنا من هذا الفعل لان غايته ان القصد
 كون التكاليف المحببة ناشئة عن الصالح العقل لا في رتبة المحصيل نظر العقل في تقدير الاطاعة على ما
 من الجائز ان لم يفعل ما به السعي كون ذلك الصالح من قبيل القاضيات المرتبة على نفس هذه الافعال العقلية
 بما العقلية لا يوجب التكليف في الانفس هذه الافعال عند مردها من الملائم والاكثر يتشبه بها

في أصل البرائة

هذا هو الأصل في
البرائة في الأصل
في الأصل في الأصل

الكلام المربوضان مختص بالصلح والقبلة إلى الأثر قبل البرائة أو في وقت الفعل كما لا يخفى على
 قوليهم في رد بامرئيل بمكب الخ **أقول** فلا يخفى شأنه لما بيناه عليه انقاس من الكلام في هذا
 مقام انما هو ثبوت ما يقتضيه الأصل في مقام الخروج عن عهده التكليف لم يرد بين الأقل والأكثر من
 البرائة والأخبار وأما أن الصلوة التي يترك في جرئة التوبة طامسا لهل هي من جرئيات هذه
 المسئلة وأما مقادير الوجع على محبته لفاعله الملائمة فهو واجبي عن ذلك إذ بعد تسليم
 المقتضية بفعل الكلام في ذلك الواجب فيقول ان علم عنوانه يقتضي لا يفقد وجب الاثبات بذلك
 المعلوم وان ترد بين مؤرسانه وجب الاثبات بمقتضى وإن ترد بين الأقل والأكثر ان يرد في
 موضوع هذه المسئلة فلا يخطئ ما قل **قوليهم** فثابت ان نقل الفصل من حيث هو لولطف الخ **أقول**
 في رد بين شهره ومقتضى الجمع واثقل في آخر زمانه حتى يرتفع عن هناك ما تراه في عبارة الكتاب في التوبة
 والاضطراب **قوليهم** كما تقدم في المسائل من جرئ خوف **أقول** خاضع لما تقدم ان الجهل التفصيلي
 يصلح ما تفاعل كما لا مسودة ولا عن توجيه الأمر ولا عن حصول الدلائل لاستدلال الأول في
 التكليف بالجهل راسا والثاني جواز الخالفه القطعية وقبح عقاب الجاهل المفترق الثالث تعدد
 التوبة والبرائة باطل والملائمة ظاهرة وحاصل الجواب اننا نختار التكليف لم يرد بين الأقل والأكثر
 المسئلة التي اعني كون الجهل التفصيلي ما تفاعل في توجيه الخطأ والتعريف ولا يثبت من ذلك جواز الخالفه
 التفصيلية فتعوزه ان الجهل عند البرائة إلى الجهول وهو وجوب الأكثر وأما الأقل في وجوبه ومعلوم
 التفصيل فلا يجوز مخالفة وأما عدم مقتضى البرائة الجاهل المفترق ما تفاعل على الأقل في تركه
 أصلا الأكثر على تقدير وجوبه في الواقع فليترك لاجل تخير التكليف بواسطة هذا العلم الاجمالي بل
 للوجه الذي لا بعد ولا جله الجاهل المفترق الجاهل بالبرائة قبل الفصل في بيان التكليف فلا يخطئ
قوليهم ولا يبعد ان يرضى بجمع المواضع على برائة الأقل من حيث هو من دون بيان الخ **أقول** بعد يقال
 ان الأقل على تقدير نفق وجوب الأكثر بالأصل يصير مشكوكا في وجوب ضرورة ان الشارع لم يرد
 بغير داع الخ مشكوك على تقدير بغير تبيين في الواقع والالما كان التكليف من دابين الأقل والأكثر
 فهو خلاف الفرض كما لا يبعد جريان الأصل في الأكثر يصير مؤثرا للأصل فيتحقق الجاهل من
 العلم الجاهل منه وفي الأكثر حيث يلزم من الخالفه ما تفاعل العلم الاجمالي وفي أحد هاتين والآخر
 ترجيح لا ترجيح فيجب الاحتياط كالمسائلين والعلم بان الأقل في الواقع انما واجب لذاته ومقتضى
 الأكثر كما يصلح ما تفاعل عن جريان الأصل فيه على تقدير تخير التكليف على كل تقدير وما تفاعل
 عند تخير التكليف على الأقل أحد التقديرين فلا وما نحن منه من هذا القبيل لا يبعد تخير التكليف
 ما تفاعل عند تخير التكليف بينهما وهذا لا اذ انتم ذلك فاما تخير على القول باشتراط وجوب

في أصل البرائة

(١٠٤)

المقدرة بزيادة نيتها وهو ما قد كثر في غيره من الافعال فلهذا لم يكره لبيان الواقع واجب
في الواقع من باب المقدرة واجزاها اصل البرائة في الاكثر ان يثبت نفيها وجوبه في الواقع كمن يرفع اليد
وجوبه مقدرة في الافعال ما لم يثبت بالافعال مطلوب ومرد للثبوت اذا اثاره مقتضى ان لا يفعل
الاصل ان يعلم للتعديل فيما للواقع وانما ما توقع من ان لا يكون العلم بوجوبه من بين النسخ الجبرية
في الجبر انما يثبت بعد غير وجوب الاكثر بالاصل في مقتضى ما بان لا يفعل الشيء التكليف في ذلك
هو عبارة عن ان لا يفعل وجوبه في غير غيره من الادراكات في الواقع والقدرة على مثله
من غير غيره من كون ذلك الشيء مطلوباً لادراكه في نفسه فلو دل على ان لا يفعل من جماع وجوبه على غيره
الواقع الى الجبر لا يتم في ذاته فلهذا لم يثبت وجوبه في الواقع ولا اعتكافه لا يجوز تركه في الواقع
مستنداً الى انما يكون مقتضى الاعتكاف في نفسه المستند الى انه لا يفعل الاعتكاف هو شيء مشكوك
بغير وجوبه بالاصل فلهذا لم يثبت الاعتكاف وصفاً الزام بواجبه مشكوكاً لوجوبه يمكن نفسه
بالاصل وهذا خلاف ما هو في العلم بوجوبه في غيره بالافعال وقد دل على ان
فلا يعتد به في نفسه ولكن الفلذ المتيقن الذي يخرج منه التكليف هو نفس الزام دون الاعتكاف
نعم لو دلنا بان الخروج عن هذه ذلك التكليف المعلوم بالاجمال غير تقديره كونه غير موقوف على
الابتنان بل ذلك الغير محض لا يلزم بمحصوله على وجه يتعلق به غرض التبريد عوي ان الاطراف على ذلك
وجوبه الاجتناب بفعل الاعتكاف في الغرض ولكن لا يتم في نفسه حالاً كما عرفت انما وانما ان
الافعال في جملتها من غير مورد البرائة سواء قلنا يصبر من مشكوكاً لوجوبه بعد غير وجوب الاكثر
بالاصل ان لم يفعل لان تركه في حاله انما يقتضي التكليف المعلوم بالاجمال فلا يفعل ان
دليل البرائة وهذا بخلاف الاكثر ان الرخصة في تركه ليست بالاختصاص في الحقيقة الا انما لا يفعل الاكثر
ولا يعتد به ذلك كما عرفت من المشبهة المحصورة ولا مانع من ان يثبت دليل البرائة ونما بدناه
في ذلك انما يثبت في وجه ما اشار اليه المصنف من ان تركه بالافعال سبب استحقاق العقاب
على مخالفة الواجب الذي علمه بالاجمال هو ان كان هو الافعال والاكثر الذي يفي وجوبه بالاصل
ومقتضى ان لا يفعل حكم المعلوم بالاجمال ثمانية من الاول ترك مخالفة القطعة والثانية محض
الموافقة القطعية انما الاولى هي انما لا يفعل الله ان يرفع يده عنها بان يبيح مخالفة
القطعة لوجوبه الى الشافعي والفرق بين المعصية التي استعمل العقل في بعضها وبينها ما لا يستعمل
العقاب على مخالفة ذلك المعلوم بالاجمال الذي علم مخالفة ذلك لا يفعل ان يتم ان لا يفعل
جميع اطراف الشبهة من كون كل واحد من حيث هو مشكوك الحكم وانما الثانية هي مخالفة العقل التي
في الشارع بان يتبع في مقام انما مثال بالموافقة الا انما لا يفعل من مقتضى ذلك ولذا لا

من المأمور وإن أشار المصنف في ذلك العبارة بقوله نعم لو ثبت أن هذا هو الذي كان يتصور عليه الأمر
في مخرج الشبهة المحصورة من أن مخرج مخرج طرف الشبهة عن مورد بيان المكلف وأكبر مورد التكليف
من مخرج مخرج الطرف العادة مانع عن العلم الجمالي في مجال الخطا وطريق الأصل في طرف
الأمر من اعتبار المخرج **فولم** ثم لو ثبت أن ذلك المخرج يتفق أحد طرفي المعلوم بالاجمال ففضلا
الذي **فولم** قد تقدم ثم هذا نقا وأشرنا بما تقدم أن الشان في إثبات هذا الأمر للعلم الجمالي إلى
صداقته كونه بياناً للتكليف بالقبلة إلى ما عكس المقتضى يخرج من ذلك من موضوع في علم القيمة بل
فولم منها قوله عليه السلام ما جعل الله على من عباد الله الاستدلال بهذه القبيات
بما عني منه إلا بما في ما تقدم من المصنف في مثل ما تقدم فيها عند الاستدلال بها القبيات ليرتفع في الشبهة
التي هي من ذلك عند من شأنها بما تقدم أن هذه الأخبار لا بد منها أن يستقبل به العمل
فيجب العقاب من دون بيان وهذا إنما لا ينكر المحض ولكن في ذلك لا بد من وجوب الخطا أو الخطا
في المقام الذي لا بد من ذلك فإن قلنا باستقلال العقل في مخرج العقاب على الأكثر بلنا على المطلوب بلنا
عقل فبقولنا من شأن استقلال العقل بغيره لا بد من العقل في الاستدلال على ذلك دفع الأمر فكل
لورود الأخبار كقائه فيجب العقاب من دون بيان على ذلك الضرر **فولم** إذا كان على ذلك لا بد
فولم بل في ذلك عليه كما لا يخفى عليه **فولم** ثم لو كان مستندا إلى الخطا الجمالي في القول
من قلنا أن نقاد قوله ما جعل الله على من عباد الله من موضوع مهمهم أن لا يحسم بطلان في مرحلة الظاهر
بغضون كونه مشكوكا الحكم كما لا يخفى في الاستدلال على ذلك في وجوب الخطا أو الخطا
وإن قلنا أن نقاده ما جعل الله على من عباد الله من موضوع مهمهم أن لا يحسم بطلان في مرحلة الظاهر
بما لا يخفى في الاستدلال على ذلك في وجوب الخطا أو الخطا **فولم**
وهو في الحديث المحرر ما حدث في ذلك لا بد من العلم به عليه من يجب بيان مخرج من القول
المقصود به بالعلم في الأصول في المقام الذي لا بد من إثبات علمه كونه البرهان المشكوك فيه واجبا على المكلف في مرحلة الظاهر
وأما ما علمه من القول فيجب من العلم به من العلم به في البرهان الذي لا بد من وجوب مخرج من علمه في الاستدلال
العقاب من كونه في مرحلة الظاهر من العلم به من العلم به في البرهان الذي لا بد من وجوب مخرج من علمه في الاستدلال
على القول بالعلم في الأصول في المقام الذي لا بد من إثبات علمه كونه البرهان المشكوك فيه واجبا على المكلف في مرحلة الظاهر
هو علمه في المقام أوضح من العلم به في المقام الذي لا بد من إثبات علمه كونه البرهان المشكوك فيه واجبا على المكلف في مرحلة الظاهر
في الجمع البرهان المشكوك فيه بالعلم في المقام الذي لا بد من إثبات علمه كونه البرهان المشكوك فيه واجبا على المكلف في مرحلة الظاهر
فإنما لا بد من العلم في المقام الذي لا بد من إثبات علمه كونه البرهان المشكوك فيه واجبا على المكلف في مرحلة الظاهر

المراد من هذه الآية أنهم لما قيل بلفظ الصلوة أو جرى مجرى ذلك بال قول الشارع مثلا أو
 بالاردية بلفظ الصلوة أو ما وضع بإذنه هذه الكلمة أو ما وجب على المحاضر أو غير ذلك من العباد
 المحلصين قوله بكن ان يعبر بها عن ذلك الفعل المأمور به بالصلوة لم يكن يخرجها عن كونها تكليفا
 لاذل لكلف به هو الفعل الذي قصد به العباد وهو نفس المنية التي غلبت الاشارة بها في جميع
 الصلوة بإذنها على الفعل المبرع به هذه العناوين ان نفس هذه العناوين نفسها الا انه قد يكون
 وفيه شيء من هذه العناوين في خبر الطلب ما نفا على قوله الاصل في نفي الخبر المشكوك كالموقوف
 مثلا أو جده ما تسمى بصلوة وتردد الصلوة بين الاقل والاكثر لغير التكليف الا انما على القول في
 الايد في مقام الاشغال من خزانة كون المسمى بمعنى ما بالعنوان الذي علم يقصدا وقته في خبر
 ونظر ذلك ما لو قيل وجده الصلوة الصحيحة لثامه الاجزاء والشرايط او الصلوة المطلوبة لذاتها
 او بخلاف ذلك من العناوين لا يمكن اخراضا بالاصل والاولى وجده ما وجبه عليك بهذا
 او ما فرضه على المحاضر فيقول الاقل هو العدد المنقضي بهذا التكليف وما عداه مشكوك في
 وكذا لو قال حصل من احدى من لفظ الصلوة او مدلول هذه الكلمة بناء على ان المراد المدلول العم
 من المطابقة والتمسك بحسن الافعال مقطوع كونها ذاتا استغلا لا اربعا والاكثر
 غير انما ان ارد بها خصوص المستعمل في حال ما لو لم يباحث الواجب المنقضي في وجوب
 في قول المطلق الموجد في قول الظاهر متعلق بالمقصد في قول من نظر الى كون صالحة علم
 صالحة ما انما في قول من يوجب ان انشأ على ان اعتبار الاصول الجارية في معناها لا انما
 للتخصيص الظاهر من قبل صالحة الحقيقية واصالة العموم والاطلاق انما هو من باب نظر
 الحاصل من العلية بتقدمها مع انما هو في الواقع لها فيكون في تلك الاصول ترجيح للمصلحة
 لها وانما ان قلنا مرجحها الا صالحة عدم الغلبة ويحتمل من الاصول المعول عليها لدخولها
 بالاعتبار الذي تقدم الغلبة عليه في اوائل حججنا لظنه عند البحث عن حجة الظواهر في مقتضى
 التحقيق يكون حال الاصول العلية في عدم صلاحيتها لنا بين الدليل الاول في القاطع
 اتحادها في التمسك اشار اليه المصنف في غير موضع من كتابه فيكون المطلق مرجحا لغيرها
 هذا ولكن ينبغي في بحث الرجوع الى ان هذا الكلام باطل لا يخلو عن تأمل وعلى تقدير
 تسليم عدم صلاحية موافقة الاطلاق والعموم للمرجحة انما هو بما لو ارد الرجوع بالموافقة
 من حيث الرجوع الى الواقع واختلفت شعري في حمل ان هذا في الرجوع بالمصنوعة التي يجب
 في الحقيقة انما قلنا يكون من غير رجحان صلوة الظاهر في قوله وفيه صدق او في فهمه ان

ما ورد في المتعارفين من عرضها على الكتاب والسنة والخذ بها بواقعة وطرح الخالف وتبرئ
 ان كثر ما عاينته والخالف في هذا الباب انما هو واقعة والخالف لظاهرها من الاطلاق و
 العموم ونحوه اذا لم يجد الخالف صريح الكتاب والسنة لا يكاد يوجد في الاخبار المتعارضة مع انه في
 حد ذاته وطرحه من غير معارض فهو خارج عن موضوع الاجناد الواردة في باب علاج المتعار
 فلما لم يرد لان مورد هاتين محبة هذا المتعارضين الى اقول ان ريدنا محبة كونه
 طريقا لاثبات معتقده فهو غير معقول بعد معارضته بما يكافئه في الطريقة ويجوز له اخذه في
 العمل بمؤداه وان ريد بها كونه مستنداً شرعياً لاجناد الالتزام بمضمونه مع الرد في مطابقة الواقع
 فهو حق ولكن محبة هذا المعنى لا ينفع المحكومة على صالة الاطلاق فغالب على انه محبة الالفاظ
 فباسم مع الفالح حيث ان الاخبار بعد فرض محبة ما تكون منية مقبنة للامراض الملقاة لا يتفق مع
 مجال الصالة الاطلاق واما الحمل المتعارض فمحملة في اثبات متعلقه فضلاً عن صبره ودر
 فريته لا تستكشف المراد من المطلق فالحق ان صالة الاطلاق واردة على الاخبار التي خبر بعد
 فرض انصر فيها الى مواضع المحبة التي لا يمكن استنفاده حكمها من دليل شرعي وان جعلنا هذه ال
 خالة على مسئلة اصولية وقلنا بان مضمونها حكم على صرف فلما لم يرد في شأنه الو
 ما يظهره الاجل الصلوة الى اقول ان جعلنا الطهورين بما الذات الفعل الزايع للحدث فح
 حال لفظ الوضوء والعسل والتميم في كونه محلاً وان جعلناه مراداً لمفهوم الفعل الزايع
 فيكون قول الشارع ظاهر غيبة ما لو قال فيل الفعل الزايع للحدث وقد شرنا انما الى ان
 هذا الضوم للغير كالتعبية لفظاً حصل مرادى من لفظ الوضوء لا يخرج عن حد كونه تكليف
 بالاجل بعد فرض اجال الفعل المقصود بها وان كان فذلك من فيها بوجوب الاحتياط على ما لم فيه
 فيما اذا كان بيان المقصود من وظيفة المروية من علة اجزاء واحتمل جريته شئ اخر لما لم
 بينهما خصوصاً مع اعتراف المرتبة في البيان كما فيما نحن فيه بل الازعاف ان الاثر لم
 هذه الالفاظ المجلدة الذي لا يتقبل بل هو ما يترها من قبل التكليف بالاجل الذي لا يصلح
 له الا لتبرئ التكليف الا بالامتناع لولنا بان الطهورين نظامه معتبرته وهي فعل بوليدى
 من فعلها لطلبها ذات الثالث بل لان متعلق به الطلب بواسطة مقتداه المقتد و
 لذا اعتبره الشارع شرطاً للصلوة اندرج تحت التكليف بالمبتلى الذي يجب القطع بخص
 في مقام الامثال بالاحتياط ولا يحل به حتى اجمال مقتداه وهذا بخلاف ما لو كان
 التكليف متعلقاً بنفس المقدامات كالوولنا بان الطهورين اسمها وان لم يوازها التي لم يعلما

تعلق الأمر بها من غير أن يكون بينهما عونا فالسأورة فاعلم قولهم وتماز كونا فيهم الكلام
فيما لو دار الأمر بين المعينين والتخييري **اقول** دون الأمر بين المعينين والتخييري قد يكون
العلم بأن هذا المعين بخصوصه متعلق لطبيته شرعي ولكنه يشك في أن طلب المتعلق شرعي
وتخييري كما لو علم اجمالا بأنه يجب طلب يوم الجمعة صلوة الجمعة ما عينا وتخيير بينهما والطلب
وقد يكون منشأه الشك في أن الوجوب للعلوم بالاجمال هل هو متعلق بهذا الخاص وبطريقه
عليه وعلى غيره كما يكون تخييرا بينه وبين غيره مما شارك في تلك الطبيعة بحكم العقل وقد يتوهم
أن ترجع الشك في هذا القسم إلى الشك في شرطية خصوصيته فيدج في مسألة الشك في الشرطية
ويبدع أن المعين في تلك المسئلة أن يعلم اجمالا لا بمطلوبية الطبيعة من حيث هي وشك في كون
مطلوبته مقبلة وهو باعتبار الشك في أن هذا الفرد من حيث هو هل متعلق للطلب والطلب
عليه وعلى غيره كما هو المفروض في المقام **قول** لانه معارض بغيرها في الواحد **قول** لا تخييري
اذلة البراهين في الواحد المختار لأن الواحد المختار في ذاته لا ثابته في المعارف بالعلوم وجوب احدها في
الجملة فاذ علم مثلاً انه يجب كرام زيداً ما متبناً ومختاراً بينه وبين غيره فقول كونه زيداً بالخصوص
واجب الكرام حتى لم يبدل عليه دليل فالأصل براهنة البراهين عنه ولا يعارضه الفصل براهنة البراهين
وجوب احدها مختاراً لأن وجوب احدها وهو كرام زيداً معلوم في الجملة وكونه مختاراً بينه وبين غيره
ينبغي اذلة البراهين بل توسعة وتخيير نظير ما لو دار الواجب بين كونه مضيقاً أو موسعاً فانه ينبغي
الوجه المصنوع بالأصل ولا يعارضه الأصل براهنة البراهين عن وجوب موسع كما هو واضح ولا يشك
فلما تراءى زيداً مختاراً بان دلة البراهين في احدها المختار ثبات الخصص في ترك كل واحد منهما مع ترك
الأخر فهو مما لا يجوز لكونه مخالفاً لقطعة الحكم المعلوم بالاجمال وإن زيداً ينبغي وجوب احدهما
لتخيير من حيث كونه مختاراً بان يقال في المثال الأصل براهنة البراهين عن وجوب كرام زيداً وعرف على
التخيير فهو غير صحيح لأن وجوب كرام احدهما على سبيل التخيير بعد ثبوت أصل الوجوب في الجملة
لومعه وليس به دليل وليس بكيفية ينفية دلة البراهين وإن زيداً ثبات الخصص في ترك كل واحد منهما
على سبيل التخيير فهو عياناً أخرى عن أصالة البراهين الدالة عن خصوص المعين والحاصل أن أصالة
براهنة البراهين عن الواحد المختار بعد ثبوت أصل الوجوب في الجملة مما لا يكاد يرجع إلى محصل ثم لو ارد
بأدلة البراهين أصالة علم تعلق الوجوب بالعدد المسئلة المحقق كما في التخيير العقل والاعتدال
كما في التخيير الشرعي كان المعارض من بوجه وجب ولكن لو ارد بغيره في الآثار الخاصة لثابته لوجوب
العدد المشترك لا يجوز تركه المعلوم سببته لاستحقاق العقاب لا يقال وجوب الواحد المعين

معلوم في الجملة فلا يجري بالنسبة اليه اصله عدم الوجوب خصوصا اذا كان الخبر على تقدير وقوع
 شيئا كعلم تفصيلي يكون بالخصوص بعد ان الطلب شرعي كذا بين كونه عينا او غير عينا كما خرج
 من عدم وجوب ما عاكس هذا العين وعدم ترتيب الامر الوضعي وهو سقوط الطالب لاعتقاده
 لعين بفصل ما عاكس لاننا نقول اما بالنسبة الى الخبر العقلي فلا وقع لهذا الكلام من اصله الا ان
 انه ليس الا وجوب واحد شئت في تعلفه بالقرى او الطبيعة فالاصل عدم تعلفه بالطبيعة مع
 بالاصل عدم تعلفه بالقرى ولا محالة ولكن لا يشترط انما الى ان هذه العامة ضارة بما هو المراد
 بالاصل عدم وجوب الطبيعة رفع اذا كان الخاص من سقوط هذا الفرد بفعل ما عاكس له ونحوه
 وانما لو اريد به نقلا مستقفا في الغائب بتركها فلا يجري لان كون تركها موجبا للاستحسان في العقاب
 الجملة معلوم واما بالنسبة الى الخبر الشرعي فاصل عدم وجوب ما عاكس هذا العين وان لم يكن
 تركها ناعرا محذرة في ثبات كون العين هو الواجب بعينه والاعلم الاجمالي بوجوده في الجملة لا يقضي
 بعينه عليه فان كونه ملتزما بفعله بالخصوص ليس من انما يجب الوجوب المعلوم بكونه واجبا
 بل من انما لا وجوب له لتعلقه بفعله ما عاكس له ولا به ان اصل عدم وجوبه بغيره ما اذا اثر له
 لا اصل فلنا مل قولهم بما رخصه في الواحد انما هو قولهم قد غلبت ما في هذه المعادسة
 ان الاذلة لا تقصر عن ثبوت العيين كما انها لا تقصر عن نفى التقدير عند دوران الامر بين كون
 الواجب موصفا ام مضيفا كما تقدمت الاشياء البتة فلنا مل قولهم ثم ان ترجيح الشك في
 لما فيه الى الشك في شرطه عدمه اقول في نظر بل منع فالكذب يقضي التجهيز ان المرجح عند الشك
 في وجود المانع واما نية الوجود سواء كانت الشبهة حكما او موضوعية هو اصل عدم المانع
 سواء وجبا الى الشك او في الشك في الشرط بل قلنا متبعا للبرهان لان المانع ما كان وجوده مؤثرا في
 الاطلاق لا عدمه وجبلا في الخصص فتعجب عدم المانع شرطا متعجبا كيف وقد جلدوه فيما للشرط
 ثم هو شرط عقل متعجب ان العقل ينتزع من ما فيه الوجود شرطه لعدم فبره من ان خبره العلم بغير
 من اعتبار العقل الاصل سبيل الحقيقة فقط الصلوة وسقوط الامر لتعلقها بما شارك من ان لا لا
 باخر انما طاعة الله بطاعة العبد في قولهم فانها عند استغناء ما يؤثر في فساد ما كعبه من خطا الصلوة
 هو ان لا يوجد المانع عنها حين فعلها فعدم وجود المانع عنها حال فعلها هو الشرط وهو من ان
 لا يصيل الا انصافا بوجودها بلا مانع كيقال ان هذا مما ليس له حاله ساقية حتى يصحح
 عدم وجود ما يمنع من فعل الصلوة او عدم جعل هذا الشيء مانعا عن فعلها غير جعله عدم الاعتقاد
 بالاصول الكينية فلو شك مثلا في ان عدم محاذاه الرجل للمرأة شرط في صحة الصلوة لا يمكن نفى
 بالاصل لعدم اذلة البرهان استلزام الصلوة بها حاله ساقية حتى يصحح الارتفاع الى

وجوب عينا او
 مشكوكا بنية
 عدم وجوب المانع
 على محالة عدم
 شرط

والاستيعال على خلاف المقدم وهذا بخلاف ما لو شك في ما قبلها فنقول لا يصل عدم وجودها
عن أصل الصلوة ولا خارجها إلى الحراز عدم ما قبله هذا الذي فصلنا عن حراز انصاف الصلوة
بوجودها بما لا ينعى يقال ان اصل ثبت لما استرنا الذي فصلنا الصلوة من آثار عدم وجودها لما
لا من آثار عدم ما قبله هذا الموجود فلا يحفظ ونذكر **قولنا** فالحكم في ما سبقنا التمسك بالانصاف
اقول ولكنك ستعرف ان لا تجلو عن اشكال **قولنا** او سبق على مسئلة البرهان والاضطراب
البناء على تلك المسئلة بمعنى الالتزام بعد الاضلال بنفسه وبيانها على القول بالبرهان
الاضلال بها على اصول بالاضطراب سبق على عدم اعتبار الشك العقلي في بيان الاصل في الجلو
عن صيرها على اصول باعتبار الشك العقلي في اجرائها فلا يفعل الالتزام بشئ مما في حق الناس
واجرائها بعد الالتزام على وجوب الاعادة او نحوها غير صحيح لان وجوب الاعادة وعدم وجودها
من الآثار العقلية كغيره على بقائه الامر الواقع وعدمه فليسا مل **قولنا** تلك ان ريد بعد خبر
ما ثبت جريته في الجملة وحق الناس في **اقول** اما ظهور الاخبار التي تقدمت الاشارة اليها في حق
صتلوه وموافقة لما في الامور به فما انخفاء فيه بل التمسك في باء تلك الاخبار عن حملها على
بيان كونها في ضل غير خبيثا مجردا عن الاعادة او ما قبله واما ما ذكره قدس من عدم ما قبله
الاعادة الموجبة لخطاب الله بالنسبة إلى الغفول عند الجحائبا واستطاف من حق الاشارة لصلح ما
عن ضم عبادة وعدم جريته الحق لصلوة اذا لا يخص طريقه فوجب لخطاب الله بقوله انما الاعمال
بالذكر السورة او اقر ما عند السورة بل لا طريق عند في تكليفه بما عند السورة فاذا فرضنا ان
البحث في حق الناس في الواقع قلدي الزام الناس في فعل ما عند السورة طرق منها ان يكلف جميع
الكافرين وخصوصا ما في السورة بعد الاجراء لم تعرض بها لذكر السورة ثم يحضر الملتفت والذكر
ويقول انها الملتفت في السورة في صلاتها ويقول انها الملتفت في السورة في صلاتها رحمه عليه
فرايتها ومنها ان باهر جميع جميع الكفرة ولا ينافي ذلك عدم وجوب جميع الاجراء وحق الناس
لان القصر من الامر ليس الاية المكلف على تمام المطلوب وهذا الامر كغيره في البعث على الجحائبا
هو المطلوب منه بقصد الكفرة غاية الامر انه يجب على الامر عاينه بعد الالتفات بقصده وكون
ما لا يبره بقصد الاضلال تمام ما هو مطلوب منه في حال استبانة غش لا يقع في كلفه فلا ريب
ومنها ان يامر بما عند السورة فينبغي ان يبالا في الامور للبيان ان كان يقول مثلا انها السورة
لكن اذا علم ان الامر لا يبره ان يبالا في الامور للبيان ان كان يقول مثلا انها السورة
ذكرها اصل هذا الحجاز كسبل وجوب السورة لبيانها لم يمكن الاستدلال باطلاة حال الالتفات
لا يشك الا في حقها في حال الذكر فاما بالعدم المجاز للبيان في جميع المواضع في الغفلة والاعادة

فصل في البراءة

فولم ان يثبت له سورة لم يثبت من الصحة المحبوبة التي اقول هذا شاهد على ما في الصحيح من عدم
 كون الاحكام الوضعية مجبولة مسلم ولكن الوجوب الجبري الثابت الاثر امر محمول فهو لم يثبت في الاحكام
 وسقوط الامر بالكل من المواضع التمهيدية المنسوبة على انبان بشا الخواء احد لا يفعل بقاء الامر بالكل بعد
 حصول المنع له في بعض ما لا يخرجاه عند عدم وجوب هذا الجبر وان شئت فقل ان الامر بالكل محمول الا
 يلزم اثره فانه لا يخرج البضى قط امره بالاشغال واليحيى المبني ورفع التكليف عن غيره بانه سقوط هذا
 الا ولم يتركها اما عن سقوط الكل وان علة ثمة لم يرفع التكليف بقاء ثمة حتى يتبرع عليه وجوب الاعاقل
 بعد الفناء هذا مع ان الاستصحاب حكم شرعي يكون لا اثر عملها غير ثمة فلما شئت فقل ان الامر بالكل
 المعاصر من الفرق بينهما التي اقول ما يمكن ان يكون فانه بين العامين دعوى ان الاستصحاب
 الضوابط المتقدمة في المحصول الثالث في مقام العمل فلا يثبت فساد من دليله الا وجوب تعيين الاثر في
 على نقل المستفاد من حيث هو كما ستعرف في محله واما حديث الرمز فهو من الاثلة الاجتهادية التي لا كنه
 على الصيغيات المنسوبة للملك لا ينظر في رفع القلم على الصيغة فاما كان مفاده ورفع خبره السورة في الواقع
 لو بينهما او اكد على تركه اذ لا بالاشكال على ان الواجب على المكلف في مثال التفتان ونظائره من
 ما عداها كما لو ورد دليل خاص يخص خبر قوله اقر السورة في صلواته فلا يخط وتذكر قول
 اما الزيادة على الوصل الاول اقول هذا اذا جعل الفصل الخاص بكيفية التوبة من شخصه الزمان
 بان يقصد اشد الملامة المتعلق بهذا الفصل الخاص على هذا الفصل لا فرق بين هذا الوجه والوجه
 الثاني ضرورة ان اشغال الامر بالصلوة التي خرجها جمل الكونج العباد على الواحد والكثير
 بقصد صلواته اذ ليس الصلوة المشروعة جزئيا منها تلك الصفة واما ان اشغال الامر بالصلوة المتعلق
 بطبيعة الصلوة وانما ان ما هي الصلوة بهذا الكيفية نظير ما لو اشغال الامر بالصوم الواجب
 رمضان على غايته المكلفين وانما ان الصوم عبادة عن الجنب عن عدة اشياء منها اسم الزمان من ذلك
 الاصل علم البطلان لان هذا من غلبة اعتقاده في تشييع جهة الملائكة ما يفصل اشغال الامر بالصلوة
 والعبادة بعد فرض اشغال الملائكة على جميع الاجزاء ليس لها العبادة فيها والخاصة علم الفرق بين
 والا فلا يفتد في شيء منها ولكن هذا محجب ما يقصده الاصل ولا ينافي التزام البطلان في هذا الصواب
 اشغال باطلا وما اذا علم ان من زاد في صلواته فليعلم لا عاذه لولم يثبت مثل هذه الواجبات لا يخرج
 وعن بطلانها عدم الاعتداد بها في حصول الكل التي اقول هذا اعتراف بان بعضه معنى اخر
 ما ذكر وهو كون الاجزاء الشايعة عقدا بانه حصول الكل واثرها عدم وجوب اشتباها فيها
 البطلان بهذا المعنى بطا من هذا المعنى ان الذي قد يوصف بالصدق والفساد بلحاظ الاثر المصنوع

فان قيل البر
 الزيادة من وجه
 الامر شخصاً
 نفس العباد
 في سببها الصلوات

منه فلو ان بركة من الصلوة فما دامت باقية على ما اجتمعنا الا ان يقرب من الصلوة توصف بالغير وانما
خرجت من الغاية تصعب بالاطلاق والمبادر من استصحاب الصلوة انما هو ان ادائها بهذا المعنى ولا
حذفه فان وجوب استئناف الصلوة واعادتها الاجزاء السابقة من اولها سببا لمعنى هذا
صحتها بغيره عليها عدم وجوب الاستئناف وسقوط التكليف لغير المتعلق بها المستحب من الاجزاء
بالكل ولكن يرد عليه ان الادب في من ان يبدل ذلك صفة هذه الاجزاء وعدم وجوب اعادتها من
حيث هو بعد طر والمنازع المختار في غير محال لان البراءة انما تحقق بفعل الكل وان البعض وان يبدل
عدم ما نصبه الظاهر وصحة بقية الاجزاء فمما لم يعدم المعقول على اصول الشبهة ويمكن التمسك
عن ذلك بان من اراد صفة هذه الاجزاء ويقاها على ما كانت عليه من كونها مستعدة للتكليف لغير
المتعلق بها وجوب الصلوة والادب ان يباير الاجزاء وان شئت في توجيهات صحتها في المعنى
بغيره الخ لا من مثل هذه الحداث وهو ان الاجزاء اللاحقة في مثل الصلوة وغيرها من
العبادات انما يتغير بعد الفراغ عن اجزاء السابق فوجهها ما قبل الادب ان الجزء السابق يبقى بعد الادب
مكتمرا بتغير الامر بما بعد ففي شك في طر والمنازع الاشياء تشك في ارتفاع الطلب المتغير عن
اللاحق فثبت صحة الطلب وبصير وجوب الجزء اللاحق واستصحاب ما بعد من الاجزاء بغيره على
هذا بول في صحة وجوب الصلوة والامام الذي سباني التكليفه وبعد ان كان سائر الاجزاء
وحصول امثال ازمها الحرة بالاستصحاب برفع الطلب عن الكل فمما لا يوافق سقوط
الاجزاء لكل من الموازم العقلية المستصحب لا يثبت عليه مدفوع بان الادب لكل ليس الا الامر
بالاجزاء فمما عبادان عن معنى واحد واختلافها انما هو بالاجمال والنقصه وسقوط
احدها عن سائر الاجزاء فمما قد شانه البراءة فمما من المستصحب حكمه في كون الان عقدا
غيره من فمما في قولهم نعم ان حكم الشارع على بعض الاشياء يكون في طر الصلوة الخ اقول وان
يجوز ان استصحاب الصلوة عند شك في وجود الفاعل شك في وجود الفاعل لا يوجب صحة الصلوة
الاقتضاء بل من حيث لا يشك في ان الادب في الاجزاء السابقة كالوشت في فاضلة الصلوة الا في فاضلة
الفصل فانه لا يطر في هذا النوع من استصحاب الصلوة شيء من المناقضات التي يطر في مثل الولد
لان الشك لم يتعلق في الفرض لا يجوز في الاجزاء السابقة عن الصلوة الخ كانت عليها وهو لا يشك
في رفع حداث الادب على بقية صفة سائر الاجزاء فثبت صحة هذا الحكم الشرعي في طلبه منكم بل قد
الحق عليه ومن هذا القبيل ما لو شك في خروج البول في شاة الوضوء اخرج منه المذي وشك
في فاضلته كما لا يخفى فوكله واضعف منه اضعف تمام العمل الخ اقول نعم

استحسان الوجوب البطلان الجز المتعلق بيا في الإجزاء فان ريد من استحضار وجوب الاستحسان
 وجوب الإجزاء الكافية التي يخرج منها عنوان الاستحسان لا ينعصر عليه الاغراض المذكورة وان ريد
 استحسان وجوب نفس هذا العنوان فالاعراض في حقه **قولهم** والمحال ان البطلان كان في
 بين الاستحسان والاستحسان **اقول** اوله في ذكره فان ممنوعه بل التعيين بعد البناء على غير
 مما فيه شيء ثم ذكر استحسان وجوب الحق والاستحسان او حقه القطع ونحوه وجوب الاستحسان
 لا يمكن استحسانه فيكون في الصلوة الذي هو حقه القطع بان يقال انه كان سابقا في الصلوة
 وشيئا يخرج منها بواحدة شئت في ما نسبه فبعضه يكون في الصلوة ويخرج عليه من غير
 المشايخ لكونه شأنا من صلبه لا ينافي في الإجزاء حتى يعلم بغير وجه من الصلوة ولكن لا يجز ذلك
 في حوائج المأمور به وكون الباقي مشا للامور المتعلقين بها شاي من وجوب لكل ما لا ينافي فيه
 أمثال الامور التي العقل النباش من حقه الشرع وهذا لا يوجب القطع بفرار ذلك عن الواجب
 العنوان بالاصل المثبت كما لا يخفى وقد صرح بجريان الاستحسان بغيره بعد ما انشا الله
 انما فانما في البحث **قولهم** وينبغي انما هو من وجوب الحق **اقول** المراد نص في وجوب
 الاجتماع حتى يحكم الاضطرار فلا يوافقها عمومات اخبار الزيادة كما لا يخفى **قولهم** ثم لو دلل
 على دلالة الاضطرار في سبوا كان من الصفة **اقول** هذا فيما اذا كان ذلك الذي دلل
 وما حكمه في تلك الصفة على عدم الاضطرار في سبوا وانما اذا كان شاملا للصفة
 كما تجز الا في هو اعم من الصفة من هذه الجهة فكما يمكن تحصيل الصفة في جملة على النفس هو الكمال
 يمكن عكسه على هذا الدليل على كونه جماعية وبين الصفة فلا ينافي في ترجيح احد الطرفين
 على الاخر من ترجيح خارجي وسباني لذلك من بدو صريح انشاء الله **قولهم** ان اخفقت بالبيان
اقول لا يتجلى في فائدة التقييد بتجصيل الصفة بالبيان انه على تقدير عدم الصفة بغير
 العموم اوسع من ضبطه من كان الشرط متوقفا لبيان الموضوع لا ان شرطه فلابا
 مثل قوله اذا استقبلته زائدة المكتوبة استقبل قيلوا **اقول** هذا من انما الخان العامة
 بين الصفة وبين مثل هذا الخبر العموم من وجه كما يدل عليه مضاهاة الموضوعات كما في خبر
 كل منهما بالآخر فهذا الخبر يدل على ان الزيادة التمهوية شواكش في زيادة وكيفية وكيفية
 جديدة من غير ذلك من الإجزاء مطلقا موجب للاعادة فهو من هذه الجهة عن الصفة الشافعية
 للاعادة فيما عدا الخمسة كما ان الصفة اعم منه من حيث هو لها للمنفعة في ارضان في الزيادة
 التمهوية في المحصلة بما عدا الركوع والتميم من الإجزاء فلا بد في ترجيح احد هما على الاخر التمهوية

مستفاد مما مر من ترجح وهو مع الصيغة لا يحكمنا على سائر العوالم التي لا يترتب عليها من حيث
الاشارة اليها في المتن لان حلولها محتمل وصحة العوالم المتقدمة المختارة هي ما استفاد من حيث
لا يقيد العلم والتميز فلا يكون لها على مثل هذا العالم الذي ورد في خصوصه قبول لان
هذا التميز ليس من طرفه الامكان دعوى الاجماع حول كل ما كان في ذاته وهو موجب لان مفاد بعض
سهموا ايضا كذلك فلا يحل الصيغة في رد بالنسبة الى اجزاء الصلوة وهو كما انتهى في محله لما في علمه
مضافا الى مفاد بعض الاخبار الذي لا ينافي على نقصان مفادها من زيادة وكذا ذكره ابو حنيفة
هذا الجمع بل يمكن ان يترتب مفادها على الصيغة وانما هي من حيث قبولها من الاجزاء كما انها اصل
شأنها غير مثل الجمل المزبور من سعة كتمان التسليم في ذلك على عدم الاعتناء بطلانها
بالزيادة الهوتية في نفسيتها فلنا على قولهم نعم اذا ورد الامر بالصلاة مثلا فقلنا يكون بناء
الشيء لا يتم في اقول في وضع المقام اذا اذنا علمنا باجماع غيره من الادلة البينة والقبول الصلوة
الصيغة التي يقع انشال الامر ليقول بها في حال الممكن والخيار غير من حيث قبولها على اليقين
والفرقة والركوع والجلود والتميز وغير ذلك من الاجزاء مشروطة بشروطها من العلم والادلة
الاستقبال والاستقرار وغيرهما فانما تعلق من مطلق بطبيعة الصلوة بان قال الشارع مثلا
لا يثبت في اول الزوال فلهما بان المفرد بهذا الخطاب في حال المفردة والخيار وهو ذلك المفسر
المعروف المشتمل على تلك الاجزاء والشرائط المعروفة فانما تقرر في تلك الاجزاء والشرائط
لم يكن في ذلك الشيء من موقوفات شبيهة كما هو في غيره بحيث يفيد في ذلك الذي يعرفه غير من
التميز قد يشك في بقاء ذلك التكليف بحيث يمكن ان يكون اعتبار ذلك الشيء في مطلقها شرطا
او حيل محضه صا بحال الممكن فلا بد من دفع الشك من ان يرجع الى الاصل الجاهل بالمقام وهو
اصل الذي لا خلاف في ان العوالم جارية في الدليل الكذا على اعتبار ذلك الجواز والشرط لو كان له العلم
اطلاقا وعموم كاف في قوله لا صلوة الا بقراءة الكتاب ويظهر من الاطلاق انه يمكن له العلم اطلاقا بان
ليلا او جلا من هذه الجهة فان نبينا على ان الصلوة اسم لازم ويجب الرجوع الى اطلاق الامر بالصلوة
والامتناع في بقائه بذلك الشيء على المفرد المبين الذي يمكن استفادته من الجليل وهو كما
المتكفر في استفادته وجوب ذلك الشيء واعتباره في تميز المركب الذي تعلق به الخطاب على هذا
يجب ان يكون بدله خارجا عن مقابلة العلاقة والافتقار الى الامر بالصلاة كذا في تمامها
مستفاد بدون ذلك الشيء ولو في حال الممكن ولكن دفع البدل بما يقضي الاطلاق بالنسبة الى حال
الممكن بذلك الدليل الجاهل الذي لم يدل الا على اعتبار في صوره الممكن وان قلنا بانها

هـ

اسم

اسم المصنف يجب الرجوع الى الاصول العبدية المفردة للشك في كونه من البرهان والاضباط
ولا يجوز ترك الشك باطلا في قوله صلحان لشك في شرطه بل لا شيء او شرطه في حال الشك
موجب للشك في تحقق موضوعه اطلاق فهو العبدية مثل الفرع من اجل اطلاقها وهو واضح
كما لو قلنا يكون الالفاظ اسما على الصحيح الخ **اقول** فان قوله صلح على هذا المقيد بمسألة ما
لو قال ان جميع اخري الصاوة وشراؤها جميع في قوله والشرائط ثلثا غايبا في بعضها مؤثرة على
سبيل الاما انفس هذا الامر بل لا بد من خارج فلا بد له الخارج منه المنبئ اخيرا الصلوة وشراؤها
في منبئ انفس الجبل واما على القول بالاعم فهي معها ادلة الوجوب فانهم **قوله** فبين
كون من عيني البناء مط الخ **اقول** ولعل الذي قد عناه هذا الكلام هو ان يثبت ان
بالبناء واليقين فاما **قوله** وفيه ولا ان عدم السقوط محمول على فعل يكون الخ **اقول**
الفرق من ما لو كان عام السقوط محمول على نفس البدن او على حكمه مع ان الاول لا يقبل الالفاظ
هوية لو كان محمول على حكمه فمضى حكمه سقيط بقا حكمه السابق في بطلان المناقشة بان حكمه السابق
الذي هو عبارة عن الوجوب انفسه يقع فيها والوجوب انفسه لم يكن ثابتا بل لا يقطع فبق
يكون مانع من حصوله للزمانية فلا بد من علمها على رفع توهم السقوط في الاحكام المستخلصة التي
بجميعها دليل واحد وهذا بخلاف ما لو كان محمول على نفسه فان معنى عدم سقوطه بالفضل
لما السابق واجب لان وجوبه هو الوجوب السابق فلا يقتضي المناقشة المزبورة فانهم **قوله**
يقضي ان الفعل المبني اذا لم يقطع عند عدم نفس شيء الخ **اقول** ما ذكره قد يفسر الزمانية في
غاية البعد فما ينفاهم منها عن كانهما بداهة استدلال العلوم والتوان والاطفال الذين
يعرفونهم في مطالعة ما هم واستعمالها في محاوراتهم بل ليسا در منها لزوم إيجاد لما مؤثر في بعض
منها بل المناقشة عند تقدير إيجادها على الوجه الأتم الذي يتعلق بالفرع في حال القدح والال
فمضى المبني لا يقطع بالمعصية ان لم يثبت الخ يجب إيجادها لا يقطع المبني منها السقوط محمول
فالمنطوق في بيان هذا اللفظ ان كونها في بطنه حال الضرورة مبني والمقدر بطلان العرض
كان هذا الشيء واجبا عند التمكن من فعله كما في ما قد يقطع الخزام لا كما في ما قد لا شرط الزمانية
والاولى في عينه بشرط موصوف باوصاف خاصة كالخاوة والبرودة والخشونة وغيرها ثم في
المعصية لا يقطع بالمعصية بل العبدان المولى كل منهما إيجادها فالصفات عند تقديرها مع
اللفظ لم يكن واجبا حال القدح ثم يقتضي بطلانها عدم كون المعصية بنظر العرف شيئا متعارفا
للمأثرة فلا يقتضي اللفظ اعاد في ما قد عظم الاجزاء والشرائط المعقولة للثبوت بنظر العرف كما في شرط

عليه

الحزب والشروط بينهما ما لو دار الدين من تركه جزء من الربا وما هو في جزاءه كذا لو دار الدين
 تركه الصلوة وتركها لغيره في الركوع ومنها ما له دار الدين تركه في ركوعه أو تركه ما هو
 شرط في جميع أجزاء الركبة كذا لو دار الدين تركه الصلوة والظاهر أنها والاستعمال والشرط
 غيرهما من شرائط العبادة في الصلوة والحد الحاصل في زيادة غاشور على القول باعتبار من
 هذا القبيل ومنها ما لو دار الدين تركه جزءا أو الشرط المعبر في نفسه هذا الخبر كما لو دار الدين
 تركه الصلوة رأسا أو إيجادها بدون شرط المعبر في صحتها والإيجاع عليها في الأولوية
 البني أدعاهما ترجيحاً للقديم تركه الشرط على تركه الجزء إنما فتح الصلوة الأخيرة لا غير أحكام
 العقل بالأولوية فرع أحد المصلحين في فائدة الشرط وعدم تركه مقتضى فائدة على تركه
 تركه الجزء مع أنه لا يطبق العقل في ذلك والأدلة الشرعية لا تساءل على ثبوتها فليس من
 العبادة لوم بغيره من الشارع أهمية أحدهما كالأطراف في الصلوة والركعة مقدم وإنما الصلوة
 الأخيرة فهي اجتناب عن موضوع هذه المسئلة لأن كذا لو دار إنما هو بين تركه جزءا أو تركه
 بلا شرط ففي جزئيات المسئلة الشافعية التي عرف حكمها فقوله تركه كذا لو دار العهد عند ذلك
 منه بعد الدخول في الصلوة **اقول** فإنما الشافعية خرجت عن ثبوتها ولو كان بالجماع مقتضى
 لا يمتنع في الزيادة المطلقة لغيره كذا لو كان في ركعة واحدة مما كانت زيادته ولو يعين أن الخطأ
 مبطله متى زادت المكفوفة أنه هل يجب عليه تذكيره وأنه زباده مبطل يجب عليه بناء على
 اعتبار الجزم في التبع مع الإمكان رجع البدع عن هذه الصلوة والركعة في الصلوة أخرى كما
 عن هذه المسئلة وتوقف حرمته قطع الصلوة مدفوع بان هذا فيما إذا تمكن من إتمامها لغير
 العبادة فيها لا طمع من جعل عند ثبوتها بذلك وتركه في فائدة انقطاع
 الصلوة فلا يخرج رجع البدع عنها واستلزامها جازما بوجهها كما تقدم توضيحه في كذا
 المصنف فيما هو مقتضى الكلام فالأولى القبول فيما لو دار الدين تركه الصلوة على الميت المخالف من
 تكبيرها أو دفع مشروط بعدم الزيادة قبلها قبل فقوله لا يوجب العبادة فيها **اقول**
 لا وجه لقوله القول بالغير بعيد الشاء عن أنما الإجماع كالمقتضى من التكليف كالمقتضى
 تبعاً للشبهة المضعفة لأن جواز المخالفة لا يقتضي ثبوتها تركه عبادة عن جواز المخالفة العظيمة
 الاستزامة على تقدير ثبوتها إنما هو في ذلك لأن الدين الحلال دين الدين لا يمكن الخطأ
 فيها كما إذا دار الدين فعل شيء وتركه وما نحن فيه ليس من هذا القبيل بل من قبل ما لو
 دار الدين تركه شيء مبداً لغيره فصار قسماً في تركه شيء مبداً لغيره لا خطاً وجواً فيقول في الخطأ

فلا عمل المكلف اجبا لا وجوبا لقولنا صلواتنا باعدا الاكبر من المردفين فعل شيئا او تركه ففعلنا
 كون لما فيه واجبا لشرطه المعين او ما لا يجال بحسبنا للقطع بقرينة من غير الواجب المتكلم
 ولا في رتبة ذلك غير التعبد والتوصل لان امرنا لشرطه في الجميع نعم لو لم يكن من
 انما للقول باعنا الخيرة في نفسه وقدم مشروعه الاخطا او ليقبوا الوفاء وتجزئ من الاعذار
 المسئلة في مسئلة دون ان الامر بين الحدوين فالحكم منه التيسر لم فعل بخلافه لانه لا
 والا فامرج اصله بانه اكثر من الشرط الذي دخل اشكال بعددنا الاشارة اليه في محله علمنا
 سئلنا ان الاقوى في المسئلة الخيرة وجب لكلامه في فاضح دون ان الامر بين العسر والائتمام فانه
 لدخول الخليل في خبرنا هذه المسئلة فان الركيبين الواقعين بين المشهد الاول
 والتمسك لم يماز من صلواتنا على تقدير كون تكليفه الا تمام او بزيادة مبطله اي عدم شرطه
 بتقدير كون العسر والائتمام في هذا الاقلام بان العسر والائتمام من قبل المتباينين لا الاقلام وال
 بوجه حسن وجود الركيبين الاخيرين من مقومات تهمة الا تمام زعمنا انها غير متباينة
 فاما ما يشان بالذات وان شئت قلنا ان العسر عما شرع الركيبين الاولين بشرط عدم
 والائتمام عما زعمنا بشرط انضمام الاخيرين اليهما فلما مثل قولنا منشاء ذلك انما هو
 فيها ذكر منشاء لوجوبها لئلا يخلو خبرنا فاعلم ان خبرنا فيهما اذا كان حاله التكليف
 اهم من الامر كما لو اشبهت امرنا الواجب فيها بالتحلف ومضطر بعد شهر بالاجتناب مع انه لا يجوز
 الوطء طعا لا ارضا لعدم الزوجية في كل منهما لان العلم الاجمالي مانع عن لزوم الاصلين في كل
 لئلا يفرض الاجتناب وسبقه بالزوجية ولا يشبهه في مثل هذه الصورة ايضا في عدم جواز
 واحده منهما كما تبين من خبرنا لا اثر لشرط هذا العلم الاجمالي في غير التكليف بالواقع
 الا طريقا المكلف في الامتثال في التكليف بتكليف بما لا يطاق واحتمال مضاد هذا الواقع في صورة
 ان كتابا خدما ونزل الاخر ليس منشاء لالزام العقل بل هو من شأنه بعد يكافئه هذا الاحتمال
 احتمالا لهما لهما الواقع في كلا الاكبرين كما لا يخفى على من تأمل في نظام المقام من القرينات فالأقوى
 هو الخيرة في كل منهما بل في كل خبر من كل منهما لئلا يندمجين لان كل واحد من العلمين بما يجازي
 من كل منهما ينظر العقل موضع مسئلة لان المكلف حال اشتغال الا باحتمال العقلين بجعل في كل ان
 من انما اشتغال حوته فله رفع اليد عن الفعل والاختيار حال الحرمة بالنسبة الى ما لا يجوز له
 الفعل فضلا عن العقل الاخر المنزلة فانه موضع مسئلة ان الامر بين الوجوب والحق وطريق
 على تقدير تفرق الاصلين وصلح كون احدهما اهم طاعة لو ترجع في هذا الاخذ الاختيار

البرائة بعكس كمالها وكان المحرر يخرج عن هذه التكاليف شكرا للعلامة من تحصيل المعرفة الحقيقية كما لو
 امره بالسلام على شخص من ذوي رتبة رفيعة ورواها حاضرا عنده فنكفت لأجل تحصيل البرائة
 المحصورة عند المحل والسؤال عن من أمره بالسلام عليه فترى ما بعد مثل هذا في أمرنا ما يجزئها
 منتهى لولا المولى كما لا يخفى **قولنا** في الأولى ما ذكرناه في الوجه الرابع **القول** لا يخفى عليك
 أن الإشكال على سبيل الوجوه إنما يقع بعد التخصيص عن هذا الإشكال لأن مقتضى هذه الشبهة وجوب
 التوقف والاحتياط معكم ومن المعلوم أن الوجوه لا تفتقر تماثل محل وجوب التحقق من العلم بالبرائة
 وإذا اشغ الاضطرار بالبرائة بمقتضى العلم الإجمالي كما هو حاصل الإشكال لا يجزئ التحصيل ما والآن يجب ملاحظة
 الإشكال أنه بعد البناء على تحجية كثير من الأخبار والمدونة في الكتب الكثيرة لا يفي العلم الإجمالي بوجودها
 وعشرات كثيرة في الواقع المشبهة أو ما يستلزم في الواقع التي لا يمكن استنفاد حكمها من تلك الأخبار
 لدعوى أن نظر العلم الإجمالي عضو من تلك التوقيف يقال إن هذه الدعوى تجازي نيل العلم بحجة
 كثير من تلك الأخبار وقد لا ينافي على إيجابات وعشرات كتب تحصيل الحضانة التكاليف الواجبة للعلم
 بالإجماع فيها وتجرأ بغير ذلك العلم الإجمالي أو ما لا يمكن استنفاده حكمه من تلك الأخبار
 كما تقدم توضيح ذلك في محبت حجة لظن فغائده التخصيص فخرج الواقع الذي شك في حكمها على
 الخبر نيل تلك الأدلة على وجوبها أو عتقها هذا مع أن دعوى اختصاصها بطرف العلم الإجمالي بالواقع
 المتكسر من الوصول إلى مدركها غير بعيد فإن العلم الإجمالي الحاصل لكل أحد بوجوده تكاليف كثيرة
 قبل من الجحود الأدلة من شأنه العلم بصدق الخبر أو كثر من كثر والأدلة عليه السلام ذال عليها وكون
 الاجتهاد الصادق منهم مما دل على ثبوت حكمه زائدا عما وصل إليهم في الكتب المعتمدة غير معلوم وإن قلنا
 أن العلم الإجمالي نشأ من العلم بمشاهدة كتمان من سبغنا في التكليف وهكذا إلى أن بلغ مع من عاينهم
 عليهم السلام ووصل إليهم التكاليف مشافهة ولم يكن لهم علم إجماعي بثبوت تلك البف زائدا على العلم
 برفقها لا يخفى بعد العلم بمشاهدة كتمانهم في التكليف لا يجوز لنا الاضطرار بالبرائة إلا بعد التخصيص
 تكليفهم والصدق المنقش من تكليفهم ليس إلا التكليف بما أخبروا به ودون العلماء في أصولهم المعتمدة
 يجوز العمل بالبرائة بمثل الخبر تلك الأصول وإنما بعد المراجعة فلا مانع عنه نعم لنا علم إجماعي
 بفضاء العقل والنقل من أن الله قد لم يخالف الناس في ملين بل كلهم يتكالفون بحجج عليهم مشافهة
 إلا أن وجوب التخصيص عن الأدلة ليس من شأن هذا العلم لأن المعلوم بالإجماع لهذا العلم ليس أكثر من
 التي يقرها العوام فلها **قولنا** لكن قد سلفنا الكلام في صغر كثير من هذا الدليل **القول**
 وكاننا نشأ لهذا الأمر ما سلف من المناقشات التي وردتها على الاستدلال بهذا الدليل لوجوه
 الاحتياط في الشبهة الشرعية الحكيم والموضوعية وعده ما يتوحد عليه في هذا المقام

فِي كِبَرِهِ فَإِنَّ حُكْمَ الْعَقْلِ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِدْمَامِ عَلَى مَا يَعْلَمُ ضَرُورَةً أَيْ تَمَاهُيَةً لِأَخْطَرِ تَقْلِيصِ رُفُوحٍ هُوَ مَا يَعْلَمُ
لِمَا خُوِّنَ فِيهِ وَهُوَ مَوْجِبُ حُكْمٍ يَوْجِبُ الْأَخْشَابَ تَحَامُّلًا ضَرُورَةً طَبَقَتْ بِحُصُولِ الْبَرَاءَةِ عَلَى تَحَالُفِهَا عِنْدَ حَقِيقَةِ
عَنِ الْوَاضِعِ وَكَوْنِهِمَا لَفْظِيًّا إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْقَدْرِ الَّذِي يَفْقَهُ الْكَلَامُ فِي حُرْمَةٍ فِي صَدَدِ الْكَلَامِ فَكَيْفَ يَوْجِبُ
الْأَخْشَابَ تَحَالُفًا بَيْنَ ضَرُورَةٍ أَيْ تَحَالُفًا عَلَى قَدْرِ تَبَيُّنِهِ كَمَا هُوَ حُجُومًا لِبَسْتَةِ الْمَضَارِ وَالْأَخْرُوبَةِ الْيَتِيمِ
فَعَمَلُ أَنْ يَتَدَارَكَ مَا شَقِيَ عَلَى قَدْرِ تَبَيُّنِهِ بِالدِّينِ فَيُزِيلُ الْأَخْشَابَ طَوَائِفَ الْوَقُوفِ عَنْ تَقْرِصِ ذَلِكَ الصَّرَاحِ الْحَقِيقِ
وَعِنْدَ عَمَلِ الْمَدِّ ذُو الْإِسْتِغْنَاءِ لِمَنْ يَفْعَلُ الْأَمْرَ الْيَتِيمَ الَّذِي لَا يَهْلِي عَلَى حُرْمَةٍ وَلَكِنَّ
عَرِيفَ صَدَدِ الْكَلَامِ لَا يَنْقَلِبُ بِحُرْمَةِ الْيَتِيمِ شَرْعًا وَلَكِنْ نَفْسُ الْعَبْدِ عَنْ كَوْنِهِ يَنْقَلِبُ الْعَقْلُ
الْعَقْلُ بِحُكْمِ الْمُعْضَنَةِ فِي كَوْنِهِ مَوْجِبًا لِاتِّخَافٍ لِعِقَابٍ وَمُؤَثِّرًا فِي تَجَمُّعِ مُعْلَفٍ فَرَجَعَ قَوْلُ
وَعَمَلُ نَفْسِهِ كَالْمَدِّ بِأَرَادَةِ اتِّخَافٍ وَتَحَابُّ دَمِي الْمَقْدَمِ مِنْ ذَلِكَ الْمَقْدَمِ الْحَقِيقِ أَقُولُ لَا يُمْكِنُ
الْقَوْلُ بِحَقْلِ الْبَرَاءَةِ وَاتِّخَافٍ لِعِقَابٍ عَلَى تَحَالُفِ الْوَاضِعِ بَعْدَ حُصُولِهَا أَوْ الِاتِّخَافِ بَانَ
الْعَقَابَ تَمَاهُيَةً عَلَى تَوَلُّدِ الْمَقْدَمِ مِنْ حُرْمَةٍ هُوَ أَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعَقَابَ عَلَى تَحَالُفِ الْوَاضِعِ وَكَوْنِ
الِاتِّخَافِ حُصُولًا عَلَى تَوَلُّدِ الْمَقْدَمِ كَمَا هُوَ حَاصِلُ التَّوَجُّهِ ضَمِيمًا لَمْ يَتَلَزَمَ تَعَدُّلُ الْعَمَلِ
عَلَى عَمَلِهِ وَأَلَّا تَشْهَدَ أَنْ تَشْهَدَ الْعَقْلُ قَاطِبَةً بِحُجْمِ الْمَوَاضِعِ فِي الْمَثَالِ فَضْدَانِ الْمَوَاضِعِ
الْحَقِيقَةِ الْعَقْلُ بِحُجْمِهَا قَبْلَ حُصُولِ الْقَوْلِ هُوَ الْمَوَاضِعُ عَلَى تَقْرِصِ هَذَا الْعَمَلِ مِنْ حُرْمَةٍ هُوَ بِطَوَائِفِ
فَرَأَيْتُ بَابَ الْقَوْلِ أَمْ لَا كَمَا أَنْتُمْ قَدْ تَشْهَدُونَ بِحُجْمِ نَفْسِهِ عَلَى الْإِجَادَةِ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِ مَوَاضِعِ الْقَوْلِ
وَأَمَّا الْمَوَاضِعُ عَلَى تَقْرِصِ الْقَوْلِ يَعْنِي تَرْتِيبَ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالْقَوْلِ بِحُرْمَةٍ لَمْ يَلِ الْعَقْلُ مَطْبُوعًا
عَلَى أَنْ الْعَصَا وَوَعْدَ الْإِجَادَةِ وَنَحْوَهَا قَبْلَ الْيَتِيمِ فَتَجَمُّعُ تَمَّ لَوْ تَلَمَّ الْإِسْتِحْقَاقُ قَبْلَ حُصُولِ
الْجَنَابَةِ فَإِنَّ الْأَلْزَامَ يَكُونُ فَضْلُ الْمَقْدَمِ سَبَبًا لِاتِّخَافٍ لِأَخْرَاقٍ إِنْ كَانَ حُكْمُهُ فِي
سَبَبِهَا لِاتِّخَافٍ وَتَرْتِيبَ ذِمَّتِهَا عَلَيْهَا وَالحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّرَامُ بِتَقْرِصِ ذَلِكَ وَاللَّهُ الْعَالِمُ
قَوْلُهُ وَلَوْ لَا تَوَجُّهُتُمْ إِلَى تَحَالُفِهِ لَمْ يَكُنْ وَجِبَ لِلْبَطْلَانِ الْحَقِيقِ أَقُولُ الشَّاطِطُ فِي بَطْلَانِ تَبَادُلِهِ كَوْنُ الشَّاطِطِ
بِهِ مَوْجِبًا لِاتِّخَافٍ لِعِقَابٍ لِأَنَّ اتِّخَافًا لِعِقَابٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى قِيَمِ الْعَمَلِ الصَّادِقِ فِي الْكَلْفِ مِنْ
حَسَبِ صَدْرِهِ مِنْهُ وَكَوْنِهِ مَبْغُوضًا فَلَا يَحْسِنُ إِلَّا بِحُرْمَةٍ هُوَ عِبَادَةٌ وَأَمَّا الْوَلَدُ لَمْ يَكُنْ مِنْ حُرْمَةٍ صَدْرًا
مِنْ الْقَامِلِ مُنْصَفًا بِالْفَصِيحِ كَانَ لَمْ يَكُنْ بِعَيْنٍ أَنْ كَوْنُهُ عَصِيًّا فَالْإِجَارَ بِالْكَلْفِ فَلَا يَمْتَعُ مَا فِي ذِمَّتِهِ
مِنْ مَقْدَمِ الْقَصْبِ عَنْ تَوَجُّهِ الْأَمْرِ وَالصِّلَاةِ إِلَيْهِ لِأَنَّ وَجُودَ الْيَتِيمِ فِي الْقَصْبِ مَا لَمْ يَتَوَقَّفُ فِي تَجَمُّعِ الْعَمَلِ
صَادِقًا مِنْ الْكَلْفِ كَمَا فِي الْفَرَضِ بِأَنَّ الْعَمَلُ هَذَا الْعَمَلُ الْيَتِيمُ بِالْإِتِّخَافِ التَّكْلِيفِ بِهَذَا الْأَمْرِ
حَسَنَ الْعَمَلِ مِنْ حُرْمَةٍ يَخْتَلِقُ الْعَنَاءُ وَبِزَالِ الْإِجَارَةِ الْمُسْتَمْلَةِ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الْمُعْضَنَةِ لِلطَّلَبِ فَضْلًا يَتَدَارَكَ
الصَّخْبَةَ مِنْ رَحْنِ الْعِقَابِ وَعَدَهُ فَتَقْصُصُ صُلُوحَهُ جَاهِلَ الْقَصْبَةِ وَنَاسِبًا دُونَ جَاهِلِ الْحُكْمِ

سَوَادُ رُفُوحٍ
حَالِي الْعَمَلِ

فصل في البرهان

وإن سبب الإلزام في فرضه فبفتح غفابه فانه حج كما هو الموضوع ولا انصاع صلوته من توسطها أيضا
منصوبه حال فرضه إذا كان حرمه عن عدم بقصد التوبة والظهور في الغضب لا غير فلو خرج عنها
فقداء وطرف البعد التخلل حتى يعنون بهذا العنوان الرجوع وصلاح الخروج لا انصاع صلوته لأن
خروجها كدخولها معوض وحرم بحسن الغياب عليه فلا يجوز الأثرية وانقطاع التخصيص
العقوبات لا يصح الإلزام لفعل بعد كونه معوضا كما هو ظاهر وإن ردت من بدو وضعه وتبين
لما ذكره فليكن بل اجده ما سطرناه في مكان المصطفى قولنا لا نستقر بقاء العقلاء في مثال القول
المتقدم على عدم الفرق لما لم يمتد على ذلك التكاليف المسطوره فيه من اللطفة والشرط
هذا لما لا سببه منه ولكن الشاغل في وجهه بعد الاعتراف بأن الواجبات للشرط لا يتغير التكليف
سببا إلا بعد حصول مثل ثبوتها وقد بينا ما عندنا في محل هذا الاشكال في قول كتاب الطهارة من كتابنا
المتنحي يصحح البقية عند التكميم في وجوب الغسل في الليل للصوم عند جماع الفريضة عليه من الأدلة
قولنا إن ما لم يحصل ثبوته معين أو معين كالطهارة والنجاسة الخ **قولنا** لا يبعد أن يكون ذلك
بالفصل المبرور كما يظهر من مثلثه هو الفرق بين ما إذا كان متعلقا بقبول الحكم الواقع في موضوع
خارجي من دون أن يكون الشاغل كلفين مدخلية في تحقق ذاته كصبره والتجمل بغيره ما هو
والدليل العصبية نجسا وإنما إذا لم يكن كذلك بان كان لا شغلاهم مدخلية في تحقق موضوع الحكم
كاشغال الكذب بشئ وحادث علاقته وجوبه ونحوها فان تحقق الحكم الوضعي الثابت بالادلة
في مثل الغرض وتوقف على كون الشخص الذي يقوم به عتدا أو مفلا فلا يوجب عليه الاعراض بعد
اختصاص الحكم الوجبة ونحوها أيضا بخصوص الزجر أو اختصاصه لأن محط نظر على ما فيها
بكلية هو الفرق بين ما لو كان للاشخاص فيها مدخلية في الموضوع وبين غير ذلك ولكن توجه عليه أن
هذا الفرق إنما لا يرجع المحصل كما لا يخفى وجهه على المناظر **قولنا** فلا إشكال في الفساد وإن
انكشف الفحص بعد ذلك الشاغل **قولنا** الجرم بالقيام في الصورة المفروضة في غايه الاشكال فان
الفريضة المعترف في حق العباد عفا ونفلا للبشر الأصول العلى في الخارج لله تعالى لا سائر الأغراض
ولهذا المعنى متحقق في الفرض وكون البعد جازما بان لما في به بالخصوص مرقب بما لا دليل على
إغبارة فكما أنه يصح إغبارة ما في بها الفضائل العرفية بقدر مصادفة الاحتمال النوع كذا نص على
نفسه الجرم بوجود العرفية انما جعل المحلات في صدائمه حصول الامثال على تقدير كونه هو
لما هو ثبوت لا ينبغي التامل في الفضة واستحقاق الثواب الا لا في المستبعد الى ان كلف بعض
محلات لما هو ثبوت رجاء كونه هو المستحب نعم بما يتامل في الفضة بالنسبة الى الواجبات على الفضة
كون الأيمان ببعض المحلات بانها على الافتراضات عليه مشوبا بالخير في هذا الملاحظة لا بعد ما

وان

وان لم يخل هذا ايضا عن طريق ان التبرير عما يحصل ترك البطلان انما بان هذا البطلان من غير ما
 وفدا شعبنا الكلام في ما يتعلق بالمقام في شبه الموضوع والعقد وقدم شرط الكلام في بيان علقته
 على اوانزل الكتاب في بحث الاشكال الاجمالي فراجع **فول** من باب حق التبرير **اقول** يتحقق ضرورة
 نادرة الى اثبات حكم مخالف للواقع **فول** والافوى هو الاول **اقول** قد اتمل فيما فواه سببه
 مشابها اذ لم اقام افاضانه بما حاصله من العقاب على الم يكن للكلف غير ان الاشكال في بعضه او
 حبه لا يوجب فلا يبرهن على ترك الاشكال فيما لا يطبق له الى الاشكال منصوصه بامر الشارع بعد فرض عدم
 تمكنه من تحصيل العلم الا بالبرهان على ارتكاب ما كان حلالا في الواقع ولم يتحصل على حجة التبرير
 فلو فلان سببه لعقاب عليه فهو والا فلا يبقى عليه تحصيل خفاء انه لا يعاقب على ما همل انما رآه
 للمفصل لو لم يفعل بحج التبرير الا على الواقيات التي يكون لها طريقها فري بحيث لو تفحص عند نظير
 لسبب لم ذلك لا التزام بانقلاب التكليف الواقي الى مؤيات الطريق بل لا يتم عليه الا التزام بعد
 تبيح الواقيات في حق الجاهل الذي لم ينصب له اليها طريق وهذا مما لا يحد فيه ولكن يجوز
 ان العلم الاجمالي بان عليه تكليف وافتقار التفصيل طريق عقل الى الواقيات موجبة لغيرها لما
 اقر في الشبهة المحصورة من ان الجهل التفصيلي لغيرها ناعن توجه التكليف بل كغيره في تبيحها وحسن
 الموازنة على مخالفتها حكم العقل بلزوم الاضبا طرفة الضرر والجهل بالمقتضى للعقاب وهو حصول
 مخالفة الاحكام الواقعية بوجوده والمنازع مفقود وفيما الطريق المعتبر على خلافه لا يصلح للمنافعة
 الا في حق من ثبت بغيره في حق من لم يثبت له ولا يعلم بوجوده ووضع في محذور مخالفة الواقع على
 حكم العقل وجوب الاضبا طرفة اذ المصنف له هو الحق الذي لا يعتبر به ريب والله اعلم **فول**
 وهو الذي يعقبه شبهة تعدد الموضعين **اقول** ان البرهان ما دل على معدوديه لان حصوله
 ما ضربه ولا يجب عليه اعادةها وهذا لا يقتضي ان يكون الجهل في خصوص هذا المورد خصوصه
 مقتضيه لو لم لو اخذ عليه دون سائر الموارد بل لا يفعل الفرق في استحقاق مواخاة الجاهل
 على مخالفة التكليف الشرعي بين مواردها فليست امل **فول** في بيع الاشكال **اقول** خصوصا
 لو علم بالحكم بعد الفراغ من صلوة وممكنة من اعادةها في الوقت فان جزء الشارع بما صدر من
 بدلا عما هو واجب عليه ومع تمكنه من الخروج عن هذه الواجب قبل فوات وقته في مواخاة على
 مخالفة الواجب كما لا يخفى **فول** لكن هذا كله خلاف ظاهر المهور **اقول** متناهي الى ان سببا
 منها لا يوجب فعل الاشكال الثاني من الشك في بين صحة صلوة واستحفا للمواخاة في مثل الفرض لا ينفذ
 انفا وهو ما يحصل للعلم بتكليفه الواقعي قبل خروج الوقت هذا كله مع ضعف جميع هذه الوجوه
 بل فسادها اما الاول وهو اذ يكون للمصنف مثلا واجبا على سائر العالم فواضحة انه لا يفتضح

لغالب الجاهل مع ما في محض خبركم بالعلم بشئ الدوام الظاهر وانما الثاني وهو كون الجاهل بالجاهل في هذه المسئلة
 كالجاهل بالمتشوق عند انقباضه انما ربه كون الجاهل بالجاهل كالجاهل بالموضوع معد وراشعا او
 عضدا في غلبة تكليفه الواجب فلا يصح مواخذته كذا الجاهل بالموضوع وان ربه كونه معد وراشعا
 الاضطرار بما صدر منه بل لا يخفى عليه في الواجب في الحكم الوضع دون التكليف فهو عين الاشكال
 وان ربه كونه معد وراشعا في اخر فلا يستقله وانما الثالث وهو التزام بعدم كون لغافل مكلفا بالواقع وكونه معد
 فعلى ان العلم فعلى تقدير صحة الالتزام به هو لا يحكم في حل الاشكال في مثل الفرض المتقدم اذ قد انما
 يمكن الالتزام به انما هو حوازمواخذة الجاهل بالجاهل كونه ترك العلم فيما لو ان محمله ان يخرج زنا
 المحرم عن عهده الواجب والمفروض ان عرف تكليفه قبل قولك لو لم يترك العلم به في وقت
 الشارع امتضى ما صدر منه في فرق في استحقاق العقاب وحسن المواخذة على ترك العلم به في وقت
 حصل لها العلم بوجوبه لقصر على المسافر قبل خروج وقت الصلوة وقد صدر له ما في اول الوقت
 فلم يعد فعلا بل اخل ايضا في الشارع لقلته فكيف يصح عقاب هذا الشخص دون الفاعل الذي لم يصل
 اقل الوقت فصلى قصر مع ان ترك الاول للمفسد شاء من رضا الشارع لصلته ولا لكان يخرج
 عنه ما وجب عليه في الواقع قبل فوات وقته وبما ذكرنا ظهرك ما ينبو جبره على الوضوء الجبر وهو
 انقطاع الخطاب عند الفسدة مع كونه في حال الغفلة مكلفا بالواقع ومما يبا على الفسدة فيجب ان
 تخالفه للواقع في الصورة المفروضة لثاء ومن رضا الشارع لفعلة المسلم للرضة في مخالفة
 فثبت صحح مواخذة علمه **قولك** والواحد الى قام فيها على الواجب مقام الواجب الى **اقول** ان
 مؤدبات الطرق الظاهرة كوجوب صلوة الظاهر الى اجرا ليدل بوجوبها على تقدير كون الواجب الى
 صلوة كجمعة ان فلنا فيها بالاجراء ومن شأنه ايضا الصلوات الى باقى ما سقى بعض اجرائها **انظر**
 الغير القوية على احتمال وجه المصنف في عند التكلم فيما يقتضيه الاصل عند الشك واجتماع
 الجزو والشرط بحال العدا وعموما حال اليقين ان فرجع وليس مسئلة الاهتمام المقطوع لوجوب
 الكرامة وكذا السفر المباح المقطوع لوجوب الصوم مثلا لما عرفت ان الاول فلان الاهتمام افضل
 فردى الواجب وليس بما حاصفقا للواجب وكيف لا ولا يقصد بفعلة امثال الواجب انما
 الثاني فلان كفر موجب لسد للواقع ورافع للاصل لوجوب لانه مسقط للواجب مع
 الامتثال ثم لا يخفى عليها ان ثبوت الامر بالبدل في الماورد التي اشترانا اليها ما اعتوان كونه بدلا عن
 الواقع غير معقول لجهل هذا العنوان وغفلة عنه وتعالى الى البرية بغيره من العناوين كونه ثما
 اجرا ليدل بوجوبه لا يقتضي سقوط الامر الواجب غاية الامر ان يقتضي على القول بالغير بدلا
 ما يقتضيه من صلته بالتكليف ومقتضاه سقوط الامر الواجب باثبات هذا الفعل كما هو الذي لا

واستحقاق
العقاب على
تركه الفرض
مثل الفرض
المقتضى وهو
ما لو علم بالحكم
في الوقت الذي
يتركه

سقوطه بغيره فلو لم يكن كذلك لكانت البراءة بالاعتذار بالاعتذار بالاعتذار بالاعتذار
الاشارة اليه في انما يجب النظر في قوله لا امر بالنامل وكيف كان فهذا الوجه لا يوجب في البراءة
بين وجهه بقوله واستحقاقه لولا ان كان له الكواضع خصوصاً في الصلوة المفروضة انما كان لا يوجب في
وبوجهه انما لا يعقل الترتيب في المقامين **اقول** قد تقرر في محله ان الترتيب لا يعقل بل هو في الشرعيات
والعرفيات فوق محله لا حصاً وقد تعرضنا لبعض ما يوجب عليه من انقصه في البراءة في بحث النهم وغيره من
المواضع لئلا يسبب لنا الفقد في موضع الكلام فبه هوانه قبل بعقل قوله لا امر بالاعتذار بالاعتذار
منضاً دس في زمان واحد بان يكون الامر المتعلق باحدهما مطلقاً غير مشروط في وقتي وبالآخر مشروطاً
بكونه ثاراً كالاشارة للطلب المطلوب بان يقول الكون لغيره مثلاً اشغل اليوم بالعل الفلانة فان لا
تتمتع في هذا الفعل ففعل كذا ولكن ما تخفى بحسب الظاهر من هذا البطلان ان الامر لا يوجب
من هذا البطلان لا يوجب في رفع التناهي بين وجهه بقوله الفرض بقوله لا امر بالاعتذار بالاعتذار
الامر من قبله والطلب من غير ان طبيعة الصلوة في حد ذاتها لها مصلحة على من مضى وجوبها وكذا في
ضد هذا الفرض في وجهه مصلحة اخرى ملزمة فاحتمل كل الصلوات في هذا الموضع واجب فاما طلبه
في ذاته بالطلب في غير زمان فقد احرز المصلحة بنفسه لعل الطلب بغيره بالطلب في ذاته
بقائها بعد بصفة الوجوب وبعد ان نفع الوجوب بالمتعلق بالطلب بغيره بعد ان مضى وجوبها
المخصوصة سواء خرج وقت الفعل ام لم يخرج زمانه اذا لم يضر ان المصلحة بنفسه خصوصاً في الفرض
باعتداله امثالاً للطلب في غير زمانه سقوط الامر المتعلق بالطلب بغيره في الخارج مثلاً لا امر
الافطار في شهر رمضان وجوبه على من مضى من حيث هي ولكن كان في علق المؤمن فيه ومقتضى الامر
عنفها كفاً عن الظاهر فلهذا المنة قد انتمى الى مرتبة الزام فلا يجب جرائها وقد انتهى الى هذه
المرتبة فاذا اعتل المكلف رتبة غير مؤمنة فقد ادى بما يقتضيه الافطار ولكن يوثق على نفسه مرتبة
وجوب عليه وعابها فثبت بحق العقاب عليها ولا يمكنه ندادها بعد ان نفع الطلب المتعلق بغيره
الطلبية ان فك بعض ما ذكر في عدم وجوب عادة الصلوة بالافطار بالخصوصية عمداً وهو باطل فك
لا بد من ان هذه الصلوة من حيث هي مطلوبة بطلبها انقضت وانما المكشود بيان امكان ذلك والا
فمن الممكن بغيره مطلوبه صرفاً بطبيعة عدم كونها مشوية بالبحر كالمشاة بالنسبة الى العالم
دون الناس والخاص بالافطار **اقول** مضى في البراءة حتى البطلان لبعض كلمات العلماء
عدم وجوب الفرض **اقول** اما دلالة الاذلة العقلية كحديث الترفع والتسعة ونحوها مما هو مشا
للمشاهدة الوجوبية فبغيره بله للناسم لا لا يتأخر بغيره فبالنسبة الى المشاهدة الحكيمة بالاذلة
المعقولة كما هو واضح واما الدلائل العقلية فيشكل المعقول عليه بعد ان عرفت عندنا

الأدلة الموجبة للحكم في الشبهة المحكية بان الفعل لا يبعد الجاهل المتمكن من الاستعلاء اذ لا يعمل
 فيه بين الشبهة المحكية والموضوعية في ذلك بل الظاهر ان الشبهة المحكية من هذه الجملة
 حيث ان بيانها وظهورها في الشارع لا يجهل عند منظر الفعل ما لم يصل اليه البيان واما بعد بيان ما
 هو موضوعه فيشكل برخص الفعل بجواز الرجوع الى البرائة من قول الامر قبل الفحص في الشبهة بل
 الظاهر لزومها بالفحص ولو لم يول عبدا باعطاء كل من اهل داره او بغيره دهرها واما ما ذكره من بيان
 الفحص على عدم الفحص ولو لم باعطاء كل فغيره او باعطاء كل ما اهل داره او بغيره دهرها واما ما ذكره من بيان
 فمفسدة ان سعة دائرة العموم في بنية عقليته وعرفته على ان المراد ما بيان المصروف وان غرضه ان يحدد
 هذه الافعال بالنسبة الى كثر ما طلع عليه لا مطلقا ما يكون وجوبه اشد وطا بالاطلاع ونحوه
 واما ما ذكره من ان غرضه يتعلق باسباب جميع الافعال فلا شبهة في وجوب الفحص في مثل هذه المواقف
 التي فصلت لعماده بانه لو لا الفحص لم يقع في هذه التكليف ولا لبيان جميع ما يتعلق باليمين
 لهذا ولكن الخوف ان غرضه في العقاب بالبيان معناه هذا الشامل للشبهة المحكية والموضوعية
 كما في موضع محله في هذه عقليته سارية في جميع مواضع الشك غير ان بنية الفحص في دعوى ان الفعل
 لا يبعد الجاهل المتمكن من الاستعلاء ليس الا دعوى الفحص في اقل ما بان الفعل لا يبعد
 الجاهل المتمكن من الاحتياط فما هو الجواب هيئناك هو الجواب هيئنا وعلقتك من الواضحات التي
 يشهد به ضرورة الفعل ويعرف به كل احد ان مواخذة الجاهل على ما اراه اذ ما عليه بان لم
 يكن له طريق شرعي وعقلي يرشده الى لزومه وبغيره والابتناء التكليف بما لا يطاق فمقتضى مواخذة
 الجاهل المشارك للفحص على مخالفة الواضحة او تركه للفحص اكان في الشبهة الموضوعية المحكية
 متوفرة على ان يقوم عنده دليل شرعي وعقلي يرشده الى لزوم الفحص في الخروج عن عبء التكليف
 الواضحة على تقدير بربوته كما في الشبهة المحكية التي فهم وجوب الفحص فيها بالنسبة الى الاعمال والموضوع
 المعتبر بالعلم بالاعمال الموجبة لمواخذة على حكم العلم بالاعمال المسلم بالالزام الفصل بالفحص في
 الاحتياط في اطراف الشبهة فصلا للعقاب المحمل واما اذا لم يكن كذلك بان لم يعم ثبوت تكليف
 الواضحة لاجل الاول فلا فسخ ولا لم يكن هناك دليل يقيد من قبل الشارع بذل على وجوب الفحص
 والاحتياط كما في الشبهة الموضوعية فليس للفعل استقلال بل لزوم الفحص عن خالده كما ان لا
 استقلال له بل لزوم الاحتياط منه عند عدم التمكين من معرفة حكمه حيث ان حكمه بل لزوم الفحص
 بل لزوم الاحتياط بل لا من باب دفع الضرر المحمل وقد عرفت في الشبهة المحكية ان غرض الفحص
 فاداره على هذه القواعد ولا يرد الفحص بوجوب الفحص في اصول الدين اذ لا يجرى جواز المواخذة
 على مخالفة الواجب لالزام الفعل بالفحص لاجل الشارع بمواخذة الكفار وخلودهم في النار فضلا

عن

عن استقلال الفعل بوجوب شكر المنعم وعدم فيه الواحدة على تركه فان اخبار الشارع بالمعصية على
 تركه معززة كما في تمام الحجز وقطع هذا العبد بعد استقالات عقده بوجوب دفع العقاب لتحمل
 نظره ما لو اخبر شخص عبدا الذي لا يدين بعبودية باني اعاقبك على عدم اعزائك بالعبودية
 وعقابك ما انما امرتك به في حمل صدق ذلك الشخص وان على تقدير كونه سببا بغيره على
 عقابك لا ينبغي له عذرة في تخالفه بعد استقالات الفعل بوجوب دفع العقاب لتحمل وعلمه باحكام
 ذلك الشخص لكن يجب بدعي عنه سببه ولا يفتى على السبب بغير عقابه بعد ان يتبين له احكامه وان
 بازاله سببه وان على تقدير تركه بواحد كما هو واضح **قوله** اما الكلام في مقدار الفحص
اقول مقدار الفحص متفاوت بالتبني الى الادلة الدالة على وجوبه فان عينه تارة على العلم
 الاجمالي بثبوت التكليف بما يليق من الادلة فحده الفحص ان يحصل التحريم بعدم دليل مثبت للتكليف
 فاطراف الشبهة بحيث يندرج المورد في الشكوك لا في البينات التي هي مجرى البرائة وان عينه تارة على
 الاجتماع ونحوه من الادلة الجملة فتأثيره مقدارها وجوب الفحص ان ينظر بعدم الدليل وان استدل
 بالحكم العقل بوجوب الفحص وعدم معذرة الجاهل المكلف المتكبر من الاستعلام فحده الى ان يظهر
 له الخطأ ويكون فيما زاد عليه شق من غيره بمومات في المخرج الواردة على حكم العقل بوجوب الفحص
 وان عولنا على الادبنا وقلنا بدلتنا على الوجوب بطلنا فحده لزوم المخرج كونه ادلة في المخرج
 على المطلقات المشبهة للتكليف وان نبينا على جميع الادلة وجب لاحد عقوبات الجميع كالان
قوله اما عدم وجوبه لانك فللزم المخرج الحجج **اقول** لا يخفى عليك ان دليل نفي المخرج عما يجزى
 لو لم يكن العلم الاجمالي مانعا عن جري الاصول في مجازاتها قبل الفحص والافعال لم يخرج المورد عن
 اطراف الشبهة لا بمجرد دليل نفي المخرج لانبات عدم الوجوب دليل يقضي لبيل نفي المخرج ونحوه
 الاصول في مجازاتها عند افترائها بالعلم الاجمالي كاصح من المصنف ده وحقق عند الشك في نفي
 دليل الاستدلال **قوله** الا ان يكون حكم الظاهر ثابت بالاصل الحجج **اقول** لو قلنا ان
 هو من كان واجدا للمفاد من المال واف بائج ولم يكن عليه دين في حمله الظاهر في مقام تكليف
 فلا شبهة في ان يخفى موضوعه ايضا بوجدان المال وعدم ثبوت دين عليه فخصه في تكليفه
 فلو حجج احق حجة الاسلام نحو انكشف بعد ذلك ثبوت دين عليه لم الاول قلنا بان علم الدين
 الواقعي شرط في الاستطاعة لم يكن خراجه باصل البرائة الذي هو تبين الاتصاف بان ثبوت
 ذلك باطلا البرائة الى احاطة صاحب فراع ذمته عن الا مال بحال المرفق بغير موضوع الوجوب
 في حمله الظاهر ولكنه لو انكشف ثبوت دين عليه في الواقع كشف ذلك من علم كون الحجج واجبا في
 الواقع وعدم كون ما صد عنه حجة باخر حجج الاسلام كما هو الشأن في جميع الموضوعات الثابتة

بالاستصحاب فليس قولنا لان الملازمة مقبضة للجائزات والكثرة مانعة عنها الخ **اقول** هذا الوجه مظهر
 فيه لان حواشي المقبض لا يمكن في حكم يقبض ما يقبض ما لم يحزم عدم المانع ولولا الاصل كانه حيزا للقبض
 في غير موضع من كونه وكون الشك في المانع في حكم العلم بغيره ممنوع كانه في محله هذا مع ان كون المانع
 قبل الشك في المانع غير مسلم وقد اشبهنا الكلام فيما يتعلق بالمقام في المقعد من الماده قبل ارجاع قوله
 وقد فصل فيها الخ **اقول** ينبغي بمقتضى المقام في بحث الاستصحاب **قوله** رتبة ان نقول ان
 الجائز والكبر الخ **اقول** في البيان اشياء يثبت ثبوت الشاؤون باعمال الاصلين كانهما في
 مع الخصم والافهم خلاف التحقيق وليس معنى عند المصنف انه كانت معرفة في تعارض الاستصحابين
قوله ما امل **اقول** لما اشار الى ما يظهر من كونه في المقعد من ان الشك في المانع في مثل المقام
 مرجع الى الشك في الخصيص فيرجع الى اصله العموم وقبضه نظر في محله بل الظاهر على ما هو بيننا
 ان المصنف قد سبق في نظر في مثل المثال كما يكون شك في ما شاع من شبهه الامور الخارجة عن المثال
 المضادة ووجه ظاهر في بعد ثبوت كون الشك في الكبر من قبل الشك في التحقيق مع ترجيح الخ
 ادلة الافعال في كونها متباعدة في كنهها ككيفية كافي في سئله بغير مثال الخ كانه مثل المثال الذي في
 الشك فيه من الجهل بانواع الحوادث لا يصح التمسك بالعمومات في التسميات الاصلية كما هو محض
 المصنف **قوله** كان له عند **اقول** العذر والعين المهملة والذال المعجمة فليس على ما في المحكي
 النقلة **قوله** بناء على ان معنى الضرر الجازاة على الضرر **قوله** الظاهر ان هذا المعنى مأخوذ من
 الجازاة كاشيئ بل المصنف في ذلك كونه وهو على ما يتبادر منها غير ان يصير كل منهما صاحبة مثل
 ما لو كسر يدا نالت وخرق ثوبك فجازاة بعمل ما فعل من كسر وخرق واما احدا فبغيره فلا بعد
 ضرر في العيب بل هو من احكام الضرر والابتداء في ذلكهم فلا بعد مجازاة اية بل عندهم فلا ريب
 بل هو حكم الشرع اية الا ان هذا الحكم العقلا في المضادة لا تنفي في كبر فعلتها في المعنى الاول ثم قد
 ثبت المضادة بهذا المعنى في الشك فيها كما في المقاصد لا خصية جليدة من قبل الضرر **قوله** في
 يحصل ان ياد من الفعل الخ **اقول** يعني ان يكون قوله الضرر مثل ما لو قال لا تبع وقت النداء
 الا ان ما نحن فيه عبارة عن المثال في ان المحرمة فيه تكليف محض بخلاف ما نحن فيه فانه مستمع للموضع نظرا
 لكون الضرر في الشك في كونه مريدا به انتهى وحيث ان المحرمة فيه مستمع بقوله المكيه ملك ما لك هذا
 النهي في ريب من التقى فالمعنى بل راجع اليه كان التوقيف تسليم النهي اذا كانت المحرمة من ثمار فندبر
قوله ثم ان هذه النعاذ حاكم على جميع العمومات الخ **اقول** لا ينبغي لنا ان نعدهم النعاذ
 على العمومات لثبوت التكاليف وتخصيصها بغير موارد الضرر لوقوعها في مقام الانسان فضررها النعاذ
 الموجب لغوه ظهورها في العموم واعتدادها بما هو لغوي في الفعل من ان الله نعم لا يريد بها كضربا

ولله

فلا بد من ذلك ولو لم يلفظ بالضرر في قولنا لكنا ليعتد صادفها للضرر فكذا
 الضرر الذي هو بغير الضرر ويؤمن عموم سائر الأدلة كما هو ظاهر في كونه بغير الضرر
 الأدلة سائر الأضواء المستدل بها بالضرر لرفع اليد عما يقتضيه عمومات بعض الأدلة
 كقضية أكثر على أنها لا يمكن كون الضرر حاكما على الأدلة بالمعنى لا يضطر إلى كون
 متبدولة للفظ بغير الضرر كما لا يخفى عن كل من منع أن مفاد الضرر على الظاهر من أن الشرع يجعل
 ضررا لا أن حكما كالمجوزة مقصودة على غير ضرر والضرر والفرق بين العيين ظاهر والمعنى الأول
 مما مره أطراف الأضواء الشاملة للضرر فلا بد في حقيقة من حقيقة حارجه وهذا
 بخلاف المعنى الثاني فإنه متبدولة للفظ بغير الضرر على عرف الأهلان فتدبر **قوله** فإنه حاكم على الأدلة
 أنه لا ينافي إلا بطور الخ **أقول** في جعل الأدلة حاكما على الأدلة الواضحة من الأدلة
 كان مفاد لا تنفصل العيين بالشك أن المراد من الأدلة الواضحة الظاهرة الواضحة و
 الظاهرة المستحصنة لزم كون الظاهرة المستحصنة ساطعا واضحا للضوء وهو ما قد جزمنا فالأصل
 لا يكون حاكما إلا على الأحكام الظاهرة الثانية بالقواعد العقلية والقلبية للشك من حيث هو شك
 من المراتبة والاضطراب والتغير من حيث لا تنفصل العيين بالشك أن لا يلفظ بالشك بأن ترابطه
 آثاره بل يفتقر على حقيقة السابق فيقبل نفس كمال الشك وهذا العيان للبرهان فاعلم من حيث
 الواضحة وإنما مفادها العام حكم الشك بعد العيين في سبب الظاهر حاكم على عاقلها
 الحاكمة بغير محصيل الجزم بمصالح الشرط الواضحة لا على ما دل على أنها مشروط في الضلوع فالأصل
قوله فإنه بغير عاقل كونه من حكمته الزاوية الخ **أقول** الشك من الضرر والضرر في الشك بغيره هو الضرر
 الذي هو في الأصل بغيره ماله وعرضه وبدنه فوجوه الضم في الصف والاعتقال بالمال ورفق
 الشك إذا كان موجبا لمحدوث مرض أو زيادة أو بطلان من ظاهره صادق في عاقل الضرر في
 اللهم إلا أن يدل عليه دليل خاص كما قد يدعي ذلك في منع الجناية فيكون ذلك الدليل محصيا
 للضمان الموجب للاعتدال موضوعا واللام يقبل ورود تخصيصه عليه ما بل كان جميع الأدلة باطلا
 وعموما وأردته عليها والحال أن القواعد لا يخرج المنة على مثال لكنا ليعتد لبت ما نفعه عند
 أن الضرر وكذا صد للضرر ليس متناهما لكون مضادا موجبا لتمامه أو غيره ولذا الترتيب فيجب الترتيب
 الموضوع في واردا للضرر والضرر في محله شرعا وإن الترتيب في تلك المواضع وخصه لا غير نظر إلى
 أن عاقل الضرر والضرر لا يقتضي الأرض وجوبه لا شرعية وإنما في الموارد التي لا يجوز شرعا محله كالمحل
 الشك في بطلان من عاقل عدم جواز اجتماع الأمر والنهي في عاقل الضرر ولذا يخص بوضوح
 العلم كما هو الأصل في تلك القواعد وإن اردت توضيح ذلك فليكن خبر الجاهل ما حققناه في محله

مجرد ما يباينهم بغير جعل لا شك لا شك التوفيق في المقام وقد تم بما ذكرنا انما زاد الخلف قوله ان الحكم
الحكم الضرر والحوادث بالادلة العامة لا تضمان تكون ندركا للضرر ان موارد الضرر رخص لا يباينها
التكاليف فلا مصلحة فيها ان يصح ان يندركها الضرر فبقية ما عرفت من دليل نفي الضرر لا يدل
الا على دفع الحكم الضرر كأي الزام بجعل الضرر وهذا لا ينافي بثبوت ما يقضي على المصلحة المقصده
للتكليف وان زاد فيه ان المصلحة المقصده للحكم الثابت بالعمومات ليست صالحا لان يندركها
بها الضرر بحيث يمتنع عن جرحه وانما جرحه في موضوع دليل نفي الضرر احكام على العمومات فهو حق
صحيح لا يعدل عنه **فصل في** الان الذي يوجب فيها هي كونه الخصائص صانها الخ **اقول** لا بد
او لا من شخص صانها في الضرر عن حتى يقتصر بانه الخصيص عن غيرها فبذلك يمتنع جرحه
الغرضي قول لا شبهة في ان شرعي يمتنع منه وفيه التمسك بالباقي وكذا اعطاه كل جرح الى شخص
لا يعقد في العرف ضرر فكل حكم شرعي يمتنع من هذا الامور لا يعدل بحكمه ربا. **نعم** لا شك
بوجوب الخرج عن هذه خصوص الناس ليس حكما ضررا سواء كان الحق ما لا يباينها للدين والادوية
الانفاق على زوجة واولاده ومعدل موافقة فان الاستحقاق في مثل هذه الموارد ثابت
عرف ولو لم يكن حكم شرعي الا ان يرضى ان اصل العرف يبرن تركه لا انفاق على الزوجة والاولاد فتم
بين تقابلها في حكم شرعي الحكم لا دليل الا مضاهي حكمهم كان حكمه بغيره المسلمات لا دليل الا
حسنا فان مال العشر العرفي حكمه كالشرع من باب اشتغال الذمة بما هو الاقرب الى الناس
في الاخر من مثل ان الضمة تقع مثل وجوب الحجر والركوة بقا حكما ضررا الذي العرفي با دلائل
ان اذ دللنا واورده على دليل نفي الضرر فانها تدل على ثبوت الاستحقاق لارباها فبعد بيان
انما استحقاقها يكون رباها كسائر الديات **فحكم** العرفي يخرج عن كونه حكما شرعا وبما ذكرنا ظاهره ان لا يوزن
انه يوجب بنظرة الشوب والبدن بل لا يوزن على وجه يتعارف حصوله عند اهل العرف ولا يعقدون
المال في محضه بل هو موقوف على رتبة **فقد** رآه السيد مثل هذا الحكم من حكما ضررا بالانها موقوف
عند العتق ولا بعد من من تركه اقل عدا للضررين فيهم بل بازاله ما الا يبرن وقد احكم ضرر
لونه في صرف المال الا انه بعد ان بين الشارع فذاته شيء يمكن بدله فذاته حق ولم يخرج هذا
الفرضية مسئلة الحكم عن كونه ضررا فيقول ان هذا الدليل فاود على دليل نفي الضرر فلا يوجب
له مورد بعد ان علم فذاته ببيان الشارع فيكون حج كسائر العداوات التي يقدم العتق على كل امر
ولا يعدل من صرف المال في محضه خسارة وتضرر ولا فرق في ذلك بين ان يكون العتق والاختصاص
مركبا كما في العتق المختص ام خرج في كافي الحديثه مثل امره التماسا للفصل وشره الما ومن شدة
الموضوع لا يعدل عرفا **فقد** رآه ان علوا فاما سائر المحدثات في النقص مما لا يرفع اثرها الا بان مال

الطهور نعم لو توفرت محصيل المال في مورد خاص على خسارة خاصة غلبت على غيره وعادته
 بالكونية على ضائع ثمنه أو غيره قال ولو لم يبق بعد ضربه في الكربة أو فادام العقل أو على
 مثله خبايا التحصيل فلما صيدهم مع علمهم بقرينة على فعلهم لا يخرجهم عن كونهم ضروا أو أدركوا بعد
 العاقل على ضربه لاجل مقصدهم بقلوبهم من العجز عن هذا الضرر ونظير الضرر بالذلة الحدث والنجس كل
 تكليف ثبت في القرينة لاجل غايته ملحوظة عند العقل في أمور معاشهم بحيث يبدل في تحصيل المال
 كما هو ظاهر وإذا اطلعت خبرا بما فصلناه وإنما ملكت في المواردا التي يتوجه منها فانها عموم الأضرار
 لأن كل ما من قبل الورود والحكومة وانه فلما ينبغي ما ورد يكون من باب التحصيل على العموم نعم
 الأحكام الضرورية كثيرة إنما مضاهة شرعا ولكن منشأها عموم الأضرار كما في مورد تعارض الضررين في
 بعض الصور والله العالم **قوله** فكما هو المشعر المحققون في أقسام الضرر فيكون منه لا يتقلد عن
 الضرر الشخصي لأن بدل المال بالضرر من مثله هو جديته ضرر لما إنما إذا كان الفاعل في المقدم
 عليه كافي الأمثلة المفروضة للضرر عن ضرر أعظم فيكون ارتكابه من باب فعل الضرر من كالأخفى
قوله كما إذا لم يترتب على تركه الشفعة ضرر على الشئ في أقسام الضرر ولكن فيكون من مثله خبايا
 الشفعة ومثل الضرر بل مطلقا دليل على الضرر فانه بل منع والله العالم **قوله** لأن الشفعة
 منها انتفاء الحكم رأسا في **أقول** ولكنه في غير محله كما أن الشفعة في دليل نفيها يخرج أيضا أن
 في ظاهر دليلها بل دليل الضرر والخرج الشخصي كما لا يخفى والله العالم **قوله** فما مع
أقول لعل الشارة إنما فليق بل فيما يستظهر من كائنات الاضطراب وإن حدثت لعلها إنما
 هو بعد ظهور سبب العلم به لا من حين العقد ومنه ما مل **قوله** وما المانع منها والرجوع
 إلى الأصل **أقول** يعني تعارض الضررين والرجوع إلى الفاعل الذي وجب أن يكون المبدأ في
 الفاعلين والمراد بالأصل بالاحتراف في الناشئة من عموم السلطنة التي يقيدنا
 فبعد على هذا التقدير من فم الرجوع إلى الفاعل الذي لا يخرج عن ماضي ومشيء الفاعل إنما ان فعل
 يحكونه لا يخرج عن فعل الضرر فيكون هو المرجع من قول الأمر يقيدنا بل من منع المالك من الضرر في
 تطهير من غير الفاعل لأن هذا الضرر لا وأما أن يقول بحكومة الأضرار على الأرجح في يرجع إلى
 فاعله فيخرج بعد تعارض الضررين فإن مقتضى الفاعل هو الرجوع إلى الأصول والفاصل المحقق
 بعدا بقاء الحاكم والمعارض وأما أن يقول بأن الفاعل من الحكومة لا أحد منهما على الأخرى بل
 متعاضدان فلم يرجع ما عداهما من الأصول والعوامل التجارية في ذلك الموردة مما لو كان
 شئ من الفاعلين سلبا عن المعارض لكان ما نفعنا عن جريانه كفاية السلطنة وأصل البرائة و
 إلا باحذر وغير ذلك كما لا يخفى **قوله** ويصيان أخرى لعل العبد من شأنها بالفتنة لعل

في الاستصحاب

أقول الاستصحاب كالقبح في مثل هذه الموارد التي لا تخرج عن الوضوح للشايطان
 مخرج من قولنا للفظ ولكن الاشكال في مثل هذه الموارد إنما هو في الزام صاحب الظاهر
 بأن يعمم ما ورد من النقص على صاحب القداد صاحب الدار إذا
 كانت الصلة مشتركة فضلا عما لو كانت مخصوصة
 صاحب الدار بل وكذا لو كانت خاصة
 الدابة ولكن لا يبردها بالبر
 صاحب الدار بأخرها
 وتخصها
 القروض ونظائرها
 يحتاج إلى بطلانها للعلم
 والله هو العالم بالصواب
 الأنواع

في الاستصحاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين وللعزة لله على عباده ثم
 المأمون الدين **قوله** والمراد بالبقاء الحكم بالبقاء **أقول** ينبغي التمسك به في جملة أنظمة
 محققى ربنا والبقاء في مقام العلم ثم لو كان التعريف مخصوصا بالاستصحاب على قول من يقول
 باعتبار من باب الظاهر كان نفس الحكم بالادراك الظاهرى استصحابا كما هو ظاهر ثم لا يخفى عليك أن
 علم الحكم بالبقاء كونه لا ينشأ من القول باعتبار من باب التعبد والقول يكون مجتهد من باب
 حكم الفعل بالبقاء، انظر العقلان في مرتبة واحد حتى يقع نواديهما على حلول واحد كما هو
 واضح **قوله** فقال لا استصحاب هو التمسك بثبوت ما ثبت الي **أقول** ما نقله عنه عن
 الواجب نظامه ينطبق على تعريف التمسك ولا من مقتضاه محسب نظامه التمسك في زمان ذلك
 المتأخر في وجوده في السابق هو الاستصحاب وهو عبارة أخرى عن نظام ما كان مستلزما
 وجوده السابق وإنما ذكره في هذا القول فيقال في آخره فهو محسب نظامه بغير بيان اليقين
 التمسك بالاستصحاب من تعريف التعريف ثم بين هذا التعريف وبين التعريف المتعبد الي
 وهو إثبات حكم في زمان وجوده في زمان سابق عليه فرق في بادية الرأي وهو ان يقتصر
 المحقق في نظامه بغير ايقان في زمانه **أما** ما ذكره في التوبة من ان ما كان مستند كونه كذا

قال في الاستصحاب

الاستصحاب هو الاستصحاب وليس كذلك غيره وإن شئت لهذا الحكم في كتابهم يعلم بالاثبات جحاً فلا يترك
 بالاثبات جحاً فحق هذا الحكم بل يرد به بالاثبات خطاب التعويل على كونه الشايق فقولهم هذا جحاً
 للثبات جحاً عبارة أخرى عن أن بقية هذا الجحاً يعول بالأعلى كأن قد ذكره في الوافية في شرح الاستصحاب
 أو في ردّه مما يرد على بعض تعريفاته وهو ولعل تعريفه باقياً ما كان وفوقه ما كان واسم من الجحاً
 كذا نية علمه نصفه فلا يخطو ويدبر **قولهم** بطل الكلام في مورد **اقول** يعني مما يثبت كونه
 المقام قبل الخوض في أصل المسألة **قولهم** مثلاً بناء على كونه من أحكام العقل **الشيخ الموت**
 يستقيم لك لانه انه على هذا المقدار يبقيه في علة عقلاً لا يثبت له في شيء في ذلك الظن **قولهم** ونحن
 انما نشترط بهذا الجحاً لخصه بالحق **اقول** الحق في هذه الروايات كان في شيء في ذلك الظن **الشيخ الموت**
 الاية لا يثبت غيباً الاستصحاب من باب بناء العقلاء اذ لا يكاد يشك في ان صدق الروايات
 مسوق لبيان ابداء الاحوال وقوله عليه السلام فلا ينص من شيء ينادي ما علم صوته ان يعرفه علم العقل
 وان لا يعرفه عده محبته بل هو من شيء اذ كان العقل من لا يرفع اليد عن الحق والاشياء التي لا
 يعرفها منقول في قوله وانما الاختصاص لا يثبت في مكان المكانة فيها وان كان في شيء من علمها **قولهم**
 فلو غلب عن ذلك كونه لا يثبت صلواته **الشيخ** **اقول** ما فرقه من علمه اصله من غيباً والاشياء العقل
 في قولهم الاستصحاب في غاية الاشكال لاننا لو ثبتنا على ان الاستصحاب حكم ظاهري على الاشياء
 بوضوح كونه شيئاً كما لا يغير فلا يشك في ان نفع موضوعه يعرف بطل العقلة فلا اثر له الاثر السابق
 بالنسبة اليه بعد ان نفع موضوعه وان يثبتنا على ان الاشياء العقل شرط لتقرير العلم بالاستصحاب
 لا الوجه بخطابه بل يحتمل ان استفاد من الغيب ان يحجب على من يقين بشيء الظاهر شرعاً الى ان لا
 للديقين بخلافه فهو كغيره من الاحكام الشرعية مثل حرمه الخمر والعقلة عنه ما نفعه عن بخره لا عن
 اصل فوجبه فعلى هذا يصح صلواته من يقين بالظاهرة وذهل عن طهارته المشاهدة ودخل في صلواته
 ولم يلتفت اليها بل استصحابها حال الصلواته فيجوز الافتداء به وان علم المأموم بعقله عن طهارته
 ولهذا لا خلاف ما لو ثبتنا باغنيا الشك العقلي في جريان افتداء به في الفضل واستصحاب
 فصل المأموم لا يحكم في اثبات صلواته الا ما لم يعد علمه بانه ليس له طهر شرعي لا يجوز طهارته
 نعم للامام اصل الصلوة بعد طهره وترص صلواته ولكنه لا يحكم في جواز الافتداء كما هو ظاهر مختصلاً
 ذكرنا ان لا فرق في جريان الاستصحاب وعدمه بين ما لو التفت قبل الصلوة الى الحدث السابق والشك
 تم غفل ودخل في الصلوة ولم يلتفت الى حاله وصلّى فما لا الا ان اعتبرنا الشك العقلي في جريان الاستصحاب
 في حق من لا يورثين وان يثبتنا على كفاية الشك التقديري يجوز في كليهما نعم بينهما فرق من حيث
 اصل الصلوة وعدمه كما نية علمه المصنف لا لا يتوهم العلم بالظاهرة في الصورة الاولى كما قد ينوهم

بل لا يضرنا ذلك ما لم يكن قبل التصديق واصل في ذاته ولا خصصا بها بما اذا حدث الشك قبل التصديق
والله العالم **قولهم** ثم هذا الشك لا يضر بوجوب الاعادة **الحج** اقول لو قلنا باعبارنا الشك البطلان
في جريان الاستصحاب كما هو المعروف لا يضرنا على انتصاحا الحدث الا بطلان صلوة من لم يصبها بعد
الشك واما وجوب اعادته ما مضى فليس من حكمه الشرع بل من لوازمه كعقبة حسان من لوازمها
الحديث بطلان المأثم ببقاء الامر بالصلوة فلا يمكن اثباته الا بالاصل المتيقن ثم يجب ان لا يضر بولا
حكومتها عنه الشك بعد الفراغ اعادته الصلوة ببقاء علة الشك وانتصاحه **قولهم** ولما
استدلواهم على اثبات الاستصحاب بانسواء الباقي عن المؤثر **الحج** اقول لو كان مستند شديدا
خصا ط الشراعي بالوجود فليس مستدلا لهم على الانتصاح بانسواء الباقي في بقاءه عن المؤثر ولو غير
عليه ما اوردته المصنف من العارضة والنوعية الا ان ظاهر عبارة المحكمة عنه في صدور القول بان
سند البرهان لا يستدل بالبناء عليهم **مسئلة** الاستصحاب على كفاية العلة للحدث لا لايقاب
ان معنى بناءنا على تلك المسئلة ان حجة الانتصاح من فروع تلك المسئلة فلو قيل ان الباقي
لا يحتاج في بقاءه الى المؤثر بل بعد ان حدث بغيره فمالم يرفع رافع فالاستصحاب بحجته لا يضر
بان يرفع بقاءه بغيره كحدوثه يحتاج الى علة يفيض عليه الوجود وان وجب خباجه الى العلة لمكانه الذي
لا يختلف عنه فالاستصحاب ليس بحجة فهذا البناء يدل على خروج العدم من محل الشراعي بوجهين
الاول عدم الخلاف في عدم احتياج الحكم في بقاءه الى المؤثر وان لم يضر في نفسه بوجهين لان علة
عليه الوجود التي هي من قبيل الرافع واستنادا لعلة له من حيث ان عدم الرافع من سبب البقاء
فليس في الحكم شيئا نابرا وثرا المستصحب الوجودي على تقدير عدم احتياجه في البقاء الى المؤثر
ببصر حاله حال العدمي كما لا يخفى وثانيتها تسا للمهم على المحجة على تقدير الانتصاء مع ان القول
بكفاية العلة للحدث لا يقول بكونها علة فائمة للبقاء والام يقبل الشك فيه بل يقول بان الشيء بعد
ان حدث لو خلت وقت بغيره مالم يرفع رافع فالبناء عليهم ما يحجب على هذا التقدير كما شف عن عدم
اعتنائهم بالحوال وجود المانع فبظهر منه ان اصاله علم المانع عندهم من الملمات بحالها لا يتقوى
الى الحال خلافا وفاداشنا الى ان الشك في بقاء المستصحب لا يضر هذا القبيل فليس محذورا
هذا الاستدلال غير قابل للمناقشة فلا بد ان من منع الاثبات والالتزام بحجج العدميات من محل
الشراعي فلا يضر **قولهم** وهو حكم العقلي المتوصل الى الحكم شرعي **الحج** اقول **المراد** بالحكم العقلي
كما يظهر من عبارة المصنف في طي كتماننا الدية ذلك العقل حسن العقل ومجتهبه هذا التقدير
يتحقق لك معنى قولهم ان الواجبات الشرعية الطواف في العقليات بعد تبصيرهم اللطف بما فيها
الى الطاعة وسعيه عن العصية لان الواجبات العقلية فلما تمثل لولم يكن على طبقها امر شرعي

بوجوب اطاعته ونحو هذه استصحابا للثواب والعقاب فلا يلزم الشرح هو لبا علة على القول بذلك بالاعتقاد
والاعتقاد اذا عرف معنى اللطف ظهر لك معنى قولهم ان اللطف على الله تعالى واجب لذات الملائكة
انه يجيب عليه ان يرشد العباد الى رضا الله بهم ومفاسدهم بامرهم ولوي بوجوب العقل عنهما لئلا ينكروا
بالمفاسد العالمة وما نوهه بعض في معنى الواجب العقل او ورد على العلماء بالاشفاق في مقاماتهم
بحسب يكون بحجة العقل ويقولون ان العقاب بلا لطف فيجب نشاء من العقل عن فهم المراد من تدبير
الافلاك ثم يوصل الى الحكم الشرعي فوجبه واضمح بعد العلم بان الله تعالى لا يامر بالفسق ولا يهين
الحسن بل يامر بالحسن وبه عن القبيح علمنا هو مذهب العقليين ويقضيه اللطف كما استقر
في محله **قولهم** نظر الى ان الاحكام العقلية كلها متبينة ومفصلة **الحج** اقول ورد عليه بان
الاضافة قد تبدل العقل بغير عنوان وحسنه اجمالا مع حجر عن المنجزين ما له المبدأ
ثما هو علم من الموضوعات في الحكم بها وما الدليل ذلك وهذا ينظم من مناجاة الوجدان
فقد لو ان في الزمان الثاني بعد تبدل بعض الموضوعات يجوز استصحاب الحكم الشرعي الذي استلزمه
الحكم العقلي بعد البناء على السامحة العرفية في غير الموضوع فيبدل بعض الموضوعات بما لا يغير
الاستصحاب بناء على اعتبار الرجوع في التخصيص الموضوع الى العقل لا الى العرف كما انه لا يغير بناء الحكم
العقلي في زمان الثاني فهو ملخصا وفيه من اجابة الوجدان شاهدا بخلافه فضلا عن قيام البرهان
على ذلك وكيف لا مع ان العقليات لا بد ان تكون بنفسها ضرورية ومنتهية لها كما صرح في
فيما بعد ومعنى الحجر عن المنجزين لا الجمل بالبنات الذي يقع وسطا في اثبات الاكبر لا في كبر
لعقل ادراك العقل العرفية وحملها بالمفردات ودعوى كون الحكم في مشهدها بالاجتماع الى
وسطية جها لغضا بعد الاختلاف بان يتجهات المكشوفة بالاجتهاد لها والاعتقاد بانها فائدة من
ان قبلها بانها اثبات الحكم ان قلنا ان ضرورة العقل فاضية بحال اطاعة وقع الاعتقاد بان منبهة الاطاعة
وكذا الاعتقاد مشبهة لوقوع الكائن بان الاطاعة هل هي تحصل عن المولى مثلا وانما الامر وكذا
الاشكال في وجوبها والزام العقل بها هل هو الاجل كونها شكرا للمعلم ولا جمل للتفويض عن العقل الى
غير ذلك مما يتحقق في جهة هذه الامور احكاما عقلية فيها وانما الاجمال في شياء نشاء على
واعضا الاطاعة في استقالات العقلية ومن المعلوم انما ان تكون احكاما عقلية لا من اول حجة
وفيها وانما في الفتح ان العقلية وفرض نفسك من ان يتبعه كون رجيب الاطاعة من
المستقالات العقلية وادركت معقولا نفسك فلا بد ان من العقل المنبهة اليه يريد اثبات الحكم
لها او لا ثم يتحقق في المكشوفة الماثورة في حجة او في حجة فان ذلك العقل في شئ من الحسنات او
او قضا من ما لم يزل على صفة الحب عنه وان لم يزل في شئ منها شيئا منها انما يتحقق في شئ

عن الحكم في الاطاعة والامتناع ولا الى ان يتجسس غرض اولي بعد الاطلاع على هل هو الام لا
ثم يثبت انهما من ان هذا الوجه وهو موجب بل شكره وان في تركه استحقاق في المدة والحق
الغرض في ذلك فان ادخل في شيء ما جازمه بل في الفعل بحكم يوجب من ذلك الجبهة والادلة في هذا
المعنى في الاطاعة ان لا دليل على ان الحكم العقل على التمسك ضرورة انه لا يفتح العقل لفظ وصوت حتى يرجع
في يتجسس معناه في غير بل لا بد من ان يؤخذ في موضوع حكمه بمقتضى حقيقة من نفس العقل لا غير وان
الاصل في العقل في الحكم بفتح ثمانية الفاء العبد لستيد وحسن انما عند تصور نفس الحكم في ذلك
من حيثها على سبيل الاجمال من دون ان يتوقف في ذلك على صور حياها بما يقتضيه ذلك لا على
شعر في ذلك انما كون حسن طاعة العبد لستيد وفيه مقتضى بعد اخذ الاضاعة في ذلك في
ذات من حيث ان مناط العبد التي ترفعها امثال الاله من كونه واما بحكم العقل فيجب الحكم في العبد
استحقاق في الوجه في العبد يكون حكمه بفتح ثمانية الفاء العبد لستيد وحسن انما عند تصور نفس الحكم في ذلك
العلوم ان ترفع ثمانية الفاء العبد لستيد ترفع في علم وعقد وان فلا يحتاج العقل في مثل الفرض
حكم في صور شيء اخر وادله ما ضرورة وهو التفرقة في حق الغير من دون علمه ومعلوم ان
منع الحق من شخصه ذاتي الذي العقل الاخرى ان العقل كما يستعمل بوجوب طاعة لستيد كما
فيما يستعمل بوجوب طاعة غيره كسلطان الجور والمكره ونحوهما فهل يعقل ان يحكم العقل
بالوجوب في مثل هذه الفروض من دون ان يتفصل به وجهه حاشا عن ذلك ان تلك ثمانية
ان العقل لا يحكم على شيء بعد اخراجه من مفضلا الاله لا مانع من ان يكون الشيء جهات مستعد
كل واحد منها سبب حسن العقل في الجملة ولا يكون كل منها بانفراده سببا مستقلا لان العقل
يعقده الا ان مجموعها من حيث المجموع سبب لا ذارا للعقل اشتماله على الجبهة للمزنة لكل واحد
من تلك الجهات بانفراده او بانضمامه الى بعض الجهات الاخرى بل لان يكون مناط الحكم بالوجوب
طاعة وان لم يكن العقل طريقا الى اخراجه بعد سبب بعض الجهات لعدم استقلاله بالحكم كما هو
المفروض في مثل هذا الوعد لبعض الجهات العقل برفع الحكم العقل في ما استطالة بقائه حال
الشيء في المناط لا استلزام اجتماع البقين والاشك في شيء واحد شخص في زمان واحد هو
باطل ولكنه لا يوجب ذلك القطع برفع الحكم الشرعي المستكشف عند هذا الفعل الاضال بقاها
لان الحكم الشرعي انما يتبع مناطا الواجب في العلم هو العلوم عند العقل كونه مناطا ومقتضى الحكم
الشرعي في زمان الشك اذا لم يكن الوصف الزائد مما يوجب تعاضل الموضوع عن ذلك فقلت ما هو
استثناء في العقل عن تخفيض الموضوع الذي يستقل العقل بحكمه وبكشف منه الحكم
الشرعي وعن المساحة في تعيين مورد المساحة في العقل في غير ما في الجراء الاستصحاب في

دفعها

دمنهما ان الموضوع في الاحكام العقلية وكذلك في الشرعيات المستكشفة بها بل ان الفعل المعنوي بالعلم
 انك لتقبل الفعل بحكمة اذا كان الفعل من حيث هي كما اشار اليه المصنف رحمه فاما ان الصدق
 ليس بموضوعا للعلم يعني ان كونه صدقا وانما هو موضوع الحكم بعنوان كونه مضرا فكذلك المشمل
 على الجاهات المتعددة فالشئ المشمل على هذه الجاهات من حيث كونه كذلك فهو موضوع الحكم العقلي
 وينبني على ذلك حكم الشارع بحكمة هذا الفعل المعنوي بهذا العنوان الذي يستعمل الفعل بحكمة او
 احكاما بقاء مناط الحكم في الفعل بل ان الموضوع بهذا العنوان لا ينفع في اجراء الاستصحاب بل في
 استصحاب با حقيقته وانما هو ليس بحكم من موضوع الى موضوع اخر وانما الرجوع الى العرف في الموضوع
 الموضوع في المنصب الغاء بعضه الذي يحيل مدخلها فيه بحكمة انما هو فيها اذ لم يعلم في
 الموضوع فضلا وانما اذا علم ذلك فضلا فلا اعتماد بمسألة اهل العرف بل الحكم على
 المقر عن هذا العنوان بل العرف ايضا لا يباحون بعد اطلاعهم على ان الوصف لثابت مما اخذ
 عنوانا للموضوع فاما ان قلت سلطنا عنوان الموضوع في الاحكام العقلية ما هو مناط
 الحكم الا ان لنا ان نقول في المثال السابق لا قبل ان تعرض الشك في حكم ان هذا الصدق
 مضر وكل ضرر مبيح فهذا الصدق مبيح وكل مبيح حرام منقطع ان هذا الصدق حرام ومن المعلوم ان
 الموضوع في التبيحة هو ذات الصدق بعنوان كونه صدقا لا بعنوان اخر فقلت هذه مغالطة ضرورية
 لا يخفى وجهها على المتأمل وكيف لا ولا يجري هذا القياس في جميع الصادق في المسند ربه تحت القاضيه
 الكلبة التي لها احكام شرعية مفقولة مثلا هذا الجسم كلب وكل كلب نجس فهذا الجسم نجس ثم ينص
 الجاه بعد اطلاعه على ان الموضوع باق على هذا الفرض وهو بدعي الفساد ضرورة ان
 واسطة في البوث فلا يجوز الغائه **قول** لانه ان قلت على القول بكون الاحكام الشرعية التي
اقول حاصل الامر انه لا يتكلم في كل نية على ما ذكرنا اجراء الاستصحاب في مطلق الاحكام الشرعية
 على مذهب المعتزلة من كونها فاعلة للعالم والفساد وانما الطائفة في الواجبات العقلية لا تميز
 على هذا المنهج موضوع الواجب العقلي والواجب الشرعي في جميع الواجبات كما يشهد به قوله تعالى
 فما هو حسن فاعضا موضوعا للوجوب شرعا كما هو موضوع حكم العقل بل في زمانه كما هو موضوع
 واما موضوع للحرمة شرعا كما انه موضوع لالزام العقل بالبحر زعن ولا يخفى هذا بالاستقلال
 العقلية بل هو عام في مطلق الاحكام الشرعية فلا حجب ما يقتضيه قوله تعالى فما هو حسن
 الحكم العقل والشرع هو الحسن والقبح الواضهان فكما ان الشك في بقاء الحسن والقبح راجع
 الى الشك في الموضوع كذلك الشك في بقاء الحكم الشرعي راجع الى الشك في بقاء موضوعه
 وحاصل دمع الاشكال ان ما ذكرنا من انما هو مناط الحكمين وكذا موضوعهما واما مسأله

ولكنه مانع عن التفكيك بين الحكمين في اجزاء الاستصحاب في أحد هادون الآخر اذا كان ضيق
 الاستصحاب على الخلل اذ لا يعمل حصول الظن ببقاء الختريدون الشيخ بعد اثبات الملازمة بينهما و
 اما لو كان بناء الاستصحاب على التبعيد فلا اذ المداخلة على ما تبين فاد من قبل الاستصحاب
 من المعلوم انه لا يدل الا على العمل بالمعبد بالحالة السابقة في الشرعيات واما ما ذكره من ان الشك في
 بقاء الحكم الشرعي مرجح الى الشك في بقاء عنوان الموضوع الوافعي الذي هو المناط في الحكم العقل
 فهو مسلم الا ان قوام الاستصحاب ليس على احراز الموضوع في هذا المعنى ولا يعمل
 في الحكم بل المناط احراز ما هو الموضوع في ظاهر الادلة او الحكم العرفي ومن المعلوم امكان تغاير الموضوع
 في الادلة كما في الشرع نظر الى خطأ هو الادلة مع ما هو المناط الوافعي والترجيح ذلك ان الشارع ان يميز
 عن الموضوع الوافعي بغيره وبين اخر ملازمة لنا هو الموضوع في حكم العقل واخصر اذا لم يتعلق
 الا ببيان الحكم في بعض المصاديق وعنوان اعم لا مكان ان يؤدي عن عرض بذلك والحاصل ان
 ان يميز عن الموضوع في مقام التفسير العنوان الذي هو موضوع في الحكم العقل ومناط الحكم واما
 وهذا بخلاف الحكم العقل حيث لا يطرق العقل في تحقيق الموضوع في هذا العنوان الذي له
 حكمه وليس له لسان حتى باخذ بعض الكتابين الملازمة في موضوع الحكم مثالا اذا حكم الشارع بحرم الخمر
 لكونه مسكرا فقد جعل عنوان الحرمة موضوعا للحكم مع كونه اعم من وجه من المناط الذي هو عنوان
 الموضوع الوافعي فلو شك في بقاء حرمة الشك في بقاء وصف الاسكار يضيغ ان يقال ان هذا
 الحكم كان خروما في السابق والان شك في بقاء حرمة ما ذهب صاحب ولكن التغاير بين المناط وعلو
 الموضوع في العقلات خبر ومقول فلا يضيغ الاستصحاب فيها ولا في الشرعيات المستكشبة انا
 في العقلات فواضح ولما في الشرعيات فلا لا يستكشف الحكم الشرعي من الحكم العقل الا للموضوع الذي
 ادركه العقل حكمه كما لا يخفى في كل من لم يعلم مناط هذا الحكم وعنوانه المعلق عليه في حكم العقل
 اقول حاصل ما اده علم ما يشهد بالثبات في مجموع كلامه خصوصا تعريفه الذي يستدركه
 فيما بعد انه لو علم ان مناط هذا الحكم الشرعي وعنوانه يعني موضوعه هو الشيء الذي علوه عليه
 الحكم في حكم العقل يعني لو علم اتحاد الموضوع والمناط في حكم الشرع والعقل كما في الشرعيات
 من حكم العقل لم يجرم الاستصحاب ولكنك خير مما في العبارة من العسر وروا الاجمال فان ظا
 منع جريان الاستصحاب فيما لو علم مناط حكم العقل وموضوعه بقبول المطلقا وهو غير مقصود
 بحسب الظاهر والا لا بد من اجزاء العبارة بعضها مانع بعض وكيف كان فالتحقيق ما عرفت بما تقدم
 من ان جريان الاستصحاب بقاء موضوع الحكم الشرعي عن هذا وانما يتحقق فيما اذا كان المناط
 وعنوان الموضوع متغايرين بالنظر الى خطأ هو الادلة وحكم العرف سواء علم المناط بقصدا كالقول

قال الشارح حرم الحظر وعلم ان علته لا سكاوت في بقاء حرمه لاجل الثالث في بقاء مناهلها
اولم يعلم تعلم او علو الحكم على ما هو الموضوع في الحكم العقل لم يحرمه الاستصحاب كما لا يخفى
قول وانما اذا لم يكن لعدم مستدال القضية العقلية **اقول** توضع المقام ان لكل
واحد من الاعداد علما منع هذه بعد اجزاء علة الوجود ومثرا نظريا منها عدم الموانع لانه
فقد كل شرط او جزء مما اعترض في علة الوجود علة فانه لا تنقضاء فذلك الشيء هذه العلة قد فاسد على
مورد وقد لا يوجد منها الا بعضها فهذا البعض كان من قبل الاعداد العقلية الموجب لفتح الحكم
وكان السبب مختصرا فيه كعدم وجوب الصلوة على الفاعل الواحد لشرائط التكليف ما عدا
عدم الالتفات وعدم وجوب إزالة الجأش عن المسجد على من يقضي عليه وفي الحاضر التي
هي ثم بعد ان نفع القضية العقلية منع جريان الاستصحاب فيها كما عرفت وانما اذا لم يخص
سبب في البطلان العقل كالتكليف العقلي في حال الصغر لا مانع من جريان الاستصحاب فيها الا
استصحاب لعدم الخصال الذي كان العقل حاكما به بل مطلقا لعدم الذي استقل العقل به في بعض
الحواله فالنظر في البطلان بتدبير بل الموضوع والفرق بين عدم الخاطي سبب عن عدم يتميز الثالث
لموضوع غير المميز بين مطلق عدم السبب عن فقد القضية الثالث له في حال عدم تميز من حيث
هو لا من حيث كونه غير مميز انما هو محجج التحسين والشائعي من ضائفة الى ريب خاص في الامتناع في الاعداد
من حيث هو استصحاب البطلان الاصلية وعدم الاذي بعينه استصحاب حال بطلان ضائفة
الى القضية العقلية في بعض حواله فلا يصح في تمثيل استصحاب حال العقل وهذا بخلاف ما
كان المستصحب وجوده كالتواضع العقل مثلا بوجوب رد الامانات الى أهلها على السنودع
المضرب بردها وثبت بدليل اخر من غير هذا العقل وجوب الرد عليه من غير هذا عنوان غير المضرب
مبدأ في الموضوع كالأثر بعد ان نفع القضية العقلية وصبر هذه الرد مشكول الوجوب بواسطة
النظر واما يمكن اجزاء استصحاب الحكم الشرعي المستفاد من الكتاب ولكنه ليس استصحابا بالتحال الذي
كان العقل حاكما به في حال عدم النظر لان الحال الذي درك العقل هو الوجوب الخاص
العارض لموضوع غير المضرب وهو غير الوجوب المحمول على ذات الشخص المستفاد من الآية
واما كل منهما عن الآخر فحق لا اعتبار فيهما ما بينان بالذات فلا يصح جعله من استصحاب
حال العقل كاصالة البطلان لعدم الاذي فلما مثل قولهم اذ مع وجوده لا يعمل ظن
البقاء **اقول** ومع الشك المتساوي الطرفين ايضا لا يعمل ظن البقاء الا ان الثالث
الذي لا يبرح أحد الطرفين على الآخر اذا الفشل الحالة السابقة بحسب له الظن المتشكك في
على كون الاستصحاب من الامارات وهذا بخلاف ما لو ظن بخلافه فانه لا يستلزم ذلك

بناء على

ان دعوى عدم متعقباته على هذا الوجه لا يتجوز عن اقل قولين ويمكن ان يحل كل من القولين
 اقول ولعل هذا الاحتال اقرب في كلامهم من ازاذه النظر في الاستصحاب على هذا يعتبر
 عندهم من حيث كونه مقبدا للنظر نوعا ولكن في ذاته للنظر بالبيع انما هي في الموارد الخارجة عن
 مائة الخلاف كما يفرضون في الغالب ما فيها امانه حيث لا امانه غل خلافا ولين ذلك بعيد
 ولعل مرجحه الوجدان في موارد الغلبة مما نشأ على اثبات هذه الدعوى **قولهم**
 كالشك في بقاء الدليل والنهار الخ **اقول** الشك في بقاء الدليل والنهار قد يكون من حيث
 الشك في طول اليوم والدليل اوقصره وقد يكون من حيث الشك في حصول غايته على ما
 افترض في الاول وطلوعه في الثاني ولا شبهة ان الشك في الفرض الاول في مقادير الساعات
 المستصححة واما في الثاني فالشك في انقضائه والظاهر ان المراد بالشك في المقصود في
 جبهتي مقابل الشك في الزايف ما يقع كالاقتضاء لان ظاهر بعض من شب بالمتعقبات
 بين القميين جريان الاستصحاب فيما لو شك في حصول الغاية لمعلومية كما في الفرض فعد
 استصحاب الدليل والنهار من قبيل الشك في المقصود ظاهرا واسناد القول بعدم التحجيز
 فيه مطلقا الى الفضلين لا يتجوز عن نظر قولهم والا فوقي هو القول التاسع الخ **اقول**
 ومما يدل على حجة الاستصحاب انها على الشك في المقصود مطلقا استقرار طريقة العقلاء
 في امورهم على عدم ترتيب اثر الوجود على ما يوجد اثر الابدان ازان وجوده ولا يعنون
 باحتمال وجوده اصلا الا انما يربح حسن الاحتياط في بعض الموارد كما سنوضحه عند
 تعرض المصنف لاسناد الال للثبوت وليس مرجع ما ذكرنا الى دعوى اعتبارنا الاستصحاب
 القدي من باب النظر في توجه عليها ما سيجي من الاعتراضات بل المتدعي ان العقلاء
 على ما نرى لهم لا يربحون اثر الوجود على شيء الا بعد اتمام موضوعه ولا يعنون في
 دفع البدع انهم عليه يجوز احتال ما يقتضي خلافه ونرى بهم يعلمون جرمهم على ما بان
 من العمل وعدم الاعتناء بالتحمل بعدم الثبوت لديهم من دون التفاتهم الى انه ما لا ينبغي
 الخلاف فهو موقوف البقاء بل اتكالمهم في ترك الاعتناء بالتحمل الموجب لرفع البدع
 العمل السابق لبل الا على عدم ثبوتها مع ان العلم بالحكم الغريب غالبا طريق
 محض ومع ذلك يعلمون مع ما في الموضوع فكان الحكم لديهم مرئيا على الموضوع
 المعلوم ولا اجل هذا العلم المعروف في الاذهان لا يقتضي العقلاء باحتمال وجود الغير
 في دفع البدع عن ظهوره في القول والفعل ولا الوكيل باحتمال موث الموكل ولا السبب
 باحتمال موث المعز ولا السبب باحتمال موث الواهب قبل فطر احسن الموهوبه ولا

لا في اقتضائه

القيء

لقد بدأ ما مورث في باحتمال موث موليه وانفصاله عنه وافتقاره عنه وكذا لا ينفصل
 لتكليفه التي تجعل صدور ما من موليه مقدر في ترك أمثاله بغير العلم من دون
 التفاتنا ولا وبالذات التي تجعل العقاب من دون بيان واعتماد على الظن ببقاء الحال التي
 من قول التكليف بترك ما يصرف طبيعته ولا اعتماد على عدم شوبه وصيغته لذلك عند توضيحنا
 فيما سبقت من استدلال المبين بغير بيان والعقل الذي إذا عرف ذلك فنقول إذا حصل الحكم
 ابتدأ شوبه حكم شرعي وكذا إذا حصل العبد صدور حكم من موليه وشوبه شيء تربى عليه
 شرعي ومولوي لا يجب لا التفات إليه بحكم العرف وهذا هو الذي نعتبه بالبرائة الأصلية
 عرفنا من وجه عدم الالتفات ولا وبالذات بينهما الوجهان إنما هو عدم الثبوت وإن
 كان العقل لا يثبت فلا يصح العقاب من دون برهان لأن بناء العقل لا يثبت بان عدم
 الثبوت في حد ذاته غلة لعدم الالتفات كانا مقدمين في الأمور العادية هذا هو الحال
 في الاستصحابات القديمة وإنما الاستصحابات الوجودية فإن كان الشك فيه مسبباً عن
 الشك في وجود غايته وإلا فغيره أو كان الشك ناشئاً عن أصل الوجود وصفه الوجود
 فلا ينفصل إليه بل يجوز على ما يقضيه بقية السابق لا لاكتحال على وجوده السابق بل لعدم
 الاعتناء باحتمال وجوده بل المستلزم الجري على ما يقضيه بقية السابق وإنما ما كان
 الشك فيه لعدم إخراج مقبضه فلا ينفصل إلى احتمال وجوده حال الشك لأن وجوده في
 الزمان لا ينفصل بقية ما أتت من حوازه في مقام ترتيبه ثم عليه فما دام لم يحز بربنا ثار عدمه
 وليس وجوده السابق طريقاً لإقرار وجوده في زمان الشك وتجاوباً له عند غيابه من بناء
 العقلاء ما مورث لا يخفى على المتأمل منها ما تقدم سابقاً من يصح بعضهم بالبناء الخلف في
 الاستصحاب على أن الغلة المقيمة هي الحديثة أم لا فان كان نامت فيه محله ما هو
 غلها ادعيته وقد تقدمت الإشارة إليه فيما تقدم ومنها ما يظهر من بعضهم من عدم الخلاف
 فيما عدا الشك في المقبض ومنها ما يظهر من بعض الآخرين من عدم الخلاف في الاستصحابات التي
 ومنها الإجماع على غيبتها أصالة عدم الفرض وغيرها في مباحث الالفاظ وإنما بعضنا
 الوجودية مثل استصحاب الوضعية الأولى وغيرها من الصالة عدم النقل وغيرها كالأ
 يخفى على المتأمل وإحتمال كون أصل العلم في مباحث الالفاظ حجة بالخصوص وقد فوج بما
 نشأه من حوال العقلاء أن تكاليفهم في عدم الاعتناء بوجود الفرض ليس على غلة ثبات
 فالصلة لهم من خلافهم ولذا يحلون الفعل وكذلك الإشارة الغير وغيرها ثم لا ظاهر على
 ظاهرو لا يقعون باحتمال الفرض في خلاف ما لم يثبت هذا لعدم من المستبعد جداً التزام العقلاء

بقاعدة تعبدية في خصوص مورد بل المشأمة بالبل التعبدية بعد الاغناء بالامكان في ترتيب
انما الوجود على المحمل ونما بون بالمطل بل يدل عليه ما تم دلاله الاختصاص المستفصدة بالاندر
نترينها علي ان حكم تعبدية شيا ظاهرا لتعبد الواردينها لان محله علمية غير معقولة من قبل
الضربان خصوصاً في مثل هذه الاختصاص الكثرة التي يلزم سابقا كثر ما على التعبد بل كيف
يمكن دعوان الامام عليه السلام اراد من هذه الاختصاص المستفصدة المعول بها عند الاختصاص
معنى لم ينشأ ولا يتك عقول القول من صدق التعبد الى زمان صاحب له ضل وهو
ان هذه الاختصاص الكثرة بأسرها مستوفية لبيان وجوب ترتيب لانها في الشرع المعقولة المتجها
اولا وبالذات لا بواسطة امر عقل ولا بدعي كيف ولو حملنا ما على التعبد المحض لا ضلنا
دعوى ظهور قوله عليه السلام اليقين لا ينفصه الشك في ارادة المحقق فيلفظ اليقين و
الشك حتى يدل على تجب ان بصحا لان سبوت ذكر اليقين والشك في الاختصاص المعللة
من قران العهد فلا يبقى معه ظهور في اذاه المحقق واما الظهور الذي محله من نفس من عدل
مدخله خصوصية المورد في الحكم فليس مناشئة الا ما هو لغوي في ذهني من المناسبة بين الحكم
وهو في وجهه اما لو اغتر عن ذلك ونزل الحكم على التعبد فليحالة الاحال ما لو علمت بان
بالمرجع تعبدية في انه لا يخط عن مورد كمالا يتجلى الاضافه لول يحصل لنا الوثوق من ثبات
العقل على انه لا يجوز رفع اليد عن الامر الثابت بمجرد خيال ما يزيله ولا بد من ان يحجب هذه
الاختصاص المستفصدة كاشفة عن ثباتهم وامضا كما لظرفية مما عرف من صدق ترتيبها على
التعبد خصوصا بعد ما اظهر شيوخ القول بحجة الاستصحاب في الجملة بين العامة والخاصة
وحدس بالعلم القول بانكاره مطع حتى في العدميات وتدرنه وكيف يمكن في مثل هذا
ترتيب مثل هذه الاختصاص على التعبد المحض مع ان اعتمادا على القائلين بحجة بل كماله الامر شديد
تد من جماع من منكري المناخير بل على بناء العقل والاضمانوهم من توهم منهم ان بناء
من باب الظن فان الخطأ في تعيين المبني لا يوهن البناء والتمثال مما هو على البناء الاعلى
من المبني وقد تبين ان البناء مبناه علم الاغناء باحتمال الوجود لا الاعتماد على تقبل الوجود
من حيث هو لا يقال ما ذكرت بناء ما تقدم في تعبدية الاستصحاب من ان البناء ما كان
لاجل انه كان حبان عللة البقاء على ما ذكرت علم الاغناء بوجوده بل الوجوده الشك
من حيث هو لا فانقول قد عرفنا سبوت كون وجوده السابق عللة للبقاء انما هو متج
الاختصاص لان وجوده السابق حقيقة هو عللة الحكم بالبقاء فان عللة البقاء اما الظن المحمل
من قبلنا للتعبد الشرعي والتعبد العقلا في بعلم الاغناء باحتمال وجوده الراجع في

البد

البدن اثر الشئ الذي لو دخل ونفسه ينفك هو المتخار وان ابدت عن ثبوتها ما ادعينا حجة بالاشياء
فتمه يا صبل العدم الذي كاد يكون اعتبارا لشروع دونته على الاس من البدن اعتبارا
لا يتجلى على ان بناء العقل لا يلزم من مضبوطا بحيث لم يبق مجال للشك في مصداق بعد بل
يتطرق في كثير من الموارد منها ما عدا المقضي والمنافع فلا يوثق ببناء العقل على ترتيب
اثر المقضي بالفتح غير ان اثر المقضي بل المظنون لو لم يكن مغطو عابه بعد اذ لم يبعد من غافل
ترتيب اثر موت الموت بمجرد احوال حدوث ما يعقبه كثيرا لانه امرى بهم البتة احوال العقل
بوجود المنافع وكذا غيره من الاشياء التي لا تخفى ومنها ما لو استلزم المستصحب موضوعا
جلد بها بسطه حكم جديد دون ان يكون هذا الموضوع بنفسه من حكم المستصحب
العرف بل من لوازم بقائه وعدم تحقق خلافه في الواقع مثلا لو غاب زيد عن اهله وعياله
ينفق وكبله على زوجته فاما ما يحمل جونه ويتصرف في امواله ولا يلتفت الى احتمال موافق اثر
الاتقان والنصرف فلو عرض عليه حال في الانفاق والنصرف بعد ان يعدم ثبوت موافق
وهذا بخلاف ما لو كان لبقائه اذ لم عادى وعفى ليطول بحسن المعاملة العقلانية التي يعلم
بانه على تقدير بقائه لا يفهم الا محال فانه لو كان للارزاع في وعفى لا يرب عليه لا بعد
احواله باليقين فلو قبل لم لا يفعل كذا بعد ويقول لا قطع ببقائه وتتمه ما اثرنا اليقين
ان بناء العقل لا على الاستصحاب بل على الجدل فانه لظن نحى لا يفعل التفكيك من ثارة ولو
بل وجهه ليس لان الشك لا يبعد بترجأ من جملتنا بل لاننا لم يفت البتة ويأتي على عدم
المشكوك فاما حتى يكون طريقا احوال عدم كى يرب عليه اثاره ولو ازمه كثيرون المقضي في
القاعدة ووجود الاذم في الفرض في الاقوى عدم الاعشاء بالقاعدة وهذا الفرض لا
تتم لو كان المقضي نظره ثم لا بد من الافتضاء بحيث يكون مجرد احواله كاحراز يقين المقضي لا يفتق
الذي من حال الشك الى الاحتمال وجود المنافع لا عدم وجود المقضي بالفتح وكان الواسطة
التي يرب عليها الحكم الذي مراد بالاستصحاب ثبانه من اوساط الخبيرة بحيث لا يلتفت
العرف في مقام ترتيب اثرها بل يرون الاثر في العقل يستصحبنا لظواهر اعتبار بل لا يبعد
القول بانما اجزى مورد الاختيار الكاشفة عن اعضا طريقه العقلانية ما استجيب الله
من ان ضافة النفع لليقين في باب الاستصحاب انما هو باعتبار اليقين الذي هو الموجود
في زمان الشك لا باعتبار اليقين السابق من حيث هو كما في قاعدة اليقين وهذا المقضي
الذي هو ما لا يصدق قولنا اليقين لا ينقض الشك في سبب الاستصحاب موجود في
الفرض لان المفروض ان الذي من شأنه افتضاء المقضي وخفاها الواسطة لا يلتفت اولا

بالذات إلا بالاحتمال وجود المانع للمنفعة فلا يقبل بالشك بل يقضى عليه لعدم كبر ولا
 يقصر بالشك بل ولا يقل كون هذا المعنى الذي مضاه مغروساً في ذهن المصنف وقه وغير
 ممن قال بحجية الاستصحاب من باب الاحتجاج هو الذي دعاهم إلى تجميع الأصول المثبتة إلا أنها
 كانت الواسطة خفية والأصلي لا شك في هذا الفصل بناء على غيب الاستصحاب من باب
 التعبد ولقد طلقوا الكلام في المقام ليكون حقيقياً بالاهتمام حيث أن المسئلة من أمثالها
 ومعضلات الأصول والله اعلم **قوله** والذي يتخذه الخ **أقول** خرج هذا الفصل
 إلى ما أخفناه فيما تقدم من أن الشك لا يعبد في حال ضرر إلا بالذات ولا من غير أن يحقد
 التكاح بموجب حل الوطى قط، فإذا حوز هذا المعنى بالنظر إلى قبله وقوع محله في الخارج لا يخرج
 دفع البعد عن إثمه الذي هو عبارة عن الحلبة المطاطة إلا بما يعلم بأنه يوثق في زواله إلا ما
 فيه وقوله فانه في ذيل كلامه نظر إلى وقوع المضيق في وقوع ما يوثق في حل الوطى قط لا
 المضيق بالمعنى المصطلح حتى يكون تكالفاً على تمام المضيق والمانع فذكر **قوله** لا يقع إلا أن
 المضيق هو العقد ولم يثبت أنه بان الخ **أقول** الظاهر من مراده ما بعد هو العلاقة الخاصة
 بين الزوجين المضيقية محل الوطى سبب العقد لا نفس الإيجاب والقبول ضروره استعمالهما بعد
 العقد فلا يناسب الجبر بعد بيم ثبوت البقاء فهذا مع أن المضيق من هذا الإبراد على ما هو الظاهر
 من كلامه ليس لما فيه في خصوص الميثاق وضع الاستصحاب في الموارد التي هي من هذا القبيل بل
 الغرض منه التمسك على منافسة عامر سابقه في جميع مضاديق الشك في الزامه كطهارة الثوب
 ونظائره ووقال الحدث وحديث الحادث وغير ذلك من الموارد التي يشك فيها لأجل الشك
 في الزامه وحاصل الإبراد كان لتوهمات تظهر من عبارة الشا بقبح قول فليترك الحكم على
 المضيق أن ملائكة الاستصحاب أحراراً في زمن الشك والقول في ذلك لا
 يتفقوا إلا فيما إذا كان في عرض شيء يمنع المقتضى عن مضاد ما لا فيما إذا كان الشك معينا
 حدث شيء زاعف لقول المضيق لأن ثبات الحكم في زمان الزمان لا محالة بالمقتضى فرع لحرارة
 في زمان الشك وهو غير محذور في غير الصورة الأولى وهي من جزئيات غلبة المضيق والمانع
 وأما الصورة الثانية وهي التي يريد من حجة الاستصحاب ثبات الحكم في الزمان الشك
 فليثبت ثبات الحكم في هذا الزمان عملاً بالمضيق الاحتمال ارتفاع المضيق فيما يشك في واقعته
 فليترك ذلك إلا أن ثبات الحكم في موضوع مجرد احتمال وجود مقتضيه وإن ثبت مقتضيه
 مثال فنقول إن العلاقة الخاصة بين الزوجين مقتضية لحل الوطى ما دام وعودها في ذلك
 في محل بعض العوارض لا يثبت لها أعمال بالمضيق وأما إذا شك في ذلك الجمل الشا في

بقائه العكس بعد صدور الافتراض الثاني في وقوع الطلاق بها فلا يجوز الحكم بالبقاء عملاً
 بالمقتضى لعدم إقراره في زمان الشك وحاصل جواز إقرار ما لا الاستصحاب على ما فرقه
 انما هو إقرار ما يقتضيه وأما لو لم يرفع إقرار ما يقتضيه لم يمتح في زمان الشك
 بينهما فري بين فكما ان ثبات الحكم في زمان الشك في الثاني على المقتضى فكذلك في الأول بعد
 إقراره في الواقع مقتضياً للذكر لم فليدبر **قوله** وبعد اها القيد البين بالوضو وجعل
 العلة نفس البين **الحج** **أقول** والدليل على اها القيد البين ظهور القضية التي هي في الكبر
 في كون المراد بالبين الواقع وسطاً لثبات الكبر لا ضرورة فبسته لا البين الخاص كما اشار
 اليه المصنف به بقوله لكن يجب الاستدلال على كون اللفظ في البين المحض زماناً قد يتوهم من ثباته
 الاستدلال على اها القيد بعد اها القيد للبين على ما ينبغي والاشوقهم انه يكفي في اها القيد
 وجعل العلة نفس البين من حيث هو ظهور التبديل في عدم مدخله خصوصية المورد في
 العلنية كما في قولك لا ناكل الرمان لانه حامض ضرورة ان قضية ظاهر التبديل انما هو إلغاء
 خصوصية المورد وبشرط الحكم الكل في مورد بشار كنه العلة لا اها القيد في العلة فما ينبغي من غير
 ما لو علل جرم اكل الرمان بكونه علفين من حوضه فهل يجوز حج اها القيد وجعل مناط الحصر
 مطلق البين بصفته شق واما ما نراه فما ينبغي من السبب في التبديل الى ان العلة
 هي نفس البين بوجوده في السابق من حيث هو من غير مدخله خصوصية متعلقة فبسته انما
 التحاقيب المعرف في ذهن الموجبة استنباط المناط لا الدلالة اللفظية فلا عجز بها ما
 لم يوجب القطع بالمناط ثم ربما يكون مثل هذا المناسبات موجبة لظهور اللفظ في البين
 كاستدلاله بالشان في المقام انما هو في ثبات هذا كيند في الدلالة اللفظية حتى يتم
 الاستدلال بظاهر الزمان لموم المدعى كما لا يخفى على المناظر **قوله** ولكن الانضاف في الكلام
 مع ذلك لا يخفى عن ظهور **أقول** يعني مع هذه الاشارة التي قد تثار لاشارة اليها وعبارة
 الظهور اظهر اها القيد الاول وهو كون جملة فانه علفين في علة فانه مقام الجزاء اذ على هذا
 التقدير يكون اجمال زاده الجنس من البين أقوى من اجمال زاده العمد لانه على الثاني
 القيد بالعلنية وهو بعيد عن مناط التبديل بخلاف الاول فان ثبات الحكم في الزمان انما
 الاجل وجوده في الزمان الاول هو من شأنه فانه ما توسل الى العلة في الجملة ولذا ترى على
 عبير ان الاستصحاب من باب بناء العلة وكيف كان فعدم ثبات البين بالوضو واد
 الجنس من في الكبرى الظاهر في مقام التبديل واقرب الى الذهن من مدخله الموضوع في ذلك مع انه
 لا بد من العلة خصوصية فليدبر **قوله** واذا زاده الجنس من البين لعلنا ظهر هذا **أقول**

فجاءت فيه صراحة القضية في كونها علة في هذا التصديق سابقها وقد عرفنا احتمال الثاني
 المختص مقام التعليل أقوى من المندفعين فقولنا أحدهما ان يكون مورد السؤال في قوله
 هذا الوجه وجه الوجهين بالنظر في ظاهر الزاوية وإنما ما أورده عليه من الاشكال فنضع
 دفعه بان الظاهر في الظاهر يمشط وافي للصحة في الظاهر المحببة في خالفه ظاهرها
 له الانجيب المصروف فيه حكومية ظهور السؤال عليه كالا يخفى وجهه **قولنا** من يكون التصديق
 حيث فعلها بالادب لا غلبت الاعادة **اقول** ما نوه في المختص من الالة الصفة على ان الظاهر
 على عمومها وكشفها عن كونها مسئلة عندهم مدفوع باننا لا نؤثر في المقام بل لاجل كون المكلف
 ممثلا للظاهر فظاهر من حيث هو بل لان الشرط الوافي للصلاة في الظاهر المحببة في غير
 الناسي كون المصلح في ظاهره كغيره حال الصلوة او غافلا عنها راسا كما لا بد عليه
 الاضطرافا ويحتمل اننا الاضطراف في قوله في نفسه يجرى منه استصحابا لظاهرة او غافلا
 او يحتمل انما سبب صدق كان ممثلا للظاهر في المخلوق بالصلوة فطعا فلا بد من التصديق
 على القول في مورد الشارح كالا يخفى **قولنا** ومنه ان ظاهر قوله فليس ينبغي في قوله
 قد يتوهم ان الاعادة من حيث هو ليست نقضا ابدا بل هي سبب عن النقص لان النقص عبارة
 عن رفع اليد عن البعدين السابق وعدم الاعشاء بالوجوب حكم الفعل بقا علة الاشتغال
 بموجب الاثبات بالفعل ما بنا فتمتبه الاعادة نقضا لا يخفى عن صاحبنا وتبين ان الال
 من النقص انتهى عندنا انما هو ترتيب اثر للنقص في مقام العمل المجرد عدم الاعشاء في مرحلة الال
 فانه في الحقيقة تعاقبا لتعلق بالاعادة لا غير فتمثل قاما كونه ظاهري في ذلك فلا ان التعليل
 انما هو لعدم الاعادة وظاهر التعليل كون الفعل له بنفسه مندجا تحت كونه الكبري
 منفردا على الزمر منصرف غلو هو مندفع تحت هذه الكلمة كالا يخفى ولذا نرى عننا في
 السؤال حاكم عليه لكونه في غير غلو تبين المراد منه فعد لا ينبغي لظهور ذلك فلا يحظر
 تدبر **قولنا** ودعوى ان من اثار الظاهرة السابقة في **اقول** هذه الدعوى ان
 ينبغي ان نشهد بصدقها على القول بتخصمها ما داه الاشكال من اصلها كما انه يندفع بها
 الاعتراض على المصطلح بان كتابه خلاف الظاهر في وجوب الدعوى كان المندفع لما استظهر من
 العبارة السابقة ان النقص لم يمتد عنه عبارة عن ترك ترتيب اثر للمحقق عليه حال الشك
 وان وجوب الاعادة بعد البعدين بالجانس ليس من هذا القبيل لانه نقض بالبعدين لا بالاشكال
 قال وليس من اثار الظاهر السابقة لخرول الصلوة معها ومعناه سقوط العمل الواجب
 المتعلق بها بعبائها معها وحصول الاشتغال بها وعدم وجوب عادتها الى غيرها ابدا فيجب ايضا

هذه الآثار بعد الشك فيكون من آثار الصلوة مع الطهارة المستصفا بضاعتهم وجوب الاعتناء
 بالاحتياط بعد اليقين فوجوب الاعادة بعد اليقين بالنجاسة يتبادر في كون المشكوك بمنزلة
 في الآثار فينبغي قوله لا ينقض اليقين بالشك وحاصل دفعها ان الاجرة وسقوط الامر في
 عدم وجوب الاعادة ليست من الاحكام الشرعية الثانية المستصفا حتى ترتب بالاستصحاب
 بل هي من الآثار العقلية المنتهية على امثال الامر الواقع المحرز بالعلم وما يتوهم منه من العرف
 اليقين كما لم ينكشف خلافها وقد انكشف الخلاف ما نحن فيه على الرض فلا يكون مجزئاً
قوله مع انه وجب الفرق الى **اقول** تعين النظر في الظاهر الرواية لما فيها من التفصيل بين ما
 لو علم بالنجاسة بعد الصلوة فلا يعيد وفي الاشياء فيعيد مع انه لو لم هذه الدعوى فلا يفرق
 بين الصورين فلو كانت لها بعدان علم بتوهم مجموعها مع النجاسة بفضا اليقين
 بالشك لكان سبباً فيها للذي العلم بها في الاشياء انه كذلك فليأتنا **قوله** ومنها
 صحة ما في الرواية الى **اقول** هذه الصحة رواها زائدة عن أحدنا قال قلت له من لم
 يدرك أربع هواف في ثنتين وفدا حرز الثنتين قال بركع بر كعين واربع سجذات وهواف
 فياخذه الكتاب ويتشهد ولا شيء عليه الحديث وهذه الفقرة هي لفقها الأولى منها البق
 اشاد اليها المصنف في ذيل البشارة منصرف **قوله** حتى يكون حاصل الجواب هو البناء على
 الاقل فهو مخالف للمذهب الى **اقول** الاربعة ان هذا المعنى ظهر من غيره من الحملات الا ان
 مخالفة المذهب ما منع من حمل الرواية عليه ولكن يمكن منع مخالفة بدعوى ان البناء على الأقل
 الذي هو مقتضى الاستصحاب وان كان باطلا في مخالفا للمذهب وموافقا للعامة ولكنه يمكن
 نفيه بما هو اقول للمذهب بالادلة المفضلة بل يظهر صدقها لا ببعض هذه الفقرات
 الستة والسبع في اصل هذه الدعوى ان لا يصر في كيفية البناء الا في اصلها وفي
 البناء على طبق الحالة السابقة بكيفية خاصة من اعينها فيها اجزاء الحسابات والحمد لله
 ما حكمه المصنف في على السبد ومن تبعه من ان العمل على وقوعه مذهب الخاصة هو البناء
 على اليقين والاحباط الى جميع بين القاعدين ولعل ما في الغاية امام علمه السلام في
 الرواية بتكبر الفقرات وتأكيد ما للاشارة الى ذلك ويحتمل قويا ان يكون المراد
 بالرواية معنا اخر غير المعاني التي اشار اليها المصنف في وهو ان يكون المراد باليقين في
 قوله لا ينقض اليقين بالشك الركعات لثلاث التي يقف بحسبها فلا يقصها بالشك
 اى لا يطلها بان يرفع اليدين عنها ويعيد صلواته بواسطة دخول الشك فيها ولا يدخل
 الشك في اليقين بحيث لا يدخل الركعة التي شك في تحققها في الركعات المتقدمة بان

كما هو احد الحملات الا
 حتى يثبت عليه ما هو
 المقصود عليه من
 ظاهر الفقرات

الفضل على الاستصحاب من الجملة للغة عما هو ضد الازم من فعله الا ان يكون له البناء ^{والفضل}
 حقيقة او اذ علوه وعنى ضافة الفضل اليه رفع ملك اليه النص اليه بشرط بقاء المادة كما في
 الجمل واما مطلق رفع الامر الثابت ورفع البدع عن مطلق فلا الامر مستحان فذلك
 نقصان الجواز اذ ثبت وقعه عن مكانه واما اضافته الى العهد واليقين فاما هي باعينا ان
 لها حظا بل عقلي بفضله لك الازم مقدم الا لزام باثر العهد وبالمزيد في ذلك لا عظم
 فيه ان الملاحظة بضاف الفضل اليها اذا عرفت ذلك نقول في توضيح المقام قد زاد من نقص
 اليقين بالشك رفع البدع انما باليقين السابق حقيقة في زمان الشك وهذا المعنى انما
 يخص في اللفاظ واما في الاستصحاب فليس بضاف الفضل اليه بل بالظا وجوده في السابق
 بل هو باعينا كتحققه في زمان الشك بخلاف السامحة والاعتناء اذ لا يرفع اليقين اليقين
 السابق في الاستصحاب اصلا واما برفع البدع عن حكمه في زمان الشك وليس هذا انفسا
 اليقين كما ان الضد بالحالة السابقة ليس علما باليقين بل هو اخذ بحد طرح الاحتمال والبدع
 في صحيح ضافة الفضل اليه بالسند الى زمان الشك من حيث وجوده بقدر يرى له بحيث يصح
 بهذه الملاحظة ان اخذ بالحالة السابقة على اليقين ورفع البدع عنه فضله ومن المعلوم ان يقدر
 اليقين مع قيام مضمونه يقين عرفا بل لوجوده التقديري وجود محقق في كل لحظة ^{البدع}
 كثر في العرفا انما يرفع اليقين عن هذا واما تقدير اليقين في موارد الشك في الفضل بعيد
 جدا بل لا بد عليه استعمال العرفا صلا فمعية اليقين في قوله اليقين لا ينقصه الشك
 ثم مثل الفرض بعيد في الغاية واذ اختلف خبرا بما ذكرنا يظهر لك ما في عبارة المصنف في ^{البدع}
 النقص الحار في المسامحة فان مطلق رفع الامر الثابت ورفع البدع عن مطلق الشيء ليس بغير النقص
 الجازم الاعلى وجه المسامحة مع ان طلاق رفع البدع عن الشيء على عدم الاثبات بالفعل الذي كان
 مضافا عليه في الزمان السابق ما لم يكن انقضاء لشيء اقبل على عزمه لا يوجب تغيير الفضل
 تقديره بغيره على المعنى الثالث لعدم ابقاء الشيء السابق قلبا مثل قولهم انهم لا يتوهم الاجتهاد
 حتى انهم يعرفون اليقين ^{البدع} اقول توضيح التوهم انه بناء على اذاه المعنى الثاني لا بد من وجود
 النقص على مطلق اليقين لانه هو الشيء الذي من شأنه الاستمرار دون صفته اليقين واما على
 المعنى الثالث فمورده نقل اليقين لانه بنفسه هو الشيء الذي يرفع البدع عنه فلا يحتاج هذا
 المعنى الى كتاب لنا وبل ونحذف الظاهر توضيح دفعه ان كتاب لنا وبل في متعلق الفضل
 الحفظا اليقين عما لا بد منه على تقدير ان وصف اليقين من حيث هو بغيره بغيره ^{الشك}

فلا يمتثل التبع عنه والتبع عنه ما لا يلاحظ كون البقيين من التعلق غير ملحوظ إلا ما يقع مذكور
 بعدم نفسه عدم نفرض تعلقه في الشيء الذي كان على عين منه والمراد بعدم نفرض ذلك الشيء الحرجي
 على مقتضاه سواء كان حكماً شرعياً كوجوب شيء أو طهارة شيء بل موضوعاً خارجياً كجوه زيد
 كما أن المراد بنفسه رفع اليد عن مقتضاه وعدم الالتزام بالوازني مقام العمل أو بملاحظة
 البقيين لكن لم يقصد بذلك عدم نفسه حقيقة بل كما بمعنى الالتزام بقائه في مقام العمل
 بترتيب آثاره فإما عدم نفسه عدم رفع اليد عن أحكامه فحكمه في الشيء يتناولها
 النفس بنفسه لأنفسه والمراد بأحكامه هي الأحكام الثابتة له بطحاظ تقييدها وليست الآثار
 المتبقية بقول التبع عن نفسه إلى البقيين عن نفرض آثار المتبقية كافي لفرض الأول ولكن الفرق بينهما
 أنما هو في كونه الكسوف فليأمل **فولم** وهذه الأحكام كقصر المتبقية اصطفاها الاستمرار
 إلى **أقول** يتبع في ذلك كان المتبقية من ثمة الاستمرار لا مطلقاً كما هو واضح وقد بينت هذه البينة
 على إمكان بقاء النفس على ظاهره على تقدير تعلقه بأحكام البقيين اصطفاها بآثاره الأحكام
 التي من شأنها الاستمرار لا مطلق رفع اليد عن أحكامه فلا يتحقق هذه الصورة انتهى لإزاده
 المحو الثالث وإن كان قد يستعز في بل البينة خلافاً وكيف كان فلا يفتأ ولا خلاف
 بين أن يقال بأن المراد بالبقيين هو الشيء المحزب بالبقيين إلى البقيين أو يقال بأن المراد بالبقيين
 البقيين في إمكان بقاء النفس على ظاهره وتخصيص تعلقه بما كان من شأنه الاستمرار بقدره
 النفس البينة ورفع اليد عن ظاهره بجله على إزاده مطلق رفع اليد عن الشيء ولو لعدم مقتضى
فولم هذا غاية ما أمكن من التوجيه إلى **أقول** وأجمع منه بحيث يعلم عن جميع الأغراض
 المتقدمه بطريق من ذهب المحققين على ما أخرجه في وجهه الاستصحاب من عدم التبع
 العقلاء أجمالاً الرافض ما لم يجر وجوده حيث أن الظاهر أن قوله قد لا لكن أجمال ذلك معار
 بأجمال بعده وسوق بيان أن العارض شكوك الحوادث فلا يثبت البينة في رفع اليد عن
 البقيين السابق لأن البقيين لا ينفصل بالشك عند العرف والعقلاء بالبقيين الذي تقدم
 بحقيقة بما لا يبرهن عليه فراجع ولعمري أن هذا النوع الاستدلال من مثل المحقق مما يؤيد
 الحق كما لا يخفى **فولم** لكن الذي يظهر بالآمال عدم استقامته في نفس الشيء **أقول** وعبد
 استقامته هذا النوعية في حد ذاته لا يصح إجماع كلاً الذي ذكره في المقام الحان الثالث
 بتخصيص المقام أو بقيد المطلق لا غير فانه وإن أمكن حمل المقتضى في كلاً على إزاده دليل الحكم
 لكن قوله لأن العارض أجمال بعده ما يوجب زوال الحكم بأثره على إزاده أجمال المحصر
 والمقتضى فانه كالأصريح في إزاده أفعال حدوث ما يؤثر في زوال الحكم الأول كما لو شئ في

أما لو طرأ الخيبر من آثار الزوجية كحصوله بفقد النكاح فهل يرفع مجرد بعض الألفاظ التي ترد
 في وقوع الطلاق بها أو شك في أن جواز الضروف في المال الذي استغل البديارث وبيع و
 نحوه فهل يرفع بغيره معاطاة أم لا وهذا عما لا مدخل فيه في الشك في تحصيل عموم أو تعبد
 إطلاقه فيل هو شك في ارتفاع ما افقضاء تحقدا للنكاح أو البيع من الزوجية والملكية المطلقة
 وهذا أظهر وجه عدم انطباقه على قوله المتقدم أيضا وقرأه بدل بل الحكم في عبارة المتقدم هو
 سبيل الذي شرع في تحققة في الزمان الأول كعقد النكاح والبيع والأرث ونحوه لا العومات
 أو إطلاقا في الأدلة المتعبدية كما لا يخفى فمضد من الرجوع أحران سببه عما يقتضي على الإطلاق
 ألا أن يرفع دافع كما في الأمثلة المزبورة ولا يقتضي في الحكم كعقد الانقطاع والأجارة
 ونحوها فالظن قد يترفع **فول** ومنها أن الثابت في الزمان لا يرد في كمن الثبوت في الأبن الثاني
الحج أقول هذا الاستدلال يصح على كفاية العقل الحديثة لا سيما على عدم احتياج المكان
 المؤثر إلا في حد ذاته فربما عليه ولا أنه خلاف التحقيق وثانها ما أورده المصنف من منع
 استلزام عدم العلم بالمؤثر رجحان عدم المسند لم رجحان البقاء اللهم إلا أن يكون عرقنة
 من رجحان البقاء ترتيب ثبوته في مقام العمل بالنظر إلى ما استقر عليه طريقة العقلاء من عدم
 الاعناء باحتمال وجود المزيل ما لم يتحقق كما تقدم بحقيقة فيما سبق فلها مثل **فول** في
 منها بناء العقلاء على ذلك في جميع أمورهم **الحج أقول** قد عرفت أن هذا هو المقادير في
 الاستصحاب وإن احتجنا بالبائنة لثبوت عليه وإمضاء له ولكنك قد عرفت اختصاصا بهذا
 الدليل بما عدا الشك في المنقضي وإن نبأ العقلاء إنما هو على عدم الاعناء باحتمال
 الراجع في رفع البدن كما فاعله فلو كانوا قبل ذلك من شخص لا يرفعون البديع تفليده
 بغير احتمال موته أو كان شخص وكلا عن غير كذا أو شخص في تمام مقامه في مكانه ملزم ما بالبقاء
 بالوظائف التي كانت عليه كالانفاق على زوجته وأولاده وحفظ أمواله لا يرفع عن عمله
 باحتمال موته الموكل بل لا يبعد عن جافل رفع البدن كما كان عليه في شيء من مثل هذه الأمور فيخرج
 الحال الموت وصبره في المرة التي يجب الانفاق عليها مطلقة بل لا يعلمون ما بطن انضمامه
 بكم من طريق عقلاء من غير كذا جاتا الثقة وغيره كيف كان فمن مثل هذه الموارد
 نظائرها ككيفية سبلوا العبد مع مواليهم في مقام الطاعة لا يكاد يربط في استقراره
 العقلاء على ما ادعاه وأما ما نرى من أنهم لا يرفعون البضائع البتة بغير احتمال الموت ولا
 بر وإن ثار فيها حال الشك بالنسبة إلى بعض الأحكام كعوض الأمثلة التي أشار إليها المصنف
 فوجهها الجارح إغارة الخياط والخمر عن الضمير المحمل لا نرى أنه لو خرقه عدل في هذه

الموارد

الموارد يجوز له لم يحصل لهم أجنبيا شخصيا يجوز له أن يعملون بمقتضى قوله لو احتلوا نفع أموالهم
 فقدر الموت وكذا لو قال يتركها عطا كل فقير درهمها وعلى ذاته وإحتل ارادة العجز ونقصان
 القربة وأنه على تقدير ارادة العجز لا يورثي إلا ما اراده لا يعملون في مثل المورد باصالة
 عدم القربة وتسمه ما استمرنا البعوض ان مراعاة الواقع وعدم ترتب الضرر عندهم هو المحظوظ
 لا غير وهذا لا ينافي بحجة قول الثقة عندهم واعتبار اصالة عدم القربة لديهم وإنما
 اثر اعتبار مثل هذه الأمور فيها اذا اقتضى في حقهم الاحتياط على تقدير بحجة كالوكان
 المكلف من وجب عليه طاعة امره ولم يكن مقدورا في مخالفة على تقدير بحجة كالوكان
 لعبد اعطاء من كل فقير درهمها أو قال اشغل بال العمل الفلاني ما دمت في السفر فليس للعبد
 زكوة الاعطاء على بعض الفقراء الاحتمال عدم اذا دعت من القوا ورفع البدع عن العمل لما موردها
 في الشرع بحجة الشك في جنونه بل لو تركه معتدرا باحتمال موت موليه وصبره ومنه ملكا لونه
 او انشغال له بالغير يتبع او يهمل ويخونها بعد سفيها فلو لم يكن الاستصحاب بحجة لدى الغير فكما
 لهذا العبد المنيث بالبرائة حال الشك كالتكليف للبدنية التي يخلل حدوثها والخاصة
 بحجة وعلمها انما يعرف في مثل احكام المولى والعبد البني لا يجوز للعبد التخلي عنها على
 تقدير بحجة الا مثل ارسال البضائع وغيره مما يحسن فيه الاحتياط لدى العقلاء ما لم يحصل
 العظم ولو اجزء الف تحد لكال لا يخفى **فوقه** نعم الاضافات لم لو شكوا في بقاء حكم شرعي
اقول وهذا في الاحكام الشرعية بحجة التي يكون منشاء الشك فيها استنباط الأمور بحجة
 وضع ضرورتها ان الشك في بقاء حقه شرعي امرا مسبوقه من وجبة الغير لاختلاف صيرورتها
 مطلقا ليس كالشك في حوتها لاختلاف صيرورتها من وجبة وكذا الشك في حدوث حوت الضرر
 في مال الاختلاف وجبة عن ملكه ووجع ما لك عن ذنبه ليس كالشك في بقاء حوتها لاختلاف
 وجوبه في ملكه واذن مال الشك في النصف فيه لا غير ذلك من الموارد ولكن هذا كذا لو كان الشك
 في الواقع وقد عرفنا وجهه انما يبره العقلاء على عدم الاعتناء باحتمال حدوث الزايع
 في رفع البدع عن اثر ما كان وامانة الشك في مقتضى وان امكان يقال ان الاضافات
 انه لو شكوا في بقاء حكم شرعي ولو لاجل المقتضى وليس عندهم كالشك في حدوثه في الشك
 على الخدم ولكنه ليس كالشك في الواقع ايضا في البناء على البقاء بل ربما يترددون في الحكم لا
 ذههم بوجوده في السابق وشدة المناسبات بين حال التي في زمان البين والشك
 فغير فهم ذلك عن عدم الاعتناء باحتمال وجوده في الان لثاني فلذا يترددون في الحكم فلا
 وتندبر **فوقه** وانما هذا من جهة وجدان الدليل **الحق اقول** هذا الوجه انما يصح في

في الاستصحاب

لو قلنا بان العقدة
موافق للاصل ولا
يحتاج الى دليل وهو
خلافنا لغيره ان
المفروض ان العقدة

بين الشك في الحدوث وبين الشك في البقاء ايضا كالحديث يحتاج الى دليل فكما ان ظن عدم الوجود
عند الشك في الحدوث ليس له الظن بعدم الحدوث فكذلك ظن عدم وجود ما يدل على البقاء
ليس له الظن بعدم الفرق بينهما حكم فليسا ممل **قوله** مدفوع بان على العقدة في معناه
الحق **اقول** يتوضّع عليه ولا النضر اصاله عدم اليقين بحسب ان عبارة هذا الدليل اجل ان هذا
الظن بالبراءة كيف ولو ظن بالبراهة المعنى المجازي من اماره غير معتبره لا يلبث له ودعوان غير
الاجل انه قد نوعها الظن فلا يلزمها الظن الشخصي فيها انه لو كان عدله العمل انه قدما الظن حين
هو لا منع تقديم الظن الشاكي على الظن الفعلي ولما اجاز لخصاصه محتمل بان انه دون انظر
انفكاك المعلوم عن علمه فوجبان يكون منشاء اعتبارها امر غير الظن من حيث هو وطهرا
فقدت غير من ان العقدة لا يغنون باحتمال الوجود في ترتيبها اثر الموجود بل يلزم من عدم
الاعتناء بالشرع الا بعد احوال موضوعه والله العالم **قوله** واضعف من ذلك ان يدعى ان
المعبر من الظن الاستصحاب **الحق** **اقول** على القول باعتبار الاستصحاب من باب ان الظن هذه
الدعوى غير بعيدة اذا انشأنا من هذا القول لا يقولون بحجة مطلقا لظن كى بكل علمهم
الانراهم بما ذكر فلا يعبدان يدعى ان العقدة انما يقولون على هذا النوع من الظن بالبحر
مخصوصه فيه موجب لذلك وهي الانراهم بوجوده السابق للوجوب لعدم رفع البدعة
بجهان بقاءه واما الظنون المتولدة منه فحاطا حال القياس وبقا بالظنون لعلمه بغيره ولا
اقل من ان يقال ان لعقد الشك الذي يمكن ادعاء استقراره العقدة عليه هو
هذا الامر فليسا ممل **قوله** ثم ان معوقه اعتبار الاستصحاب الوجود **الحق** **اقول** قد
عرفت ان معوقه عدم اعتبار الاستصحاب الوجودي انه لو تعلق الشك ولا بالذات ببقا
شئ في الزمان الثاني لا يعتد به بل يرتب ان ادعاء ان ثبات الحكم له فرع احوال موضوعه
وهذا انما هو في الشك في الحقيقة واما اذا كان الشك في بقاء الوجودي متبا على حال
وجوده واضع واقابيه فلا يلبث له والشكوك بل بعض على ما كان ويمر على اصاله عدم
الرافع الاستصحاب الوجود وقد تقدم بحجة بما لا مزيد عليه فراجع **قوله** في وفي
بين الشك في تحقق الحدوث والبحث **الحق** **اقول** الاضافات في هذا النضر غير وارد عليه فان
المحدث برغم ان عدم خروج المذهب في الموضوع في القضية المبنية وقد سئل عن قضية
برهان الموضوع الذي لم يبل او يخرج منه متك موضوع كل حكم جواز الدخول في الصلوة
المشوق الذي يبال ايضا موضوع اخر حكم عدم الجواز فلهذا علم المذهب للموضوعين من الدليل
الشريعة واما الموضوعي الخارج منه المتك فمن ايضا موضوع كل شبه حكم فلو كان هذا هو

مختار

فصل في الأول علم حكمه في ذلك للعلم الذي يدل على حكمه في القضية المثبتة ولا يتبع شي من هذا الكلام فيما إذا كان منشأ الشك تشباه الأمور الخارجية كالوشك في بقائه طمانته لأجل الشك في خروج البول وكون الخارج منه بولاً أم لا أو في أوضح فإن تبدل وصغره غير معلوم وأما الثاني فإنه إن علم بانقضاء السابق لم يكن خارجاً من شئ وفي الأخير كان خارجاً من شئ هما موضوعان متغايران ولكن خروجي مطلق الشئ من ليس موجباً للتبدل للوضوح فانه قد ثبت بالأدلة الشرعية انه ما لم يخرج منه البول يجوز الدخول في الضلوة وإذا نال الأجر في الشئ الخارج إن كان بولاً فقد اندرج المكلف في الموضوع الذي علم أن حكمه المنع الضلوة والأفتد بج في موضوع الجواز المتغاير بين الموضوعين أي موضوع القضية المثبتة والمشكوكه غير معلومة في تنوعه عليه التقص نعم تنوعه عليه كفاية الشك فيه في عدم جريان الاستصحاب ولكن لا بد أن يتفحص عن ذلك باستصحاب فعل الموضوع وهو عدم خروج البول منه فيخرج عليه حكمه وهو جواز الدخول في الضلوة وهذا ولكنك خبير بأن كثير من موارد الشك في وجود الرفع ليس الشك فيه مسبباً عن تبدل وصف وجوده أو عدمه كقوله إن موضوع القضية المثبتة كذلك وقد تبدل الموضوع بتغير حاله فإن كثيراً من الأمور قد ثبت بالبصروية انه من الأمور الفارة التي لا ترفع الأرفع كالزوجية والملكية والطهارة والنجاسة وغير ذلك فالكاشك في بقائه الزوجية عند وقوع الألفاظ التي في الخلاف في وقوع الطلاق بينهما وفي بقاء النجاسة لأجل الشك في كون غسله واحداً من وجوب الطهارة لو نحو ذلك فليس هذا من باب تبدل الموضوع ودعوى أن موضوع القضية المثبتة في قولنا هذا الشئ كان نجساً هو الشئ الذي لم يرد عليه التسليم وكذا الموضوع في المثال الآخر هو المرأة التي لم يصد من زوجها القطع كله استخفافاً مثلاً كما يجنبنا له قوله عند الشك في زافته المذمومة غير موصوفة بعد قضاء الأدلة ببيوت هذه الأحكام لموضوعاتها من جهة وانما ثابتة لها الآن بوضع رافع وكيف لا والأجربى مثل هذا الكلام في الموضوعات الخارجة وإذا شك في بقاء حجر في مكانه السابق عند حصول بعض ما يشك في رافته لم يقلوا أن الموضوع في القضية المثبتة هو الحجر المصادف لهذا الشئ لأنه طالعاً فليماثل قول كل منهما من الحكم الذي في قولنا إن حجر الشارح دلوله التمسكاً فاما لو جوب الضلوة فلا يعقل الإيجاب للضلوة بعد وجوده لأن المعلول يمنع انتكاه عن علمه فيكون الإيجاباً للواجب وهو محال فلا يصحح عدل الحكم التكليفي اليقيني عنه في عداد الأحكام وإن حكمه ناوفاً بحيث يتوقف وجود الحكم التكليفي أيضاً على إنشاء من قبل ويكون غير الآمر والأمر

من شرطها ان السبب وجوب الفعل فبما ان الشرع والارادة المبتدعة عن ضرورة الفعل وغايتها كان
 في الجواب جعل الدلوك سببا للطلب لغو اقصاء من الحكم فحسبها متافيا عددا لا حكما ان ذلك
 منه محذور فكيف العدد فلا يابى وان لم يلف منه بعدد المعدود منه ما عرفت مضافا الى ما لا يخفى
 بهذا ولكن المقام ان يقول انما فعل يتعلق بجعل كذا منها **فقول** في متوجبه عليه ما ذكره
 انما قلنا بان الجعل يتعلق باحدها وينبغي الاخر فاذا جعل الله الدلوك سببا للوجوب لم يتحقق
 الوجوب عند حصول سببه من غير جاحل الجعل متعلق وهذا لا يخرج عن كونها كاشفا عنها
 محبولا غايتها الامرنا احكامها محبولا ولا وبالذات والاخر ثابنا وبالعرض فهما امران محبولان
 بجعل واحد لهما بالاصالة والاخر بالعرض ويبيان ان نفعول السببية والسببية من ضرورة
 كالاية والى هذه تمنع ان يتعلق الجعل باحد هما دون الاخرى فجعل الدلوك سببا للوجوب
 ليس له جعل الوجوب متبعا عنه لا يمتنع عظماء له صفة السببية كما يقال انما ثابنا الى
 الاثر اعني الغير لثابته للجعل بمعنى حصوله بسببه كما افهم جعله سببا لجعله مؤثرا في حصول
 الوجوب لا مضافا بصفه السببية فان تضاف الشئ بالسببية والسببية انما هو في الفعل
 فليس له اثارا جبا في بل لا ان يتعلق به الجعل فالجواب انما هو اننا لا نفعل بجعل الدلوك
 سببا بمعنى كما سنوضح والله العالم **فقول** في الوجوب ان شاهد على ان السببية والماتية
 التي اقول في شهادة الوجوبان على انهما اعتباران من غير ان نامل بل قد يوجب على الحق
 ان لهما دخلا في جعل سببهما نعم الوجوبان يشهد بان الجعل الشرعي يتعلق بالاعتبار
 اي وجوب الصلوة عند الاول وتركها عند الثاني لما في سببهما من المناسبة المقصودة
 لجعل السببين **فقول** في السببية والمشرقة والمنوعة **فقول** قد استدلنا ان فعل
 الكلام انما هو ان الشارع فعل جعل الاسباب والشروط والموانع اسبابا وشروطا وموانع
 احكامها متصادم بهذا المعانيهم اي مؤثرات في مقتضاها لانها اعطاهما هذه الاوصاف
 التي هي من عوارض وجودها في العقل فليظهر ما على السببية والمشرقة والمنوعة ان
 اريد بها نفس هذه المعانيهم من حيث هي من غير مناسبت فانها كغيرهم السببية التي لا يشهد
 كونها امران اعتباريان وان اريد بها بطاظة متصادماتهما وهو اول الكلام فان كان الدلوك سببا
 حقيقة للوجوب كان سببه مسببا الذي هو الوجوب ايضا بغيره ولا فاشراجه فليس
 الخال في اعتبار السببية والمشرقة والمنوعة وضع كما يعطيه ظاهر النظر الا ان
 يراد بانفس هذه الاوصاف من حيث هي كما هو ظاهر فتوجب عليه شي ما اشرا اليه من ان
 متباسب مع الفارق فلما مثل **فقول** هذا كله مضاف الى انه لا معنى لكون السببية محبولا

فما يجوز في الخ ^{الشرط} توضع المقام ان السبب قد يطلق ويراد منه العلة الشاملة وقد يطلق ويراد منه ما في مقابل الشرط ^{الشرط} والما نوع وكيف كان فالشي لا يكون سببا الا ان يكون له تأثير في وجود المسبب اما الكونه تمام علته وجريانها المعظم الذي يستدل به التأثير وحيث نقول اذا كان المولى لعباده ان اكرمك زيد فاكرمه يستفاد من هذه القضية سببية الشرط للجزء فلا بد ان لا يمتنع ان يحصل السبب هل هو وجود الجزاء او وجوبه فنقول الاستدلال بانه وجود الجزاء مسبب عن عدم المكلف واذا كان عباده بجبان يكون مسببا عن هذا الطاعة والالام يصح كما ان الاستدلال شبهة في انه ليس سببا اما لو وجبه المولى لتوقفه على طلب المولى المكثوف على اذنه المسببة عن رضوخ الفعل وغايبه بل هو سبب فافضل ان لا يكون سببا ان المولى لما اقرن مناسبه واقضاء ذنبا بين الفعلين الزم عباده بايجاد الجزاء عند حصول الشرط فانما سببا غا اذ ركه بفعله من المناسبه وحسن ايجاد الفعل كالتأثير في اذنه الاول فله يكون وجود الشرط مؤثرا في حسن الجزاء تبرع المولى وكونه كذلك من سببية امره بامر افعاله بغير الشرط سبب فيخرج ذلك الامر مقصوره سبب فاقصر اصل انشاء الحكم وحصوله في الخارج مؤثر في يخرج هذا اذا كان الزامه بايجاد الجزاء مسببا غا اذ ركه المولى من حسن الفعل الثاني غا اذ الاول واما لو لم يكن مسببا عن ذلك بل عن اذنه مسببه عن اخر من حيث ان يكون سببا نائبة في حصولها فلا يكون الشرط في الفرض سببا اذ لا يستدل به وجود الجزاء ولا وجوبه ففهمه سببا في مسأله اخرى من ان السبب ما يكون مؤثرا في حصول المسبب على وجه يستدل به لتأثيره انما يستدل به كان اما والا فبما تضام الشرط البتة والمفروض انه لا تأثير له في الفرض في وجود الجزاء ولا في وجوبه ولا في الا بالذات ولا مع الواسطة فليس الشرطية في مثل الفرض الا باليان وجوب الجزاء عند حصول الشرط كما هو واضح اذا عرفت ذلك فنقول الشرطية عند ذمه انما سببا مطلوبة بغيره لكونه مؤثرا في حسنة بغير المولى المقصود للطلب لا فعلى الاول هو هذا سبب لا يجعل جاعل وعلى الثاني يمنع ان يصير سببا اذ لا بد ان يكون بين العلة والمفعول رباطا هي ومناسبه ذائبة والا لجاز ان يكون كل شيء سببا لكل شيء فاذا لم يكن هو في حد ذاته موقفا للطلب وجبان يكون الطلب سببا عن سبب اخر ولا ان يجعل المولى وجوده سببا للطلب لان عزم المولى وتأثيره على كون ما ليس مؤثرا في طلبه علة وسببا له لا يجعله كذلك فليس يجعل شي سببا للطلب الا يجعل التزول الا بغير سبب الصعود الى السطح وكون طلبه طوعا اذانه فلا يكون الطلب كالصعود الى السطح الا يصح في ذمه بغير المثالين اذ غايبه ما يمكن بغيره في مقام الطلب فيقيد طلبه بما يريد بجعل طلبه مقيدا

يحصل ذلك الشيء لأنه يحصل حصوله في طلبه لأن جعل ما ليس بطلبه عنه يجعل ما هو له
 غير طلبه منع وإنما الممكن بطلبه وإطلاقه كما هو ظاهر ثم ربما يكون المحصل دخل في سببه
 الاستصحاب كما في الأعلام فأنها أسباب لأخصا المستحق في الذهن بشرط العلم بالوضع والنفات الدرس
 وكافي العلم ثم لم يجعلها الإنسان لنفسه بل لأن يتذكر بتصور المتألم وكما لا لفظ الموصو
 للعاني فان هذه الأمور بعد تعلق الجعل بها يصير سببا في تصوره في حصولها
 بعد اجتماع نشر البطا البشري وهذا في الأحكام الشرعية كما لا يخفى على العاقل الخا رجبه غير معقول نعم
 على كون الملكية والحرية ونحوها أمور اعتبارية عقلائية غير واجبة إلى الأحكام التكليفية كما
 ان قال المحققين سببا بها لا ابتداء أسباب الملكية ونظائرها عالما على المواضع الجعل كالو
 قال المال من رضا الخي ودخل في ذي وأكرم زيد فهذا في غير هذا الفصل بالملكية
 المشار إليه بل فعلها بجعل المال له يكون قول الشارع ايضا من اجبا ارضائية فليس هذا
 الجعل ولكن التراجع بين العاقلين يكون الأحكام الوضعية محمولة ليس خصا في هذا المثال فما
 كان للجعل دخل في سببه فانظر العرف كما لا يخفى **قوله** فانما لا تفعل من جعل الدولة
 للوجوب الخ **اقول** هذه العبارة اشارت الى انه مني لم تفعل في مثل المنع من جعل الدولة
 سببا الا انشاء وجوب الصلوة عند تحققه الاصل لنا الحكم بان الشارع جعله سببا ان لم
 يقصد به السببية الشرعية من الحكم التكليفي الذي تفعلناه ضرورة ان الحكم يثبت في موضع
 منع فانرى ما لو جاز ان لم تفعل حدوث معنى في الدولة بواسطة الجعل يتناسب سببيه
 للوجوب كما نراه في سبب المقامات التي يكون المحصل دخل في سببه سببا في الاوضاع
 الشخصية او الوعنية الواقعة في مباحث اللفاظ ونظائرها فهم **قوله** وعلى الثاني يكون
 اسبابها كقضايا الخ **اقول** قد اشارنا ايضا الى انه على هذا التقدير يمكن ان يقال ان الجعل
 اسباب بعضها كالملكية ونحوها مما كان المحصل دخل في سببه سببا بها الذي العقلاء جاز
 الطهارة والنجاسة ونحوها مما يكون حالها حال الاعيان كما رجحه في عدم مدخلية الجعل في سببه
 لعدم المناشئة فندبر **قوله** فانه ان الموت قد يرد وقد يمت زمان وما بعده فيخرج الاستصحاب
اقول قد يقال بعدم جريان الاستصحاب في المقام كما اخبرني المصنف رحمه الله تعالى في
 حيث قال وكذا لو اريد بقوله استمرارية الجملة كالميلولة في المجدول لم يعلم مقدرا استمرار
 فان الشك بين الزائد والناسخ يرجع مع فرض كون الزائد المشكوك واجبا مستقلا فلا بد
 وجوب الزائد الى البرائة ومع فرض كونه جزء يرجع الى مشكوك الشك في الجزئية وعدمها وذكر
 فيها البرائة او وجوب الاجتناب وقد نظر في ذلك نحو مثل هذا الكلام في جميع المواضع

بالاستصحاب كان الحاف للشرط المانع في غلظه ولكنك عرفت انه ماله استكشاف حال الكسبة
بالنظر الى ما فيه سببه سببه من حيث الذولم والتوفيت والحاف للشرط المانع بهما الا يعلم وفيه
لا مدخل له بها في ذلك فليما قل **فوقله** ثم اعلم انه بقوله هذا شبهه لغيره في منع جريان الاستصحاب
الحق **اقول** في امتناعها المنع عن جريان الاستصحاب في الاحكام التكليفية مطلقا حتى تلك
في الراجع نظر بل منع كما سطره الله **فوقله** اذا اقلق بفعل الشخص **فوقله** لغيره في ذلك
لو كان منقول الحكم اوضح لم اخارجه كسببته الكسوف والخسوف لاصواتها وشروطها
العرض لوجوب قضائها فانها لا مانع في مثل هذا الموارد عن استصحاب الحكم اوضح لما
اذا كان متعلقه فعل المكلف كقولنا اذا اظن فكفر فبشيء الكلام فيه كما نمت في الاحكام
فليما قل **فوقله** والجواب عن ذلك ان مبنى الاستصحاب ان الحق **اقول** الحاف في هذه
الذي هي مما هو على تقدير الالتزام بحجية الاستصحاب في الشك في المقتضى واما بناء على
اختصاص حجة بالشك في الراجع كما هو المثل فلا لان الراجع مما يرفع الحكم عن الموضوع الذي
كان الحكم محمولا عليه لولا وجوب ان يرفع الموضوع القضية المشبهة والمستكون عقلا كما سببها لغير
المصنف ثم عند تعرضه للميزان الذي يميز بين القبول المأخوذة في الموضوع حيث شبه على اثر ان
يصح منه العقل الذي يجري الاستصحاب الحكم الشرعي الا في الشك من حجة الراجع فانها اوصفا
فيما كان من جهة مدخله الزمان حيث ان اعتبار الاستصحاب مبني على احوال هذا القيد وثم
ما ذكر من ان كل حاكم بالاحكام موضوع حكمه بجميع قبوده التي لها مدخله في حكمه فعدم الراجح
ففيه انه مسلم ولكن لا حظ للمقبود انما هو على حسب ما يقضيه القيد فان قطع
القيد اعتبارا في الموضوع بان كان له دخل في موضوعه غير ذلك وان كان من قبل
عدم الراجع الذي لا دخل له في موضوعه الموضوع بل له دخل في تغير التكليف بخلافه
العقل الكاشح من سببه وجود المانع لرفع ذلك الحكم الذي قضاه المقتضى عن موضوع
على حسب امتناعه فغيره كذلك يجعل حكمه محمولا على موضوعه على حسب ما يقضيه المقتضى
مشروطا بعدم المانع فيقول مثلا يجب عليك الجلووس في المصالح من الصبي الى العزوب لولم
بعض لك شغل اتم ويحدث الشيء الفلا في المقتضى لغيره فيكون موضوع حكمه وهو
المشروطات الفضل لا الفعل المقيد بوجوده في حال عدم الراجع واللا لرفع نفسه
شبهل موضوعه لا بالراجع كما لا يخفى على المشائيل **فوقله** بل من جهة كون التكليف بالنام
الحق **اقول** جريان الاستصحاب من هذه الجهة بناء على اختصاصها بمراتب الشك في
الراجع لا يخفى عن شكال وكذلك الكلام عند الشك في بقاء وجوب الصوم لاجل الشك

فحدث للبطل والشك في رتبة هذا السؤال فان المرجع في مثل هذه الموارد الى اصل الد
علم حدوث ما يوجب سبيل التكليف ويوجب الصوم في المثالين وان كان من آثار بقا
اليوم او الكثرة الذين هما من لوازم عدم حدوث البطل او طلوع هذا السؤال ولكن كذا الشك
في بطل التكليف عن حدوث ما يوجب سبيله في بطله ووضوحه يفرغ بطله على عدم ذلك
ولا يقدح في وسطا طوافا سطره بعد عدم الثبات للذهن المبني وعدم مداخله وساطتها وحدا
الشك فان لم يمتنع من ان ساطط الخشب لا يقدر على ساططها في الاستصحاب كما يجب التنبه
عليه والاشارة الى ان ما ذكرناه هو المبدأ في هذه الواسطة فيقول لم يزل عن حقيقة الاستصحاب
اقول وجه ان الاستصحاب بعد ان عرفت ان المبدأ السابق في زمان الشك والمراد
باستصحاب حكم انما هو الحكم لا يمتنع كما يدعى المشكوك اذا دلتها من العلم فليس له وجود
سابق حتى يكون استصحابا حقيقيا وان كان توجب بعض التكليف كما لا يخفى على المتأخر
فلم يزل استصحاب هذا من كان مشكوكا في الشرع الى اقول شاء الاستصحاب عند هذا
المثال المتعلق كونه مثالا لاستصحابه حال الجمع فان كان الشرع بالاستصحاب حال الجمع
مغايير للشرع في حجة الاستصحاب في الموارد كان عليه التنبه عليه بابرارهم مثال ان
فانضارهم على هذا المثال شرعية التراجع والله العالم فيقول لم يحصل هذا الاستدلال
بجميع المقامات ويجوز ان يفتى الى اقول قد عرفت عند نقل الاقوال وجبه كلام الحق
وان مرجع البطل الى البطل لا يمتنع عليه في حجة الاستصحاب وان مراده من دليل ذلك
الحكم هو السبيل المؤثر في ثبوت الاول لا الدليل الاصطلاحي ولا المقضي بعبارة
المعروف فكيف يمكن مرجع البطل في قاعدة المقضي والمنازع فراجع وان لم يكن يمكن ان
يقال ان سبيل كذا الحق في اقول هذا هو الحق وتوضيح ان المناقشة المذكورة في
منحط بين احكام المفاهيم الحكيمة ومصاديقها فانما اذا بقا على ان مرجع اصل العموم و
الاطلاق الى الحاله علم رتبة المنازع في حجة اللفظ بحسب وضعه واطرافه كونه
الاصل الجاهل بينهما حال ارضاع الجارية في بعض بني عند الشك في التراجع فراجع الجميع الى
علم التراجع ولكن هذا الاصل انما يرجع الى الاولين فيما اذا كان الشك في اصل التخصيص و
التعبد بالمنازعين في حجة اللفظ من الاطلاق والعموم دون الشك في كون الشيء مصدا
للتراجع المعنوي ورواه انه ليس لللفظ انما للتخصيص صا ديفي فلو دل دليل على ان
اكرام كل عالم وذلك دليل اخر على قدر اكرام فاسا فمهم وشك في فساد احدى الامرين استكنا
طالع من احد الدليلين حيث انه لا يفهم منهما الا انه على عدم الفسخ يجب كرامه وعلى تقدير

يوجد به عموم فلا بد من احوال كل من القدرين من الخارج فليس فوق هذا المقصود ما عايناه من القو
وانما المانع عنه لا نكره فشا فم المشكوك صدق عليه وهذا بخلاف ما لو كان العام من
هو مقصبا لجواب الاكرام والقسوق ما عايناه ووجدنا بان ترجيح عند الشك في المانع الخارج
العلم الذي هو بمنزلة انا لا نعلم المقصود من العمومات صرورة ان المقصود لوجوب اكرام
منهم سو علمه والمانع عنه ليس الاضعف والعلم بالحكم الشرعي الكلي وهو ما نفيده القسوق
وجوب الاكرام انما يصح ما نعايناه من العلم لا بما اقمنا له اسبابا خاصة في مواردنا
فكذا ما عايناه لو كان لنا دليل على ان عقدا لنتج بدوم اثره ودليل اخر على ان
الطلاق يترفعه لكان الدليل الثاني محضنا للاول فلو شك في مصداق خارجي بقاء
اثره لاجل الشك في حصول الطلاق لا يجوز التمسك بذلك العام الذي علم به ووجد
عليه بل يمسك بنفي ذلك العقد الخارج الذي هو واحد مصاديق ذلك العام وهو
يقصو الحاج الوط في خصوص متعلقه ولا يرفع اثره الا لطلاق الخارج الصادر من الزوج لك
علم كونه في الشبهة وانما اثر العقد فلا فرق في بين الشك في وجود الزمان او ارضائه الموجود
كما هو واضح فلو كان غير موجود المقصود حال الشك في اقل يعني وجوبه بالبيان
الذي ذكره المحقق وهو كون الموجود السابق مقصبا لا يسمي لا كونه بالفعل موجود
حال الشك فلو كان وظاهره تسليم صدق الشك في اقل فالحكم بمسب الظاهر
بان موضوع القضية المبنية هو مطلق الطهارة لا طهارة هي المبنية بكونها قبل المدي وال
لم يكن رفع البعد عن اثرها بقدر خروج المك نفضا لها فان نفض ذلك الطهارة انما يحصل برفع
البعد عن اثر المترتب عليها كالحكم بفساد الضلوة او اضعافها واعادتها لا بعد من رتب
اثرها بعد تبدل موضوعها كما لا يخفى فلو لم يرد عليه وانما في اقول توضيح ان
البقين والشك لا يعقل ان متعلقاته في زمان واحد فلا بد من اختلاف زمان
متعلق البقين والشك وفي زمان نفس الزمان غير كافي فاعاد البقين والشك كل ما
سند في محله ومعرفة ان متعلق البقين والشك في باب الاستصحاب مختلفان متعلق
البقين مثلا عند الزيد بدوم الجملة وظاهره قبل خروج المدي في موضوع زمان شك في
نافع منه ومتعلق الشك عند الله يوم السبت وظاهره بعد خروج المك وبعد خروجه زمان
يزول يقينه بالقبول في ان لوطا الزمان قبل في متعلقها اجتمع الوصفان في زمان واحد
هذا الموضوع لم يخرج منه قول ومك شطرها فيها وبعد خروج البطل حدث بقية او عند
خروج المك مشكوكا الطهارة وفي الواضح ان الاستصحاب لا يمتد تواردها بهذا المبدأ

وانما

وأما قمتها بعد فرض صحة متعلق البقيش والشك وعدم اخذ الزمان قبلها فيبقى ملا^{حقبة}
من حيث هو ونهاية الملاحظ يمنع ان يتعلق به البقيش والشك في زمان واحد فاعلم مبنيًا
بطهارته زيد مانع ان يشك فيها فهو قبل خروج المك من مكان غلصين من طهارته وبعد خروج
شكها كما فيها وهذا الشك لم يكن حاصلًا من قبل جرمًا والذي كان حاصلًا من قبل كان
شكًا قد برز باعتباره خروج المك والاولى ان يقال في تقريره لا يراد بان الشك الذي كان
حاصلًا من قبل هو الشك في الحكم الشرعي الكل وهو ان المذكي هل هو ناقض للشبهة ام لا
هذا الشك للبر لخاله سابقا معلومة حتى يجري فيه الاستصحاب والشك في نقاها
بعد خروج المك منه شك في حكم شرعي حتى نشأ ذلك من الجهل بالحكم الكل وهذا الشك
المعلق بطهارته المشقة يمنع اجتماع مع البقيش بما فانه محقق الزبور نظير لما فاشته البقيش
عند توجيه من هب المحقق فاش من خلط بين المفاهيم لكنه ومصاديقها فلما قال قول
الابن زكريا انه لو قيل **اقول** ان هذه العبارة في ذيل الايراد الاول استدلوا في القائل
من غير ان السامع والله العالم **قولهم** والظاهر ان المراد من عدم نقض البقيش **اقول**
مرجعية الى ما حققناه فاستبق في تفسير الرواية من ان المراد من البقيش الذي اضيف اليه
هو البقيش المنقذ برى الموجود في زمان الشك المخصوص بالشك في الزمان لا البقيش الذي
هو في الشك في الحقيقة فلا حظ وتدير **قولهم** الى غايته وفي الواقع **اقول** ان
غايته خاصة سواء كان معلومة لدينا ما لنقبض ام لا كما لو علم اجمالا ونقبض لا بجماع
ان عقد النكاح سلا يستمر اثره الى ان يتحقق ما جعله الشارع من ابله وهو امر متعين في الواقع
فلو تردد ذلك للبقيش عندنا بين حضور الطلاق واعيم منه ومن شئ اخر كاللعان مثلاً
فلا ينقض البقيش بالشك وفي ذيل كلامه يصريح بما يشيخ ما اراده بهذه العبارة الى اخرها
فلا نقول **قولهم** وانما اذا لم يثبت ذلك بل ثبت ان ذلك ستم في الجملة **اقول** ان
نقد بران لا يتجمله رافع ما من الاشياء التي يعلم ويجمل كونه رافعة كالموت في مشقة
الاستبحاء ان غايته ما ثبت بالنص والاجماع ان الغوط يورث في حرية الدخول في الصلوة
ان هذا الامر ستم على تقدير ان الاستيعاب الماء والاجار راساً واماً انه ستم الى ان
يتحقق له رافع متعين في الواقع فلا والحاصل ان مراده بقوله ما ذكرناه كما هو صريح عبارته
الاشية لان اصل الاستمرار غير جزا في الجملة كما قد يوهى العبارة في باا الراي والاستحقاق
الاشية يبينه وبين فرض كونه شكاً في المبرل كما لا يخفى ولكن قد يسلك ذلك بانه كيف
ان يعلم باستمرار الشئ كحصة الدخول في الصلوة ما لم يوجد له رافع ما لم يكن له رافع

في الواقع فغايته ما يتصور في مثل هذه الموارد ان يكون غايته ردّه بين المعين والتخيّر وقد عرفت
بالاستصحاب في الغرض وبذلك لا يتغير في عبارة الاستصحاب ثم ينضم من عبارة الاستصحاب بل وكذا ان
بعض عبارة المتقدمه في محبت اصل البرائة ان الحق الحقون لا يحقون كالحقون العبري لا يرى التكليف
مفروض في حق من يتمكن من معرفتها بالتفصيل الا في الموارد التي ذلك الدليل على عدم اشتراطها
كما يعلم بذلك بتجربتها على المكلف في حال الجهل بها بفضيلتها في هذا الغرض نزع وجوبها
وعدم جواز نقض اليقين بالشك من غير فرق بين ما لو كان المكلف مرددا بين الاقل والاكثر
او المتباينين وكذا يرى عدم جواز نقض اليقين بالشك وجوب الاحتياط بها اذا ثبت عدم
معيّن غايته او رافع معين في الواقع كالطهارة الحديثة التي علم عدم ارتفاعها الا بامور معينة
محدودة في الواقع وكما يجب ان يعلم ان لها رافعا مقبلا في الواقع فلو شك في ان المكلف كالمؤمن
والعاطف هل هو مطلقا على ما حصل رافعا للطهارة وان مطلقا الفصل رافع للمجببات
الفصل المتكسرة بقصد ما يجب الحكم ببقاء ذلك الحكم حتى يعلم حصول ما حصل رافعا له
واذا لم يثبت بدليل خارجي عدم اشتراط الحكم الواجب بالعلم بالتفصيل في معيّن في حق
المكلف بفضيلتها باصل البرائة الا في الموارد التي ثبت بنصر واجماع انه لا يجوز مخالفة القطع
كفي مسئلة الظاهر والجملة والعصر والائتمام في مواضع الشك في الحكم الواجب وفي الجرحين
الذين علم بالاجتناب العلائقية وغيرهما ان طرهما معا لا يجوز في مسئلة الاستصحاب التي
زعم ان غايته ما ثبت فيها حتمية ترك الجميع لا وجوب شيء معين في الواقع او ثبوت الجائز ان
تتوقف على ما ظهر شرعي في مثل هذه الموارد يقتصر على القدر المتيقن من التكليف لا
بذلك الدليل الخارجي وبراءة تكليفها ظاهر بانصر على المكلف دون الواجب الذي يجب عدم اشتراط
بالعلم واذا امتنع لظرفها او ضحا من مراده لعل ان تفصيل الحق من معنى الشك في كون
الشيء من لا يثبت بها الحاشا من عين الاستصحاب في الشك في الرافع على الاطلاق فان
الذي انكره بان الاستصحاب منه انما انكره نقول اقل اذ البرائة انما كانت على الشك
واستصحاب التكليف بعد فرض رجوع الشك في الشك في اصل التكليف كما في مسئلة
دوران الامر بين الاقل والاكثر فلو انكره ان ذلك هو ما في قول الحقين
ان حكمه في الاوران انما هو عويّ من رجوع على براءة براءة وعدم ارتفاعها الا بامور
شرعية فان لم يثبت وجود الرافع يجب الحكم ببقاءها للاستصحاب بالمعنى الذي عرفت بحجية
قوله ان امر اذا الثاني فيجاءه فيكون الرجوع على وجوب شيء معين في الواقع على المنقطع قطع
القطر عن بقائه الظاهر وعدم منعه من حصول الجزئية فراجع الكثرة لافعال الاستصحاب لا

الاستصحاب فاما مل **قوله** وعلى هذا مشمول الجبر للعلم الاول ظاهر **الحج** **اقول** العلم الاول لا يلائم
 كالمثل ما ذكره جوابا على الاعتراض الذي يجمع صور الشك في الواقع والظاهر بل ويعبر
 صورة الشك في المفصلية **قوله** لا ينجح على الملائم الا ان مقتضى ما استظهر من الزواجر وحده
 وجهها للمفصلية بين العلمين اختصاصا بوجهة بما عدى الشك في المفصلية مع امكان ان يقال
 ان جميع صور الشك في المفصلية لا بد وان يرجع الى تبدل حال او وصف وجودي وعلمي
 يخل مدحانية في الحكم بتدريج جميعها في العلم الثاني وكيف كان فما يظهر منه قوله في هذه
 الحاشية اخباره ما يوافق الحاشية وهو وجه الاستصحاب بما عكس الشك في المفصلية
 لما يظهر منه في عبارة المحكية عن شيخ الدروس من المفصلية في مسائل الشك في الواقع
 لكنك عرفنا نقا ان مقتضى النظر الذي هو علم الحاشية بينهما فليما مل **قوله** ثم لا ينجح
 الفرق الذي ذكرنا من ان **الحج** **اقول** لا ينجح انما ذكره عقيب كلمة من لا يصلح ان يكون
 بينا للفرق بين العلمين فالظرف ما متعلق بلا ينجح فاصل المعنى لا ينجح من الخطا الا
 المذكورة ان فرق الذي ذكرناه غير بعيد واما ان العبارة مشتملة على السقط كما هو الظاهر
 لا من عبارة المصنف وحيث ان عبارة شرح الواقي ايضا مشتملة بل ما من قوله الشريف
 من النص الذي يغفل عنها السبيل الشارح او من فلم السبيل وقوله وكيف كان فالظنون انما
 كانت في الاصل هكذا ثم لا ينجح ان الفرق الذي ذكرنا بما يلاحظه ما ذكرنا من الجزء والله
 اعلم **قوله** وان كان بها **الحج** **اقول** النجس المتعلق بالجلوس المجدد وبالغاية المذكورة اما
 ان يراى من حصة العقل في جميع الوقت لمضروب كما ينجح عن الجلوس المجدد الى ان يغسل ويترك
 منها حصة المجموع من حيث المجموع فلو جلس بعض الوقت لم يغسل او يراى من حصة اجزاء مطلقا
 الجلوس في مجموع الوقت لا الطبيعة مطلقا فلو وجدها في اجزاء الوقت وعصا
 او تقع لتق بالتمسك الى ما بعده من الاجزاء الباقية لتحقيق الغرض وهذا الاجزء هو الذي
 يصلح ان يكون مشمولاً لهذه التكليف ويحرم الاستغسال واما العلم الاول وان حرم فيه
 الاستغسال ايضا الا انه يخل الى تكليف متعدد وحيث ان كل جزء من اجزاء الوقت موضوع
 مستقل للحرمة وله في نفسه طاعة وعصيا واما العلم الاجزء ان كان اجزاء الوقت متباعدة
 ايضا موضوعات عداية لحرمة الاستغسال في ظرف التحليل ولذا تمسك لتق وجوب العبادات
 بالتمسك الى المشكوك بالاصل لان الحكم المتعلق بالطبيعة حكم وحداني بسيط ثابت
 للشيء باعتبار محققها في غير ما له في ثبات ما لم يتحقق الطبيعة في الخارج ومقتضاه حرمته
 اكل فرد بغير تحققها في ضمنه من اجزاء الوقت فاما علم فردية طاعة واما الجبر المشكوك فردية

فالأصل باحثة فلا خلاف أن قولنا **فول** يرجع إلى مقتضى ضالة عدم استحصال العقاب في
 عدم تحقق المقتضى **أقول** يرجع في حكم الجلووس إلى زمان الشك في حصول الثابت إلى
 البرائة فلو علمنا مثلاً بأنه مجرد الجلووس ستم من الصبح إلى الغروب في السوف وشككتنا في
 الغروب هل هو استصحاب الفرض وقد هاب الحجة فالصبر الذي ينبغي التكليف بالعجب
 عنه فهو الجلووس ستم من أول الصبح إلى زمان استصحاب الفرض الذي يشك معه في تحقق
 الغروب بحكم الأصل ولكن لا ينبغي عليك أن تعتبر بأصل الاستصحاب والبرائة أو من التغير
 بأصل عدم استحصال العقاب وعدم تحقق المقتضى فإن ثابت جواز الفعل عمل هذه
 الأصول لعدم مبالاة لآلة لا يخلو عن منافاة مع أن الشك بينهما مستحق للشك في
 جواز العمل وعدمه فيرجع إلى الأصل الفاضل بجوازه أي صالحاً للإباحة والبرائة الحكمتين
 على الأصلين المردوين وكذا على ما عده وجوب دفع الضرر والمحمل الحائز به العقل إلى
 الشك في استحصال العقاب فليباطل قولنا **فول** في الأصل فيه وإن مقتضى عدم حدوث حكم
 ما بعد الثابت إلى **أقول** هذا الأصل نظائره هو الاستصحاب الذي لو تاجرنا ذلك
 كما على ما عده الخطأ بالتمسك بالتكليف المخبر بما بعد الثابت فلا يتم مع الاستصحاب في الواقع
 في العبارة مع أن مبنى الكلام على عدم اعتناء الاستصحاب بهذا المعنى فكان لا لبس أن يقول
 في الأصل وإن أفقضى بقاء التخيير بالإباحة التي هي الأصل في الأشياء ما لم تثبت المناظر
 ولا سببان يكون لهذا هو مراد المصنف به بأصل عدم حدوث حكم ما بعد الثابت إلى
 الاستصحاب فهو لا يوجب عتساً عنه **فول** في ظاهر هذا الكلام جعل لغرض اليقين
 بالشك **أقول** فاعرف أن ظاهره يرجع إلى ما حققناه في ما سبق في تفسير الترواية
 فمن المراد من اليقين هو اليقين التقديري الموجود في زمان الشك المخصوص عند
 الشك في المقتضى لا اليقين السابق على الشك في المعاصرة إنما يتحقق بين الشك وبين
 التقدير الذي لا يوجد بحجتي عند العقلاء لا بين الشك ومقتضى اليقين حين
 هو ولا دليل اليقين السابق الدال على الاستمرار ففرضه أنه إذا علمنا أن عقلاً
 مثلاً حكمه بأحالة الوعد دائماً وشككتنا في وجود الطلاق لمزبل لآثره لو زعمنا البعد عن
 الذي حزنناه على سبيل الجهر واليقين بسبب الشك في وجود الطلاق يقال غرضه
 يقينه بالشك جسدان لليقين بنظر العرف في الفرض نحو وجوده واعتناء وهذا بخلاف
 افتسام الشك في المقتضى فإنه ليس لليقين في زمان الشك وجوده تقديرى بل لا يخلو
 على رفع اليقين السابق أنه رفع اليقين بالشك فضلاً عن استناد اليقين

الاشك في تحقق الفرض
 فكأن أن لا يخلو
 في بعض النسخ
 يكون له أن يخلو
 أول الصبح

البطلان للبعين الشاكلة برفع البدعته صلا وبغيره في زمان الشك وجوده بعد بتر
 بغيره من الغيب حتى يقال رفع البدعته بغيره والحاصل ان رفع البدعته عن الشيء
 وجوده والبعين الموجود في الشاكلة برفع البدعته وفي زمان الشك لا وجود له
 فلا يصح تضارعه للبطلان البعير هذا كله في الشك في المقصود واما الشك في الرفع وان لم يكن له
 بعير فعلى حال الشك حتى يقال رفع البدعته بغيره الا ان منه علة غير مضمومة للاطلاق كما
 هو ظاهر وكيف كان فالمراد من نقض البعير رفع البدعته الاثار الثانية له بلحاظ كونها
 المتعاقبة لا بالحاظ نفسه فالمراد رفع البدعته اثار المنقضية لا بمعنى ان البعير استعمل بمعنى
 المنقضي بل بمعنى ان البعير يحث على غير طريقا محضاً وفراصداً لا يكون له احكام الا حكم
 منقضية فلا حظ وندبر قولك وبين هذا وما ذكره المحقق ثابته جري اقول وجهان
 المحقق حتى يتجبر بالشك في وجود الرفع وعمهما ما ليس له في بعض صور الشك في المقصود
 وهو ما اذا دلل الدليل على استمرارية الحكم الى غاية بعينه في الواقع وشك في تحققها مع
 انه ربما لا يكون له ثابته من قبل الرفع بل ينقض عند ما ينقض الحكم كاستصحاب وجود
 الصوم عند الشك في تحقق الغروب فليسا بل قولك ثم ان تعارضاً لا يوجب للبعض
 اقول ما ذكره من المناقضة لثابته في مثل اللبيل والانهما ثابته يرجع الشك ثابته الى الشك في
 واما اذا كان الشك مستبهماً عن احتمال وجود الرفع للشيء فلا لان وجود المقصود كما انه
 سبب لوجود المقصود بالبعير لا المانع كذا العارضة بالقطع سبب لقطع بوجود المقصود لولا
 احتمال وجود المانع فاحتمال وجود المانع مانع عن حصول القطع كما ان نفس وجوده مانع
 عن وجود المقصود ولا بعد التفتك كما لا يخفى على المتأمل فليسا بل قولك ان البعير ثابته
 من الغرض ان وجه البراد على التفصيل الذي ذكره المحقق فيما لو شك في كون الشيء
 الموجود مبركاً من انه ان ثبت ان ذلك الحكم مستمراً الى غاية بعينه في الواقع وشك في كون الموجود
 مضاداً لما لا يستصحباً منه واما اذا اختلف ذلك بل ثبت ان هذا الحكم مستمر في الجدل
 علم ان الشيء العارضة بغيره وشك في ثابته بغيره لا فلا يوجب دليل الاستصحاب ثابته بغيره
 عليه انه ربما استغاد من قبل الحكم انه ينبغي انما الوهم برفع رافع كالتجسس في المثال المفروض
 فلا يجوز نقض البعير بالشك في رافعه لوجوده بمقتضى دليله نعم لا يجوز التمسك بالاشباح
 بمقتضى دليله فيما اذا كان متشككاً في الشك عدم احرازه بعد استبعاد التمسك بالاشباح كما لو
 شك في ان التمسك بمقتضى بغيره المانع في انشاء التملوه ام لا في مثل الطهارة والنجاسة الخ
 ثبت ثابته لا برفع الابرار وما ذكرنا ظهر لك ان لا غرض على المحقق عما هو على تفصيل

في الاستصحاب

الأول منه صريح الاستصحاب في مسألة الاستصحاب حتى ينفذ في ذكره المصنف بغير المناقشة
 الثالث أنه بما ذكرته من عند ملوجه كلام الحقانية وإن كان بظاهره في بادئ الرأي
 ملتبساً ومفصلاً بين فئتي الشك في الواقع ولكن لدى التحقيق ليس كذلك وإنما انكشافاً
 في الموارد ولا ينبغي أن يفتقر بناءً على أن مرجعاً إلى الشك في أصل التكليف كما في مسألة الاستصحاب
 على ما صرح به فراجع **قولهم** ولم يعلم حاله الساقطة التي **اقول** وجبة التيقن بعدم العلم
 بالحالة الساقطة أن إن علم حاله الساقطة ما أنه كان قبله أنه حدث ما حدث الأكبر وأما عند
 الأصغر دون الأكبر ومعلومه على تقدير لا يجب عليه الجمع بين الطهارة وبين أنما على الأول
 فواضح ألا أنزل مفعول الجملة في لا يجب عليه إلا غسل الجنابة وأما على الثاني فلا بد له من العلم
 بأن الحادث شرفي خصه في تخيير خطابه فده بين ما لا المزملة وهو البول وبين ما لا الشر وهو الجنابة
 فما حال ما لو شك في أصل العمل المخرج أو خرج شيء من رديين المكي والمكشي أنه لا ينبغي الجمال
 التحية حسب أن أصالة عدم حدوث الجنابة بخصه سلمية عن المعارض وهي حادثة على استحالة
 الحدث وأما الصورة الثالثة وهي ما لو علم سبق طهارة عن الاستصحاب الأكبر فلو لم يمتثل
 حسب أن نقاض طهارة عن الحدث الأصغر بالمعلوم الجمال فسلو عن الأكبر فيعلمون بمتبعه
 طهارة عن الأكبر فإشروه جواز الدخول في الصلوة بعد الوضوء فهو بمنزلة ما لو شك في بدء
 في غير فرض سبب الجنابة ثم بال وأخرج منه البول وأخبر أنما على الخوف أنه لا يحصل القطع
 بارتفاع حادثة بعد الوضوء ولكنه يرجع إلى أصالة عدم الجنابة الحادثة على بسط العمل عند
 ويرتب عليها جواز الدخول في الصلوة مع الوضوء فهذا كله فيما لو علم بحالته الساقطة وأما لو لم
 يعلمها فوجب عليها الجمع بين الطهارة بين العلم الجمالي بما شر الأمر الحادث في تخيير خطابه من رد
 بين الوضوء والغسل فأصالة عدم حدوث سبب الغسل بفرضها الاستصحاب عدم سبق البول
 فهذا السطر نه في الحاشية القلبية بأذي الحدث في التفسير والخبر في الفرق بين الصور
 الثلاثة وبين ما لو علم بحالته الساقطة فليجوز الدخول في الصلوة مع الوضوء من أراد
 عدم الجنابة أو الطهارة عن الحدث الأكبر بل شرع عدم الجنابة عدم وجوب غسل عليه وعدم كون
 ممنوعاً عن الصلوة من حيث الجنابة وأما جوازها مع الوضوء فهو من آثار كونها محلاً بالاصغر
 لعدم كونها محلاً بالأكبر كما يشير إليه المصنف في الفرق بين هذه الصورة وبين المثالين
 الذين وردت فيهما أصالة عدم الجنابة فها كما على - يتجلى الحدث كافي
 الصورة الثانية فتواتره يجب على من بال وأخرج منه شيء آخر من موجبات الوضوء أن يكون
 صلواته لأن يكون جنباً فكون أصالة عدم الجنابة أصالة موضوعها كما على ستمحله

الحديث

الذكية فكيف قيل كل حال البراءة البصيرة حمد الله فان كان ما فعل وحشاها فكيف لا يارسون في المطهر
 كونه موضوع الحرة والنجاسة فهو ما لم يترك ويؤيد ايضا منهم الذبكية اذا لظاهرها كانت
 في الاصل بمعنى الظاهر والبرية ثم غلبت شغلها في الذبح المعهود الذي جعله الشارع نسيبا
 لظواهره المبينة وقد قال النفر الحاصل لها ما الموت كما برشد الى ذلك النفع في موارد
 استمالات ما دما يجوزها المختلفة مثل كل ما يترك في ذكاه الارض من بينها وذكاه الحلال فيها
 وفي موطنه من يكره الابنة اذا علمت انه ذكي وفلذكاه الذبح الى ان قال وان كان قد نهى عن كل
 وحرم عليها اكله فاصلوه في كل شيء منه فاسد ذكاه الذبح ولم يترك الى غير ذلك من الموارد
 الكثيرة التي تشهد على ان الذكاه في اصلها هي لظافة والتراخه وكيف كان فالسنة من العلم التي
 حكم في كثير من مباحاتها بالبناء الاعتباري على العلم الذي هو وجهه بلا شرط الذكاه
 ففي عزها ان وضع لحم وشاة في هله وجعل شرط الذكاه عند ذهاب روضه عنه بعد
 مقتضى الاصل فغير ذلك موضوع الحرة والنجاسة وهذا في لفظها من المبينة في غير ما شاع
 في المشرع عبادا وعنه غير الذكاه الى العلم لظافة لشرائط الذكاه حال مؤيد بها ان الذكاه في العلم
 والظواهره كذا في الموت بلا شرط الذكاه بسبب الحرة والنجاسة فهو
 على المذكي كما اعترضه بالصف في ذيل كانه وكونه كذلك لا يثبت باصالة عدم الذكاه كما
 انه لا يثبت باصالة عدم صبره في المرأة حاضا واصالة عدم روثه دم المحض كون ذلك
 منصفها بكونه ليس بمحض حتى يحكم بكونه استخاضه كما سبق وجهه لمصفا على القول بالاصل
 وهو خلاف المحض فمتفق الفاعل هو التقليل بين الاثار كما كان منها مترابطة على كون العلم
 مذكي كعدم حبله وعدم جواز الصلوة فيه وعدم طهارته وغير ذلك من الاحكام العتية
 المنترقة من الوجود بان لا يكون الذكاه شرط في ثبوته ما ثبت عليه فيقال الاصل عدم
 تعلو الذكاه بهذا العلم الذي هو وجهه فلا يخل اكله ولا الصلوة فيه ولا استماعه في
 بالظواهره واما الاثار والمنترقة على كون غير مذكي كالاحكام الوجودية الملائمة لهذه القلة
 كحرمه اكله ونجاسته ويتجس في ما فيه وحرمة الانقاع فيه ويبيعه واستماعه في بين الاشياء
 الغير المشروطة بالظواهره كفي الدسائين واخرافه على القول بها وغير ذلك من الاحكام المتعلقة على
 عنوان المبينة وغير المذكي فلا يتم لو قلنا بالرجوع الى عناوين الاذلة الشرعية في بعض
 المستصحب على حق بصل الوجود بان العلاقة في الاذلة الشرعية على فقد شرط من شرطها
 بالعدية بان اذا كان شكنا مشاعرا في حصول ذلك الشرط مثل ذكاه اسم الله عليه
 حيث قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فكل ما برئت على استصحاب علم ذكاه

الله عليه علم الحلية كذلك ترتب عليه حرمه الاكل التي علمها الشارع فسلان لا يسل على بل
العدم وهذا بخلاف بينا الشرايط كقوله لا وراج ونحوه مما لم يرد فيه مثل هذا الدليل بل
بالبصر والجماع لو استمرض في حلية وكون الموت للفقير تقيده موجبا للموتية انه لا يثبت
باجل الدعاء حصول ذلك السبب حتى يموت يموت يموت في ذلك الذي للموتية والآن نقول ان
المثبت بغير ترتيب جميع الاثار كما تقدمت الاثارة المبركة انما هي بعد ذلك لو قلنا انما عا
المختص لا للاعتماد على اصله عدم التدكير بل لكتابة الشبهة بناء على هذا القول لما
البه من ان مقتضى جعل الشارع التدكير شرطا للحلية والطهارة ولتجنبه الذي في الخارج
تدكيره كون موت ذي النفس بقية مقتضاها لمحضره ونجاته والتدكير ما نفع عنها فالحق
للمقتضى وشارف في المانع حكم بيبوث للمقتضى لكن لا نقول شي من المباني فالحق هو مقتضى
بين الاعدام المترتبة على عدم كونه مدكي كالحكام السليبة التي تقدمت الاشارة اليها وبين
المترتبة على كونه غير مدكي كالحكام البتونية الملازمة لهذه العدميات مثل محرمات الطهارة
يمكن التغلبك بين عدم الحلية والطهارة وبين الملازمة ما مل محرمات الطهارة لا المحرمات الملازمة
حتى يتوجه علمه ان له اعتبار بين المواراة والمزوات مقتضاها الاصول غير غير بل القول عليه
الاستدلال كل شي في حاله اني بسلامة خرم وكل شي يطبق حتى يعلم انه قد وجد والمفروض ان لم يرد
وخوفا باجالة اسم التدكير حتى يقال بكونها على اصلها المحل واذ انية القول بان هذا
شي لم يعلم بغيره ونجاسته ولكنه ليس محلال ولا ظاهر من اخص المحرم فكله الشئ ما هو موضوع
للمحكمين هو الشئ كشكول الحلية والطهارة لا المقطوع بعدمها كما هو ان في جميع الاحكام
الظاهرة المحمولة السالبة وجب العمل في الحلية والطهارة وتولية من العدم بولطه
عدم التدكير جريح المفروض عن موضوع الاصلين حكما فكما ان سببها نجاسة شئ من عدم
فأعلم الطهارة كذلك استصحاب عدم طهارته ايضا حكم عليها وكذلك الاصل الموضوع
الذي يرتب عليه هذا الامر المدي كما هو واضح لا يقال ان مقتضى عدم القول بالاصل يثبت
عدم ترتيب الاحكام السليبة ايضا لان ترتيب تلك الاحكام على العلم الخاص موقوف على ان
عدم كون هذا العلم مدكي ولا يجوز هذا باصالة عدم التدكير لانه ان اردنا باصالة عدم
التدكير العدم لان لم يجمع مع مجنوه الجفاف وموتة فليس من اثارها علم طهاره
هذا العلم ولا عدم حليته فان هذا العدم كان خاصا لا عاما مجنوه الجوان ولم يكن له
شي من الامرين اما الاول فواضح لان العلم لم يكن حال جنونه غير ظاهر واما عدم اضافته
بالحلية فيعلمه في حال جنونه حيوانا فليعلم صلاحيته الجوان التي على البال لا لكل شيء

انضمامها لا يكون فافدا للتدكير واقعا ما كان صالحا لان مباحجا فالحكم بمحموقا بتبلاعه
 لكونه فافدا للتدكير فمحتاج الى مزيد تدبیر وقاتل والحاصل ان الحكمين العدميين ليسا من
 آثار مطلق عدم التدكير بل من آثاره من خاص وهو العدم الكفائي فيهما في الروح وهذه
 الخصوصية اثبتت باستصحاب العدم الاول وان رتبها اتصالا لعدم افتراضها في
 بشرائط التدكير فمحتاج مزيد تدبیر في الثالث ما لا يصلح لغيره حاله سابقا لفتا قولنا فتا المين
 آثار عدم حدوث سببه لان من آثار عدم سببه الشيء الخاص بعدم حيلته العلم الذي هو وجود
 من آثار عدم حدوث ما يؤثر في حيلته بعد الموت في الموت المفروق بالشرائط وهذا المعنى كرتين
 حادث مسوي بالعدم الامر ان يكون الموت فافدا للشرط حتى لا يمكن اخاذه بالاصل فلو شئ
 بعد اثبات خصته بمحكم بعدم انتقال البيع الى الشئ الاصاله عدم صدور عقد صحيح فوثر في
 النقل الاصاله عدم كون العقد صادرا وصححا لان هذا غير موافق للاصل كما هو
 فيثبت على اتصال عدم حدوث سبب النقل عدم دخول البيع في ملات الشئ وعدم جواز
 تصرفه فيه وانما كون غير داخل في ملكه الذي هو من شأن هذا الامر العدمي وينفرد عليه
 حرم الاستعمال فلا يثبت بهذا الاصل وانما حكمه بواسطه الاصل التجاري في نفسه
 لانه في السابق لم يكن ملكا له وكان خاوما عليه فحكم ببقائه على ما كان فلو فرض قلنا
 الاصل في نفسه بنفسه لا شكل فغير حرمه على اتصال عدم سبب النقل كما قلنا نحن فبتوان
 مثلا الاطبا بقاء المقام مما لم يكن هو بنفسه جري الاصل وكان الاصل التجاري في اتصاله
 عدم حدوث ما يوجب حيلته فنقول لو جعل الله حرو وشرط عليه وفيه ولها فقلت
 بقا وشان في كون الشرط لفظا للكتاب والسنة نقول مفسوق الاصل عدم جواز وطنها الاصاله
 عدم حدوث سببه وهو وفي البين لكن لا يثبت بهذا كونها غير مملوكة فلو وطنها بكل الحكم
 باستصحاب الحداد لم يثبت بهذا الاصل كونها اجنبية فثبت الاستصحاب الحداد والحاصل ان
 ترتب الاثار الثابتة لعنوان البنية او غير التدكير كما حكم بتجاسدها لوجبه لتجديدها وبوجهة
 الاستصحاب الحداد لو كان اكل البنية حادثا على اتصال عدم التدكير في غاية الاشكال اللهم الا ان
 يدعى خفاء الواسطه وان الفرق مجرد عدم الاعشاء باحتمال حدوث سبب الحل والطهارة الله
 هو عبارة اخرى عن اتصال عدم التدكير برتبون على الشيء الذي يثبت في التدكير اثارا كون غير
 مدرك من غير القائل بالكون الا ان اثارا لهذا العنوان المشكوك في التحقق الذي لا يحجز بالاصل
 فليست اتم ولقد قلنا هذه التعليقة من كتابنا المتني بمصباح القصد بعبارته باسقاط بعض
 ما لا يتعلق به بالمقام ومن ان رتب تدبيره في اصل المسئلة الفرق غير فليخرج الكتاب المذكور

الموت في فقد شرايط الشك في حكمه انما ثبت بهذا القدر فلا يمكن اثباته بالاصل وان قلنا ان
استصحاب القدر لا يثبت في هذا العلم ايضا كما لا يخفى **قول** جعل بقائه وانما هو
يعني جعل بقائه عبارة عن عدم مجرده جزمه الا بخل وعلم بخبره واخره اللبيل وانما هو
عبارة عن مجرده جزمه الا بخل وعلم بخبره **قول** في الخبره بالشك في وجوده
اقول بيننا منا طعنا بان الاستصحاب على هذا التقدير ليس كون المتبقي الشك في الشك في العلم
اعدا متعلقا بالشيء في الزمان والزماني كونه الزمان بنفسه من مقومات ماهية المستصحب
الغرض ولا يعمل القضاء الجعلي الا فيما كان كزمان فخره لا مبدل المتيقن بل المناط في جريان
كون المستكول في علمه بمتغيره ان الشك ولو بالمساحة القوية وهذا المعنى وان
عليه البقاء فيما كان الزمان من مقومات مبدء المستصحب الا ان احدا البقاء في نفس الاستصحاب
هو مما لا يخلو هذا المعنى حيث ان المعرفة في كل ان العلوم هو فلو ان استصحاب الحال الذي يجرى
والزماني وغيره فلا بد ان يكون مرادهم من البقاء في الله به ما يعم جميع مقام المعرفة كما هو
قول الا ان يثبت استصحاب وجود المتيقن **قول** هذا ان قلنا يجوز ان استصحاب الوجود
في المقصود والاشارة حكمه ما لا يعم المتيقن استصحاب وجود المتيقن اثر هذا الوجود
الا عدم الحكم بدو ثبوت الزمان الشك اسنادا الى ذلك المعنى فلا بد ان يثبت حكمه بقاء
الاستصحاب قلبا ممل **قول** وانما لنا فلو سلم جريان استصحاب العلم في الحج **اقول**
لشك في تعيينه على القاطرة التي نشاء منها فهم الصانع بين استصحاب الوجود والعدم
من اخذ الحال ان يكون الظاهر قبل المتك وبعد قداره واهله اخرى ضروره ان امر الصانع
عند جعل المتك رافعا متبوعا على فرض كون الظاهر امر مستمر ابا بعد المتكول لم يجعل المتك
رافعا لها واستصحاب عدم جعل الشارع الموضوع سببا للظاهرة بعد المتك متبوعا على ذلك
الظاهرة المتقدمة بما بعد المتك كمر معاير للظاهرة المعلومة سابقا محمدا الى جعل متبوعا
لذلك الظاهرة ومن الواضحة لا يفرغ ثبوت هذه الظاهرة المتقدمة على اصله عدم جعل
المتك رافعا لان ثبوت هذا الوجود عدم ارتفاع تلك الظاهرة لا يثبت هذه الظاهرة فاما
الامر انما يعلم انه لو لم يكن المتك رافعا لتلك الظاهرة لكانت هذه الظاهرة محمولة في
كما انما يعلم لو لم يكن الظاهرة محققا لكان المتك رافعا للظاهرة السابقة الحاصلة لا تكلف ومن
الى ما علم اجابا لان الشارع انا جعل المتك خدما او الموضوع سببا للظاهرة في المتك والآخر
احالة القدر في حدتها البراءة من الآخر فلما مل **قول** ان المتبقي السابق اذا كان مما
بذل الفصل الحج **اقول** قد تقدم توضيح المقام عند الكلام في قسام المستصحب مما لا يثبت عليه

فولم

فخرج قولهم لو ان ثبت عدم الحكم الخ **اقول** حاصل الكلام انما ان ثبت في زمان لا في غيره
حكم العقل بالبرائة المستدل به في فعل العباد في زمان زمان فلا مجال للشك في براءة زمان ان كانا لهما عدم
البرائة في الزمانين فما استعمل العقل حكمهما وان اذ اثبت عدم التكليف الثاني في الزمان
الاول لا يخرجنا من استعمال الحكم العقل بالبرائة فلا مانع عن برائة الا انه غير محتاج اليه لانه حكم العقل
في جواز ترتيب ثار عدم الحكم في زمان الشك وفي براءة الاحمال للعقل بان يحكم بالبرائة في مورد
الاتصاف الذي قوله عليه السلام لا تغفل اليقين بالشك هو المرجع في مثل هذه الامور لا في عدم فعل العباد
بالبيان فكما لا يرجع الى البرائة فيما لو كان واجباً قبل زمان الشك فكذلك لا يرجع اليها مع العلم
وجوبه فيما سبق فالعقل يفرق بين الحكمة فيما لو كان المشكوك حالة سابقة فكيف يكون حكمه
على الاتصاف فلا حظ **قولهم** مثال الثاني حكم العقل الخ **اقول** اشارة بما ذكره من ان الشك
انما يتحقق في اشغال الله تعالى لا في نفس الواجب او بعد الايمان ببعضه مما لا حاصل له بقاءه
وعدم سقوط طلبه نظير تصحيص البرائة الاصلية ليس من استصحاب حكم العقل بل هو كما استصحاب
اشغال الله تعالى في زمان زمان لا في زمان زمان لا في زمان زمان لا في زمان زمان لا في زمان زمان
الذي حكمه في جواز الاتصاف هو الاشغال الحاكم به العقل الثاني من حكمه بوجوب دفع الضرر المحتمل
كما في اطراف الشبهة المفروضة بالعلم الاحتمالي كما لا شك في البرائة كما ان المراد بالبرائة في الزمان
الثاني من دفع العقاب بالبيان لا البرائة الاصلية لئلا نشك في عدم ثبوت التكليف الواقع
فقد ثبت ان الشك في البرائة هو الشك في الثاني بعبء موجب في محل الشك من دون الاتصاف
اقول حكم العقل بوجوب الايمان بالاحتمال الثاني عن تقدير تسليم جريان الاتصاف بالبرائة
متبعا على حكمه بوجوب تحصيل اليقين بالبرائة فان حكمه بوجوب تحصيل اليقين متبعا على غيره
دفع الضرر المحتمل واما حكمه بوجوب الايمان بالبرائة بعد جواز التكليف لا الاتصاف فلا يبرهن هذا
الباب بل من فرغ وجوب الاطاعة فلو انك تاحكم العقل بوجوب تحصيل اليقين، وقلنا بان
التكليف لا ينصرف الى ما يعلم به في الفعل والا فلا مرجع فاعده فعل العقاب بالبيان الحاكم على غيره
دفع الضرر المحتمل كان بما يجب له على كماله لا بما لا يقدر الا على اليقين المتضمنة بالاحتمال
فليس لنا انكار وجوب الايمان بالاحتمال الثاني بعد جواز عدم سقوط الواجب لو اقمنا بالاحتمال
اذ بعد قضاء الاتصاف بقاء ذلك الواجب على ذلك المتكليف فيقبل العقل بوجوب تحصيل
عن عمدته وشره لا يحصل الا بفعل هذا المحتمل فيجب عقلا ولا يتوقف حكم العقل بوجوب
على اخرا فان هذا هو ذلك الواجب المحرر بالاتصاف كما ينبغي على القول بالاصل
بل يكفي في ذلك ان لم يمان فاعده موجب لسقوط التكليف المحرر بالاحتمال اذا الفعل انما

حكم بوجوده لا يثبت بالواجب لا من حيث وجوبه بل من حيث كونه متصفا بالشرع عن عمد الطاهر
المقتضى. فلو افاد مباح فائدة كان طال الذي العقل حال الواجب **فول** فبغيره ولا
انقض الشخص الواحد من ذلك الشرعيتين **الحج** **اقول** ان زيد هذا اثبات مجرد بيان
الاثبات في حيز ذلك الشخص فهو حق ولكنه لا فائدة في البحث عنه وليس مثل هذا الشخص
موجودا بالفعل كمنه في حكمه وان زيد اثبات حكمه لثابت لدينا الاستصحاب في حق غيره
بقاعدة الاشتراك فبغيره ما نسبنا **فول** او بغيره يفرق بين الموجودين **الحج** **اقول**
امانقض هؤلاء الاشخاص لو كانوا بقاء حكمهم فلهيهم ان يستصوبه وانما نحن فذلنا
ان يجرى الاستصحاب في حقهم اذ لا يثبت عليه اثر على فلا مضى وكوشا ما ذكره في الحكم
من المفارقات الانفاقة لا من الاثار العلمية المحضة الاجزاء الاستصحابا فلنا مثل **فول**
ونهم الحكم في المد ومن بقاء الضرورة **الحج** **اقول** يمكن الحدوث في ذلك بان الاجتماع
والضرورة انما هو بالنسبة الى الحكم الواجب لا الحكم الظاهري الثاني لا استصحابا فانه
مخصوص من جري في حقه الاستصحابا كما لا يخفى **فول** فمن كلفون يحصل ذلك الحكم
مواضا كان محالفا **الحج** **اقول** فليقل ان عرض هذا المثال ادعاء متعارف الحكمين
ولو على تقدير الموافقة يدعى ان الحرية الثانية المحمودة في الشريعة الثانية كانت متصلة
الى القول البتة السابق وفي الشريعة الاولى الى قول البتة اللاحق وهذا انما يجرى
كان البتة متصلا للحكام الثانية في شريعته لا يحمل على الله تعالى كما ان على الثاني الاستبعاد
الحكم بتعدد الخبرين كما هو واضح وفي جواب للفتاى اشارة الى ان المستصحب هو حكم الله تعالى
على بقية الشريعة باجتناب البتة السابق لاحكام ذلك البتة من حيث هو فلا حظ وندبر **فول**
ان الابد نل على اعين الاخلاص **الحج** **اقول** توضيحه فلهي المثل ان لو اهل عبده ولم
يكلفه شيئا لعل في ما يجرى ويحصل له فلكه المعصية فبأمره باوامر ولا على في ذلك الا
البيضة فيما يصدر منه من الاوامر ولا يعصيه في شيء منها او كانت توضحه ام بعدد منكم
اوامره الصادقة منه بهذا الداعي لطفا في الواجب الفضل الذي هو وجوب الاطاعة
فانكون الاطاعة من هذه الامور لكن الا على سبيل الشريعة في حق متعلقاتها ولا في
الشريعة على تقدير تسليم ذلك لثباتها على زاده العبادية بمعنى الاطاعة لا تدل على ان زيد
من ذلك فلنا مثل هذا مع مكان ان يقال انه لو سلم دلالتها على المدعى من اجتناب
القرينة والاختلاف من اجتناب على جهة الشريعة فانما يحكمات خطابه في اثبات هذا
الشرط بالنسبة الى ذلك التكليف لو بقي شيء منها على وجوبه في هذه الشريعة وانما ان

الاوامر

الأول في هذا التبعيد أنه كذلك حتى يثبت بها كون الأصل في الواجبات المتعبدية كما هو
 عرض الاستدلال بها فلا فائدة لها إلا أن يدل على أنهم ما أمروا بالأطاعة العامة وإنما هو عين من
 أصل هذه الشريعة أيضا لا يؤمرون إلا بها فلا فائدة في قولك كتب النبي ثلاث الخ أو
 منها خير العادل والكتب وغيرهما من الطرق الشرعية بناء على اعتبارها من باب المتعبد
 بناء على مفادها فإن لزوم الشارع لسبلوك طريق الحق بمرجعية إلى أمره بتبديلا آثار الشريعة
 على مؤداه إلا أن بين الأمازات والأصول المتعبدية كالاستصحاب وأصول العصبية بناء على
 اعتبارها من باب المتعبد لا يطبق فيه فرق وهو أن مؤدى الأمازة لما كان بثبوت متعلقه
 حقيقته فهو كما تؤدي إلى متعلقها كذلك تؤدي إلى آثاره ولو أزم مثلا إذا أخبر العادل بخبر
 فيه مثالا فقد أخبر بجميع لوازمه بالالتزام أي دل خبره على وقوع الموت مع جميع لوازمه فدل
 أمر الشارع بتعبدية وجب الالتزام والعامة بالثبوت في مقام العلل ضرورة أن انكار
 مقتضاها ينافي ضد حقيقته لأن انكار مقتضى الموت تكذيب له كذلك انكار لوازمه ويعبأ من انكار
 مقتضى حيل الجزية هو الالتزام بثبوت مفاده مطلقا سواء كان مدلولها متعبدية أم لا فثبت
 أو الالتزام بها وإنما الأصول فلا مفادها في الفروض أن اعتبارها ليس من حيث الطرفية
 متعلقها وإنما واجب الشارع التعبد بثبوت المتعلقات أي ترتيب ظهورها حال الشك
 فلا يثبت كمال آثارها بل أزمها الله لا أن يكون دليل الأصل لفظيا وأدعى ظهوره في الأصل
 كما تدبره ذلك في أدلة الاستصحاب وهو لا يخفى عن وجهه لو بيننا على استغاده حجة
 من محض الاحتجاج كما تقدمت الإشارة إليه عند التكميل في وجه حجة فراجع ونجا اشتراط الله
 أن مفاد حجة الأمازة وجوب تصديق مضمونها تعبدية وأن الضرر الشرعي إنما يتعلق
 بطريق المتعلق لا نفسه تظهر لك وجه تقديم الأمازات على الأصول فإن مفاد أدلة
 الطرق كضد حق العادل أهو أنه يجب على المكلف أن يأخذ بمفاد في مقام العمل ولا يفتقد
 إلى الخصال لمخالفة الواقع بأن يرتفع نفسه أحكام الشاك فهو متعبد بالبناء على عدم كونه
 نشاكا وكون الواقع ثابتا لديه فيخرج بذلك عن موضوع أدلة الأصول حكما وأما مفاد دليل
 الاستصحاب فهو وإن كان أيضا وجوب ترتيب ثبوت الواقع حال الشك وعدم معاملته
 معاملة الشاك ولذا يقدم على أصل البرائة والاستغفال والنجاء المخرج من أحكام
 الشاك إلا أن الشك ما حوز في موضوع وجوب الأخذ بالحالة الشاكية حيث أن الشاك عن
 من كان على يقين من شيء فشكل عليه لم يضر على يقينه فوجوب الحق حكم محمول للشاك بوجوب
 كونه نشاكا وهذا بخلاف أدلة الأمازات فإن موضوعه شخص مكلف وفدائل الشارع

بالالتزام

لا يصح باجمال فالحال انما هو للواقع بان تعامل معاملة الشاكنة وما وجوب الاحتياط في
 الشاكنة فكانه قال يجب الاحتياط في الشاكنة حيث خلافه ولكن حيث خلافه بالمشترط
 خبر المتأمل ونحوه فلا حظ في ذلك **فول** في زمان الشاكنة ظاهري في **اقول**
 لا يتوهم انه يلزم من ذلك استعمال لفظ لا تنقل اليقين بالشاكنة عين فانه لم يفسد به
 شيء من موارد الاالاتزام بالمعاملة مع المتغير الشاكنة معاملة بقاءه حتى يعلم بان بقاءه
 حيث ان الاتزام باضافته نفسه غير معقول مطلقا سواء كان حكاية عباد موضوعا خارجا
 فاما المعقول هو الاتزام بمعاملة البقاء وترتيب البقاء في مقام العمل فلا بد ان يكون ذلك
 الشيء الذي هو الشارع بالاتزام ببقائه من حيث العمل ثم ادخل في الشرعيات بان يكون انما
 بنفسه من غير ان يشار على كونه شيئا وجوبه او كان له اثر غير شرعي والا فلا معقول في
 الشارع بالاتزام ببقائه كما هو واضح **فول** كاستصحاب عدم الاستصحاب للثبوت في
 عدم الوجود جوبا **الح** **اقول** لو كان يعكس المثال لكان اولاد الفاعل الكبرية في
 يد كونه اصل في باب الدماء كونه كل يوم للبحر في ولا يتأخر هذا استصحاب لا العكس في
فول لانها لا تعلم الكبرية من الملافة **الح** **اقول** حاصله لا يخرج بهذا الاصل في
 الملافة في زمان لا ينفك اطلاق عدم الملافة قبل الكبرية بلية عن الفاعل في زمان
 اثرها وهو عدم افعال الماء ولا يتوقف ترتيب هذا الاثر على احوال كون الملافة بعد
 حتى يكون الاصل بالثبوت البنية متامنا لان عدم الاستصحاب من ان عدم الملافة
 المحرز الاصل لا من ان كون الملافة بعد الكبرية ثم ان هذا كله على تقدير ان اللازم في
 الحكم بالافعال احوال وقوع الملافة في زمانه **الح** **اقول** ولا فلو قلنا بكفاية احوال المحقق
 للنجس وهو الملافة في الحكم بالنجاسة ان لم يعلم وجود المانع وهو الكبرية فلا مجال للنوع
 المعارضه لان استصحاب عدم المانع عن باب البحر يحتاج اليه كفاية الشك في وجوده عن
 الفرض واما استصحاب عدم الملافة قبل الكبرية فلا يثبت وقوعها بعد هاتين **الح** **اقول**
 غايته بقاءه في كماله **فول** نعم لو وقع به في كل من البوعين حكم بقاءه في **اقول**
 ما ذكره فانه انما لم يعلم بقاءه في زمانه **الح** **اقول** نعم كذا ولا يفتقر كذا ولا يفتقر كذا
 النوع المحصول فيه لان من تأخره كبرية يوم النجس نجاسة الملافة التوب النجس في العلم بخبر
 الكبرية لا ينفك في طهارة التوب والماء بعد الشك في طهارة الكر الذي في طهارة التوب النجس
 الحاصل ان من تأخر عدم كبرية يوم النجس نجاسة الملافة وبقوله نجاسة الى زمان العلم
 مطهر شرعي لا يفتقر كذا في جلب واما حصول صفة الكبرية فلا ينفك بعد الجلب كونه

غايته

عامة من صحتها لا يضر من حصول العلم بكونه غائبا في أحد اليومين فليس الحكم بظاهرة الثوب واقع بمقتضى
كل فعل اليومين من باب انفسال الثوب بقاء من غير تعيين أي لما هو في الحقيقة فان الحكم بظاهرة الثوب
في ذلك المثلثة من غير كراهة من قبل هو لا يتبعها الظاهر اذ قد يقال فيها في بعض
فروضها بانسحبها الجائز كما نشأ الله وأما في المقام فظاهرها أنه مكتوب بالفعل فبعبارة
الاستصحاب في انفسال بكونه ظاهرة في أحد اليومين فهو من باب الحكم بظاهرة الثوب المنفصل بالماء المستقر
بالمضاف اذ لا يتجزأ وهو واضح فلو علم بان الماء في اليوم الثاني لو كان قبله لكان نجسا وبحسب
الظاهر ليعتبر فيه انفسال الحكم بظاهرة من ذلك الباب كما لا يخفى **فقول** الاضالة عدم كل منهما
مثل وجود الآخر **اقول** يتحقق عدم كل منهما الى زمان وجود الآخر والاضالة القبلية والتقدير ذلك
التقدم والآخر والتفاد كلها مثل الاضافات الموقوفة على تحقق المنبئين كما هو واضح **فقول** في
بندفع بانفسر وجوده غير مشكوك في زمان الخ **اقول** يتحقق في بعض استصحاب عدم شيء
صبره في مشكوك الوجود في زمان والحادث الذي علم نابع حادثة ليس مشكوك الوجود في
من الاضالة فانه قبل ذلك الزمان معلوم بعدم وقيل معلوم حدوث فلا شك في وجوده في
الزمان الواجب لذلك الغير ذلك لو حذر زمانه من حيث هو لان زمان الواجب ليس خارج عن حد الزمان
المعلوم في حال هذا الحادث المعلوم النابع وانما الشك في زمان وجود ذلك الحادث من
هل هو قبل حدوث هذا الحادث ام بعده فمن هنا يتطرق الشك في ان هذا هل كان خافيا
الموجود من حدوث ذلك الغير ام لا من غير ان يتطرق الشك فيه في زمان من حيث هو بل بضافته الى
ذلك الغير ومن الواضح ان ليس لعدم في الزمان المعيار حدوث ذلك الحادث الذي جعلناه فيها
لنفس زمانه الواجب المحرر عن بضافته الى هذا الحادث حاله سابقه معلوم فلا يقاس هذا الغير
بصوره الجاهل بزمانه فان كان في تلك الصورة ايضا نقول في علم القبل الاصل عدم وجود
كل منهما في الزمان والجاهل بالآخر الا ان لا يزيد بل ذلك زمانه المقيد بوجوده كى يكون واجبا الى وقوع
ان الاصل عدم وجوده قبل الآخر بل يزيد بذلك نفس زمان وجوده من حيث هو حيث ان وجود كل
منهما في نفس زمان الغير من حيث هو مشكوك بحسب لو فرض عدم وجود ذلك الآخر لكان هذا با
الى زمانه مشكوك الحدوث فلو علم اجمالا بغير زيد واسلام وادته وشك في المضاف منها فلا
حالة يتطرق الشك بالنسبة الى قبل حدوث كل منهما وكذا لو علم بحدوث وطهارة مناهجها
في الصبح والآخر في العصر وشك في المضاف منها فهو بالمتأخر الى ذلك اليوم شك في حدوثه **فان**
الحديث والظاهر الى العروب ويصير حدوث كل منهما الى زمان حدوث الآخر مشكوكا لا من حيث
اضافته الى ذلك الآخر فثبت **فولو علم** ان ذلك الآخر كان زمانه غير رمضان لبعث الشك **فقول**

في الاستصحاب

هذا المذهب انوقت بما ايجاز فمقتضى ذلك ذكر الاستصحاب وهو صوره مشكوكا لو وجد في ما
 كذا لا يتحقق على انما قل **قوله** نعم زعمنا انهم من اطلاقهم التوقف **اقول** ان بعض قوتهم على الاطلاق
قوله انكره بل من ذلك ان ارتفاع الظن ان المتحقق في الساعة الاولى في **اقول** ولكن لا يمكن
 الظن ان في زمان الشك بالاستصحاب كما قد توهم لانه بما رده استصحاب الحديث على الحالة المتعارفة
 الصلوة المعادة من جهة اعتدالنا فرض ان ارتفاع خبر معلوم وكون العلم بها اجزايا غير مانع عن جريان
 الاستصحاب حتى يعلم مقابلته عن الماراض كذا لا يتحقق نعم قد يجادل ان المعارض بين الازالة في هذا المسئلة
 ونظائرهما انما هي مع الحمل على قبل الحالين والاملاخذ عند حالة المناقضة فلو علم بان اول الصحيح
 عند انبأه من التوهم كان محذورا وصدور من بعده طهاره وحديثه في المزاخره مما لم يتصور
 طهارته حيث ان ارتفاع حديثه السابق بالظن ان المتحقق معلوم واستقام طهارته بحيث غير معلوم
 انه يعلم بكونه حين خروج الحديث المعلوم بالاجمال محدثا ان نحو ما على الدخول في الصلوة ولا يعلم
 ما ارتفاع ما علم بوجوده في ذلك الحين ببلالة الظن ان الاحمال ما هو عنها فثبت صحة قوتهم ان
 العلم الاجمالي بوجود الحاشي على حالة المناقضة غير وثري في غير تكليف وزود ذلك لتكليف المعلوم
 ما بقصير **الآن** علم سقوط الاحمال وقوع الحديث المعلوم بالاجمال فيجب حديثه فلم يثبت في حديثه
 حديث جديد فلا علم بوجوده تكليف وزود ما علم سقوطه حتى يجرى استصحابه فرفع بان الدار في
 جريان الاستصحاب صوره ما علم يثبتون في زمان مشكوكا المقادير ولا شك في انه كان حال
 خروج هذا التوقف نحو ما على الدخول في الصلوة ومصر كانه الزمان حتى يظهر ولا يعلم بغيره
 واحتمال اتحاد حديثه مع الحديث السابق لا يوجب انقلاب ما علم بالاجمال شكنا في العلم بغيره
 منشا الاحمال ارتفاع الحديث المعلوم بثبوت في ذلك الحين ببلالة الظن ان فلا يجرى ما نحن فيه
 مما لو راعى ثبوته سابقا في حديثه بقيد العمل او من الجائبة التي غلبت منها فانه وان لم يكن في
 هذا المثال ايضا ان يقال ان العلم بكونه محدثا وعاصر الصلوة حين خروج المتي ولا يعلم ما ارتفاع
 ذلك المنع بهذا العمل الا ان احال وحده التكليف في المثال يورث الشك في ثبوت تكليفه
 ما علم سقوطه حيث ان علم الاجمالي بغيره فيجب الحين خروج هذا المتي لا يوجب العلم بكونه جديدا
 حال غير الاحمال **الآن** علم ما بقصير وهذا بخلاف ما لو علم بكون المتي في ثبوت جديدا في
 قولنا في كونها قبل العمل فلا يكون مؤثرا في تكليف جديد وبعده فيكون مؤثرا في ذلك فان
 حج بغيره مثلا لا يمكن فيه فيجب عليه حج احراز قبل العمل بعد الجائبة الاخره فلا يجرى ذلك في
 الجائبة فاحال تعدد التكليف بها فيجوز ثبوت الشك في سقوط ما علم بثبوت فيجب استصحابه في العلم
 بالسقوط ولا فرق في ذلك بين ما لو كان زمان ما يقع به بالاجمال انما الزمان كالحديث المعلوم

مستند

بالفصيل كالعلم بالفصيل كونه في الليل جنيا أو علم اجمالا يصدر وغسل وجبنا بعد طلوع الفجر
 احدها اول اليوم مثلا والآخر في الظهر فان متعلق علمه الاجمالا بثبوت وصف الجنب له في اليوم
 وهو متداول الاول في الفصيل الاحتمال تامر عنه وبين ما يلزم كذا بل احتمل كونه في زمان
 كان عالما بجنباته بالفصيل كما لو كان تاريخ علمه معلوما كقول الصنيع مثلا علم باسمة بنت
 الشافعية ان ذلك الوقت فاحتماله المعلومه بالاجمال يعلم وقوعها بعد ذلك التاريخ او قبله
 وما ان كان يعلم بجنباته بالفصيل فان علمه الاجمال في هذا الزمن وان لم يؤثر في احراز جنباته
 غير ذلك الوقت كذا علم بالفصيل كونه جنيا لكنه اثر في وجوب اخراجه وقوع الفعل بعده فانه بعد
 علمه ان كان بعد خروج هذا المجرم عليه الاشتغال بالصلوة او الدخول في المسجد فيفصل
 لا يجوز ان ينقض قضية باحتمال كونه في الليل المستلزم لوقوع القتل الواقع في اول الصبح بعد
 كماله واضح فالأهم سقوط الأصلين مطر الاجل المتراضية في هذه المسئلة اعني مسئلة من يقين
 الحلف والطهارة ومثل ذلك في غيرها وكذا نظائرهما كالوعمل ثوبا ما فانه يعلم بها الصفا
 احدها سواد يمل ثابتهما او تاريخ احدهما وسواء علم بحالته السابقة كطهارة الثوب قبل غسله
 فاحتماله لم يعلم والرجوع الى بناء القواعد كطهارة الثوب والاستشغال في الاول
 ولما سبقنا الكلام فيما يتعلق بكل من الفرعين في لفظة وصدقها للجمع جميع ما يوصف عليه من الثمر
 والبرام فراجع قولنا وهذا انما يصح على الاصل المتبني الى **اقول** فيدق قنا في احتساب
 عندنا التكم في وجه حجة الاستصحاب ان اصل عدم الذي نقول باعتبار في مباحث الكفا
 وغيرهما من علم الاغناء باحتمال وجود ما كان وجوده متورثا في صرفه ككفنا كلف
 في تمام عمله ولا ينبغي نفي ذلك لعدم فصله عن لوازمه فالاصل المتبني لغيره في شيء
 وحمل اللفظ على المعنى المتعارف عندنا من انما عدم الاغناء باحتمال ان يكون له مصداق اخر
 الزمان جيتان توقف عن حمله عليه انما لنا من هذا الاحتمال فيسفر على عدم الاغناء بهذا الحكم
 حل للفظ على ما فيه من معنى عرفي كانه يفرج على عدم الاغناء باحتمال ان يفرج الحكم على حقيقة
 الاغناء او المولود عبده باحتمال ان كان زيدا ساما الشخص معروف لكن العبد داخل العبد
 كونه ساما الشخص ايضا او كون هذا الشخص صنفه امر غير محتمل بهذا الاسم فربما يفرج
 او كون الامر غير معلوم مخوف في بقرينة الحارضي هذه الاحتمالات باحتمال عدم الاغناء وعلم
 الفصل وعدم بقرينة الحارضي - بمقتضى لا يتوقف على هذا الاضا ان يتوقف على اللفظ على
 بقرينة عدم لانه يحكم بثبوت هذه الاعدام كبريت عليها ساما لوازمها ولذا لا يجوز له الاحتمال
 مان ذلك الذي اخرجه من انما عدم الشخص ساما الاسم انما يفرج وان هذا الاسم كان تابعا

هذا الشخص من جهة صدور الأثر وان الأثر كان محال صدوره مجرد عن العلة من جهة ذلك فمما هو
لوازم تلك الأعدام في الواقع فلو كان الأصل المثبت مخبراً في مباحث الاستصحاب لكان له الحكم بدو
نفس هذه الأعدام التي توقف عليها إثبات لوازمها كقوله لا يجوز بالاشتبه فلنأمل قوله
لكن المحقق في الجواب عن موارد التعلق **أقول** قد تقدم في بحث أصل البرائة إمكان توثيق
استصحاب الضرر وكذا استصحاب وجوب المصروف في قطع فراجع ويحدد المغال في المقام بقوله
فمقول وما عرفت المصنف في بحث أصل البرائة فإن المصنف في الغرض ذكر كونه من غير غرض فإن
مقصود ما ذكرناه الأجزاء السابقة على بعضها إلا أنها الأبد وهو خلاف ما هو الشايع في الضمور
فما جاز عنهما لفظه فالتزم ولا ينبغي التزم ذلك ومقتضى إطلاقها عدم الاعتداد بهما في حصول
الكل لعدم التمكن من فرض تمام الباقي لهما **أقول** مع عدم الاعتداد بهما صبر ودها لغوا بالظن إلى
الأثر المقصود بهما وهو وقوعها بعضاً من الكل الذي يجب عليه الخروج عن عهدها أمراً فظهر الأثر
السابقة لمغالطة للبطالان بهذا المعنى عبارة عن عدم صبر ودها لغوا وكونهما ما يفعل بعضاً
الصلوة الواجبة عليه ومقتضى للأثر العبري المتعلق بها المبيح من مطلوبته لكل وأرضها بهذا
يجوز الأثر في الصلوة وعدم مشروعية استنباطها إذا أمثال غيبها أمثالاً فترتب على هذا
هذا الأثر فلنأمل ثم أتينا فشرنا فيما تقدم أن لا يتحقق أحد الأجزاء السابقة صورة الأبرار
بها هذه الماشآت وهي استصحابها عند التثنية وجودنا فقلنا فافضلنا فافضلنا الموجود كما
لو شك في ما مضى أحدث الأثر في تناقضه غسل الجناية ومن هذا القبيل ما لو شك في خروج
أو نافية لما ذكر في ثناء الوضوء فإنه يستلزم في مثل الغرض اثر الأثر الماخ بها وهي بشرها في
دفع الحديث لكان انضمام ثبات الأجزاء لهما وهو اثر شرعي ثابت لهما في السابق فثبت حصول الاستكمال
ونأمل ولما نشأ المدكوزة اثماً انتهى فيها إذا تعلق لك بالأجزاء اللاذعة من حيث ما بدت بها
للاضمان إلى السابق لأفي مثل الغرض الذي نشأ الشك من حال استقامته في الأجزاء السابقة
غير كما لا يخفى **قوله** وأما الشرعية الاعتقادية فلا يغيب الاستصحاب بها **أقول** في
الشرعية الاعتقادية هي المسببة لغيرها التي يكون مفسر معرفتها والإدعان بها من حيث هي مفقودة
من طلبها مثل أن الله تعالى واحد وأنه عادل وأن محمداً صلى الله عليه وآله نبيه وأن الله تعالى يحب الحق
ويجاء بهم إلى غير ذلك من قضايا سبيل البرزخ والمعاد ونحوها فمثل هذه الأحكام أمثالاً يكون
معرفة والإدعان بها واجبة ومستمرة وأجائزه وكيفية هذا النحو من الأحكام لا يفعل
بمعلق لثباتها بعد ثبوتها بدليل عقل أو نقل فقول إذا كان من قبيل النبوة والامامة في
نحوها أمثالاً يمكن كونه من قبيل بقية ما هو محال للنظر في المقام إنما هو لتكميل خصائصها

بنى قبل الشك في انضمام ثبوته ونسبها فتقول اذا ثبت ثبوته في زمان بدليل عقلي كما اذا علم
 بكونه كل اقل زمانا من جميع الوجوه التي لها دخل في استحقاق منصب الثبوت حكم العقل بكونه ثابتا
 في ذلك الزمان او دل دليل عقلي عليه كما خبنا النبي الشايع بثبوته فثبت في جهاتهما بعد
 وجود من يحمل اليك منه بحيث عليه عقلا الفصل حاله ويحصل العلم ببقاء شريكه وعدم انضمام
 المخرج عن عمدة التكاليف الشرعية المجزئة عليه ما يبالغ في زمانه كما انه يحيط بما جاز للزمان في غير
 بنى زمانه عقلا من حيث هو دل دليل عقلي او نقل وان كان خبر النجاء لا يقول لك يحمل ثبوته ما
 مغرر بنى زمانه شرطي الايمان وخروج المكلف عن حد الكفر فاذا انعقد عليه يحصل العلم بان
 المنع بقاء ويجوز ان كان نفسها او مقديها واستصحابا بقاء ثبوته غير محتمل فانه لا يورث في
 حصول العلم بان يعقل بقاء حكمه نعم لو قلنا بما فادنه الظن وكفاية الاعتقاد الظن في المخرج عن العلم
 اما مطلقا والذي انعقد العلم غول على استصحاب هذا بالتبطل لا اعتقاد ووجوب ان
 ما لثبوت وانما استصحابها بما لا يخطئ الا انما العلم ببقاء ثبوته على بقاء بنى ما استصحابها العلم
 الشايع الذي لم يعلم نفسها فلا مانع عنه بقاء شرنا في ما سبق الى ان استصحاب اصل الشايع الظن
 صادق الاستصحاب بان العترة لك العترة وان اعتبارها لديهم من باب عدم الاعتقاد
 نفسها ما لم يتحقق الامر حيث الظن ولا من باب العترة فراجع هو كبر والنقل القطعي في الاستصحاب
 النقل بالقطعي في الظاهر لظاهر خصوصية المقام والافلا من غلبت قطعية المنع عن الظن
 لدى الشك في بقاءه بعد فرض عدم افادته دليله القطعي لا القسم بغيره في الزمان او في
 الجملة كما هو واضح **فقولك** ان الشك انما يثبت ثبوته في غير ما يحمل من حكمه وجودا وعدا
 في المستحيل **فقولك** هذا مانع عن جريان الاستصحاب وانما فيما اذا كان المستحتمل ما يباين
 فضلا عن افادته الظن كما عرفت في محله وانما اذا كان ثابتا بالنقل فهو وان لم يكن مانعا اصل
 جريانه بناء على الوجع الى العرف في المجزئ من جميع الاستصحاب العقل ولكن مانع عن افادته
 لما عرفت فيما سبق من انما لو قلنا ان هذه الاستصحاب الشايع كما هو في بعض صور الشك في الواقع لا
 في مثل هذه الموارد فان دعوى افادته الظن مطلقا هو في مثل هذه الموارد خارجا من ضرورة انما هو على
 من رابع وجدانه فمائل هو كبر لان نسخ الشايع مانع في الحق كسب الشايع لا الشايع كبر لان
 سبيل التعاضد مشوعا ليس لا كسبه هو ما لا يثبت الشايعين وكون مثل هذا المشوعا انما
 عن حصول الظن المقتضى لا شكوا لا يتلوه عن ناسل هذا مانع ان عدم مثل النسخ الذي لم ينفى حصوله
 من لدن ادم الى زماننا انما ذكره امرنا بما يجب بكون مشوعا مانعا عن جريان الشايع
 محل منافسة فمائل هو كبر ومما ذكرنا بطلانه لو شك في نسخ اصل الشايع في الحق فقولك

انما العلم لا مانع عن استصحاب اصل الشيء بل هو من الاستصحاب المعبر عنه العقل كما هو واضح **فول**
والدليل العقل الذي لا يخلو عن **اقول** ثبت الدليل العقلي بخصوصية الشبهة فلا يقدح
بجمله وهذا لا يثبت في كل الشرائع كما ينبغي به المستفاد من العرض لانه جازان من الاستصحاب
اجيب وزد في جواب كل من الذين يوجبون العقل بعد العلم الاحتياط في مقام العلم بالجميع من العقل
باحكام كل من الشرائع بحكم العقل فاذا وجب عليه ذلك ورجع الى العقل الاخر بحكم العقل فهو اولى
للافتقار لعدم نقض اليقين بالثابت بحججه البقاء على دينه السابق بحججه لانه ان كانا في شبهة
السابقة فاقب على ما لا يخفى من قوة قضاياه على والافتقار بحججهما باثر اليقين المتفق **فول**
ينما خلط مدعى الدين بعد الحق **اقول** هذا البناء غامض فاما اذا كان المدعى غارداً بحججه بل كان
ان يستدل به للدين الجديد كما اذا كان المستدل بقدر مدعى نبوته او من هو قبله والافضل بعض
غرافة البرهان على وجه يدعي برحمته ابو ذر الطرسى لان اصل الدين فضلا عن قطع خصوصيات
لم يكن المدعى غارداً بطريق الاستدلال كما غلب العلم **فول** وهذا الجواب بطاهر محدث
اقول لا وجه للفتنة منه بما ذكر اصل الدليل لانه لا طريق الى اخراجه عنه عليه السلام من غير ضرورة
نبينا اذ لا يثبت نبوته عليه السلام فانه في هذه الاخصائين لا يخرجانه لعدم امكان تحصيل قطع
ببلوغ كل حقيقة من خبرنا عليه السلام كان يحكي الموتى هذا التواتر بل ربما يدعي القطع بقدمه لاجل ان
عدد الخوارجين على ما قيل مضمون طلبنا لاجل هذا التواتر واجبا عنهم بخبر غير معلوم فالانصاف ان
نوعض عن اجابنا نبينا صلى الله عليه واله لا يمكن اثبات نبوته احد من الانبياء السابقين عليه نبوته
عليه السلام اللهم يعلم ببلوغ عدد من امره في زمانه عدد التواتر في هذا الخبر بطريق في اجابنا
نبينا فلما ان يقول اننا نعرف نبوته على بعض وموتى خبر نبوته نبينا لا يجوز ان يكون الاجاب واجبا
ونعلم صدور منه بل لان نبينا كما اخبر بقية خبرنا في الخبرين ثم بان من بعد رسول الله صلى الله عليه
ميتكون هذا الاجاب احدنا لكونه متحققا بغيره من غير من العناوين التي هي خارجة عن الشاؤن كانت
لو كان نبيا بخبرنا بانه كان اسم اللون كما يقول اننا نعرف نبوته على غيرهم هو اسم اللون وكذا على
من غيرهم شخصا واحدا ونحوها حقيقا لا يخلو في الاعراف بنبوته بعد فرض تحقيل الطريق عنه وعدم انطباق
عليه لان المفروض اننا علمنا باجبا نبينا عليه واله السلام بانه كان في السابق شخص خلقه الله تعالى
بعدد من غير اب وكذا من غيرهم واسم عيسى وكان مخلوق من الحيض بحسبه الذي وضع فيه ويكون طين
باذن الله وكان من الاك والارض من الحي الموقى باذن الله وكان من خبرنا بانه باي من بعد رسول الله
احد فلو فرضنا عدم انصاف الشخص الى احوال الذي يرد انصافه من اجابنا من السابقين المذكورين
سبيل لنا الى الاعراف بنبوته والحاصل ان الطريق لدينا مختص في اجابنا نبينا فاذا انحصر الطريق

بقوله فأي من ان يحمل في له عنوانا لا يتخصص في ذلك بان يقول من كان هذه صفته وكان له غيره
 ومن لم يكن كذلك فلا يعرف في جواب الاسماء عليه السلام بنية على هذا النحو من المناظرة ولكن جواب الشيخ
 البشير فان طرقة التخصيص في حمل ما ذكر هو كان عاقل كمال الابدان وتعملهم وكتبهم واخبارهم
 مستند الى ما في حق الله عليه السلام والادام يكن بحسب المناظرة مع خصه مثل ذلك ولذا اعرف في هذا
 الجمل وقال في جواب ما في حق الله عليه السلام وكتبه وما يشبهه من اقول ان يكون وكما في قوله في كل عاقل
 بنبوه محتمة ولم يشترط الله مكانه قال ان كانت التصاريح يردون نبوه الشخص الذي في غير نبوه
 الشخص بنبوه نبينا وان كانوا يردون غيره فحق منكم نبوه فكان الجواب في ما في جوابه من ان
 الشخص يورد عليكم اقامة السبب على ما يدعون من انه خير منكم ان كان غلبا ان كان نبوه وكما
 يشاهد بان انكره من قبلون شهادته كنبهكم وخواص صحابه واستدلوا بان الله تعالى في
 وقال الان حث بالشفاعة بالانصاف ثم ذكر بعض خواص علي بن نبوه محمد صلى الله عليه وآله
 بنحو علم ان هذا لا يخلو من الاجابة الابنية والاشارة في حجة الاستصحاب على تقدير الاشارة
 بعد تحصيل العلم فهو اجنوحا اخر بيده فقلت **فول** لان علم الفيد مطابق للاصل
اقول توضيح مراده ان الاطلاق له مقبلا احدهما ان يكون من عندنا اي من الخطا موضوعا
 الحكم من غير الشك في مقيد الحق المطلق وهذا هو الاصل ولكنه عبارة اخرى عن الاطلاق
 الاعمى الثابت بها الطبيعة المطلقة على الموضوع بصفة الاطلاق ويخرج عن القيد الثاني في
 افراد المطلق وهو بصفة المعنى كما في الاصل لا ينافي نوع من القيد يتوقف ثباته على الخواص
 الحكمية ويحتمل وهو مما يجري على تقدير تمامه مقدماتها الامط كما هو واضح **فول** في الاصل ان
 في الواقع ان **اقول** حصوله ان النبوه في الواقع اما معناه الى وقت خاص وعمره الى الخواص ان
 بالنبوه المطلقة الاطلاق ما لم يتحقق الذي قلنا كما في الاصل فمعناه ان النبوه ليست
 فخرج ذلك لا يخلو عليها لم يتبعه مجال الاستصحاب وان ارد بها الاطلاق بالمعنى الاول فمعناه
 عن النبوه المرددة من غير العبر من فهو مطلق النبوه سببان في القيد بغير العبر فلا وجه لتقدير
 جواب الاستصحاب في الاول دون الثاني فهذا والذي يلم به بالتدبر في كلام الحق العلي فانما
 انشأه في هذا المقام بقية هو الذي اخذ الحق في محل الجواب حيث قال والذي تخاذل
 ان نظري في ذلك الحكم فان كان بعبثية مطلقا وجبكم باسمه ما حكم كعقد النكاح فانه
 بوجبه على الوجه ثم فاذا وقع الخلاف في اللفاظ التي يقع بها الطلاق فالمستدل على ان الطلاق
 لا يقع بها لولا ان محل الوجه ثابت قبل النطق بهذه اللفاظ قلنا بعبثية كان صحيحا الى ان ما تقدمت
 حكايته عند التكميل في تقوية القول التاسع وقوضيه مراد المحققين بحيث يندفع ما قد توهم من

ان خرج ما ذكره في التمسك بالاطلاق والبالاستصحاب اظهر لنا انها على انه لا بد في اجزاء التمسك من كون التمسك بحيث لا يخلو في نفسه لاستمراريته الى زمان الشك كان جونا ونا وحيث لم يرد كونه النوع الذي لم يضر غرضه فبعضه فبعضه لا يخلو في حجب استبعاد النوع وان كان من قبل بالاعتداد او جواز التصرف في ملك الغير ونحوه فلا بد من الاطالة سببه فان كان مرتبة سببه بين ما لم يقصده والمغايرة ببعضه كعقد النكاح والاذن المطلق والموت والاستقالة والبيع والارادة ونحوها لم يجر الاستصحاب وانما يجري الاستصحاب اعتدادا بكونه من النوع الذي يقتضي استمراره الى زمان الشك وان كان الشك في بقاءه ناشئا من احتمال حدوث ما يؤثر في رصفه وان كان حكما شرعيا فلا بد منه ايضا من اعتدادا بكونه كذلك وهذا انما يفرق في الاحكام الشرعية من الاطلاق دلما وعدم اخذ غايته واضعفا فانه في بعض موضوعها بان قال مثلا في الخمر والنجس والصرم والصلوة ونحوها وانما من غير يقيد بها بعدا وتخليدها الى الغاية فانه يفهم من مثل هذا البين ان هذه الاحكام ثابتة في الشريعة على الاطلاق ولكن الاعلى نحوها بل ربما يوجد ما يوجب رصفها من مرض او سفر او حبس او طلاق وغير ذلك من موانع التكليف في شئ من تلك الزواجر او في رافعة من موجود كافي للشبهة المحكية لاجل التمسك بالاستصحاب ولا يجد في اجزاء اطلاقها من حيث هي في جوان التمسك بها على الاطلاق في موارد الشك صوره انه فلما يكون للاملفات اطلاقا حولي من حيث انها ثابتة بحيث يتبع التمسك بها جميع موارد الشك لا نرى انه لو شك في حل الغنم الموطونة لا يفي التمسك بالاطلاق مثل اصل الغنم بل يرجع الى استصحاب حلها كان لها حالة سابقة والاف في اصله الحل اذا تقرر ذلك فظهر ان استيفاء كلام المحقق الفقيه في هذا المقام وعدم ورود شئ من البراهين المنزوية في المتن فكذا ان مقتضاه عدم حجية الاستصحاب في الشك في المقتضى كالمسئلة لم يرد بمقتضى عبارة احاد مقدارا الاستعداد شرطا في صحة الاستصحاب والمقتضى انه لا يخلو استصحاب النبوة بان ثبوتها اقتضا دليلها بكون النبوة في زمان الشك لولا الزواجر بخلاف كونها في حالاتها محدودة الى زمان بدنا ثم دفع عن رصف التمسك والاستقرار ان الغالب في الاحكام الشرعية في غير ما ثبت له انما يعمل التمسك الخاصة للمؤمنين على احاد المكلفين في زمان الحضور للثبوت باثمة والاعتداد به من احد من اجل احكام كونه اذا اذاع شوبها ما اذا ما في الشريعة باقية في خصوص هذه البينة بل في كل شريعة ولكن ادعى الشارع غالبا في بيان هذه الاحكام التي اذا استمر بها باقية مطلقة كالامثلة المنزوية من غير ان يكون لها عموم از ما ياتي واخرى ان يكون دلما مقتضى الاستصحاب في موارد الشك بمقتضى صالة العموم والاطلاق بل بينهما الموضوعاتنا من حيث هي ولكن يظهر ان خارج انما اذا صلا سبيل الاستمرار والان بدل دليل عقلي او نقلي غير شرعي على اعتبار ان خارجا من التمسك والتمسك

المقصود من هذا
 بين الحكماء
 ونما يكون
 أمور البنية
 حملة أو غير
 أيضا من البنية
 في زمان الشدة
 من طاعة الله
 باننا علمنا

أو دليل الحكمة ونحوه ان المراد بها الاطلاق الذي لا ينافي به الشك في نفعه بالعوارض فحق في ذلك
 يجب استحالة هذا هو الشأن فيما ثبت من حكمه بالذلة مطلقا كما هو الغالب وما يشك في كون ذلك
 لزومه بين ان يكون دليله مطلقا او محدودا الخ قد مضى بحوزة استدلالنا بحكم الغلبة التي هي في
 الحق اليقيني فلا يتوجه عليه الاعتراض ان الغلبة لا يقيد الا بالظن وهو ليس بحجة كما هو واضح وليس كذلك
 البتة فانها وان كانت من جملة تلك الاحكام التي علمنا ان المراد منها غالبا الاستمرار وانما ثابتة لوضوحها
 على الاطلاق لا الغلبة وبما ان الغلبة في سبيل هذا الحكم لا يتعدى بدلا فيقع حاف في شكوكنا في الحكم
 بعد فرض ان الغلبة في ضعف خالفة كما هو واضح **فولئ** اما اول فلان مورد الغرض لا يتجسس بالشك في
 رفع الحكم الشرعي بل في الحق **اقول** قد شذنا الى ان مضيق عبارة حراز بقوله ان الغلبة لا يتجسس بل في
 حجة الاستصحاب الشك في الحقيقة فلا يتوجه عليه التعقيب بما يكون الشك ناشئا من تبدل ما يتجسس
 في مقام الحكم بقوله الماء المتغير بل في وجهه بينا المقام ان حجة الاستصحاب مطلقا في الشك في الحقيقة
 لكان ذلك متافيا لما اختلفنا في هذا المقام من شرائط اخرها مقدار الاستعداد حاشا ان مقتضا
 اختصاصه بالشك في الواقع والشك في الحقيقة نظيره طلبة في الخفاء في هذا المقام اما خارج عن مقتضى
 الاستصحاب لكونه الذي يتقيد واجبا الى ابراهيم من موضوع الى موضوع اخر متحد منه بالذات بخلاف
 ما تصفا وانما غير مجبول للدليل بحجة والله العالم **فولئ** واما ثانيا فلان الشك في رفع الحكم الشرعي
 الخ **اقول** هذا اذا كان الشك مغلا برهنة من حيث هو فانه لا يوجب الحقيقة شكافي الرفع بل لا يتقيد
 وانما الاستعداد ولم يعلل التحقيق بحريان الاستصحاب في مثل الفرض بل في احتمال الحكم الشرعي لا لا
 وانما في الجريان الاستصحاب في الحكم الشرعي بعد حراز استعداد البقاء وهو لا يكون الا في
 كان الشك في نفعه بالعرض هو بل بالعرض بحيث لا ينافي به الالتزام ببقاء الحكم اذا غلبت ما يقتضيه
 ظاهر دليله من الاستمرار الذي لا يكرهه تكليف اخر احدث ما يحتمل ما يقتضيه عقلا او غير عقلا
 التكليف وهو في الاحكام الشرعية الكليته فانه اعلم بغيره فوق حد الاختصاص **فولئ** واما ثالثا فلان
 ما ذكره من حصول الظن الخ **اقول** قد عرفت ان الغرض من استمرارية الحكم من حيث هو هو لا العوارض كما هو
 مقاد اغلب المطلقات لا ينبغي الحاجة الى الاستصحاب في مواقع الشك في الواقع فضلا عن غلبة **فولئ**
 وهو ليس بصح بائنه حكم شرعي **اقول** بل خارج عن حقيقة الاستصحاب الا مطلقا بحجته الغلبة
 غير انه لان الاستصحاب عبارة عن بقاء ما كان للموضوع الذي يؤيده في الزمان السابق والمراد
 باستصحاب الحكم اتمام اثبات الحكم بالافراد التي يشك في اتمام فليس لهذه الافراد حالة سابقة
 معلومة حتى يكون بقاءها استصحابا كما هو واضح **فولئ** ثم انه قد اورد على ما ذكره من مضى
 الشك في الغلبة لا يستمر انما ظاهر الاطلاق الخ **اقول** لا يتجسس عليك انه ليس عرضا لمحقوقه العرف

بشر لا يتغير ويتبين بالاطلاقات التي ادعى ظهورها في الابرار الحكم العلية كيف وقد لما انقضت ما اشار
 هذا المطلق بل غرضه التفرقة بين هذا الحكم وبين سائر الاحكام المشابهة على سبيل الارجاء التي يحكم بالاطلاق
 دليلها انما هذه العلية فلا يتوجه عليه ما اوردته بقوله اما ان لا قلنا نعم اكثر البينات لا يستلزم تحريم
 الخ اذ لم يقصد بهذا اثبات محله بل بوجه وبما قلناه في الاطلاقات في ظهوره في الابرار بل غرضه عدم
 علية الاطلاق في سائر الاحكام للظن بان هذا الحكم كغيره قليله مطلق حيث ان الغالب في سائر علية
 بخلاف غيره من الاحكام المشكوك فيها ما اظهره لان ما اوردته علية فاسبا من ان علية العلية بل في الشوا
 غير علية عما لا يقتضيه كلام المحقق فانه لم يقصد اشارتنا الى علية في الشوا حتى يتوجه عليه عدم
 بل يقصد به عدم الخاق في سائر الاحكام كما هو واضح فمن لم يلبس ما وضع الكلام في استمراره المراد من
القول حاصل من ان العلية مما توردت الظن بالثبوت في الحكم الذي يثبت في كونه من العلية
 التبادر في انما يثبت في كونه الحكم التبادر الذي علم بوجوده وبغيره ان العلية مما يقيد الظن
 عن وجوده مشتملة من مقتضية لثبوت الحكم واطراد في جميع مصاديقها فلا وجه لافادتها في
 القطع باستثناء الجامع وعدم الانبساط وانما ما يجاز من يثبت في كونه من العلية من قوة الحكم
 المشكوك ما عدا الحكم التبادر في ثبوتها العلية تحقيقا من غيره وهذا الضال فعبا للباطل
 ما قلناه العلية بان كان في حد ذاته مشكوكا ثم صفا مطلقا بملاحظة الغالب كما هو الشأن في سائر
 بل العمل اخلا كونه الحكم التبادر في حد ذاته ضعيفا حسان كثرة التبادر فوجب ضعف العمل
 لو علم ان البلد العلية في غالب هذا اخبار الا بوجودهم اقل الغنور الا اقراد اذ اذ وان عمل
 لهذا البلد الاقراد التبادر وهو جبل منظارا في لغيرنا شخصا مقبلا من ذلك البلد فاحتمل
 هذا الشخص هو تلك الشخص انما يتوجه في حد ذاته في غاية البعد عما رتبته باخا كونه من الاشياء
 الكبيرة العلية محصورة ولكن لو وجد في الشخص ما يوجب قوة كذا لو وجد في ذلك البلد فاحتمل
 الاقبال الى هذا البلد وانما ذلك الشخص في غاية القوة البعدية لانه رتبته رتبته مما من انواع الغنور
 فليكن كونه من عمله وان بلغ ما بلغ من هذا النوع هذا الضال فعبا للباطل فاحتمل
 الاذا فعله على حد بل الحدود وهذا بخلاف ما لو انما مشا شخصا يحتمل الحال فدخل في ان
 لا يحتمل في ذلك الا انه دخل بقدر كونه في حصة الا فلهذا اذا علم ان ما علم
 البلد الذي يكون غالبه اهل اجنادا برقع ذلك الظن وبطلان ما دخل به على الدار على ما
 بعيدة لم يكن بملقعة لها من غير ذلك نبشأ من غير الظن باهل ذلك البلد فاحتمل العلية
 ولما حصل ان الغالب من الاما انما لو فيه للظن باضافه الى المحمول الحال بصفة الغالب لا انما
 هذا المحمول بل في ذلك الحكم التبادر في حد ذاته في حد ذاته ما نفعه قوة الخيال

ان هذا هو ذلك الشخص فبغير هذا الاختلال هو هو ما بمبدأه كره من علة من حيث لا يشك
 القلب الاضافه بصفة الغالب كما لا يخفى على المتأمل فالاضافة ان جانبها على بعضه وانما
 وبما يخفى فعلة على كثير من الدعا وان ولكن قد استلزام انما الحادثة لا تعلو له بكلام المحقق الفقيه اذ لم
 عرضه بالحقاق لغير المسكوك به بالغالب كونه بوجه عليه هذا الاعتراف بل بعد عدم الحادثة بل انما
 الاحكام فلا يخلو من **فول** ان يشوبه في شرعا مانع الخ **اقول** قد عرفت ان يشوبه في شرعا
 يثبت في مقام العمل من ايجاب الاحتياط **فول** الفقيه من اصول الدين الخ **اقول** ما هو من اصول
 دينهم ليس الا الاعتراف بصدق دينهم وكونه متبوعا من قبل الله تعالى واما العلم ببقاء شرعية
 وعدم انقضاء احكامها الاحكام التي اخبر بها عن الله تعالى فليس من اصول دينهم بل هي من مقتضى الاعتقاد في حقها
 وبنوة النبي الاصح من اصول دين الاحقيين لا من اصول دينهم فالشك في اصل بنوة موسى سلب
 عدم الايمان به والخروج عن دين اليهود والشك في بقاء شرعية مع الالتزام باحكامها في مقام العمل
 من ايجاب الاحتياط الفقيه من ايد هذا ان العقل لا يثبت في مقام الحق تحقيق خلافة كما هو واضح
فول الثالث انما تجزم الخ **اقول** مرجع هذا الجواب لما اوصفناه في توجيه الجواب الاول للدين
 فلما بان من امتن الوجودية ويمكن الفرق بينهما بان الاول يمتنع على الاعتراف باصل بنوة ولكن
 بقولنا النبي الذي يعرفه ونعرفه هو الشخص الذي صدق منه الاعتقاد بحيث يثبتنا حيث انما يعرفه الا
 هذا الوجه واما هذا الجواب فلهذا لا استكر بنوة موسى عليه السلام بل يعرف بها ولكن اعترافنا بها
 تصديق ببنينا وكذا فلا يكون حجة علينا في استصحاب بنوة انما فرض لسبب فبذلك يعلق اعترافنا بها
 كما لا يخفى **فول** من المعلوم ان الاعتراف ببقاء ذلك الدين الخ **اقول** لا يخفى ان الاعتراف ببقاء
 ذلك الدين لا يصح بعد ادعاء القطع بكون البشارة المذكورة من الاحكام الثابتة في ذلك الدين
 وبغير هذه الدعوى اولى من دعوى القطع ببنينا وبنوة ومرتبة له لغير المسلمين شذو
 الشريعة فلا يجري في جميع الاية صحيحا ولكن لا يخفى عليك ان جوابنا على انما يجاب فيها لو كان
 عرضا لكلاما لسؤال محل السبلين لا يستصحبون الشريعة السابقة في مقام المناظرة وقصد الكلام
 محل المسلمين على انما لا يتجسد دينه في الجملة ككون علمهم فاقامة الحجة على نفسه فانه لا يصح في مقام
 المناظرة ان دعوى المذبح في قاطع بان هذا البشارة من حكم ذلك الدين وان احكامه ببقاء
 في هذا الثانية فان عدم دفع اليد عن ذلك الدين الذي عرف الخصم بنوة في الجملة ما لم يثبت فيه
 موافق للاصل المفروض لك العقلية فعلى الخصم في مقام المناظرة بعد الاعتراف في الجملة ثبات الحجج
 الذي هو بدعي ولا يجدي دعوى القطع في مقام المناظرة لا يخفى **فول** الخامس يقال الخ
اقول لا يخفى في هذا الجواب عن الكابرة فان تعلو حكم الثابت موضوع خارجي مخصوص

الحكم بدعوى أن الوفاء غير الالتزام بمقتضى العقد لا سيما في غير الالتزام بمقتضى العقد
فصل له مطلقا فملا هذا شيئا في الجملة بدل على خروج متعلقه عن موضوع الحكم وعدم الإتيان
من العلم إلا ما يقتضيه الذي ينشئ البنية على عتق الأفضاء فملا **قول** من الإطلاق في
قواعد الناس **قول** قد استدلنا على أن الالتزام الذي يقتضيه الإطلاق الكلام ليس مناه كون
الطبيعة المتبعة بمقتضى الإطلاق على الاستمرار معروضه للحكم كما يكون عدم شئ ذلك الحكم لغرض
الجملة منها فبما إذا قدم من علوم الناس بل معناه تعلق الحكم بطبيعة مطلق من حيث لا يشترط في
العلوم الشرعية بل بحسب الألفاظ والأحوال فغير أن يستلزم ذلك فرض كون الأحوال وطبقات الزمان
أفراد مستقلة للعلوم الناشئة من الإطلاق لأن معروض الحكم هو صرف طبيعة التواضع لكل واحد من
الناس في مواضع دائمة مضافا لأصل لكن ابتداءه هو معنى بابه تلك الطبيعة أيضا كونه حكمها كما
هو شأن في بينا المطلقات كوجوب الاتفاق على ما فيه وجوبه لشيء من الناس وغيره من الأحكام
المطلقة التي يفرض من إطلاقها إذا ذهبت الاستمرار والحاصل أن الاستمرار الذي يفرض من إطلاق مثل كذا
بما لا يشك أن كل عامه يجرى كونه مطلقا أي لا يشترط في أكثره لشيء وطبعا الإطلاق وإنه ما فتر بين
أن أجزاء الأقسام المستمرة هي مضافات بابه هذه الطبيعة على الأول جزئي المواجب على الثاني من الجزئية
في المحصل ثم إننا إذا وجدنا كذا عام مضافا بهذا العام من حيث هي أفراد العلماء وهذا يقتضيه
نفسها لو لم يكن لها إطلاق لا ندل إلا على وجوب كذا كل واحد منهم في الجملة فلو شك في ذلك
أنه فعل بجسده في الجملة لا بجسده أصلا بحكمه بوجوبه في الجملة بمقتضى صالة العموم ولو شك في البنية
في هذا على أنه وإنه يرجع إلى الأصول القابلة لتجارية فيه بعد فرض الحال يقتضيه من هذه الجهات
وأما أنه علم بانها موقدة لبيان الحكم الفعلي الذي لا يتناسب إلا في حال فان تمكن حملها على إزادة
إيجاب صرفه على الطبيعة محل عليه لأن الأمر في لا يقتضي الإيجاب بمقتضى إتمامه وإنما إذا علم من حيث
مناجبة في ذلك خلية كالمناجبة بين الحكم وموضوعه كما في مسئلة الوفاء بالعقود والاتفاق على
وكونها أنه لم يقصد الإيجاب صرفه معناه بل قصد الإيجاب أما في بعض الأحوال والازمان معناه أو
غيره من لم مطلقا أما الأول فينبغي إخطا أصالة الإطلاق إلى مجرى ما يقع إزادة المتبعة من
بناها لنبية ليس الإجراء إذا لم مطلقا بمقتضى عتق الحكمة وقد استدلنا على أن الإطلاق في
نفسه فاعتاد الحكم هو كونه على الإطلاق مطلوبا لمطلقه الذي هو من خواصه أنه نوع من
التيقيد الذي يقتضيه أصالة الأولين فإذا علم أن زيد في بعض الأحوال وإنه لا يجزئ له دفع البدل
فما يقتضيه أصالة الإطلاق بقدره يقتضيه لتبديل المال عليه كاهل شأن في بينا المطلقات
وغيره مما ذكر أن أصل الأمر هو مثل هذه الموارد غير أنه لا يصلح الموضوع الذي يقتضيه أصالة الإطلاق

فأذا شئت فجارأده وقدرت لهام بحكم أولا بازادته من بعض الشيء القوم ثم بما لم يد على حينا بنفسه
 احنا الاطلاق **قول** ولا احد جها هذا الفصل **القول** يمكن ان يوجد ذلك بان دليل
 نقول انما افترضنا في المزموم ما بالنسبة الى المضمون من حيث يكون مضمونا او مبرزا او لا يوصف بمبدأ الموصوف
 فلا يجوز ان يحكم بمسألة وهذا بخلاف ما لو كان مذكرا الحاشا مثل الاجماع فان مضمناه مبرز
 الحاشا للشيخ من دون تعيين بعنوان من الحاشا ومن ولو بالنظر الى الصاعقة القريبة فلا مانع غير الاشارة
 الى الظاهر ان المضمون على هذا الفصل في فهمه وانما حكم الفصل بالمزموم العقدي في زمانه لم يمكن ان
 يكون دليل الاصل المبرز في محله لا دليل العموم لهذا ماعرف من كان المناش في هذا ذكر ما بان شوا الحاشا
 انما هو من دليل المقتضى لا التحصيل مضافا الى المكان ان يقال انه ليس بمضاف الى المناش من الحكم وموضوعه
 ان العقد مطلقا مقتضى الوجوب لوقوعه وان ما بقية الحاشا من دليل الواقع فاذا علم بان ارتفاع ما بقية
 يصح للعموم الحكم للمنافاة من دليل **قول** للمعرفة من ان مورد جريان العموم **القول** لا يمتنع
 انك تعرفه في كتاب في جريان العموم موقوف على كون الاضمة موضوعات مستندة مثل علم كل نور
 فلا يمكن التمسك بالاشياء بعد فخر بعد الموضوع سواء وجد علمه بمسألة تمام الا لان ذلك لا يمتنع
 شرط في جريانه واذا فرضنا الاضمة موضوعا والحد الحكم والحد مسمى لا يجوز التمسك بالعموم بعد ذلك
 التخصيص عليه بهذا التعريف في الجملة سواء جرى بالنسبة الى الاشياء ام لم يجر لا يمتنع به بالمعارض في غير
 من الموانع والحاصل ان التمسك بالعموم موقوف على هذا الموضوع ويجوز ان الاشياء تتصلح امرع ومعدية
 منها بان فلا يمتنع ان على مورد واحد هذا ولكن عرفته بكيفية الرجوع الى حكم العام فلا يمتنع
 القول في الرجوع الى العموم لغيرنا الناس من قبلهم الحكم على السابق من حيث هو السابق في جميع الاضمة
 من غير هذا الزمان بهذا الفاضل اعني ان هذه خصوصيات من قوتها الموضوع مع ان لنا ان نعرف ان
 او قلنا ان هذه وجوده افراد العام دون الخاص كالقول في الجملة ان العام في كل وجهه على تقدير
 قال بطل من العصبية في كل زمان وعلى تقدير ثم قال اذا دخل زيد العام فلا فاعل فلا فاعل او اذا
 علا العصبية فلا يمتنع فاذ شئت بان حيز الكرام ويبدل هو على الاطلاق وماذا لم يكن في ذلك فاذ ان
 وان حيزه شرب العصبية هل هي ما لم غلبا انه وعلى الاطلاق والى ان يدعي بطلانه وجب له الحد بطلان
 الخاص ان كان له الاطلاق فان اطلاق المخصص حاكم على عموم العام والاولى حكم العام لا لعدم كون
 المورد مورد الاشياء بل لعدم معارضة الاشياء بخصا للعموم وان كان هناك مانع عن اعادة جريانه
 جرى الاشياء بخصا انما كثيرا ما ينطبق الحد في الاشياء بخصا في مثل هذه الموارد يكون التمسك بها من قبل
 المقتضى بانماثل **قول** ولكن لا يمتنع انما لا يمتنع **القول** لا يمتنع انما لا يمتنع انما لا يمتنع انما لا يمتنع
 بعموم الامر بالاجزاء متصيف ونفسه لعل الى التمسك بهذه العمومات لا يمتنع وجوبها بالاجزاء متصيف

والعدم وهو لا يثبت في زمان الشك واطلاق البقاء عليه وان لم يخرج عن ساحة الا ان الوجود سمي بالبقاء
وضوح المراد منه في بحث الاستصحاب قلنا مثل قولكم ثم الذليل على اعتبار هذا الشرط في الاستصحاب
فقد ناقش في هذا انه لا يسل سببنا احتياطاً في حكمه لما لا يان ما ذكرنا مما ينافي فيقع البقاء لا
الافتقار اليه زيد في الواقع فلا امتناع في حكمه بالبقاء عند الله فبعد ما معنى بربك فانقص عند الله
من حيث هو حتى يعلم ما ببقائه والافق عقلاً بقاء زيد لا امتناع في ذلك العارض من غير ضرورة ولكنه
لا يثبت عليه حكم وجود زيد لعدا لكانه لا امتناع في حكمه الرابع بالبقاء وجوده لا كونه في الحاضر
ولكن لا يثبت بكون ما نه كمال عدم الاعتماد بالاصول المثبتة فكان المثبتة البقية على موضوع
المستصحب بموضوع العارض ولذلك انما يحل بالذليل العقلي واما ما مر من حيث هو فليس
الا الموضوع الذي يذكر في القضية المثبتة مثلاً يقال في المثال المذكور عند الله ان كانت متفردة
سابقاً والان باقته بحكم الاستصحاب في موضوع شبهة العدم لا وجود زيد نعم لو ان ثبوت ثبوت
زيد بالعدم فلا بد ان يقال زيد كان عادلاً وان بقاء عادله بحكم الاستصحاب والحاصل ان
براهمة الاستصحاب الحكم ببقاء وجود العدم لا الحقيقة في السابق مغرض المستصحب في العدم والعدم
براد بقاء حمل العدم على زيد موضوعه هو زيد واعتناء بقاء الموضوع بهذا المعنى لا يثبت
على الذليل العقلي بل يكفي في ثباته اعتناء متعلق اليقين والشك في ثبوت دليل الاستصحاب
وحاصل الكلام في المقام انه يصح في بيان الاستصحاب ان يكون المتيقن في القضية المستصبة غير
الموضوع في القضية المثبتة سابقاً لثبوت موضوع النجاسة لا بوصف التبرقش في ثبوت
الوصف في الماء الخاص لا يصح ان يقال ان هذا الماء كان نجساً وان نجاسته باقية في موضع
النجاسة المثبتة السابق هو الماء المتبرقش بوصف كونه متبرقشاً ولم يمت بقاءه فلا يصح ان يقال انها كانت
نجساً ثم يصح ان يقال ان نجاسته ثابتة للماء سابقاً لان موضوعها على ما ذكرنا الذليل انما يحل
الغاية للاضافات بالوجود والعدم وهو متحقق على نحو تخفيف في القضية المثبتة في ثبوتها
احكامها لو فرض وجودها من حيث هو حكم ولكن عرفنا انه لا يثبت في سبب الماء بالنجاسة الا على
القول بالاصل المثبت فهذا ويمكن اطلاق الذليل الذي ذكره المصنف في ان ثبوتها ما قام
الفرعية وان كان فلا بد ان يثبت بعض فقراته قلنا مثل قولكم فاما قول الاستصحاب ان
الاستصحاب انما يثبت حكم شرعي بقدي وان كان اجازة في الموارد متوقف على اجازة موضوعه
فكذلك استصحاب النجاسة كاثبات وجوب الاجتناب وغيره من الاحكام الشرعية المثبتة على الموضوع
المستصحب مع ان ثبات الحكم لموضوعه متوقف على اجازة عملاً فلا فرق بين احكام المستصحب وبين
من الاحكام الشرعية وان ثباته في موضوعه اجازة ذلك الشيء ولكن يكفي في اجازة ثبوت دليله

عليه وان كان لا يثبت باشرعيا كالذي ثبتنا واضنا الصفة فاصنا عند هاب بل في العبد
 صا لما صير هاب ثلثا ومثل العلم به اصل موضوعي يتبعه بحجرات صفا نحاسا لمقتضى
 هاب جبر وفردا بيا فيكم بخاتمة هذا الفصل الذي شئت في هاب ثلثا بعد صير وزنه
 وديا بمقتضى صا بل نحاسا بعد اعواز موضوعه وهو العلم الذي لم يذهب ثلثا به الاصل كما لا يخفى
فولم في هذا الفصل علم العلم الاول **اقول** في العلم الذي انما العلمين العرفي الذي شاء الله هابا
 من العلم في المقادير للموضوع **فولم** الا ان ذوقا للمقابلة خلافة **اقول** في هذه المقادير
 المحذورة الا انه يظهر من العلم بعد علم لو كانت لكلية التي ادعى علمها الاجماع مضمون دليل في العلم
 لكن عنوانا انما عاين من الاذلة الخاصة مع ان التحقيق يقتضي خلافة ذلك في قولنا كل جسم له اذن
 بخا اذن النحاس خصوصا من تلك النقص من الجسم الذي حصل له صفة لافا خلاصة الصورة الجسمانية المشبهة
 بغيره وبين شطرين موضوعي المقام اما فاعا لالشاع مثلا كل ثوب له في نجاسته ثلثا بان المرجع في
 موضوع الاستصحاب هو الاذلة العرفية لولا في ثوب نجاسة كالعبد من اتم بغيره صورة وضعا ثوبا
 وثلثا في ثوبه عوارضة المخصصة في بناء نجاسته مع الاستصحاب او قول كل كرا ناس في نجاسته
 يجوز ان لا يتحقق في مثل العرفي ان يرضع ان يقال ان هذا الكرا ناس في نجاسته وان يرضع من نجاسته
 في علمه انما يرضع ان لا يصدق عليه ان هذا الكرا ناس في نجاسته او قولنا كل جسم له في نجاسته في العلم
 في هذه الصورة ايضا ولكن لو تغيرت ذات الجسم بان صا الكرا ناس با او زاد في العلم انما صا اصلا
 شوا في كل جسم وكل ثوب وكل شيء اذ بعد الاستصحاب لا يصدق عليه ان هذا الشيء وهذا الجسم في
 علمه انما يتبعه من الكرا ناس الذي في العلم من اتم بغيره ثوبا او زاد في علمه انما يتبعه من الكرا ناس
 لا يتبعه من الكرا ناس ان الاستصحاب بعد تحقق المقابلة نعم لو لم تكن المقابلة على وجهه عند الفرد العرفي انما انما
 امره انما في الفرد الاول بل كان بطل العرفي من بناء وجود الفرد الاول كل في مثال هاب وانه المخطئ في
 والديوم بغيره في العلم صا فاذ ذكر المصنف من انه لا دليل على ان معرفة من نجاسته هو كمن
 كونه جسيما وما ذكره العلم به ورضوان الله عليهم كل من اخرج من العناوين الخاصة بمقتضاه عديريان
 الاستصحاب في العرفي وان صدق عديري كونه نجاسته هو ذلك الجسم لكن هذا اذا ثبتنا على وجهه الاذلة
 العرفية في التحقيق الموضوع والاذلة في العلم على عود كون الجسم كليا انما عاين في بناء علمه في العلم
 ومعرفة المصنف من المرجع الى العرف فان الموضوع الذي العرفي ليس الا الجسم لافا عديري الجسم العرفي
 الجسمانية بغيره عاين هاب ولا المحذورة عند انقلاب شبهة لك من بينها في الثوب لافا في العلم انما يتبعه
 جسمه انما هو الفطن الحاسر مثل في بناء نجاسته لا يتبعه نجاسته وكذا الثوب وغيره من الاشياء المحذورة
 من الجسم انما في بناء جسمه انما هو الجسم لافا لافا من المشرع في بناء النجاسة في مثل هذه الاشياء

الله شاتو العرفي
 كونهما الاستصحاب
 في بناء نجاسته
 بعد ان تغيرت هاب
 الخاصة لكل فرد
 الكرا ناس

بزياد العناوين الخاصة بالحق عليها الحكم في الأدلة الشرعية ما دام جليها في حقها ما كان في حقها
 الجاهل عند آخر الأمر الثوب والبر ونحوها وصبر ودهار ما دام أو دحانا أو ما هو حصول الاستحالة
 وبذلك ذلك الحكم للملا في جميع العرف والأدلة في ذلك الحكم بعينه بعد انقضاء عتونه أو ما هو حصول الاستحالة
 في بعض أحكامه فضلا عن أن يكون في استصحابه من كل ما ذكرناه من أحكامه أثر الاستحالة في سبيل
 الحكم للملا في العرف من حيث صدق على السجل عرفا أن هذا القول بل أن يحيا أو تنكح في ذلك حكم
 الاستحالة أو العرفي ومن هنا فانه ينكح الفرق في بعض الفروض بين إعيان النجاسات والمبعض أو دحان
 لمعاد العرف على هذا الوصف القوي لما هو موضوعه لا ذلك الشرعية من مومات الموضوع على هذا
 العبدية دون المتبعض فهو حكم الشارع بنجاسة نجس كقول العرف في طبعها ما تجتهد دحان في يوم أو
 الحكم ولذا لا يربنا بحد في سبيل الموضوع عند انقضاء النجاسة كقول العرف في طبعها ما تجتهد دحان في يوم أو
 دحان في طبعها في سبيل الاستحالة كقول العرف في طبعها ما تجتهد دحان في يوم أو الحكم الشرعي الواسع
 المبني على النجاسة المحرمة وطلوع العبدية عند غلبته واشتداده لا يمكن الحكم بطلانها عند انقضاءها
 أو دحانها لأن عرض النجاسة في النجاسات العبدية أيضا كالمستحالة في انقضاء الشرعية كقول العرف في طبعها ما
 عليه عتونه فينجس في ذلك الحكم ما فيها من النجاسة وإن تفرقت بعض صفاته الموجبة لحدوث العتونه والنجاسة
 لا ينفك عنه ما دونه كقول العرف في طبعها ما تجتهد دحان في يوم أو الحكم الشرعي الواسع
 هذا مع أن النجاسة من الفرق بين النجاسات لذاته والعرضية في سبيل العرف على تمام الموضوع
 في الثاني دون الأول في بعض المراتب وكيفية كان هذا الصنيع بما فصلناه من الأدلة في سبيل النجاسة
 العرفية أن النجاسة لذاته فذلك ما ينظر الفرق بينهما في سبيل الأدلة وفوقها من ذلك المنهج في سبيل النجاسة
 سواء كانت النجاسة لذاته أو عرضية وكذلك لو شئت في ذلك فإن أحرار الموضوع شرط في جريان الاستحالة
 ولقد غلبت هذه الغلبة في كتابنا المتحى بمصالح العبدية ما دونه اختلاف وفناء الله لا يتم ذلك
 الكتاب بحدوده وإنما هو من صفات الله عليهم إجماع في قولهم بل الأحكام أيضا غلبة أو
 مثلا البضاعة لمولد أو أعضائها غاصب وصبرها دحان في سبيل الأدلة فلهذا هو ملك الغاصب
 حدثت بعينه من سبيل النجاسة ما نكبه صاحب البضاعة من مروض الملكة بنظر العرف في سبيل الأدلة
 ينتزعا من صفاته وهذا بخلاف ما لو شئت في أن النجاسة من صفات الملكة ويحتمل أن لا يملك كقولهم
 مثلا لا يملك من صفات الملكة السابعة لذاته لما حال كنهان بوضعه كالأجنبي في قولهم وما ذكرنا بطلان
 صفو قولهم الأحكام تدور في ذاتها لا في صفاتها أو في صفات الملكة الذين ذكرهم الله في
 هذه العبارة من بعد ذلك لا يمتنع عن من أخصه موارد لفظهم بهذا القول بل العرفية في حوائجهم بل لا
 مانع من أن يادى النظر في أمثالهم لكونهم يبررون الأحكام التي لا يمتنع عن أن تكون موقوفة عند

وكان كما لو تعلّق اليقين بعد الزيد بآيات من لها متعلقات بكل منهما وأما الولم بكمال اليقين
 في يوم الجمعة فلا يفضل من كان على يقين من عدل زيد فثبت فيها فاما ان يرد من اليقين نفس الاستصحاب
 الخاص من حيث انه صدق فانه بالتحقق متعلقة بعد الله يوم الجمعة فثبت في ذلك فيه حقيقة ثم اده
 السابق باحاطة المرام من متعلقاتها واول ذلك الاعتقاد وتصريحه ذلك اليقين الخاص شكوكا فالمراد
 من اليقين عليه حكم بتحقيقه في ذلك الزمان لذلك كانه بعد الله فيه حقيقة ويزاد من اليقين العلم
 فيكون المراد من الزيادة على هذا التقدير من كان عالما بوجود شيء فثبت في وجود ذلك الشيء بعد ذلك
 الزمان لذلك يعلم بوجوده فلهذا على يقين من اجمال ارتفاع بعد الزيد ان الاستصحاب ان
 سادتيان فيكون في من اقراد اليقين من جميع اجتماعها بالنسبة في متعلق واحد متضادها ذاتا ولا يحق
 عليها كما ذكرناه في توضيح المراد اسم محاذ كره المتصديق في غير ذلك المكان المتضمن فيها اليقين في غير
 بالالاتزام يكون المراد من اليقين عطف اليقين على المراد في ذلك فيه صبره مطلقا بعد الله
 مشكوكه في الواقع شك باعتماد محققها في الزمان الاول كما في لقاعه اذ في الزمان الثاني
 الاستصحاب ولا يوجب هذا النوع من المناقشة على ما قرناه من تمام بين الملاحظين وعدم إمكان
 اعتبارها في متعلق واحد ولكنه لا ينجم بذلك زيادة الشبهة وهي توهم كون المراد من اليقين
 من حيث هو من الشيء الذي يتعلّق به اليقين فانه وهو مطلق الحد الذي نشأ من غير حيث
 ثابت الاستصحاب فلا يختلف في متعلق اليقين والشك فيكون محققا في الزمان على هذا التقدير
 ان متعلق اليقين بعد الزيد ثم متعلق بعد ذلك الشيء بما ينبغي في نفسه ولا يبقى اليقين على ما
 من دون من يربح ان يكون شك في الحدوث وبوجوده في الزمان الثاني فيكون شك في البقاء
 وبعدمه مضافا الى ناقية من محاذ القدر الظاهر انه في وسط اليقين بين وسائط الحكم فيقبل في محال
 للقاعدة المتعجّل بمتعلقاته مطلقا اذا لم يرض عنه لم يتعلّق اليقين بعد الزيد الا في الجملة ولهذا
 بناء على القدر الثاني في واقع بعد فرض صدق متعلقاتها كما في قوله في حق الزيادة وانما بالاعتقاد
 مطلقا على تقدير امراده الاستصحاب حيث ان اليقين من حيث هو في وسط الاطراف في واقع متعلقاته فلا ياب
 ح في يقينه من ان اليقين بل بالاعتقاد في ذلك من حيث هو في ان هذا الشيء وجوده في السابق
 مقطوع في الواقع مشكوك في الارض لذلك اذا ثبت بعبارة على يمين من كذا الراجح ان متعلق
 بوجود ذلك الشيء لا يكون شك في وجوده على الاطلاق في متعلقات اليقين بل في صدقها في الواقع وانما
 المتأخر في الشك المتعلق بوجوده على حسب ما تضمنه متعلقات اليقين في الشك في وجوده فما عدا ذلك
 بذلك النسبة المقصودة بالراجح في هذه القضية بل بنسبة اخرى اجنبية عنها وانما اذا فسد في الواقع
 عن شوب وصف العدل فيهما سبوحا لاعتقاد ذلك يكون ان شاء الله فيهما بعد شك في نفس ذلك اليقين

التي كانت البقير السابو طر بها الحزان فما لا يستخرجتم لو سلمنا ظهور الرواية على المعنى بغير نقصان
 الضربين تعلو الشك بوجود العبد له فيما بعد فان البقير او في نفس زمان البقير او بوجودها
 في زمان المتقدم على البقير لما هو فانه يصدر على كل تقدير ان تعلو الشك بمعية العبد الذي بعد ان
 بها البقير فلما مل قولكم وقد تقدم بطريق ذلك في قوله كل شيء ظاهر في **اقول** لم تسلطوا هذا
 الرواية في حاشية الطهارة التي في عدها يمكن ان يدعى لانهما اما لا لزوم غلظة الاصل في الاشياء
 الطهارة ابقاء الموضوع على غنوه فبذلك فاعلمنا ما بالدلالة البقير ان كل شيء ظاهر الذي زادوا يمكن
 كل شيء ظاهر في البقير طهارة وقيد موضوع الحكم بالاشياء الطاهرة خلاف الاصل لكن مقتضى
 ما ذكر كون الرواية في دلالة الاجتهاد بالاجتهاد طهارة الاشياء لا لفاعلة الطهارة كما لا يخفى
 لا يخفى عليك بالبدن في ما حققه المصنف لبيان عدم امكان راداة المعنيين من هذه الرواية ان
 امكان راداة هذا من هذه الرواية وان كان بطلان امكان راداة الفاعلين من جنس البقير الطهارة
 ان من اطاع الامكان فيها مختلف فلا حظ وقد بر **قوله** قد نوه بان الشك الطهارة في **القول**
 في وجه ان الشك في الشيء اذ غلظت في وجوده وعدمه فليست في علة البقير في المعنى بغير ان كل من
 طريقه يتأخر عن البقير في وقت في واحد لا يتقدم به بعد ان العتق يمكن ان يقال ليعمل العالمين
 الفردي من هذا القول كما في الشك في البقير فلما مل **قوله** لكن لا في الاصل القول بالاصل الشك
اقول قد بينا في كون من الاصول المتقدمة خصوصاً ان كان من الاصول الشرقية التي لا ترفع الا في
 كالمطهرات المحمودة والمحمودة ومقابلها مما حاشا ان نقاشها ما لم يرفعها من اثار وجودها المحمودة الاصل
 ويدفع ان نقاشها من الزمان وجودها الواجب الامر الا في اثار الشرع البقير على وجودها السابق فلذا
 لو امكن اجراء الاستصحاب بالنسبة لظهوره ثوبه ونجاسته الى يوم الجمعة وتعدد خبر ان بعد انشاء
 المعاد من ليس له الحكم ببقائه فيها بعد ذلك الزمان مع انه يعلم بان ثوبه لو كان تاماً في يوم الجمعة
 او نجاسته البقير في البقير ثوبه فيها بعد ثوبه فيها بعد ثوبه على قصد برقم لو كان ما اعتقدنا انهما مثل
 العضو او عمل الثوب وما لا في النجاسة فلا تخاف ان ثوبه في يوم الجمعة من ثوبه في يوم الجمعة
 شككم فيه فلا حظ وقد بر **قوله** لكن في هذا **اقول** وما يوضع فساد ان في علة البقير
 لا يوضع على ثوبه على البقير اذ ربما شك فيه قبل ما ورد على ما اعتقد عند الزوال وقيد زمان
 ثوبه ونجاسته او كونه منظر على الحد ثم شك فيه مثل البقير بالصلوة كان في ذلك عدم افضاء
 بالشك بعد نجاسته والحل لا يوضع على سبيل الاعتقاد كما في البقير بالصلوة فلا يطل احد الماعدين
 بالانحراف بضع الاستشهاد لفاعلة البقير بما ورد في تلك الفاعلة **فعل** فلا مدرك له
اقول قد عرفت عند التكلم في دلالة الاختصاص على الامتناع اظهر بعضها بل حجة منها في الاصل

فإن عدم وجدان
المختص

نوع

منها هذا الشرط وأما الاحتياط فلهذا عند الاعتناء بالشك في الموضوع في صحيحه وإدراكه بالقيام بالموضوع
والفرع منه وصبره وبقائه في حالة التحرك حتى يخلو وعرضاً وكذلك في موضع آخر لا بد من بقائه في الموضوع في غير الموضوع
أعني الدخول في البرق ومقتضى تعليل الاحتناء بالشك في الموضوع ليس في بيان فاعلم الحكم يكون في
البرق بشك منه وعدم مجاوزة عنه من دون تفكير ما بالدخول في غيره عدم الاحتياط فيجب في واجرها المبدأ
في صمد الموقفة وكذلك الصحيح محرم الغالب كما أنه يحمل أو يكون تركه المبدأ في دليل الموقفة في غير محرم
الغالب حيث أن الغالب من منعه من عمل فيعمل على آخره ما بين الأذن ولكن الإضافة أن ظهوره في ذلك
في أناته الحكم وجوداً وعدمه ما يكون مشغولاً بالعدل فوق بعضه اختلافاً في موضع آخر مسلم وكذلك قوله
كلما مضى من شأنك وظهورك فذكرته فذكرنا فاضحكاً فهو كذلك إذا هزل لتبديل السناد من قوله
في خبر يكبر ابن عمن في الرجل يشك بعد ما يتوضأ فهو حينئذ يوضأ أذكر منه حين يشك في الظاهر كأنه يحرم
الفرع وعدم احتياط الدخول في البرق لكن ربما يوضح آخر عنوان الفرع من العلم خصوصاً إذا كان في دليل
في حقه ناشئاً من احتمال الاختلال الغير على استقالة المرحلة الأخرى كما لا يخفى وأما عند الشك بعد
الحل فلا شبهة احتياط هذا الشرط هنا فإن عدم مسندها الصحيحان متفقاً بأن الظاهر أن في
احتياط الدخول في الغير وإحتمال جواز التمسك بها محرم الغالب لا يجب في حاله بعد موافقة الأصل
عدم ورود طلاق بآية فيه فلو شك في كلمة من الحمد ووضو له لبا بقائها بعد فوات المولاة المعتبر بينهما
فقد تجاوزها ولكن لا يكفي في عدم الاعتناء بشك بل لا بد في ذلك من الدخول في البرق ولكن الظاهر في
مطلق الغير ولو كان آخر فصلاً عن آخر الوضوء أو الطهارة إلى الركوع ونحوه لا طلاق في قوله عليه السلام في
الأول ما خرج من تنحي ودخل في غيره فشكلك فلهذا في وفي الثانية كل شيء شك فيه وقد جازى ودخل
في غيره فلهذا عليه ولا ينافيه ما جرى ذكره في كلام الشانل أو الإمام من فرض الشك في الفرائض بعد أن
أقرا الركوع بعد ما سجداً وفي السجود بعد ما قام أما ما وقع في كلام الشانل كما في الصحيح الأول في توضيح وأما
ما وقع في كلام الإمام عليه السلام فأنما يريد به التمسك بوطئة الفاعل التي بينها بقوله كل شيء شك فيه
فإنه يظهر هذه الفقرة لا ما ذكره قوطنة لها كما لا يخفى على من لاحظ نظامه من العزائم والشرايات
عليه في ذكره قوطنة للفاعل ولا أنه على أن السجود والقيام حد الغير الذي يقتضي الدخول فيه كما سبقت عليه
فإنه ليس هو لبيان التحديد بل التمسك بوطئة لبيان الفاعل المبدأ في ذلك فلا يخفى بمفهوم القول الوارد
فيه ولعل المكتبة في تحصيل الركوع والقيام بالذكر في مقام التمسك دون الطهارة وهو من الذين هم الذين
المسكوك أما علم على قوطنة هنا في علل الغير على سبيل الاستقلال ويجب فيها للركوع والقيام أولاً
الغالب علم تحقيق الشك في وجود الفرائض والسجود لا بعد الركوع والقيام إذ على تقدير حدوثها
الركوع والنهوض لا يتقرباً لبا الأبعد الوصول إلى حد الركوع والقيام وكيف كان فلا يصدق ذلك

محمدين

والاستصحاب

به لا بد ان يرجح الشك في الاصل ثم من اجزاء وشرايطه فان كان ذلك بالشك يكون الشك في الصفة عيناً
 الشك فيه من قبل اجزاء المكنة فعدت من ثبوت القيمة بالشك فيه بعد تجاوز علة بغيره على صفة علة وان كان من
 قبل الشرايطه وعلية فعدت من ان الشرايطه ان يكون من قبل اعماله والاستصحاب الشرط والربط لا
 وغير ذلك من الاصل الخارجية المعتبرة في صحة الملة به او يكون من قبل الاوصاف المعتبرة في الغير المستتر من
 صفة مما لا يوجد كادبه حروف القراءة عن خارجها او المبلغ المعترضة خاصة من الانحياز في الركوع
 السجود ويخول ذلك وتحمل الكلام في هذا الموضع هو ما اذا نشأ الشك في صحة من احوال الاطلاق في شيء من
 هذا النوع من الشرايط التي لا يثبت بها شيئا في بلاد الان يندرج في موضوع الاجتناب الذي لا يعلل على الاطلاق
 بالشك في الشيء بعد تجاوز علة واما القسم الاول فعدت من في الموضع كما من حكم الاجزاء فلا حاجة فيها
 لو كان الشك في صحة الملة به اجزاء الملة الشك في الاطلاق في شيء من هذا النوع من الشرايط لا التكليف يحتاج
 اليه في هذا الموضع من ارجاعه الى الشك في وجود الشيء الصحيح كما لا يخفى ثم انه قد تباين في بعض المواضع
 هل هو من القسم الاول والنشأ كما لو نشأ بعد الفراغ من الوضوء في اطلاق ثابته او اضافته اليه
 هذا الشرط على اطلاق الماء كونه خد ذاته شيء على احوال حال الوضوء وقد جاوزه الا انه يلزم في حقه
 وجود مستقل كسند يدرج في موضوع اجتناب الياء بعد البناء على ان يوزر هذا الجدل الشك في الوضوء
 فالعمل بحيله من القسم الثاني في فعل هذا بشكل الغلبة الشك فيه بناء على ارجاع الشك في وصف الفعل الى
 الشك في وجود الشيء الصحيح لا كون الشك في صحة الملة به اطلاقاً لا يدرج في كاشان في اصل الوضوء
 في عمل كونه ملحقاً بالانسيب لا بما تارة اخرى بل يدرج في افرغ منها كما عرفت فليست في قولنا الظاهر ان
 بالشك في موضوع هذا الاصل في **اقول** ان الشك المنوي مخصوصاً بالشك في الشرايط
 الملتزم من شرط الفعل يجب لو كان ملحقاً باله حال الفعل كان ملحقاً بالشك المنوي بل انما
 شك في الشك الطارئة ليل يغلبه عرضة العمل ايضا اذا كان ملحقاً بحال الاطلاق في شيء من احوال
 او شرايطه لا كما لو لم يعلم وجوبه لانه يدرج بين الجانبين في الفعل وغسل المرفقين مع الذراعين في
 الوضوء وشروطه الانشائية والالتزام لا وتر العورة وبحوفة في اقل الوضوء عند حصول العلم
 في صحة العمل لما مضى اليه بمحض صورته ونشأ الاشكال في جميع هذه الصور وانما البطلان في
 من اطلاق اغلب النصوص بل وكذا في احوال الاضطراب في ارباب الوضوء واصلها وظاهرها خبثها في اقل
 العمل بعد الاعتناء بالشك بعد الفراغ من العمل من دون تفضل بين صورته ومن خصائص التعليل
 المستفاد من قوله هو حين يتوضأ اذكر منه حين يركب غسله الظاهر من هذه الرواية ان وجه العمل على
 الصبي بعد الظاهر على الاصل وقد علقه واحد من الاعاظم ايضا بطوره حال جثان العمل الكمال
 لا ينصرف عن العمل لا بعد اكماله ومن الواضحات الاظهره لفعل الماهل والغافل ليعلم من هذا العمل

مذكروا

لذلك فيما حال الفصل في ذلك الاظهر هو محل على الصريح في جميع صور الشك لعل انحصار وجهه في ظاهر الحال بل
 في محل الاشياء الخاصة بصادره من تكافؤ بل وكذا من غير على الصريح كانت من جهة التبرع الضعيفة بل
 لولا ذلك الاختلاف نظام العاشر والمعاد ولم يتبع المسلمين سوى ضل العزل ولم العشر والوجه المنع في
 ان المتخذ اذا انقضت الامارة صادرة منه الاعضاء المتقدمة من عباداته ومعاملاته الا ان الشك في
 منها لاجل الجهد باحكامها او اقرتها بما هو لو كان ملتقيا اليها لكان شاكاً الا ان كان جل العوم بل العلم
 غافلون عن كبر من الامور المعتبرة في الشك او غير ذلك من العبادات والمعاملات وتجدد لهم العلم بها شافها
 ولا يمكنهم ان يخرجوا من استقامتها حتى في السابق على هذه الشرائط التي كانوا جاهلين بها فلو لم يحل علمهم على
 الصريح ويؤيد على الاعتناء بالشك الناشئ من الجهل بالحكم ونظائره لصان عليهم ليعبروا على الانجني وهذا البطلان
 وان كان لبيان الشك استغاده عموماً لمعنى عدم الامكان منعه بالنسبة الى الشك ونظائره مما لا
 يلزم من الاعتناء به وجب واغفل الالانة اذا ثبت على اختصاصه بوجه الفاعل بما اذا كان الظاهر من حال
 الفاعل المجادة على الوجه الصريح علم بعد انحصار وجهه على الصريح لظاهر الحال فلا يجوز رفع اليد عن
 الاختصاص المطلقة ليلتزم على السداد من قوله فهو حين يوقفاً اذ كمنه حين يشك لان جيله قريب
 على الضعف في سبب الاختصاص استغاده العادة المتبعة سنة والمفروض ان علمنا من خارج على انحصار
 هذا مع ان دلالة علمه في حذائه لا تخلو عن ناسل ولا ينفى الاستكشاف من جريان القاعده في جميع صور
 الشك ولذا لم يثبت الاضطرار عن محيها في باسلة ونظائره شيئاً من هذه الصور ولعلنا عملهم
 او نزلنا عن فرضها مع عموم الاستدلال بها في غاية المعيد وبما اشترانا اليه من طلاق كلمات الاصطلاح
 محاذ هذا الاصل كاعلى الموضوع فظهر ما ذكره لمصنف من ان الظاهر ان الشك بالاشياء
 هذا الاصل هو الشك الظاهر الذي لا ينفى عن ثلثه فاد ان كان عرضة ببيان ما اربا من الشك لوان
 في الموضوع الذي هو سند هذا الاصل وسبب بان الاختصاص مختلف وان اختلافها منشا
 وان لا يدين المراد من الشك لوان في كلمات الاصطلاح عند تعرضهم لهذا الاصل فقد اشترانا الى
 ان كلماتهم في محاذ هذا الاصل كاعلى الاختصاص لظاهرها اذ لا الاطلاق بل يتأمل قوله لكنه
 من الاصول المثبتة **اقول** هذا اذا ثبتنا على حجة الالاصح من اننا لا نفتنا بالعقد الشرعي وأنه لا
 يثبت عليه الا اذا اراد الشرعية للعامة للثبوت صحيحاً فالقولنا باعبار من ان بناء العقول كما
 هو الحق فالمراد على كونه شرعاً للثبوت في نظر العرف وما نحن فيه من هذا البطلان كما حققناه في
 في محاذ الموضوع **قوله** الا ان الاشكال في بعض هذه الصور اعم من في بعض **اقول** ان
 الاستكشاف في بعضها كالصوره الخبر بل وسابقتها ايضا اذا الغالب في موارد الحاجة الى
 هذا الاصل انما هو صورة الجهل بحال الفاعل او العلم بحمله فان ثبتا وعمولنا انما هو العلم

مستخرج الابطح من هذا العقد في الكلام ان لا يثبت باجتناب الصحة في فعل الغير وفعل نفسه
هو من الزمان بقدر ما تقدم اليه في وقت البصر فلو وقع الشراعي من ذلك الزمان فلا بد من ان ينظر الى
ان هذا الدعوى لها يد دعوى مستوعدة لان كان من سموعه كادعاه كونه صغرا حال العقد ومكها او غير
المدلول للفظا وادعوى مستدرا ليد من الزمان او من ادعى الوكاله عنه فلا اذنه وتجو ذلك عما فيها بقدر
الغضا في هذه المصنوعه في خصوصه من مفرقة عليها فبقدر الاول الاصل على المبلوع وكذا في المصنوع
الاعين لا اهلها عند الاذن وقول اخر في المثال الثاني والثالث لا اهلها اصل العقد بل في العقد ادعاه الاصل
الاستيعاب في فعل الفاعل المصنوعه او اصلها الظاهر كما لا يخفى وان لم تكن سموعه كادعاه عند كون المبيع مملوكا لا
كون غامضا او كون المبيع مما اهلها او كون شخص كرها او غير ذلك وغيره اذ من هذا ونحو ذلك لا يصح
انما يقصر في هذا القول في الدعا كونه مملوكا بالموصل لكن بقدر العقد على تقدير شخصه فيقول قد وقع
الضمان فلما قيل **قول** هو داخل في المسئلة المستحقة كالمعنى في قوله **قول** في نظر اذ في بين
ما لو تسلف الزمان بمعلق اليه في طبعه وبين تعلقه بالعقد الاول فحينئذ ادعاه كل من هاتين معا بالبيع المبيع
الآخر كما لو احدثها بعينه انما يقال في الخبر بالاجابة في القول قول منكر بيع له حاله في المثال المذكور
في كلام المحقق منكر بيعه لكن بغيره المشرك وانما يفرق في بيعه لا اثر له شرعا وحل ما صدر منه على الصحيح
كونه هو ما يدعيه المشتري كونه بوجه ذلك فيقول بالاعل القول بالاصل المثبت في القول بل في قوله في مسئلة
الضمان في الفرض في القول بعينه بعد فقال **قول** في مقتضى اصناف البيع الصادقة منها استغنا المبيع بالبيع
واستحقاقه من مقتضى قوله بل في المثال الاستيعاب في المثال الثاني الاصل في هذا الاصل
انما وان لم يكن محذوف في بغير ما يدعيه المبيع من كونه بعيدا ولكن بعد في صفة قوله في الحكم في هذا الاصل
صحة قوله في قوله في الجملة في اصل الاستحقاق فلما قيل **قول** اذا فرض وقوعه فيكون من المدعى في
قول هذا فيقول على القول بعد اعتبار القول في الضمان كما لا يخفى **قول** لكن الظاهر ان المحقق في
قول بل القطع بغيره لم يرد خصوصه ان كان من هذا القبيل والى ان يكون بغيره ما اعرض عنه بقوله
فليس في اخره كما لا يخفى **قول** وكذا لو تسلف في حق القبض الحسن في **قول** هذا في اذ لم يكن الماعن المصنوع
بالايجاب في القول في بيع الصفه في السام والحبه يعقوبها الاجمال العاقل للاقتضاء بالبيع والفاصل محروم وادى
لغيره عنونها باجروا اصل الضمان في الاجاب للقبول وانما اذا تحقق عنون بيع الصفه عن ولدى احد
بعد الفرض من هذا العاقل في هذا والآخر انكر القبض في الجمل فيقول بعد الضمان من اجله ما لو كان الشراعي
انفسه داخل في حق الفرض عن والاصل انه من غير حصول عمل من شخص يعقوبها الاجمال العاقل للاقتضاء
بالبيع وانما ساجل على كونه صحيحا بمعنى انه يرب عليه لان المصنوع من ذلك الغنوم من حيث هو ولا وبالل
والاثر في مقتضى البيع شرعا وعن حصول النقل والاستغنا فلو باع شخص شيئا بغيره على البيع بغيره بانفسه

البيع لا يفسخ الا بشئ ولو ادعى بعد البيع كونه ملكا لغيره لا يسمع ولو علم بكونه ملكا لغيره ولكن باع غفلة ولو كان له
 ولو بظاهر الحق المحب لم يعلم بفسخ البيع مخفية عنه كونه محب بغيره عليه ان يفسخ ولو لم يعلم بالفسخ
 من الدلال والتمسح على الصبي ولا يقينه باحتمال ان يكون واجدا لشرط الصحة والنقد وهو ذن لما لك
 ولا ينافي هذا تقديم قول المالكا لو انكر الاذن وانما يظهر من الحل عند الصحة ما لم يكن في ما يلبس من كرا الذ
 ومن هذا البطل مسئلة بيع الرافض المذبح للاذن ولا ينافيه قبول قول المهر عند الحاجة كما انما
 مناسق واو بطل الحل من باب الوصف خصوصا مع العلم بكونه متوليا للشرع على الصبي فلا يقينه بعد
 البيع لاحتمال كونه غير شرعي ولا ينافي هذا قول المهر في بيع الفضة فان عده خصه مخفية كونه محب بغيره عليه
 الا ان الفضة من باب البيع حال صوره معلوم فلا يفسخ بغير ان هذا الفضة هي التي لم يولد في خصه بقوله لعل
 اجبا او هو كونه بها اذ ان من الغيبه محل على الجنيح وصح بيع الممنون بهذا العنوان ان يترتب عليه الاثر
 المفوض للبيع على تقدير كونه اذن للمالك وكيف كان فالفرق بين بيع الفضة وغيره غير محي **قوله** وانما يتر
 على ذلك نصنا انه لو اخلف المهر عن التي **اقول** قد استدلوا بالامانة لانها من اعمال اهل الفضة ومثل
 هذا المهر ولكننا نعلم انما يترتب على ما لو تعلق النزاع بامر يترتب عليه الصحة والفسخ كاذن للمالك ونظا ثرة
 عليه ما اوضحناه في صلب البحث فلو شئ شخص من الزاهر يجوز لنا ان لا نكبح احدها بصدقه غير ان
 المهر من شرائعهم واخذ منه من باب بيع عملا لعلها على الصبي ولكن لو وقع النزاع في الاذن فان كان ذلك
 من صاحب الحق المذبح كان يعتبر انه كالمهر في الفرض قدم قوله لا اصل للبيوع التجارية في هذه الخصه وهو
 اضا عند الاذن بخلاف ما لو ادعاه غيره كالزاهر المتبني للبيع في الفرض والمشترقا صا لا بداهة لطلالة
 العامة فلا يصح له ادعاه عند الاذن وتقدم قوله خص المهر الفضة كما تقدمت فيهما سبوقه كما انما تقدم
 مدعى الفضة فيما لو انفسا على الاذن ولكن ادعاه المهر من وجوه قبل البيع لا الفضة الفضة اعرض من
 هذا الاصل لا يقينه تقديم قوله مدعى الفضة فيما لو تعلق النزاع بالبيوع لاذاعة من اقول منكر الاذن
 بل لان ادعاء الرجوع مخالف لاصطفااء الاذن وقدر الرجوع وكذا لا انفسا على الرجوع واخلفنا في نقد
 على البيع واخره فان ادعى كونه الرجوع بعد الاذن لبس في حذائهما متعلقا للنزاع اذ لا اثر لهما وانما
 من جهة المالك انكار ما يلبس على المهر وهو الرجوع قبل البيع فهو بمنزلة ما لو انكر الرجوع ولا ينافي موافقة قوله
 لا اصل واما اصطفاا عند الاذن والرجوع فلا اصل له كما اوضحه المصنف فلا يخط **قوله** ولذا لو شئ
 من باب بصوره عمل من شأنه التي **اقول** غفلت هذه الاعمال عن ان يجوز بصورتها ولذا لا يتوقف احد في
 الاختيار عن ان زيد لا يتوقف او يصيل او يزود الحسين على ان لا يسلط او يحوذ ذلك اذ اراد ان يسلط بصوره فله
 الاعمال ولا يقينه باحتمال كونه باع بغيره من وجهها العود والتعليم ونحوه ولا اصل ان عنوان
 هذه الاعمال يجوز بصورتها بغير علم على غير ذلك الاصل ما لم يعلم بفسادها وغايتها على قصد ولكن

الوجه

سبوق

بغير ذلك كونه غير ضرورة غير فضلا عن كونها واجباً وصحته ولذلك شرط في الثالث العدا للآخرين في
 عليته فانه يخرج من شأنه حصول صورته ولو لم يكن على كون محله فله وصحته فاصابها القبر والخط
 من الثالث كونه في مقام تبرع في الملبوس عن يقبله بل على الصبح والوقوف على يد من لا لا يظن
 العدا لا ما هو لذلك كلامك لا يبعد كونه من لا على ما لم يقسم بذلك ولا في مجموع الخافعة
قولهم يمكن ان يقال الخ **أقول** حقيقة المقصود ان كان كلفه الملبوس عند ان لا يلبس به لا يلبس به
 الما موزع بان يثبت انظر ان وجد الخ او القناعة او الوضوء ويحتمل ان يكون انجاء الناس في هذه الحالة
 بهذه العناوين على الوجه الصحيح وجبا سقوط التكليف عن الملبوس عنه فالذي لا يلبس به لا يلبس به سقوط التكليف
 عن الملبوس عنه بعد ان علم الجواز لا يصح في هذه العناوين من الثالث بعد التبرع وان لم يعلم صحته
 للزم حمل فعل الغير على الصحيح لم يعلم فساداً واما لو كان تكليفه انجاء الفعل بنفسه وانما جازة الغير
 كلفه فوضوء الغير فلا يجرى انما الصحيح في فعل الغير ان فعل الغير في مثل الفرض لا يثبت في الوضوء على التبرع
 على الصحيح لا يثبت كون الوضوء الصلوات من الغير باعانة الغير صحيحا لما عرفت فانه لا يثبت باعانة الغير
 بغير العناوين بل لا يثبتها والحاصل انه انكار التكليف انما جاز ان يستاجر انما شخصاً لان يكون
 ذلك الشخص بغيره على الغير حمل وضوءه ايضا فربما يثبت على الصحيح سقوط التكليف عن الملبوس عنه
 وان كان التكليف ان يستاجر شخصاً لان يوضو العاخر لان يتوضأ بنفسه في حال التبرع في حال
 الثالث لا ينفذ في اخره تحقق الوضوء الصحيح **قولهم** بل يكلفه التبرع الخ في غير الملبوس بالوضوء
 مثلاً المتصرف في البيع ومجموع التركة له العمل بالاعمال لا يبعد كون مجموع ملكا للورث فهو تبرعاً في التبرع
 في بيان ورود هذا الاصل الخ **أقول** الظاهر انه من غير الخافعة فان المقام الثالث لا يثبت ان يجرى
 قضاؤه لا يستصحى مع ما عدا اصل صورته في هذا المقام بحسب الظاهر هو سداد الامور التي عليه العمل
 فعدل بقول السادس بدل المقام الثالث فلا حظ **قولهم** وان حصلنا من الاصول في حق تعدد
 على الاستصحاب المذهب في **قولهم** الظاهر تقديم هذا الاصل على الاستصحاب المذهب في الوضوء والتبرع
 كون المصلحة عدا او كون البيع ملكا للغير او كون البايع غير قادر من المال وتوجهها من الصور
 وكيفية الامع انه يوجب تقديم مثل هذه الاصول على هذا الصفة فلا يثبتها وقد قبل نقلها
 خلا اذا التفت في الصفة انما يثبت من التبرع في الاصل الخ من غير ان يشرطه في صحة الاصل
 عند ذلك لا يثبت انما يثبت من التبرع في الاصل الخ **قولهم** انما يثبت باعانة البايع الخ في البيع
 الصياتين من انما يثبت باعانة البايع الخ كون البايع الواقع في الخارج بغيره صادراً من
 غير البايع ولا يثبت الصفة كونه صادراً من البايع فانه لا يثبت بمثل هذه الاصول من غير
 الملازمة لها ان عين العاخر ان يقول ان مقتضى ائتمار البايع على البايع ان يثبت ان مقتضى

في الاستصحاب

استصحابا مفعلا وطهارة بطلان استصحابها ومقتضى فاعلم اننا انما نستصحب اليقينية وترتيب الامور المنطوق
منه عليه فيها رضوان ولكنك خبرنا باننا لو سلمنا خبرنا بان طاعة عبد البائع وثقلها من الرضا المنطوق
واعترضنا للمناقشة الاية وان مرجع طاعة عبد البائع لا طاعة عبد حذوف السبا لناقل اليه الا
صحيحا رضاه للبلد الذي على وجوب حمل الوجوه للمرتدين السب وغيره على انه السب كما كانت الامور
الموصوفة حاككة على اصناف الصفة ذلك في صفة البيع وفاداه مسب عن الشك في بولوع البائع وعقد
فلا ينبغي تخال للتشكيك فيه بعد احوال عدم بولوع البائع بالاصل واحراز كون البيع صادقا من غير
كلا ذكره المصنف فليقل **قولنا** في بيان تعارض القولين **اقول** الظاهر ان القولين لا يتعارضان
من الادلة والاصول المجازية في الاحكام والموضوعات بل الظاهر خصا صرح ورد بها بالشبهة الخ
اليه لم يثبت لتخصيص كما هو شرعي واصل على تقدير ان القولين هما في كل امر شك والشارح في
مشكلا كما يكون على وجهين المكلف في التخصيص حكمه في مقتضى العمل ومع وجود طريق شرعي ولو شك في
الاشكال ولا يقال على انه امر شك ولا نقاشا خبرنا ان في الاحكام الكلية اذ لا يشترط حكم شرعي
كله لا يمكن استفادته من ادلة الشرعية ولو في مرحلة الظاهر فعلى بعض الروايات من ان القولين
لكل امر شبه ويحوز الاثر ومنه ايضا الا ذلك في ما كان مشبه في مقتضى العمل والالزام في اكثر
المستصحب نعم اذ انها على الظاهر نعم موارد الخير لو كان مذكرا مختصرا في العقل ولكن المقصود في الظاهر
خلاف العمل اذ الظاهر عند القول يجوز تعيين الحكم الشرعي بالقول والظاهر ان **قولنا** في
من خصصها بما **اقول** ولو على القول باعتبارها من حيث الظاهر في الواقع لا يخرج كونها قاعدة
معيذة مجعولة للشك اذ لولاها لزم طرح الخاص وانما العموم لا يمتنع **قولنا** اذ كان مذكرا مما قبل
الشاذ في **اقول** قد استدل ان الظاهر ان الشاذ على القولين في حق المخرج والاشباه التي
لم يكن في طريق شرعي ولو في مقام العلم اذ لا الاصول والامارات باسرها حاككة عليها ولو اعترض عن
ذلك وقبل بان ظاهرا خيرا لها لكان الجمل يحكم شيء مطلقا فاجزا وها بظاهرها اعم مطلقا من اجزائه
في الاصول ايضا كما الاستصحابا مقتضى القاعدة ان امكن تخصيصها بالجمع تعين والادان السعي
التخصيص والاشكال مختص الاكثر لم يمتنع وقتل المعانضة بينهما وبين اذلة استصحاب الاصول من غير
فرق بين اذلة الاستصحابا وغيره فالفرق بين اذلة الاستصحابا وغيره غير وجبه وليست شكرا في الجمل
اذلة القول حاككة عليها هل يتبين لها مورد ينزل عليه فتبدل الشاذ فليقل **قولنا** في الاول
الجواب في **اقول** وبعبارة اخرى ان مقتضى مقتضى اليقين بالشك وجوب بقاء الحكم السابق في
رضان الشك وتعيينه بالاشياء اليه حكما للمعنى الحقيقية ومقتضى بقاءه وتعيينه بالاشياء ان الشك
ليس لان الشك في بقاء الحكم السابق ليس له ترتيب في الاشياء بالرجوع الى الاصول للمعنى في الشك

في تعارض القولين
مقتضى الاستصحاب

الاحتمال

من البرهان في الخبر في الخطا بل تبين عليه ان المشقة وتبين ان نفسه من قبل الشك وهذا من حكمة
 لا يتحقق **فول** في جميع البراهين المذكورة ولما لا الاستصحاب **القول** لو كان المحقق قبل ان يتبين
 مطلوبه من برهان آخر وكان في ذلك وقت فلا بد من تعميم جميع ان من له العلم لا شك ان ذلك علم حكيم لا يتبين
 على البرهان لان ان ارد بورود التفرقة وروده في الجملة ولو بالبيان لا انما السابق لكان محققا انفسه
 الاول انك تبين انك قد خضعت بما لا يبرهن عليه وان ارد بدور وروا التفرقة بالافعال بان يكون المراد بان
 شكوك الحكم ما لم يعلم حتمه بالفعل فهو باق شوا علم يكون حراما في السابق لم يعلم كما هو متعارف انك لا تفرق
 على ما صرح به بالفعل انما فاضل على ابقاء النطق السابق لان ان الشك بانفسه ولو كان حق لم يكن
 الدليل انك قد بان بحضور لان دليل الاستصحاب ليس كذلك بل بقاءه من مجموع غيره وجوبه
 وبما مؤداه انك في المكلفه بما لا يبرهن ذلك البرهان فهو اعم من وجه من البرهان في الاحكامه كما هو على
 الاخر بمقتضى هذا التبرير بل بما حكاه من انما بان وان كان على الموضوع الشكول في متعارف ان في مورد
 الاجتماع حكومه الاستصحاب على سبب الاصول انما هو لما طان متعارف دليله وجوبه من قبل الشك نفسه
 من البرهان المتقرب بقاء ما كان الامر بكونه بقاء الحكم السابق بل من حيث كونه تبريرا للثبوتية من البرهان
 في متعارف العمل اذا تمهد لذلك التحليل المنع عن الرجوع الى الاصول المتكررة لك ان من حيث هو
 معقول حكومه كما تمهيد من هذا الملاحظ **فول** فانه قد استدل بها بما حكاه كما انما في **القول** قد تقدم
 تقريرا الاستدلال بما الاصل الا انه في تحت اصل البرهان وافصح عندنا فانه المتدبر لكونه لا بد
 على المطلوب في **القول** في غير مقصور انما في **القول** في جميع كما هو ظاهر **فول** وان شكك في حكم
 العام **القول** هذا التبرير يجرده غير تام فان احصاها العامة والمتعارف في موضوعاتها الطبيعية
 لا تقصر عن شمول في موضوع ذلك الطبقة وان فرض رتبها اذا او وجودها في غيرها لو فرضنا كمال الشك
 سببا لانك العرفا رتب الشك الحوا او رتبة لا يبرهن كذلك في جميع الحكم المحل على ذلك الطبايع
 كبحر وكذا لو دل دليل علمانه لا يجوز حمل شكوك الفاعلة في الصلوة واكلوا وغيره لا تقصر عن اوطاف
 عن شموله لما لا يبرهن وما انما تقصر عن البرهان في ما هو مثل ما نحن فيه مما يتبع شمولها فان شمول
 للشيء محقق في موضوعه وهو لا يتحقق الا وقد استحقا الخطا في الموضوعين وجود المبدأ وانما في موضوع
 الحكم اي بوجوه الحكم في مرتبة واعاد كما او شدة الخلفه فيمنع ان يندرج في الاستصحاب موضوع ذلك العام بعد
 فرض التمام بديهيا الحكم خلاف ما لو فرض مكان ثبوت الحكم للشيء كما في الاستدلال البرهنة فلا يخطو وتدرج
فول بياضه ان اجرا الاستصحاب وتفرض ذلك الا انما **القول** فلا يكون شكوكا في الشك لا في الشك
 في موضوع ذلك لان من خازنه اجراء الاستصحاب في البنية وانما في خلاف الموضوع على بعض
 الاعتبار ان لا حتمه كبرها بما يتم اجراء الاستصحاب في الشك في البنية لاجل الاستدلال بالماضي في جميع

في الاستصحاب

استصحاب السببية في ملائمة الشئ بالخصو ونظاره **قوله** بل انما هو من الترخيع بلا ترجيح **اقول** وهو كون الترخيع
 خارجا عن الترخيع بلا ترجيح والتعليل بما لا يصلح عملا للتقديم **قوله** فقد ذهب الشيخ الغدام وجوب طرفة العين
اقول يمكن وجوب هذا القول بان يكون وجوب اللفظ منفرعا على عنوان وجوب ملازم للثبوت فلو كان
 ملازما لثبوت العين كونه حجة في هذا الجرح وهذا مما لا يثبت باستصحاب الحجة الا على القواعد الاصل المتبعة
 جواز عقدة الكفارة فانه كوجوب الاتفاق على زوجة من آثار مطلق وجوبية المحررة بالاستصحاب الا
 المتبذاه يكونها في زمان خاص حتى يشكل اثباتها بالاستصحاب فلما امل **قوله** ويحكي عن الغرامة في بعض
 كتبهم بطهارة الماء القليل الخ **اقول** قد تقدمت بحث استصحاب الكل بحجة عن طاهر فاما عندك فذكره وبشأن
 ذلك المبحث ان يرفع بحجة الماء الملازمة على هذا الاصل لا يخرج عن ان كان مرفوع **قوله** فببطلان كمال
 الخ **اقول** من غير الملائمة في من احكام كونه متبذاه الا بانها متعمولة على الماء لا بطلان بعد من حجة البينة
 فانها لا تلحق على البينة بل على موضوع التعمول فكل حملها على ذلك الموضوع من فروع كون هذا الموضوع متبذاه
 كما البينة بطر كلام صاحب الاضاح فبوجوبه عليه ان يخبره الملازمة لكونه من احكام كونه متبذاه بباب خاصا على
 التذكية بالاشارة فمع التبعيد بان يقال انه يعجز ما اقبله لكون الملازمة لا يخرج لان التذكية فوج سائر
قوله هذا مع ان الاستصحاب في الشئ لا يستلزم الخ **اقول** سقوا البع شرابا لمضنونا به **اقول** من
 غدة مع انه لم يظهر فخرها كونه متبذاه فلما امل **قوله** كل الماء الخ من غير ان يما طاهر الخ **اقول** من
 يقال في هذا الفرع من حيث الماء لاجل نجاسته لا لغيره عند معارضة ما استصحاب طهارة الماء فانه من
 آثار الاول بخلاف البينة واما ظاهر الملازمة فليس من آثار طهارة الماء القليل الطاهر حيث هو عين اصل
قوله كل ما استصحابه انما الحديث الخ **اقول** ويحكي عن سائر الجواهر اصلها من الفقه عليه هو بل هو بطل
 بخبر ان الاستصحاب في المقام لوجوب ضما اليان في معا العقل على طهارة البدن لقاعدة ما وجوبه
 لقاعدة الاشتغال **قوله** ومثله استصحاب طهارة كل من وجب كونه في التوبة لثبوتها **اقول** في حجة
 لما نحن فيه نظر بل هو من مثله الصورة الزايلة التي هي في الحقيقة خارجة عن مسئلة تقاض الاستصحاب
 كما سبقه عليه المصنف عند البحث عن حكم هذه الصورة **قوله** اذا كان اعتبارها من باب التبدل الخ
اقول يعني السببية التي هي من بطريقه والا فكونه من باب التبدل لا ينافي بطريقه كما لا يخفى **قوله** من
 المتعد **اقول** ايضا ان كان اعتبارها من باب التبدل لا لطريقه المختصة فربما من يدعي هذا التعم
 الخ **اقول** وسببا توضع الاندفاع مفصلا في بحث لتبادل **قوله** في بطر هذا لا يثبت من ان علم الجرح
 يحصل التوكل الخ **اقول** الكلام في مثل هذه الموارد نازعه يقع فيها وفي بعض النسخ كما في معا التبر
 وانما هو بطلانها هو وظيفة كل منها على تقدير السائر لا على حدة فاما انما هو على تعلقها بالظا
 فوظيفة الخروج الاصل الجارح في خصوص عمل اكثر من ولا يلحقه سائر الاصول المتماثلة له خارجة عن عمل

استصحاب

الشرع في مسئلة ما لو ادعى القهر وكما ينبغي في هذا الأصل عدوكا لنفسه ذلك الشيء والاشارة
 اصله عدوكا لنفسه فيما يدعيه الموكل لا المخرجة لاشارة هذا الأصل بل كونه اجنبيا عن هذه الدخول وكان ما بين
 الموكل من توكيده في شراوته لواءا دعوى مسموعة لا بد من ذلك في مسئلة الداعي في الحكم حتى يقدم
 قول الموكل في كل من الدعوى من تعويله على اطلاق عدما بدعيه الا في فعل الحاكم بكمال الأصلين في هذا الشأن
 من غير ان يكون الحارضة بينهما او ينفصل على هذا الاجمال في هذا الواقع كما تقدم التبع على وجه
 الكتاب فان من عداه من الخصمين والثالث فان كان كل من الأصلين بالنسبة اليه شرعا لم يعمل فيهما
 لعداها بالاعتراض والاعمال في الأصل الذي تبت عليه في هذا النوع من القضية وقد استغنى في
 مسئلة اطلاق الصفة في عمل الغير بقصره بالربط بالمقام فراجع **قوله** وللمدان يقول بشا هذا الأصلين
 في هذا المقام ان **القول** كان اذا ذهب هذا التبع على عدالة ناطة لساظا الأصلين بان يكون الشيء
 المتسوبا لاجمال شرعا على كل تقدير بل المداور على مظهر العلم في الدار عند الثبات المتسوبا
 براد طرفي لما علم بالاجمال لا يشتمل من حيث هو متعلقا للشك في بعضه فمات ذلك الأصل
 فلا ينفذ في الحال حتى يسقط الأصلين التجاريين في الأمور الخارجة بين ان يكون الاثر لكل منهما
 او لاحدهما فان شئت الموكل في انة فعله وكذا في شراؤه الصدد كما يدعي الموكل وفي شراؤه الجارية بل في
 بدعيه الموكل في الأصل بعد كونه بنظر طرفي الشرع بدلا لشيء من علم الجارية الصدد وكذا لكونه مرتد
 بغيره وبين الطرفين الا في ذلك المرددة بغيره وبين غيره وانما لمرده بين وقوعه على غير
 ولعل الامر كذلك في مسئلة الجبضا المرددة بغيره وبين غيره وانما لمرده بين وقوعه على غير
 او قوت غير وجه ان يكون احد طرفي المعلوم بالاجمال اجنبيا عنه بحيل على كماله في عدمه انبعاث
 الشك المخلوق بحيل ابتداء من حيث هو على سبيل الاستقلال وتظهر في الموضوعات الخارجة ما اذا
 علم شطحي الصدد وروكا للمقابلة من شطحي خارجة عنه هذا ولكن لما تقول بان الأصل يجري
 في مواقع الشرع بدو ذلك الامر المعلوم بالاجمال بين كونه هذا ام ذلك مطلقا بل الأصل يجري في
 في ذلك المنة بالنسبة لمورد ابتداء فهو مسئلة الجبضا وتحتها ايقاعات جارية ولما
 بينه وتوحيه من قبل الاستصحابا الجارية في اثار الموضوعات الخارجة بل هو يوجبها لثبات الشك
 فيما يتبع عن الشك في كون الشيء المتسوبا من احدها اليك فهو موضوع خارجة من دياره خارجة
 من وطى الشك في الغرض المعلوم وقوعه على احد الطرفين كذلك ولا يمسر الأصل في شيء منها
 بعد كون كل منهما طريقا للعلم بالاجمال واعمالا يجري في قول الاثر المترتب على كل منهما عند سلاخه من
 مكافؤ بل اعميه لاجزاء الأصل بالنسبة الى الواقع طريقا للشرع بدلا لا يسطع فقال الأصل عدوكا
 ذلك المنة في اعتدالها في تلك الجبضا في كونها لغير حاله سابقة معلومة وتما جبر الأصل في الشك

في التعليل والترجيح

من هذا الرد بدل المغلق بانارة ولو ان كان كاستصحابها من ثوبه وعلم انهما جملان في نفسه غير ان
هو من لوازم محك تلك الجائز في هذا الووب فانهم وانما لم ياتوا به لا يخلو عن قد قدمها على علو
افل المحصلين بمقدار هذا الحد في شهر من الشهر من سنة سبع وثلاثمائة بعد الالف

في التعليل والترجيح

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين ولعلنا الله على علمهم بحسن ما يورث
الدين **فوقه** وهو لغز من لغز الالهي **اقول** لا ينبغي ان يكون اخا من العرف لكونه هو هذا القول
مقتضى الاصل وهو ان لا خلاف في الاصل في كون كل من المتعارفين في عرض الاخر من حيث الدليلية واما
يطبق نظر الى هذه الامور على الاصول العقلية انما المستعمل في عرض الاقل بل في طولها فلا يعارضها **اقول**
وعلى الاصل على ما في الدليلية **اقول** الشايعين كدليل الدليلين قد يكون دليلا على كونه دليل
دليل على وجوب الكرام في نفسه ومنه خاص ودليل اخر على عدم وجوبه في ذلك الوقت وغايتها انما هي
شأنها وانما اذا كان قد لا يكون كذلك ولكن يلزم من صدقها ما يحصل من حالها في قول بل
على وجوب كرام بل على وجوب كرام عرو ولا يمكن المكلف من الاثبات بجملة ما فانه لا ينبغي ان يكون
اذنا ولكن اشغ فوارد على شخص واحد لا يستلزم التكليف بما لا يطابق وعلم انما لا يجوز جدا ان لا
قد دليل ان داخل على باجملة ما فانه يلزم من الخصية في ان كتاب كل منهما الاذن في ان كتاب كرام
بالاجمال وهو منع او دل دليل على وجوب الظاهر والاخر على وجوبه وعلم من الحاج بان الواجب
المكلف ليس الا احدهما فبذلك صدق كل منهما بما بعد فرض هذه التكليف كذا في الاخر في قول الزمان
الكل من ضلوع من الاجماع **فوقه** من لا ينبغي **فوقه** من لا ينبغي **اقول** عطف
النظر في هذا البحث ان الاصول العقلية الاضطرارية الاقل الاجتهادية حيث ان الاصول العقلية
عندنا على القواعد العقلية والتقليد والمفردة الجاهل بالاحكام الشرعية الواقعة في هذا الفصل معارض
للاقل في الفقه الجمل بالواقع حقيقة وحكما كما وضحا لصف فمما صدر من شر من الاعمال في كثير من المقامات
من جعل الاصول العقلية معارضة للاقل الاجتهادية او معارضة لها انما يحصل من سهاو في نفسه على
عنى الاصول الدينية من باب الظن او غير ذلك من الجاهل وكيف كان فعند فهمها اشتراكية في
مرام المصنف اندفاع ما قد توهم من انه يرد عليه ان النسبة بين المعيارين انما لا يخطئ من
الاقل الى حصلها المجتهدين لا يوصف طاعة عليه لان هذا الوصف لم يوجد في موضوع
الاحكام الواقعية وحيث ان موضوعها اعم من صورة العلم والجمل فلا يمكن بقصد موضوعه على
صورة الجمل في ذلك المعارضة فان حكم الشارع بجوهر العصب ونجاسة على الاطلاق بما روي عنه
بطنا من ضلوع مع الجمل غاية الامر ان احد المتعارضين لخص من الفرق ولم يطلع المجتهدين على حكم

بجوة

[illegible]

[illegible]

التي لا تلو بالذات في المسئلة الصورية اخذ باحد الطرفين لا في الحكم اخرج اذا قلنا ان العقل يتعول في
تجزئة على ما به وجهه لهما فلا فرق لك المحققين ما لو ترجح احد الطرفين نظر التمسك بالحق او بالعدل
او كما في جواز اخذ بكل منهما فكما ان صبرنا اخذ بالراجح ولا في الذات هو وظنفة العقل هذا لا يخرج
احد الطرفين بظنه كذلك لا يخرج عند تكافؤهما ولكن نظره في التجميع والتجزئة ثم مقام نظره في صبره عليه
ويجوز على نظره فلا حظ في ذلك فلا يخلو عن دقة **فول** ان لظاهرها المتسوية لبا وظنفة المحيرة بهذا الحكم
الحق **اقول** بل هي في الظاهر موقوفة باحكم المتجزئ من حيث هو كما ان ما دل على التجميع موقوفة باحكم
من جملة احد الطرفين بل هي في غير من غير كون ذلك في ابتداء العلم او بعد ان كان اخذ باحد الطرفين
اما الجملة بالمعارض ولكونه لا يرجح له ولا خلاف ان يدعو كونهما متساويين احكم المتجزئ في ابتداء الامر غير متعول
انظر فيما لا بد من يتك من مثل انساب المعارف في ذلك في موارد الترجيح فكل لا يجد ذلك في قوله
التي لا تلو بالذات ان كان مدركا لا في انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا
الاطلاق للترجم الا ان يدعي ظهوره في قوله في بعض تلك الاقسام ما فيها اخذ من انفسنا انفسنا انفسنا
الاطلاق كما ليس بالبديهي والمحقق الكلام انه ان كان اجمالا في المتخالفات اجمالا في الحكم ورسده بين يديه
على الاطلاق في الجدل لا انفسنا الموضع بالتجزئة ابتداء الامر انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا
لأن عدمه في اجمالا عينا اخذها اختاره اوله في الجزئ الوافقة الناشئة عن ترجمة الواجبين تماثلها ان
كان الحكم بالفعل محصنا والافترقا يقوم احاطا متعين الاخذ به واحدهما المعين خبا في قوله في
الاخذ ما لم يتحقق كما يتحقق انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا
بالرجوع الى العقل في لفظ الموضوع في باب الاستصحاب واما ابتداء على الرجوع الى الخواص انفسنا انفسنا انفسنا
كما في قوله المصنف في محله فلا كما لا يخفى على من ذلها في الاصل المتناشئة في هذا الاستصحاب يكون من قبل انفسنا
فما في قوله وهو ليس بجواب كما قد استعمل في بعضه فيما سبق **فول** وبعض المصنفين استجوده اكلهم انفسنا
اقول ان سببه في الاستجوده هنا من الجزئ الاستمرارية في دعوى استفادة من اجمالا بعض الاخبار
الذاتية عليه الواردة في تعارض الجزئ فيجوز منه عن المدخل عن تجزئته الى الخواص امان الى الغرض
من الامارات ان لم يرد فيها دليل لفظي ذلك العقلية يتبين ان تلك المعارضة بل فهم ذلك بالتسليم
الاجماع ويخبر من ذلك ان الفاصلة عن اثباته الا في ابتداء الامر الواردة من الامارات التي منع من احد
عنها الامارات انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا
اقول لمصلحة ان كان مستند الحكم بالبحر لعقلا العقل على تقدير حكمه بكذا لو كان اعتبارا
من باب السبب او من باب الطريقة بعد ان علم بدليل خارجي انه يجب العمل به حقيقة في جملة ما يتما حكم
به بعد اخذ حكمها وتعد اشياء اخرى منها على شئ من انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا

كأن المتحيز إليه يمكن الاستمرار بكون الترجيح بها على كسبيل الفضل والاولوية لا الواجب بعد مسا على الابل
عليه **قول** في هذه الرواية فان لم يحل عن الاشكال بل الاشكال الخ **اقول** فمن غير هذه الاشكال لا يحل
عليه فوله فان كان كل رجل يثبت او يثبت من احاطا بنا على اذنه الرجوع اليه العلى بما يؤدى اليه نظر في هذا
من حيث التصريح ان هذا هو كذا انما كان التخاصصا عدلين لا يربط بينهما الجور على صاحبهما فانهما لا يثبت
في ارتفاع خصوصية هذا الارادة من شرح حالهما لم يقبل منه واستكتاب ثابتة فيهما فالرواية على هذا
نقد على عدم جواز قلبه بغير العلم بما يقتضيه للاعلام اللهم الا ان يقال بان هذا العلة خصوصية
التي لا بد من موافقة احداهما للاخر في جميع البحوث للترافع فلا تدل عليه في غير ذلك وروى عن بعض
الترافع بجم بجم الحاكم الذي نجت المخرج لمرأيه لا بموافقة الاخر في التقليد فليسا مثل **قول** مع الفهم
الحاكم باخذ الرواية **اقول** لا ينبغي كون الاقضية كاشفة عن عرض في الرواية المشهورة اقبه جميع روا
من دلة تلك الرواية المشهورة بل العبرة باقتضائه من غير من قول على تلك الرواية من قطاها غير انما
والمتفصولا من فصولهم لا الواسطة لهما الا الواسطة لهما في فصل اليه بواسطة هذا الترخيم بغيره التي جميع بالاعتناء والاع
عدم كون احد من الواسطة مفصولا بالقبض للرواية الفصح والافا لبقية يتبع مقدمتها وكذا لو كان
منها صبيها يلحق بالغير وان كان من عدلها عدا ولا **قول** لا ينبغي في ظهور الرواية بل صفة اليه في
الترجيح بصفات الراوي **اقول** ظاهر الرواية ان اضليل احداهما من الاقضية المذكورة مؤيد من جميع
من حيث هو كما يجب ان يثبت الاشارة اليه عند اذنه الجمع بين الاقضية فلا دلالة في هذا الخبر على وجوب
التصديق والبرهان على الفهم بالاصناف فضلا عن صحة ذلك نعم في بعض الروايات في الجمع بالبرهان وموافقة الكتاب
العامة ولكنها وردت في التخاصصين يمكن ان يكون ذلك بخصوصية موردها كما تقدمت الاشارة اليها فافا
ان بما فيهما من كسبيل والاستشهاد بجلب الثابت بعد هذا الاختلاف ويجعلها كالنقض في العموم فلنا مثل **قول**
الثالث ما رواه الصدوق الخ **اقول** هذه الرواية مفادها ان التامل وجوب التوفيق في المقامات
الواردة في مورد لا يمكن استغاده حكم من الكتاب السنة ولكن موردها صورة التمكن من تحصيل العلم بالوجوب
لا الامام عليه السلام فلنا مثل **قول** والمراد بالمشابهة بغيره قوله ولا ينبغي **اقول** اتباع القيد
فدقيق في بناء ما ولبه وصرفه الى بعض محتمل انه بعض اناسات والمناشبات التي قد مضى في بغيره عقلة او
تقليد مرتبة اليه فلا ينبغي في ذلك كون في حد ذاته محلا يمكن ان يكون المراد باليقين اتباع المشابهة التي
حل الكثرة اليه منصرف على وجه غير ما لا يعقل اناسات والتدافع لنفسانية من غير بغيره عقلة وبغيره
ذات عليه كان هذا العلة هو المراد بالاتباع للمشابهة في قوله نعم واما الذين في قلوبهم غرور فميتون مما كانت
من انبساطا لقته وانبساطا ولبه ولكن الظاهر ان المقصود بالروايتين التبيين على ان الاقضية الصادقة منهم
او بغيره خلاف ظاهرها فلا يجوز المبادأة بالاتباع ما عدا الذي من شئ منها في الحكم الراعي من الفصح بل لا يمكن

في استكشاف ما لديهم بالذبح والالفاظ التي استعملوها في غير هذا من القرآن والشواهد العقلية والاعتقادية كما سنعلم
 في القدر هذا الظاهر كونه على المصنف في ذيل العبارة والمقصود في مثل هذا الزيادة انما هو استغراق الواسع في
 فهمه من الروايات الصادقة عنهم لا ان يثبت على عدم المباداة في طرح بعض الروايات كما يخص موردنا في بعض
 الصدوق والاحتياط في **قول** واعلم ان حاصل ما يتبع من مجموع الاجابات التي **اقول** انما الترجيح بالاثبات
 والادوية فلا يتبع من شئ منها غير قوة فائدة وهي عارضة سند كما نبه عليه المصنف ومزايا الاول
 الترجيح والاحتياط ايضا فان محال المذاذ في مقارن تجريب كون رواة من الثقات الذين يثبتون بالكتاب كل ما يثبت
 الاجابة المتعددة ايضا الا اننا البتة لم لو ثبتنا على التمسك على الرغبات للمصنف كما هو الظاهر من الاجابة واثق
 التجرب قوله نساء ذلك من وثقة داود واطيطة واضطه كما يدعي ذلك من الاستبانة للاولوية في
 ما اذا لم يكن احدهما اقوى من الآخر فلا ترجيح وان كان واحد احدهما في حادثة على واحدنا اذا كانا
 جميعا على وثقة الرواية بل لا يتوقف الظاهر بله العرف والشرع في باب الترجيح على هذا وما ذكره في الروايات التي
 المصنوعة من باب التمسك على الامور الحديثة للاولوية يكون مضمون احد الخبرين هو الحكم الشرعي الموصوف ثم انما
 قلنا بوجوب الترجيح بالاصالة ومحوها من صفات الروايات كما يمكن ان الترجيح بهذا الترجيح في شئ من الاجابات
 موقوف على ان هذه الصفات في مجموع سلسلة الروايات بالمقابل ما بقا بلا لا يتجسس وهذا الظاهر
 لنا اليك كما هو واضع وكيف كان في هذا من الاجابة حصل حديثا احد الخبرين من المرجحات ولم يصرح المصنف
 كما ان الاصطلاح فيهم بل يفتوا البتة في مقام الترجيح وسر ان هذا مخصوص من الظاهر الجليل المأخوذ من ثقتهم
 العلم بربك كما كان كما ان بعض الروايات اثنى الله تعالى في الحديث قالنا والله لا نقولكم الا بما علمكم فليكن لنا
 بئس حجة الشاع امر من غير اعتراض منها فاضل كذا هو السابق في ادعاء بحكم الله وما يصبه في كونه
 بحسب مصلحته وقت ولكن سنا المتكلمين الذين يجب عليهم استغراق الواسع في فهمه ما كان منها موقفا لبيان الحكم
 جاعله فظهر عليهم الاحتياط بالاحتياط بل عليهم الحزم والاحتياط هو الذي لا يلزمه استعمال جميع المرجحات
 الا والابقى موقع للراجح المصنوع في سائر الروايات كما لا يخفى **قول** ولقد نزلنا الترجيح بالاثبات في الروايات
 التي **اقول** بل الظاهر ان وجه ما اشرنا اليه من ان لا يتبادر لك من الروايات في قول عليها بالكلية في ادعاء
 في كتابه **قول** اما وجوب الاحتياط في **اقول** ما ذكره وجهه لا يخفى بعد فان لنا العمل بالظن
 الظاهر شبه اعتبارها لا يتجمل الاحتياط بالاطلاقات لثقتهم والفتاوى بمضمونها او الاحتياط في مقام العلم بالاثبات
 ان الاحتياط في الفتاوى والفتاوى في مثل العلم في الاحتياط بما يتجمل كونه في الشائع بل لا يتبدل ان يكون الحق
 منه على ما يستخرج من كلامه في بعض المناهي من الاحتياط على قوله في عبارة المصنف في ان المكلف في سائر
 من الاحتياط في كل من الاحتياط في العلم والرجوع بالاثبات المصنوعة في ذيل الاولوية والفضل والتمسك بالاثبات
قول منها الترجيح بالاصالة في المصنوعة **اقول** هذا في اخر الامر انما ياتي الترجيح بالاثبات المصنوعة

انما

هذه في ما لا يورث بعد الفاعل من جهة كونه كائنا من كان المضافين من المضافين فانما هو السراج
 بقية الله من غير وجه فليس فيها القطع عن مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 الى المرحبان بالفتنة لا مؤنثه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 التي يورثون منها على الاحتيا من باب الطرية كما سيجيء ان شاء الله الا ان سعادته من اجتناب الباري عز وجل
 اللهم لان يترك ذلك فيبقى المضاف او بعض التقرينات التي سيجيء ان شاء الله الا ان سعادته من اجتناب الباري عز وجل
 الماهن من وجه من حيث سادته الفراق وماذا الاضلاع **اقول** هذا اذا كان مخطويعا فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 المرحب على ان شاء الله على سادته الفراق وماذا الاضلاع **اقول** هذا اذا كان مخطويعا فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 الذين كل منهما في حد ذاته فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 من وجه لان احدهما موافق للعامة كما في مثل غسل ثوبين من ثوبين كل واحد منهما لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 وقوله ضد يحصل لظن بل الوفاق يكون كل منهما صادرا عن الباري الحكيم الواجب وعلم كونه موافقا لما جاء من
 احدهما لا يفسد في طرح شيء منهما اذ ساد بالغير لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 بوجه علم فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 ما يرجع الى جهة الباري الوفاق كما لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 وجهما للجهة على جهة المضاف الوفاق كما لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 احدهما لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 الخال يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 تجدد في احدهما وهو موافق لما جاء من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 الخالف فانه وان كان هذا الاضلاع في حد ذاته فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 الخالف لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 مورد لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
قوله وانما انما يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 في باب الشايات فقط اورد ولكن الحكم ادعى تبعه عز وجل في الاحتيا والرافعة وهو كذلك فان ظاهر الاضلاع
 العادلة عند ظاهر عز وجل في بعض النسخ والراجح وطرح الجزم الرجوع لانتم في العمل بضمه من جهة مؤنثه
 مورد لما مر من ان لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 عليه عما لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 وبين ما يكون الوجه في فقرتها **اقول** يعني كان انما يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه
 خارج عن سببها التي جميع ذلك انما يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه فانه لا يورثها من جهة مؤنثه

